المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلس القومى للمرأة

أولويات واحتياجات المرأة المصرية

الإشراف العام

الدكتورة مايا مرسى

إشراف وتحرير

الأستاذة الدكتورة نسرين البغدادى

إشراف تنفيذى

الأستاذة الدكتورة وفاء مرقس

الأستاذة الدكتورة آمال هلال

إعداد

الدكتور كامل كمال

الدكتورة عبير صالح

الدكتورة إكرام إلياس

الدكتور سامح المحمدى

الدكتورة حنان أبو سكين

الدكتورة سماح عبد الله

الدكتورة هند فؤاد

الدكتورة أسماء فؤاد

القاهرة

٢٠٢١

هيئة البحث

الدكتـــورة مـــايـــا مرســـــى	إشـــراف عـــام
الأستاذة الدكتورة نسريـــن البغـــدادى	مشرفًا ومحررًا، وكتبت المقدمة.
الأستاذة الدكتورة وفـــاء مرقـــس	إشـراف تنفيـذى، شـاركت فـى إعـداد الاسـتمارة، والإشراف على العمل الميدانى، ومراجعة التقرير.
الأستاذة الدكتورة آمـــال هـــلال	إشـراف تنفيـذى، شـاركت فـى إعـداد الاسـتمارة، والإشراف على العمل الميدانى، وإعداد دليل المقابلة والإشراف ومتابعة إجراء دراسات الحالة، ومتابعة إعداد التقرير ومراجعته.
الأســـتاذ الـــدكتور كامـــل كمـــال	عضوًا، المسئول عن كافة خطوات العمل الميدانى لدراسات الحالة، وكتب الفصل التاسع.
الأستاذة الدكتـــورة عبـيـــر صـــالـــح	عضـوًا، شـاركت فـى إعـداد الاسـتمارة، المسـئول الإحصـائى، وقامـت بكافـة العمليـات الإحصـائية للبحث، كما قامت بالمراجعة الإحصائية للتقرير بعد النسخ، وكتبت الفصل الأول.
الدكتـــــور ســـامح المحمـــدى	عضوًا، شارك فى إعداد الاستمارة، وكتب الفصلين السابع والثامن.

الـــــدكتورة حنـــــان أبـــــو ســـــكين عضوًا، شاركت فى إعداد الاستمارة، وكتبت الفصل الخامس.

الـــــــدكتورة ســـــــماح عبـــــــد الله عضوًا، شاركت فى إعداد الاستمارة، وكتبت الفصل الرابع.

الـــــــدكتورة هنـــــــــد فـــــــؤاد عضوًا، شاركت فى إعداد الاستمارة، وكتبت الفصل الثانى.

الـــــــدكتورة أســـــــماء فـــــــؤاد عضوًا وسكرتيرًا فنيًا، شاركت فى إعداد الاستمارة، وكتبت الفصل السادس.

الـــــــدكتورة غـــــــادة ريـــــــــاض سكرتيرًا فنيًا.

المحتويات

	صفحة
مقدمـــــــــة:	هـ
الفصـــل الأول: الإطار المنهجى للدراسة.....	١
الفصل الثانـــى: أوضاع المرأة فى التعليم: بين الواقع والمأمول.....	٢١
الفصل الثالـــث: أوضاع المرأة فى العمل.....	٦١
الفصل الرابـــع: أوضاع واحتياجات المرأة المصرية فى مجالى الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية	١٠٥
الفصل الخامس: واقع المشاركة السياسية للمرأة المصرية.....	١٤١
الفصل السادس: اهتمامات وقضايا المرأة المصرية فى مجال الإعلام.....	١٨١
الفصل السابـــع: التحديات الأمنية للمرأة المصرية.....	٢٢١
الفصل الثامـــن: التمكين القانونى للمرأة المصرية: قضايا الطلاق والميراث نموذجًا	٢٥١
الفصل التاســع: أوضاع واحتياجات المرأة المصرية: رؤية كيفية.....	٢٨٣
الخاتمـــــــــة: رؤى ومقترحات	٣٢٣
الملاحـــــــق:	٣٢٧
ملاحق الفصل الثانـــى	٣٢٩
ملاحق الفصل الثـالـث	٣٣٩
ملاحق الفصل الـرابـع	٣٥٧
ملاحق الفصل الخامس	٣٦٣
ملاحق الفصل السادس	٣٨٧
ملاحق الفصل السـابـع	٣٩٩
ملاحق الفصل الثـامـن	٤١١

مقدمة*

تم إجراء هذا البحث فى إطار التعاون بين كل من المجلس القومى للمرأة، والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية. وذلك بهدف الوقوف على أولويات واحتياجات المرأة المصرية حتى يتم التمكين الحقوقى للمرأة الذى يتيح لها الفرصة لتحقيق ذاتها. ومن ثم يحرر طاقاتها للعطاء ويدعم مشاركتها بيسر وأمان.

وذلك بعد أن توافق المصريون على دستور يرسخ فى مواده المساواة فى الحقوق والتكافؤ فى الفرص كأساس لبناء المجتمع؛ بل والتزام الدولة المصرية بالقضاء على أشكال التمييز كافة، وكفالة الحقوق الأساسية والحماية والرعاية للمرأة فى ربوع الوطن. وانطلاقًا من أن تمكين المرأة لا يمثل شأنًا أو مطلبًا خاصًا بالنساء وحدهن، وإنما هو ضرورة لكل المصريين من أجل بناء وطن قوى متماسك واثق فى مستقبله.

ويُعد البحث العلمى الاجتماعى بمثابة سماع صوت أفراد المجتمع – فى الكفور والنجوع – ويقوم بصياغتها صياغة علمية تترجم لسياسات تدخليه تطبق على أرض الواقع.

انطلاقًا مما سبق تم تحديد أهداف الدراسة وإشكالياتها فى مجموعة من القضايا لمحاولة تحليلها والكشف عنها، باستخدام الإسلوبين الكمى والكيفى. وقد تم تناول تلك القضايا فى فصول الدراسة على النحو التالى:

* قامت بكتابة المقدمة الأستاذة الدكتورة نسرين البغدادى، أستاذ علم الاجتماع، والمشرف على البحث، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

الفصل الأول: قدم عرضًا للإطار المنهجى للدراسة موضحًا أهداف الدراسة، والعينة المختارة، وأسلوب اختيارها، وأدوات جمع البيانات، وصعوبات العمل الميدانى، وأساليب المعالجة الإحصائية للمادة الميدانية، وخصائص العينة محل الدراسة.

الفصل الثانى: تناول أوضاع المرأة فى التعليم من حيث التحاقها بالمراحل التعليمية المختلفة، والتسرب من التعليم، أسبابه، كيفية التغلب عليه، من منظور المبحوثات، كما تعرض الفصل لمحو أمية المرأة، ومقترحاتهن للتغلب على هذه العقبة التى تمثل أحد معوقات التنمية والنهوض بأوضاع المرأة، وأخير ناقش الفصل المشكلات التى تواجه المرأة من أفراد العينة فى تعليم أبنائها ومقترحاتها للتغلب عليها.

الفصل الثالث: تطرق إلى أوضاع المرأة فى مجال العمل من خلال الكشف عن دور المرأة الإنتاجى ومدى مشاركتها فى سوق العمل، وأى من القطاعات التى تشغلها، والمشكلات التى تواجهها فى تلك القطاعات، وإلى أى مدى تعانى المرأة من التمييز فى سوق العمل، ورؤيتها ومقترحاتها لتقليص مشكلة البطالة بالنسبة للمرأة، وبذلك قد حاول الفصل تقديم صورة بانورامية عن احتياجات المرأة ومشكلاتها فى سوق العمل.

الفصل الرابع: ركز الفصل على بعدين أساسيين هما الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية، وحاول الكشف عن أوضاع واحيتاجات المرأة المصرية فى هذين المجالين، ومدى استفادتها من الخدمات التى تقدمها الدولة فى هذين المجالين، والمعوقات التى تواجهها للاستفادة من تلك الخدمات، ورؤيتها لمقترحات تحسين وتطوير تلك الخدمات.

الفصل الخامس: تناول واقع المشاركة السياسية للمرأة المصرية، حيث ركز على عدد من العناصر التى تلقى الضوء على اهتمامات المرأة بالقضايا السياسية بعد أحداث ثورة يناير ٢٠١١، ومدى مشاركتها فى الاستحقاقات الانتخابية والاستفتاءات،

بجانب الوقوف على المعوقات التى تحول دون مشاركة المرأة فى المجال السياسى وأساليب مواجهة تلك المعوقات من منظور المبحوثات من أفراد العينة.

الفصل السادس: استهدف الكشف عن مدى متابعة المرأة – من أفراد عينة الدراسة– للرسائل الإعلامية المتخصصة فى شئون المرأة، وأسباب عزوفهن عن المتابعة؛ بما يفيد القائمين بالاتصال فى هذا المجال فى تطويرها بما يتناسب مع المرأة على أرض الواقع ويلبى اهتماماتها الفعلية. كما يقدم رصدًا لرؤى المرأة حول صورتها التى تعكسها الدراما وترسخها فى الأذهان لدى الجمهور، ويختتم بتقديم تصور أفراد العينة حول الدور الذى يمكن للإعلام أن يمارسه من أجل المساهمة فى تحسين الصورة الذهنية للمرأة لدى الجمهور العام لما للإعلام من دور أساسى فى تشكيل الصورة الذهنية أو تغييرها أو ترسيخها.

الفصل السابع: ارتكز على محورين رئيسيين، يتناول الأول منها العنف ضد المرأة المصرية من خلال التعرف على مدى شعورها بالأمن فى الشارع، وأهم مهددات الشعور بالأمن من وجهة نظرها، وكذلك بيان أشكال العنف الذى يمكن أن تتعرض له سواء أكان فى المنزل، أو الشارع، أو العمل، وكيفية مواجهته. أما المحور الثانى فيتناول قضية التحرش فى المجتمع، وآليات مواجهتها من النواحى القانونية والأمنية والدينية والإعلامية كافة.

الفصل الثامن: تطرق لعدد من القضايا التى تؤرق البعض من النساء وتعانى فيها من القهر والحرمان، مثل قضايا الميراث والطلاق وما يرتبط بهما من إشكاليات قانونية وتنفيذية، لذا سعى للكشف عن المعوقات التى تحد من حصول المرأة على حقها فى الميراث، وكذا حصول المرأة المطلقة على حقوقها، وكيفية التغلب على تلك المعوقات والكشف عن دور المجلس القومى للمرأة فى مساندة المرأة فى تلك القضايا.

الفصل التاسع: استعرض رؤية المرأة المصرية لاحتياجاتها من خلال دراسة كيفية، تتصدى لعدد من المشكلات التى تحد من النهوض بأوضاعها كالتسرب من التعليم، والأمية، ومقترحاتهن لدور الدولة فى التغلب على تلك المشكلات، ورؤيتهن لتغيير المناخ الثقافى – فى بعض المحافظات– الذى يقف حائلاً أمام تعليم المرأة. بجانب التعرف على رؤيتهن للمشكلات الصحية، ونوعية الخدمات التى تقدم للمرأة للعناية بصحتها وصحة أبنائها، وأرائهن تجاه قضيتى الزواج المبكر، وختان الإناث. كما تطرق الفصل للجانب الأمنى والقانونى للقضايا ذات الصلة بالمرأة مثل: مظاهر العنف التى تتعرض لها المرأة، وظاهرة التحرش، والتمييز ضد المرأة فى سوق العمل، والمشكلات المرتبطة بالطلاق، وحقها فى الميراث.

اختتمت الدراسة بمجموعة من الرؤى والمقترحات التى تدعم محاور استراتيجية تمكين المرأة التى قام المجلس بإصدارها لدعم حقوق المرأة المصرية، وإنصافها وحمايتها.

وإدراكًا من المجلس القومى للمرأة بدور البحث العلمى الاجتماعى فى تحليل وتفسير القضايا المجتمعية، فقد تم الاعتماد على نتائج تلك الدراسة كأحد الأسس المهمة التى ساهمت فى رسم استراتيجية تمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، والتى أرست بين محاورها احتياجات وأولويات المرأة، التى تلتها سياسات تدخلية قامت على أساس علمى. فلقد سعت الاستراتيجية إلى إحداث نقلة نوعية فى مجال تمكين المرأة على كل من المستوى الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، وتعزيز سُبل الحصول على الحقوق القانونية.

وما زالنا نصبو إلى المزيد من تمكين المرأة المصرية التى تحظى بدعم وإرادة سياسية تدفعها إلى الإمام دومًا، من خلال إجراء المزيد من البحوث والدراسات الميدانية التى ترصد ما تحتاجه المرأة على أرض الواقع.

ولعلى أتقدم بخالص شكرى وتقديرى **للدكتورة مايا مرسى** رئيسة المجلس القومى للمرأة على دعمها وإصرارها على إجراء هذه الدراسة الميدانية، إيمانًا منها بأهمية البحث العلمى الاجتماعى، حيث قامت بتذليل جميع العقبات الإدارية، وإعطاء الدفعة للانتهاء منها حتى يتم الاستفادة من نتائجها.

وكما أتقدم بخالص شكرى وتقديرى لجميع أعضاء البحث لما بذلوه من جهد وقدرة على الإنجاز فى الوقت المحدد للدراسة. ولكل من شارك فى إخراج الدراسة سواء أكان بالجهود الإدارية أو اللوجيستية من كلتا الجهتين، فلهم جميعًا الاحترام والتقدير.

الفصل الأول

الإطار المنهجى للدراسة*

مقدمـــة

منذ أكثر من ستين عامًا، أقر "الإعلان العالمى لحقوق الإنسان" مجموعة كبيرة من الحقوق الإنسانية التى ينبغى أن يتمتع بها كل إنسان دون تمييز. وتمثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فئة واسعة من الحقوق الإنسانية التى يكفلها "العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" وغيره من مواثيق حقوق الإنسان الدولية والإقليمية الملزمة قانونًا. ولا تكاد توجد دولة فى العالم ليست طرفًا فى واحد على الأقل من المواثيق الملزمة قانونًا التى تكفل هذه الحقوق، ومن بينها: الحق فى العمل، والحق فى التعليم، بما فى ذلك ضمان أن يكون التعليم فى المرحلة الأولية إلزاميًا وبالمجان، الحق فى التمتع بظروف معيشية تحقق مستوى مقبولًا من الرفاه، والحق فى الحصول على خدمات صحية ملائمة ومقبولة وذات جودة متميزة، الحق فى الحصول على مأوى ملائم، بجانب الحق فى التعبير عن الرأى وممارسة الحقوق السياسية، والحق فى الشعور بالأمان ومناهضة كل أشكال التمييز(١).

ولقد جاء الدستور المصرى ٢٠١٤ ليؤكد على تلك الحقوق، فقد أقر فى المادة (١١) (من الباب الثانى: المقومات الاجتماعية)، كثير من الحقوق التى تحافظ على مكتسبات المرأة المصرية، حيث أقر المساواة بين الرجل والمرأة فى جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتزام الدولة بحماية المرأة ضد

* كتبت هذا الفصل الأستاذة الدكتورة عبير صالح، أستاذ الإحصاء، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

كل أشكال العنف، وتكفل الدولة تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل. كما تكفل الدولة للمرأة حقها فى تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا فى الدولة، والتعيين فى الهيئات القضائية دون تمييز ضدها. هذا بجانب التزام الدولة بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة، والمرأة المعيلة والنساء الأشد فقرًا[٢].

وبهذه المبادئ فقد أرسى الدستور بناءً اجتماعيًا قويًا يضمن للمرأة المصرية الحصول على حقوقها دون تمييز. وهو– أيضًا– ما يتسق مع رؤية مصر ٢٠٣٠ والتى من ضمن أهدافها بناء مجتمع عادل يتميز بالمساواة بين الجنسين، وضمان الفرص المتساوية من أجل أعلى درجة من الاندماج الاجتماعى وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية من خلال المساواة فى الحقوق والفرص.

وانطلاقًا من إعلان عام ٢٠١٧ "عام المرأة" بهدف دعمها وتمكينها والنهوض بأوضاعها والحفاظ على مكتسباتها، وفى ضوء السعى نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠، حرص المجلس القومى للمرأة بالتعاون مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية على إجراء دراسة لرصد الواقع الفعلى للمرأة المصرية، وتحديد أولوياتها واحتياجاتها وطموحاتها، ومعرفة مدى استفادتها من الخدمات التى تقدمها الدولة لدعمها وحمايتها والعقبات التى تحول دون استفادتها من تلك الخدمات، وذلك بهدف تقديم رؤى واقعية تسهم فى وضع الآليات ورسم سياسات تنموية بما يتوافق واستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠، للارتقاء بأوضاع المرأة وتمكينها من ممارسة أدوارها المختلفة والمشاركة بفاعلية فى تنمية وبناء الوطن.

المحور الأول: أهداف الدراسة والإجراءات المنهجية

تمثلت أهداف الدراسة فيما يلى:

١ – التعرف على الواقع الفعلى للمرأة المصرية فى كل المجالات (التعليم– العمل– الصحة– الحماية الاجتماعية – المشاركة السياسية – الإعلامية – الأمنية والقانونية).

٢ – التعرف على الاحتياجات الفعلية للمرأة فى تلك المجالات.

٣ – ماهية المعوقات التى تحد من استفادتها من الخدمات التى تقدمها الدولة.

٤ – طرح حزمة من الرؤى والآليات التى يمكن أن تسهم فى رسم السياسات لتحسين أوضاع المرأة وتحقيق احتياجاتها.

الإجراءات المنهجية

تصميم العينة

أولا: المجتمع الذى تمثله العينة

روعى عند تصميم العينة أن تكون ممثلة للمرأة المصرية، على مستوى الجمهورية، الحضر والريف، والأقاليم الجغرافية الرئيسة الأربع وهى المحافظات الحضرية، والوجه البحرى، والوجه القبلى، والمحافظات الحدودية.

ثانيا: حجم العينة

تم تحديد حجم العينة بثلاثة آلاف سيدة من السيدات اللاتى تبلغ أعمارهن ١٨ سنة فأكثر، وهو ما يوفر تقديرات على مستوى الجمهورية ومستوى الحضر والريف، ومستوى الأقاليم الجغرافية الرئيسية الأربع فى حدود درجة ثقة ٩٥٪، وهامش خطأ لا يتجاوز ±٣٪.

ثالثا: **خطوات اختيار العينة**

مر اختيار العينة بعد تحديد حجمها بالخطوات التالية:

١- اختيار عينة المحافظات.

٢- اختيار عينة الأسر المعيشية.

٣- اختيار عينة السيدات.

١- اختيار عينة المحافظات

تشمل عينة المحافظات ١٢ محافظة، وقد تم اختيارها على النحو التالى:

- تم حساب الوزن النسبى الخاص بكل إقليم جغرافى (جدول١). وبناءً على هذا الوزن النسبى تم توزيع عدد المحافظات التى تم تحديدها (١٢)، بحيث تم تمثيل المحافظات الحضرية بمحافظتين، ومحافظات وجه بحرى بخمس محافظات، ومحافظات الوجه القبلى بأربع محافظات، والمحافظات الحدودية بمحافظة واحدة.

جدول (١)

الوزن النسبى الخاص بكل إقليم جغرافى

الأقاليم الجغرافية	٪
المحافظات الحضرية	١٧,٥
محافظات الوجه البحرى	٤٢,٨
محافظات الوجه القبلى	٣٨
المحافظات الحدودية	١,٧

- تم اختيار المحافظات من كل إقليم جغرافى بطريقة عشوائية منتظمة، وقد جاءت المحافظات المختارة على النحو التالى:

المحـــافظات الحضرية: وتمثلها (القاهرة، والإسكندرية).

محافظات الوجه البحرى: وتمثلهـــا (الشـــرقية، والدقهليـــة، والقليوبيـــة، والبحيرة، وكفر الشيخ).

محافظـــات الوجه القبلى: وتمثلها (الجيزة، والمنيا، وأسيوط. وسوهاج).

المحافظات الحدوديـــــة: وتمثلها (مطروح).

٢- عينة الأسر المعيشية

قام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) بتزويد هيئة البحث بعينة تضم ٣٠٠٠ أسرة معيشية، مع مراعاة التوزيع النسبى للسكان فى الريف والحضر وفى الأقاليم الجغرافية، وذلك على النحو المبين:

جدول (٢)

توزيع عينة الأسر المعيشية حسب المحافظات المختارة والإقامة (حضر – ريف)

المحافظات	حضر	ريف	إجمالى
المحافظات الحضرية	٥٢٥	–	٥٢٥
القاهرة	٣١٨	–	٣١٨
الإسكندرية	٢٠٧	–	٢٠٧
محافظات الوجه البحرى	٣١٠	٩٧٤	١٢٨٤
الدقهلية	٧٨	٢٣٥	٣١٣
الشرقية	٦٧	٢٢٣	٢٩٠
القليوبية	٨٥	١٦٠	٢٤٥
كفر الشيخ	٣٥	١٢٠	١٥٥
البحيرة	٤٥	٢٣٦	٢٨١
محافظات الوجه القبلى	٣٦٧	٧٧٣	١١٤١
الجيزة	٢٠٦	١٩١	٣٩٧
المنيا	٥٢	٢٢١	٢٧٣
أسيوط	٥٨	١٦٧	٢٢٥
سوهاج	٥١	١٩٤	٢٤٥
المحافظات الحدودية: مطروح	٣٤	١٦	٥٠

٣- العينة

تعد المرأة وليس الأسرة هى وحدة المعاينة، لذا فقد تم اختيار امرأة واحدة عشوائيًا من كل أسرة معيشية، وقد استخدمت جداول كيش لتحديد المفردة التى ستطبق معها الاستمارة فى كل أسرة، وذلك لضمان الاختيار العشوائى للنساء فى العينة.

رابعاً: أدوات جمع البيانات

تحقيقًا لأهداف البحث تم الاعتماد على أداتين من أدوات جمع البيانات، الأولى: استمارة استبار مقننة، والأخرى دليل مقابلة متعمق لإجراء بعض المناقشات البؤرية مع السيدات فى عدد من المحافظات التى لم يشملها التطبيق الميدانى لاستمارة الاستبار.

١- استمارة الاستبار

تعد استمارة الاستبار الأداة الأكثر ملاءمة لجمع البيانات من عينة كبيرة نسبيًا (٣٠٠٠ مفردة)، تحتوى فى معظمها على أسئلة مقننة يتم تضمينها البدائل الممكنة للاستجابة عليها، مع الإبقاء على فرصة طرح بدائل لم تدرج بها وذلك بوضع "أخرى" فى بعض الأسئلة التى تتطلب ذلك. وللوصول للشكل النهائى مر إعداد الاستمارة بعدة مراحل، وهى: التصميم الأولى للاستمارة- قياس صدق الاستمارة- تجربة الاستمارة ووضعها فى الشكل النهائى.

أ- التصميم الأولى للاستمارة

صممت استمارة استبار بحيث تشتمل على عدد من المحاور التى تحقق أهداف الدراسة، ويحتوى كل محور على عدد من الأسئلة يغطى جوانب هذا المحور. وقد بلغ عدد تلك الأسئلة (١١٨) سؤالاً موزعة على المحاور التالية:

- محور البيانات الأساسية.
- محور المرأة والتعليم.
- محور المرأة والعمل.
- محور الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية.
- محور الأولويات السياسية (المشاركة السياسية – التمثيل السياسى فى المجالس).
- محور المرأة والإعلام.
- محور الاحتياجات الأمنية والقانونية.

ب- قياس صدق الاستمارة

تم عرض الاستمارة على عدد من الأساتذة المتخصصين فى مجال بحوث المرأة، وقد أظهرت تقارير التحكيم شمول الأداة لأبعاد الدراسة كافة، وطرحت بعض الملاحظات على صياغة بعض الأسئلة، وإضافة بعض البدائل، وقد تم الأخذ فى الاعتبار تلك الملاحظات وصياغة الاستمارة فى صورتها النهائية لتحقيق المرحلة الثالثة.

ج- تجريب الاستمارة

تم إجراء التجربة الاستطلاعية على عينة عشوائية فى منطقتين إحداهما حضرية والأخرى ريفية، من مستويات تعليمية، وشرائح عمرية مختلفة؛ وذلك لتجربة استمارة الاستبار، والتأكد من دقة صياغة الأسئلة، وتوافقها مع الحالات المختلفة للسيدات. وأسفر ذلك عن إجراء بعض التعديلات على صياغة الأسئلة وترتيبها وإضافة بعض البدائل، وذلك بهدف الوصول لأداة تتمتع بمصداقية عالية تعبر عن الواقع الفعلى للمرأة المصرية واحتياجاتها.

د - تدريب الباحثين

تم إجراء تدريب مكتبى لعدد من الباحثين والمشرفين لمدة أربعة أيام وقد شمل التدريب المكتبى شرحا مفصلا للاستمارة المستخدمة؛ بالإضافة إلى تدريب ميدانى لمدة يومين بحيث يقوم الباحث بتطبيق الاستمارة على إحدى السيدات، وذلك لفهم الاستمارة وضبط الانتقالات واستيعاب التعليمات. كما تم تقييم الباحثين أثناء التدريب الميدانى.

بناءً على الخطوات المنهجية العلمية التى اتبعت فى إعداد الاستمارة، وتدريب الباحثين، تم وضع دليل إرشادى توضيحى لبعض الأسئلة والانتقالات.

٢- مجموعات المناقشة الجماعية Focus Group Discussion

يأتى اختيار هذه الأداة الكيفية لتتكامل مع الاستبار كأداة كمية مقننة، بهدف الحصول على أراء وتصورات واتجاهات المجموعات المستهدفة، ولكى تبرز مدى التمايزات والتجانس فى الرؤى، كما إنها تساعد على الاقتراب بشكل متعمق من أوضاع واحتياجات المرأة المصرية، وتعمق المعانى المستخلصة من النتائج الكمية وتفسرها، وتساعد على صياغة مقترحات ملائمة للسياق الثقافى والاجتماعى ومتسقة ومعطيات الواقع، لاسيما وإنها نابعة من المشاركات أنفسهن.

ولما كان من الصعب الحديث عن المرأة المصرية كفئة اجتماعية متجانسة، فقد حرصت هيئة البحث على اختيار المبحوثات من شرائح متباينة بحيث تمثل الواقع، وتم تحديد عدة أبعاد كمعايير للاختيار، وهى: البعد الجيلى (أقل من ٢٥ سنة، ٢٥ سنة إلى ٥٠ سنة، ٥٠ سنة فأكثر)، حيث تختلف وجهة نظر الكبار عن الصغار بالنسبة للقضية الواحدة، والبعد التعليمى (أميات، تعليم متوسط، تعليم عالى) الذى يؤثر فى المعرفة والوعى، والحالة الاجتماعية (شابات غير متزوجات، متزوجات، أرامل ومطلقات) والحالة العملية (عاملات بالقطاع الحكومى، القطاع الخاص، القطاع غير الرسمى) البعد الطبقى (الطبقة العليا، الوسطى، الدنيا)، وأخيرًا التوزيع الإيكولوجى (ريف، حضر).

تم اختيار المشاركات فى مجموعات المناقشة الجماعية بطريقة عمدية، اعتمدت على الأبعاد سالفة الذكر، وقد بلغ إجمالى مجموعات المناقشة ١٨ مجموعة، موزعين على محافظات المنوفية والغربية وبنى سويف وقنا بواقع ٤ مجموعات فى كل محافظة، ومجموعتين فى محافظة السويس، تعبر كل مجموعة عن آراء وتوجهات شريحة من النساء كالأميات والريفيات.... إلخ وتضم المجموعة الواحدة من ٨- ١٠ مشاركات، يتميزن بالقدرة على الحوار والإلمام بقضايا المرأة.

طبقت مجموعات المناقشة بواسطة خبراء من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، لديهم خبرات سابقه ومتميزة فى مجال تطبيق الأدوات الكيفية، وتم تدريبهم على منهجية (F G D) وإبراز مزاياها والمحاذير التى يجب أن يتجنبها القائم بالحوار، ومراجعة المحاور والقضايا المستهدفة من المناقشة، وتوزيع الأدوار ما بين القائم بالحوار – الميسر– والمساعد الذى يتولى تدوين وتسجيل المناقشات، وقام العاملون بفروع المجلس القومى للمرأة بالمحافظات المختارة للتطبيق بدور فعال فى اختيار المشاركات فى كل مجموعة، وفقا للشروط التى حددتها هيئة البحث، وكان لهم دور متميز فى ترتيب الجلسات وتهيئة الظروف المثالية للتطبيق.

تعتمد المناقشات الجماعية فى تطبيقها على التفاعلات بين أفراد المجموعة، التى تتم بحرية دون ضوابط أو إجبار، وفى إطار من الفهم الواعى لطبيعة البيئة الثقافية والاجتماعية، ولا تعتمد على الأسئلة المقننة، وتصاغ الأسئلة بشكل يتفق مع السمات الثقافية والاجتماعية للمشاركات، من هذا المنطلق تضمن الدليل الموجه للحوار خمسة محاور أساسية، وفيما يلى عرض للمحاور الرئيسية والقضايا الفرعية التى يتضمنها كل محور:

١- الاحتياجات الاجتماعية ويتضمن عدة قضايا، وهى: التعليم – الرعاية الصحة– الحماية الاجتماعية

وتم فى هذا الشأن إثارة عدد من التساؤلات لتدور حولها المناقشات، كالأتى:

- **تعليم المرأة:** محو الأمية، التسرب من التعليم، المشكلات التى تواجه الأسرة فى تعليم أبنائها.
- **الرعاية الصحية للمرأة:** التأمين الصحى للمرأة، وسائل تنظيم الأسرة (الاستخدام/ كيفية الحصول عليها)، قضية الختان والزواج المبكر.

- **الحمايـة الاجتماعيـة للمـرأة:** يـتم التركيـز فـى هذا الشـأن بشكلٍ أساسـى علـى: المعاشات والمساعـدات التـى تحصــل عليهـا المرأة (نوعيتها) والجهات المانحـة للمساعدات.

٢- الأمنـى والقـانونى للمرأة ويتضـمن عدة قضـايا، وهـى العنـف ضـد المرأة، الموروثـات الثقافيـة، حقـوق المرأة المطلقة

فى إطار هذا المحور تم إثارة عدة تساؤلات كالأتى:

- العنف ضد المرأة: إحساس المرأة بالأمان فى الطريق العام، مظاهر العنف الذى تتعرض لـه المـرأة (داخل الأسرة- داخل العمل- فى الشارع)، أسباب التحرش، وكيفيـة التصـرف حيـال التعرض لمثل هذه السلوكيات، ودور الدولـة فـى حمايـة المرأة من التحرش.
- الموروثات الثقافية: حق المرأة فى الميراث، وكيفية مساندة المرأة المغتصب حقها.
- حقـوق المـرأة المطلقـة: المشـكلات التـى تواجـه المـرأة المطلقـة، الجهـات المسـاندة للمرأة المطلقة للحصول على حقوقها.

٣- المشـاركة السياسـية للمـرأة: ويتضـمن عـدة قضـايا هـى: ترشـح المـرأة فـى الانتخابـات، والمشـاركة السياسية للمرأة

تم التركيز فى إطار هذا المحور على عدد من القضايا السياسية التى تكشف مدى مشـاركة المـرأة فـى الحيـاة السياسـية، ورؤيتهـا لأهميـة صـوتها الانتخـابى، والترشـح للانتخابات البرلمانية، ومعوقات هذا الترشح.

٤- العمـل ومسـتوى المعيشـة، وتضـمن عدة قضـايا هـى: مشـاركة المـرأة فـى سـوق العمـل، وأسـباب عـدم العمل أو أسباب الانسحاب من سوق العمل، ومقترحاتهن للحد من بطالة المرأة

٥- المرأة والإعلام

فى إطار هذا المحور يمكن التعرف على نوعية البرامج المخصصة للمرأة التى تقوم بمتابعتها، وأسباب العزوف عن متابعة تلك البرامج، ورؤيتهن حول صورة المرأة التى تقدم فى الدراما (الأفلام والمسلسلات)، وهل تعبر عن الصورة الحقيقية للمرأة وهمومها؟ ورؤيتهن لأهم الموضوعات الخاصة بالمرأة التى يفضل أن يركز عليها الإعلام فى الفترة القادمة، ودوره فى تحسين صورة المرأة.

خامساً: صعوبات العمل الميدانى

واجه فريق البحث عددًا من الصعوبات فى تطبيق الاستمارة فى كثير من المحافظات، وتمثلت تلك الصعوبات فى:

- عزوف بعض المبحوثات عن تطبيق الاستمارة- خاصة المطلقات-، الأمر الذى ترتب عليه ضياع كثير من الجهد والوقت المخصص للتطبيق.
- صعوبة إقناع بعض السيدات فى محافظة مطروح بالتطبيق بالرغم من تعاملهن مع مبحوثات ومن المنطقة ذاتها.
- تضمين العينة بعض الأماكن البعيدة والنائية خاصة فى الريف والمحافظات الحدودية، الأمر الذى تطلب الانتقال إلى مناطق نائية لاتصل إليها وسائل النقل، حرصا من الباحثين للوصول للعينة المختارة.
- صعوبة التطبيق مع بعض المبحوثات القاطنات بالمناطق ذات المستوى الاقتصادى المرتفع.

سادساً: تجهيز البيانات والمعالجات الإحصائية

مرت البيانات قبل المعالجة الإحصائية عبر عدة مراحل بهدف تجهيزها إليكترونيًا تمهيدًا للتحليل واستخراج النتائج، ونذكر أهمها فيما يلى:

١- المراجعة المكتبية للاستمارات.

٢- إجراء عمليات الترميز.

٣- إدخال البيانات للحاسب.

٤- استخراج نتائج أولية فى صورة جداول بسيطة، للكشف عن أية أخطاء فى عملية الإدخال أو الترميز، التأكد من الاتساق بين الاستجابات على الأسئلة المختلفة.

٥- تمت المعالجة الإحصائية وفقًا لخطة تتسق وأهداف ومتطلبات الدراسة، حيث انحصرت المعالجة الوصفية على الجداول البسيطة والجداول المركبة لبيانات الاستمارة مع حساب كا[٢].

المحور الثانى: خصائص عينة الدراسة

نستعرض فيما يلى توزيع عينة الدراسة وفقا لعدد من الخصائص الديموجرافية مثل: متغير الإقليم الجغرافى، ومحل الإقامة، والسن، والحالة التعليمية، والحالة الاجتماعية، والحالة العملية.

أولًا: الأقاليم الجغرافية

توزعت عينة البحث كما يشير جدول (٣) على أربعة أقاليم جغرافية وهى المحافظات الحضرية ١٧,٥٪، وإقليم الوجه البحرى ٤٢,٩٪، وإقليم الوجه القبلى ٣٧,٩٪، أما محافظات الحدود فتم تمثيلها بنسبة ١,٧٪. الأمر الذى يكشف عن تماثل توزيع العينة وتوزيع المجتمع.

جدول (٣)

توزيع عينة الدراسة وفقًا للإقليم الجغرافى

الإقليم الجغرافى	العينة		المجتمع*
	التكرار	٪	٪
المحافظات الحضرية	٥٢٥	١٧,٥	١٧,٥
محافظات الوجه البحرى	١٢٨٤	٤٢,٨	٤٢,٩
محافظات الوجه القبلى	١١٤١	٣٨	٣٧,٩
محافظات الحدود	٥٠	١,٧	١,٧
العينة الكلية	٣٠٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى – للسكان ٢٠١٦.

ثانيًا: محل الإقامة (حضر – ريف)

يظهر جدول (٤) أن عينة الدراسة شملت كلا من ريف الجمهورية وحضرها بنسب تكاد تتماثل مع نظيرتهما فى المجتمع.

جدول (٤)

توزيع العينة وفقا لمحل الإقامة

البيئة السكنية	العينة		مجتمع الدراسة*
	التكرار	٪	٪
حضر	١٧٠١	٥٦,٧	٥٦,٩
ريف	١٢٩٩	٤٣,٣	٤٣,١
العينة الكلية	٣٠٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى – السكان ٢٠١٦.

ثالثًا: متغير السن

توزعت عينة البحث على الفئات العمرية الثلاث، وهى: فئة الشباب وتضم السيدات من سن ١٨ سنة إلى أقل من ٣٥ سنة، وقد بلغ عدد أفرادها ١٤٠٥ سيدة، بنسبة ٤٦,٨٪، وفئة متوسطى العمر ممن تتراوح أعمارهن ما بين ٣٥ سنة وأقل من ٥٠ سنة، وقد بلغ عددهن ٨٧٥ سيدة، بنسبة ٢٩,٢٪، أما الفئة الأخيرة فقد بلغ عددهن فى العينة ٧٢٣ سيدة بنسبة ٢٤٪. وقد بلغ الوسط الحسابى لأعمار السيدات الذين شملهم استطلاع الرأى ٣٧,٩ سنة، بانحراف معيارى ١٣,٦ سنة.

يعرض جدول (٥) المقارنة بين توزيع السن فى عينة الدراسة وتوزيع السن وفقًا لتقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

جدول (٥)

توزيع عينة الدراسة وفقا لفئات السن

السن	العينة		مجتمع الدراسة*
	التكرار	٪	٪
١٨-	١٤٠٥	٤٦,٨	٤٦,٥
٣٥ -	٨٧٥	٢٩,٢	٢٨,١
٥٠ فأكثر	٧٢٠	٢٤	٢٥,٤
العينة الكلية	٣٠٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى – للسكان ٢٠١٦.

رابعًا: متغير الحالة التعليمية

عند استعراض الحالة التعليمية لعينة الدراسة اتضح عدم تمثيلها لمجتمع الدراسة، وهو ما استدعى حساب أوزان ترجيحية لعينة الدراسة، وذلك على النحو التالى:

$$W_h = \frac{N_h}{N} \times \frac{n}{n_h}$$

W_h: الوزن المناظر لبيانات المستوى التعليمى h.

N_h: حجم المستوى التعليمى h فى المجتمع.

N: إجمالى حجم المجتمع.

n_h: حجم المستوى التعليمى فى العينة.

n: إجمالى حجم العينة.

بعد حساب الأوزان W_h يتم إجراء عملية Normalization ليصبح مجموع الأوزان مساويا للحجم الفعلى للعينة :

$$\text{normalization}W_h = W_h / [(\text{Sum}W_h / n)]$$

جدول (٦)

توزيع عينة الدراسة وفقًا الحالة التعليمية بعد إجراء عملية الوزن

الحالة التعليمية	العينة بعد الوزن	مجتمع الدراسة*
	٪	٪
أميات وأشباه أميات	٤٠,٨	٤١,٦
أقل من المتوسط	١٩,٤	١٩,٤
متوسط	٢٦	٢٥,٨
فوق المتوسط*	١٣,٨	١٣,٢
العينة الكلية	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠١٦.

* تم ضم التعليم الجامعى لفئة فوق المتوسط.

توضح النتائج فى جدول (٦) أن النسبة الأعلى من مفردات العينة هن الأميات وأشباه الأميات ٤٠,٨٪، تليها نسبة الحاصلات على تعليم متوسط ٢٦٪، أما

الحاصلات على تعليم أقل من المتوسط فتصل نسبتهن إلى ١٩,٤٪. هذا وقد بلغت نسبة الحاصلات على تعليم فوق المتوسط ١٣,٨٪.

خامسًا: متغير الحالة الاجتماعية

شكلت فئة المتزوجات أعلى نسبة فى عينة الدراسة، حيث بلغت ٦٥,٦٪، فيما بلغت نسبة اللآتى لم يسبق لهن الزواج ١٨,٢٪، ولم تسجل نسبة الأرامل سوى نسبة ١١,٩٪. ومن الجدير بالذكر أنه وفقًا للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى ٢٠١٦ فإن إجمالى نسبة المتزوجات ٦٣,٤٪، ونسبة الأرامل ١٠,٧٪.

جدول (٧)

توزيع العينة وفقًا للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	٪
لم يسبق لها الزواج	٥٤٥	١٨,٢
متزوجة	١٩٦٨	٦٥,٦
أرملة	٣٥٨	١١,٩
مطلقة	١١٣	٣,٨
منفصلة/هجر	١٦	٠,٥
العينة الكلية	٣٠٠٠	١٠٠

سادسًا: متغير الحالة العملية

يتضح من جدول (٨) أن نسبة العاملات فى عينة الدراسة ١٧,٢٪، بينما ارتفعت نسبة غير العاملات إلى ٨٢,٨٪.

جدول (٨)

توزيع العينة وفقا للحالة العملية

الحالة العملية	التكرار	٪
تعمل	٥١٧	١٧,٢
لا تعمل	٢٤٨٣	٨٢,٨
العينة الكلية	٣٠٠٠	١٠٠

وبسؤال السيدات اللاتى تعملن عن نوع العمل، جاءت الأنواع على النحو المبين فى جدول (٩) الذى يكشف أن ٦٢,٧٪ من العاملات من أفراد العينة يعملن عملًا دائمًا، وأن ٢٨٪ منهن يعملن عملًا موسميًا و٩,٣٪ يعملن عملًا مؤقتًا.

جدول (٩)

توزيع عينة الدراسة حسب نوع العمل

نوع العمل	التكرار	٪
عمل متقطع أو موسمى	٤٨	٩,٣
عمل مؤقت	١٤٥	٢٨,٠
عمل دائم	٣٢٤	٦٢,٧
المجموع	٥١٧	١٠٠
لا ينطبق	٢٤٨٣	٨٢,٨
العينة الكلية	٣٠٠٠	–

المراجع

١- الشـبكة العالميـة للحقـوق الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة: مقدمـة فـى الحقـوق الاقتصـادية والاجتماعية.

www.escr-net.org\ar\resources\٣٦٨٤٩٨

٢- دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤.

الفصل الثانى

أوضاع المـرأة فى التعليـم: بين الواقع والمأمول*

مقدمة

يعد التعليم جوهر وقاطرة التنمية البشرية، إذ يقع على كاهل مؤسساته الجزء الأكبر من مسئولية بناء البشر، فالمدرسة والمعهد والكلية يفترض أن يسهم كل منها بنصيب وافر فى صقل مواهب الإنسان كى يصبح عنصرًا فاعلًا فى خدمة وطنه. إن التعليم من منظور التنمية البشرية يراه كثيرون غاية فى ذاتها تجعل من الإنسان إنسانًا، وبالتالى لا تنبثق أهميته من كونه وسيلة لزيادة الإنتاجية، بل من كونه مطلوبًا فى ذاته لأن الإنسان المتعلم أكثر قدرة على التعامل مع المجتمع والطبيعة والناس والأشياء. وهكذا فإن تطور الشعوب مرتبط بشكل رئيس بقضية التعليم والذى من شأنه أن يدعم التنمية البشرية بجميع أوجهها(١).

ومن ثم فقد نص الإعلان العالمى لحقوق الإنسان على أن "لكل شخص الحق فى التعليم، ويجب أن يكون التعليم فى مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون إلزاميًا، ويجب أن يعمم التعليم الفنى والمهنى، وأن ييسر القبول للتعليم العالى على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة". وقد كان النص على المساواة فى التعليم هو الأساس الذى انطلقت منه كافة الجهود والإسهامات لدعم العدالة فى توزيع الفرص التعليمية لتراعى الفئات الأضعف اجتماعيًا، ولتقف فى وجه كافة صور التمييز ضدها من حيث فرص الحصول على التعليم، ومن حيث نوع التعليم ومضمونه(٢).

---

* كتبت هذا الفصل الدكتورة هند فؤاد، أستاذ علم الاجتماع المساعد، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

وخلال مسيرتها الطويلة لتغيير الأوضاع، مَثل التعليم العامل الحاسم الذى تمسكت به المرأة المصرية، حيث نظرت للتعليم باعتباره سلاحها لمواجهة المجتمع الذى وضعها فى إطار الأدوار التقليدية وحرمها من ممارسة حقوقها المختلفة، فالتعليم أصبح الأداة المهمة التى تسعى المرأة لامتلاكها لتحسين وضعها الاجتماعى والاقتصادى، ومن ثم تتدرج نحو حراك ومكانة اجتماعية أفضل.

وبناءً على ذلك، بدأت المحافل الدولية والعربية تؤكد بشكل أساسى على قضية تعليم الفتيات والنساء، وعلى ضرورة رفع معدلات التحاقهن بالمدارس، وتخفيض نسب الأمية بينهن، وتحسين أوضاعهن، وإزالة العقبات التى تعترض تقدمهن. كما خصصت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقدًا دوليًا للمرأة عام ١٩٧٥، وتكرر أيضًا عام ٢٠٠٥، للاهتمام بقضايا المرأة ومنع كافة أشكال التمييز ضدها وتحقيق المساواة بين الجنسين، واهتمت منظمة اليونسكو بعقد العديد من المؤتمرات الدولية والعربية للاهتمام بتعليم الإناث ومحو أميتهن[٣]. إلا أنه على الرغم من كل هذه الجهود والمؤتمرات فإن الواقع الفعلى للفتيات فى العديد من المجتمعات العربية يعانى من بعض جوانب القصور، فلا تزال هناك بعض المقاومة لتعليم البنات بسبب العادات والتقاليد الموروثة، والظروف الاقتصادية والاجتماعية لبعض البلدان.

وعبر العقود الأخيرة من القرن العشرين بدا أن واقع تعليم المرأة فى مصر قد شهد تحسنًا على صعيد استيعاب الفتيات فى سن الإلزام وفى معدلات القيد، بل وفى خفض معدلات التسرب بين البنات المقيدات فى مراحل التعليم المختلفة، إلا أنه ما زال هناك بعض القصور فى معدلات الأمية بين الفتيات، مقارنة بالذكور، كما أدت العادات والتقاليد الموروثة إلى تفاوت واختلال فى الأوضاع التعليمية للإناث.

وبناءً على تلك الأوضاع، اهتمت الدراسة بقضية تعليم المرأة، وذلك من منظور أن التعليم سلاح المرأة للحراك الاجتماعى وتحقيق مستوى ومكانة اجتماعية أفضل.

لذا تناولت هذه الدراسة عددًا من المحاور لتغطية الواقع التعليمى للمرأة فى مصر، ورصد احتياجاتها التعليمية الفعلية، وأهم المشكلات التى تواجهها ومقترحات تطويرها، وذلك من خلال الدراسة الميدانية وهى كالتالى:

المحور الأول: الحالة التعليمية للمرأة.

المحور الثانى: تسرب المرأة من التعليم وأسبابه.

المحور الثالث: محو أمية المرأة ومقترحات علاجها.

المحور الرابع: التمييز ضد المرأة فى التعليم.

المحور الخامس: مشكلات التعليم ومقترحات تطويرها.

الخلاصة.

المحور الأول: الحالة التعليمية للمرأة

بذلت الدولة المصرية على مدار الحكومات المتعاقبة العديد من الجهود لتحسين وضع المرأة فى ظل المنظومة التعليمية السائدة فى تلك الحكومات، وبصفة عامة تشير نسبة القيد الإجمالية للمستويات التعليمية المختلفة وفقًا للنوع إلى تحسن نسبى لوضع الإناث عبر بعض المراحل التعليمية، وإلى انخفاض هذا التحسن بين الإناث فى مراحل تعليمية أخرى.

كما عكس الواقع التعليمى للمرأة أيضًا وجود تفاوتات فى معدلات الالتحاق والقيد بين الإناث فى مراحل التعليم المختلفة وفقًا لطبيعة الأقاليم الجغرافية، فهناك تفاوت فى معدلات الالتحاق لدى الإناث فى الريف والحضر، وكذلك بين الوجه البحرى والوجه القبلى ومحافظات الحدود.

جدول (١)

نسبة القيد الإجمالى للمستويات التعليمية المختلفة وفقًا للنوع للأعوام الدراسية (٢٠٠٨/٢٠٠٧)، (٢٠١٣/٢٠١٢)، (٢٠١٤/٢٠١٣)، (٢٠١٥/٢٠١٤)

المرحلة التعليمية	٢٠٠٨/٢٠٠٧		٢٠١٣/٢٠١٢		٢٠١٤/٢٠١٣		٢٠١٥/٢٠١٤	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
ما قبل الابتدائى	٢٢	٢١	٢٦,٥	٢٦,٦	٢٩,٦	٢٩,٦	٣١,٣	٣١,٣
الابتدائى	١١٠	١٠٥	٩٦,٦	٩٧,٢	٩٤,٨	٩٥,٧	٩٤,٣	٩٥,٥
الإعدادى	٩٤	٩٣	٩١,١	٩٥	٩٠	٩٤	٩٣	٩٦,٨
الثانوى	٨٠	٨٢	٦٦,٨	٦٦,٣	٦٤,٤	٦٤,٨	٦٦,٧	٦٧,٥

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتعليم، فبراير ٢٠١٧.

ويمكنا رصد عدد من الملاحظات المهمة التى تؤشر لواقع تعليم الفتيات، من خلال تحليل بيانات الجدول السابق[٤]، وهى:

- تنخفض نسبة القيد بمرحلة ما قبل الابتدائى "رياض الأطفال" مقارنة بباقى المراحل التعليمية للذكور والإناث، ويرجع ذلك إلى أن هذه المرحلة اختيارية وليست إلزامية. وعلى مستوى القيد خلال الفترة ما بين ٢٠٠٨/٢٠٠٧ و٢٠١٤/ ٢٠١٥ نجد تحسنًا فى معدلات قيد الذكور والإناث فى هذه المرحلة، فعلى سبيل المثال كانت نسبة الإناث ٢١٪ وأصبحت ٣١,٣٪ فى عام ٢٠١٥.
- كما تشير البيانات إلى وجود تحسن فى نسبة القيد فى مرحلة ما قبل الابتدائى خلال الفترة بين عامى ٢٠٠٨/٢٠٠٧، و٢٠١٤/ ٢٠١٥ حيث ارتفعت من ٢٢٪ إلى ٣١,٣٪ للذكور، ومن ٢١٪ إلى ٣١,٣٪ للإناث.
- وفى مرحلة التعليم الإعدادى، ظهر انخفاض طفيف بين الذكور خلال الفترة بين عامى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ و٢٠١٥/٢٠١٤ حيث كانت ٩٤٪ وأصبحت ٩٣٪،

ومقارنة بالإناث نجد أن معدلات القيد ارتفعت خلال الفترة نفسها من ٩٣٪ لتصبح ٩٦,٨٪.

- كما انخفضت نسبة القيد بمرحلة التعليم الثانوى بشكل ملحوظ من ٨٠٪ للذكور عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى ٦٦,٧٪ عام ٢٠١٥/٢٠١٤، ومن ٨٢٪ للإناث إلى ٦٧,٥٪ خلال الفترة نفسها.

ولا زالت مصر تعانى من ارتفاع معدلات الأمية خاصة بين الإناث، إذ تشير أحدث بيانات للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى عام ٢٠١٧ إلى أن نسبة الأمية بين السكان المصريين بلغت ٢٥,٨٪، منهم نسبة (٣٠,٨٪ للإناث) ونسبة (٢١,٢٪ للذكور). وتتركز ٣٨٪ من نسبة الأمية فى ريف الوجه القبلى، وأن إجمالى غير الملتحقين بالتعليم مطلقًا على مستوى الجمهورية (٢٦,٨ مليون مواطن) من بينهم ١٢,٤ مليون فى الوجه القبلى، و١٢,٩ مليون بالوجه البحرى، و٣,٩ مليون فى المحافظات الحضرية[٥].

كما بلغت معدلات التسرب للمراحل "الابتدائية والإعدادية والثانوية"، بين المصريين ٧,٣٪، وكانت نسبة الإناث المتسربات فى هذه المراحل ٧٪ أقل من نسبة الذكور المتسربين بقليل والتى بلغت ٧,٦٪[٦].

مما سبق نجد، أنه على الرغم من الجهود التى تبذلها الدولة للنهوض بالتعليم وتحسين نوعيته وتطويره، إلا أنه ما زال التحسن حساسًا تجاه النوع الاجتماعى، فما زالت معدلات الأمية بين الإناث هى الأكبر، وما زال هناك تفاوتات فى أهمية تعليم الإناث فى الريف والحضر. الأمر الذى يعكس واقعًا ضبابيًا لتعليم المرأة فى مصر، ويحتاج لمزيد من الوعى بقيمة التعليم وأهميته لدى المرأة خاصة فى المناطق الريفية والحدودية.

أولًا: الحالة التعليمية لعينة الدراسة

يعرض هذا الجزء الواقع التعليمى للمرأة من خلال نتائج الدراسة الميدانية، حيث بينت النتائج أن نسبة الإناث اللائى التحقن بالتعليم قاربت على نصف العينة، حيث بلغت نحو ٤٨,٦٪ من إجمالى العينة، ونسبة الإناث اللائى دخلن المدرسة وتسربن منها بلغت نحو ٣٠,٢٪، فى حين بلغت نسبة الإناث اللائى لم تلتحقن بالمدرسة ٢١,٢٪ وهى نسبة متقاربة مع نسبة التعداد الأخير، وتشير تلك النسب إلى ارتفاع نسبتى التسرب والأمية بين الإناث الأمر الذى يستوجب آليات وسياسات تدخلية من قبل الجهات المعنية بالمرأة للقضاء على أسباب التسرب ومحو الأمية بينهن.

جدول (٢)

الواقع التعليمى لعينة الدراسة

الحالية التعليمية	ك	٪
نعم دخلتها	١٤٥٨	٤٨,٦
لم أدخلها	٦٣٦	٢١,٢
دخلتها وسبتها	٩٠٦	٣٠,٢
الإجمالى	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

توزعت تلك النسب على الريف والحضر فى المجتمع المصرى، حيث أوضحت النتائج ارتفاع نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم فى الحضر ٥٦,٧٪، عن نسبتها فى الريف والتى بلغت ٤٢,٤٪، بينما تقاربت نسبة الإناث المتسربات من التعليم فى كل من الريف والحضر (٢١,٩٪ ، ٢٠,٣٪) على التوالى، بينما ارتفعت نسبة الأميات فى الريف بصورة كبيرة لتصل إلى ٣٥,٧٪ بالمقارنة بنسبتها فى الحضر ٢٣٪. والفروق دالة عند مستوى ٠,٠١. الأمر الذى يشير إلى ضرورة التركيز فى علاج

مشكلات الأمية والتسرب بين الإناث خاصة فى المناطق الريفية، كما يتضح من الجدول رقم (٣).

جدول (٣)

الواقع التعليمى لعينة الدراسة موزعًا على مستوى الريف والحضر

الحالة التعليمية	ريف- حضر					
	ريف		حضر		المجموع	
الالتحاق بالمدرسة	٧٢١	٤٢,٤	٧٣٧	٥٦,٧	١٤٥٨	٤٨,٦
التسرب من المدرسة	٣٧٢	٢١,٩	٢٦٤	٢٠,٣	٦٣٦	٢١,٢
عدم الالتحاق بالمدرسة	٦٠٨	٣٥,٧	٢٩٨	٢٣	٩٠٦	٣٠,٢
الإجمالى	**١٧٠١**	**١٠٠**	**١٢٩٩**	**١٠٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

كا^{٢} = ٧٢** مستوى معنوية ٠,٠١

كما أوضح رصد الواقع التعليمى لعينة الدراسة على مستوى الأقاليم الجغرافية [فى الجدول رقم (١) بالملاحق]، ارتفاع نسبة الإناث الملتحقات بالمدارس فى كل من المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحرى (٦٣,٤٪، ٥٤,٣٪ على التوالى)، بينما انخفضت معدلات التحاق الإناث فى محافظات الوجه القبلى بنسبة ٣٧٪، وتدنت فى محافظات الحدود بنسبة ١٢٪. وقد يرجع ذلك إلى سيطرة العادات والتقاليد والثقافة الشعبية على تلك الأقاليم التى ترغب فى تعليم الذكور عن الإناث، هذا بجانب تدنى الحالة الاقتصادية والاجتماعية بتلك المناطق مع تكلفة التعليم المرتفعة.

وأشارت النتائج الواردة بالجدول أيضًا إلى أن معدلات التسرب بين عينة الدراسة من الإناث ارتفعت فى محافظات الحدود فبلغت نسبتها ٥٢٪، فى حين انخفضت قليلًا فى محافظات الوجه القبلى بنسبة ٢٣,٧٪، وانخفضت أكثر فى محافظات الوجه البحرى والمحافظات الحضرية بنسب متقاربة (١٨,٨٪، ١٨,٧٪ على التوالى).

وأوضحت النتائج بالجدول رقم (١) بالملاحق إلى تفاوت معدلات الأمية بين عينة الدراسة وفقًا للأقاليم، حيث ارتفعت نسبتها فى محافظات الوجه القبلى والمحافظات الحدودية (٣٩,٤٪، و٣٦٪ على التوالى) مقارنة بمحافظات الوجه البحرى ٢٦,٩٪، والمحافظات الحضرية ١٧,٩٪. الأمر الذى يستوجب ضرورة اهتمام الجهات المعنية بالتعليم ومحو الأمية مثل (الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار – المجلس القومى للمرأة) بتوجيه كافة الاهتمام والأنشطة لمحو أمية الإناث فى تلك المناطق بصفة خاصة كمحاولة للحد من الأمية التى تعد أحد معوقات التنمية، وتحد من الاستفادة من طاقات المرأة داخل المجتمع. وتؤكد تلك النتائج دراسة اليونيسيف الخاصة "بمبادرة تعليم البنات" بأن هناك العديد من المشكلات فى التعادل بين الجنسين وأن الجهود المضنية التى تبذلها الدولة أدت إلى تقليص الفجوة بين الجنسين فى معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية لكن مثل هذه المعدلات على المستوى القومى، تحجب خلفها تفاوتات مهمة بين المناطق، وبخاصة فى محافظات صعيد مصر فى الجنوب فهناك تفاوتات بين معدلات الالتحاق والتسرب بين الإناث مرتبطة بالأقاليم الجغرافية، لصالح المناطق الريفية والحدودية فى الأساس(٧).

مما سبق، يشير الواقع التعليمى لعينة الدراسة إلى وجود تفاوتات بين معدلات التحاق الإناث بالتعليم على مستوى الأقاليم الجغرافية المختلفة لصالح المحافظات الحضرية والوجه البحرى، كما أنه ما زالت معدلات التسرب والأمية مرتفعة لدى الإناث بعينة الدراسة فى محافظات الحدود والوجه القبلى، الأمر الذى يستوجب سياسات تدخلية فى تلك المحافظات لتجفيف منابع تلك المشكلات خاصة لدى الإناث.

ثانياً: أسباب عدم التحاق عينة الدراسة بالتعليم

يتناول هذا الجزء أهم الأسباب التى تعوق التحاق الإناث بالتعليم من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث بينت نتائج الدراسة أن هناك العديد من الأسباب، من أهمها **رفض الأسرة تعليم الإناث** وذلك بنسبة ٥٤,٩٪، يليها **التكلفة المرتفعة لمتطلبات التعليم** بنسبة ٤٩,٤٪، الأمر الذى يتطلب تدخل الدولة لمحاولة تخفيض نفقات التعليم للتخفيف عن كاهل الأسر، يليها **تفضيل تعليم الإخوة الذكور** بنسبة أقل بلغت ١٣,٦٪، وتدنت النسب لباقى الأسباب.

وأكدت على هذه النتائج، مبادرة تعليم البنات فى مصر التى نفذتها منظمة اليونيسيف؛ حيث أوضحت أن السبب الرئيس الذى كانت تبديه المجتمعات المحلية لتعليل وجود البنات خارج المدرسة، يتمثل– كما كان متوقعًا– فى الفقر والعَوَز، الذى أديا بالآباء والأمهات إلى تجنب تحمل التكاليف المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بالمدارس، وإلى استخدام بناتهم فى دعم الدُخول الضئيلة للأسر سواء بالعمل، أو مساعدة الأسرة فى الأعمال المنزلية والزراعية نظرًا لكبر حجم الأسر، ومن ثم عدم تعليمهن(٨).

جدول (٤)

أسباب عدم التحاق عينة الدراسة بالتعليم

الأسباب*	التكرار	٪
عدم مقدرة الأسرة على مصاريف التعليم	٤٤٨	٤٩,٤
رفض الأسرة تعليم البنات	٤٩٧	٥٤,٩
عدم وجود مدارس قريبة	٨١	٨,٩
العمل لمساعدة أسرتى	٥٦	٦,٢
تفضيل تعليم الإخوة الذكور	١٢٣	١٣,٦
لظروفى الصحية	٢٠	٢,٢
عدد المستجيبات	٩٠٦	–

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق *يسمح بتعدد الاستجابات.

وبتوزيع تلك الأسباب التى ذكرتها عينة الدراسة على مستوى الريف والحضر بالجدول رقم (٥)، حاز سبب رفض الأسر لتعليم البنات على الترتيب الأول حيث ارتفع فى الريف بنسبة ٥٦,٧٪، مقابل نسبة ٥١٪ للحضر، جاء فى الترتيب الثانى عدم تحمل الأسر نفقات التعليم، التى ارتفعت نسبتها فى الحضر لتصل إلى ٥١,٣٪ مقارنة بالريف بنسبة ٤٨,٥٪، أما الترتيب الثالث فجاء ليؤكد بعض الأسباب السابقة من حيث تفضيل تعليم الذكور عن الإناث فى الأسرة، وتقاربت تلك النسبة بين الريف والحضر (١٣,٧٪، و ١٣,٤٪) لكليهما على التوالى، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء ارتفاع تكلفة التعليم فى كل من المناطق الحضرية والريفية، الأمر الذى يثقل كاهل الأسر بأعباء التعليم، ومع تدنى الظروف الاقتصادية وكبر حجم الأسر بالمناطق الريفية تفضل الأسر تعليم الذكور باعتبارهم سند الأسرة الاقتصادى.

جدول (٥)

أسباب عدم التحاق عينة الدراسة بالتعليم موزعة على مستوى الريف والحضر

الأسباب*	ريف- حضر					
	ريف		حضر		المجموع	
عدم مقدرة الأسرة على مصاريف التعليم	٢٩٥	٤٨,٥	١٥٣	٥١,٣	٤٤٨	٤٩,٤
رفض الأسرة تعليم البنات	٣٤٥	٥٦,٧	١٥٢	٥١,٠	٤٩٧	٥٤,٩
عدم وجود مدارس قريبة	٥٦	٩,٢	٢٥	٨,٤	٨١	٨,٩
العمل لمساعدة أسرتى	٣٨	٦,٣	١٨	٦,٠	٥٦	٦,٢
تفضيل تعليم الإخوة الذكور	٨٣	١٣,٧	٤٠	١٣,٤	١٢٣	١٣,٦
لظروفى الصحية	١٤	٢,٣	٦	٢,٠	٢٠	٢,٢
عدد المستجيبات	٦٠٨		٢٩٨		٩٠٦	

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق *يسمح بتعدد الاستجابات.

وظهرت سيطرة العادات والتقاليد على الإناث ورفض أسرهن إلحاقهن بالمدارس بصورة كبيرة فى المحافظات الحدودية بنسبة ٨٨,٩٪، تليها محافظات الوجه القبلى بنسبة ٥٨,٦٪ بفارق كبير عن باقى المحافظات، الأمر الذى يشير إلى حاجة هذه الأقاليم لسياسات تدخلية توعوية تحث على أهمية تعليم الإناث بها. انظر الجدول رقم (٢) بالملاحق.

بناءً عليه تمثلت معوقات التحاق الإناث بالتعليم كما بينتها نتائج الدراسة الميدانية فى "رفض الأسر تعليم الإناث، وارتفاع تكلفة التعليم وعدم قدرة الأسر عليها، وتفضيل بعض الأسر تعليم الذكور" وكلها معوقات ارتفعت معدلاتها فى المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، كذلك ارتفعت بين المستويات الاجتماعية المنخفضة والفقيرة؛ الأمر الذى يحتاج إلى سياسات لتمكين الإناث بتلك المناطق اقتصاديًا وتعليميًا.

المحور الثانى: تسرب المرأة من التعليم وأسبابه

أولًا: معدلات التسرب من التعليم

أوضحت بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أن إجمالى التسرب من التعليم على مستوى الجمهورية بلغ نسبة ٧,٣٪ للمصريين (٤ سنوات فأكثر) فى عام ٢٠١٧، وبتوزيع هذه النسبة على المحافظات يتضح أن المحافظات الحدودية وبعض محافظات الوجه القبلى ترتفع بها معدلات تسرب الإناث من التعليم بصفة عامة عن الذكور، فنجد مثلًا فى (محافظة قنا معدل تسرب الإناث من التعليم ٩,٩٪ مقابل نسبة ٦,١٪ للذكور، وكذلك محافظة أسوان نسبة تسرب الإناث بها ١١,٦٪ مقابل نسبة ٧,٥٪ للذكور، أما فى محافظة مطروح ترتفع نسب التسرب بين كلا النوعين ١٢,٦٪ للإناث، ١٢,٥٪ للذكور). على عكس بعض محافظات الوجه البحرى التى

ترتفع بها معدلات التسرب بين الذكور مقارنة بالإناث. كما نجد تقاربًا فى نسب تسرب الذكور والإناث فى بعض المحافظات الحضرية مثل الإسكندرية، حيث بلغت نسب التسرب بها (١٠,٢٪ للذكور، ١٠,١٪ للإناث)[٩].

وتعد مشكلة التسرب من التعليم بين الإناث أحد منابع الأمية بينهن، ومع ارتفاع نسب التسرب بين الفتيات فى المراحل الأولى من التعليم، يساعد ذلك على تغذية الأمية ويعمل على استمرار ارتفاع معدلاتها بينهن. الأمر الذى يشير إلى ضرورة الاهتمام بتلك المشكلة ووضع سياسات لمنع تسرب الفتيات من التعليم. حيث بينت دراسات عديدة أن المردود الخاص للاستثمار فى تعليم الفتيات يوازى على الأقل مردود أية طريقة أخرى قد تستثمر فيها العائلة أموالها، وأن انخفاض الاستثمار فى تعليم الإناث يقلل من ناتج البلد الإجمالى؛ ذلك أن التعليم يسهم بشكل واضح فى تدعيم شخصية المرأة، ويجعلها أكثر وعيًا وإدراكًا للأمور، وأكثر قدرة على الاختيار وعلى الدفاع عن حقوقها[١٠].

وكما سبقت الإشارة [فى الجدول رقم (٣)] أن نسبة المتسربات من التعليم بين عينة الدراسة بلغت ٢١,٢٪، حيث تقاربت النسبة بين المناطق الريفية والحضرية (٢١,٩٪، ٢٠,٣٪ على التوالى). لكنها اختلفت على مستوى الأقاليم، فارتفعت لدى المحافظات الحدودية ٥٢٪، وانخفضت لدى باقى الأقاليم. [انظر للجدول رقم (١) بالملاحق].

ثانياً: أسباب تسرب عينة الدراسة من التعليم

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية فى الجدول رقم (٦) أن هناك العديد من الأسباب التى أدت لتسرب عينة الدراسة من التعليم، والتى يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع من الأسباب، يتعلق النوع الأول: **بالمهارات والقدرات الشخصية للمرأة** وترتبط بها

الأسباب التالية "عدم القدرة على المذاكرة" بنسبة إجمالية بلغت ٤٧,٨٪، "الرسوب المتكرر فى التعليم" بنسبة ٣٤,٧٪، وأخيرًا "الظروف الصحية" بنسبة ٢٨,٩٪.

أما النوع الثانى من الأسباب الدافعة يتعلق **بالظروف الأسرية المحيطة بالمرأة،** وجاء من أهمها: "رفض الأهل استمرار تعليم الفتاة" وذلك بنسبة إجمالية ٤٥,٦٪، تليها "الزواج" بنسبة ٣٨,٤٪، ثم "مساعدة الأهل فى العمل/ الزراعة" بنسبة ٣٢,٩٪، وأخيرًا "مساعدة الفتاة فى تحمل مسئولية تربية الإخوة" بنسبة ٣١,٦٪. مما يوضح استغلال الإناث كقوة عمل احتياطية سواء خارج الأسرة فى الأعمال الزراعية، أو داخل الأسرة فى تربية الإخوة، أو الأعمال المنزلية، وعدم استثمارها فى التعليم كرأس مال إضافى للأسرة، ومن ثم يتطلب ذلك إعداد حملات قومية لتوعية الأسر بأهمية تعليم الإناث، والحد من معدلات تسربها من التعليم.

جدول (٦)

يوضح أسباب تسرب عينة الدراسة من التعليم

الأسباب*	التكرار	٪
أ – المهارات والقدرات الشخصية		
عدم القدرة على المذاكرة	٣٠٤	٤٧,٨
السقوط المتكرر	٢٢١	٣٤,٧
ظروفى الصحية	١٨٤	٢٨,٩
ب – الظروف الأسرية المحيطة		
رفض الأسرة الاستمرار فى التعليم	٢٩٠	٤٥,٦
مساعدة الأهل فى العمل/ الزراعة	٢٠٩	٣٢,٩
المساعدة فى تربية أخواتى	٢٠١	٣١,٦
الزواج	٢٤٤	٣٨,٤
جـ – المناخ التعليمى السائد		
ارتفاع نفقات التعليم	٢٩٧	٤٦,٧
صعوبة المناهج	٢١٣	٣٣,٥
سوء معاملة المدرسين	١٩١	٣٠,٠

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق *يسمح بتعدد الاستجابات.

ارتبط النوع الثالث والأخير من تلك الأسباب **بالمناخ التعليمى السائد ومتطلباته**، وتمثل فى: "ارتفاع تكلفة التعليم" وذلك بنسبة إجمالية ٤٦,٧٪، تليها "صعوبة المناهج" بنسبة ٣٣,٥٪، تليها "سوء معاملة المدرسين بالمدارس" بنسبة ٣٠٪. وتتفق هذه النتائج مع الدراسة المفصلة التى أجراها الجهاز المركزى لمعرفة أسباب التسرب بين المصريين بصفة عامة، والتى أوضحت أن هناك العديد من الأسباب للتسرب من التعليم من أهمها "عدم رغبة الفرد فى تكملة مسيرة التعليم بأعلى نسبة ٣٧,٢٪، تليها عدم رغبة الأسرة بنسبة ١٨,٩٪، ثم الظروف المادية بنسبة ١٧,٨٪، وكذلك تكرار الرسوب بنسبة ٩,٢٪، وأخيرًا الزواج بنسبة ٦,٣٪"(١١).

ولم تظهر فروق كبيرة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية فى أسباب تسرب الإناث كما يشير إليها الجدول رقم (٣) بالملاحق؛ إذ سيطرت على المناطق الحضرية النسب المرتفعة فى معظم أسباب تسرب عينة الدراسة، فعلى سبيل المثال، عانت الأسر الحضرية من ارتفاع تكلفة التعليم وعدم الرغبة فى المذاكرة بنسب مرتفعة عن الأسر الريفية (٤٩,٦٪ مقابل ٤٤,٦٪ للريف، وكذلك ٤٩,٢٪ مقابل ٤٦,٨٪ للريف) وهكذا فى باقى الأسباب.

خلاصة القول، تشير النتائج السابقة إلى ضرورة تطوير المناخ التعليمى السائد من حيث تطوير المناهج وتبسيطها للطلاب، ومحاولة دعم موازنة التعليم لتقليل إنفاق الأسر على التعليم خاصة بين المستويات الاجتماعية الاقتصادية المنخفضة والمتوسطة، بجانب وضع عقوبات فعالة على المدرسين الذين يتعاملون مع الطلاب بشكل غير تربوى، وضبط السياق التعليمى السائد للحد من معدلات تسرب الإناث من التعليم بصفة خاصة.

المحور الثالث: محو أمية المرأة ومقترحات علاجها

أولاً: معدلات الأمية بين الإناث فى مصر

يرتفع معدل الأمية بين النساء فى مصر، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة عدم إلحاق الفتيات بالتعليم منذ البداية، حيث بلغ عدد الفتيات اللائى لم يتم إلحاقهن بالتعليم فى الفئة العمرية من (٦- ١٨) عامًا، نحو ٥٩١ ألفًا بنسبة ٧٪ تقريبًا من عدد الفتيات فى تلك المرحلة العمرية. وتتركز النسب المرتفعة لعدم إلحاق الفتيات بالتعليم فى محافظات الصعيد باستثناء أسوان والأقصر، وفى محافظتى مطروح وسيناء الحدوديتين، وفى محافظتى البحيرة والشرقية من الوجه البحرى. بينما تعد دمياط وبورسعيد والوادى الجديد والدقهلية والغربية هى أفضل محافظات مصر فى معدل إلحاق الفتيات بالتعليم(١٢). وترتفع هذه النسبة بين الإناث لتصل إلى ٣٠,٨٪، مقابل ٢١,٢٪ للذكور كما أشرنا سابقًا(١٣). وهذا يعنى أن جهود تعليم الفتيات وإنهاء أميتهن ينبغى أن تركز على المحافظات التى ترتفع فيها نسبة عدم إلحاق الفتيات بالتعليم سواء بزيادة عدد المدارس والمدرسين، أو بإعداد وتنفيذ برامج لمحو أمية الكبار أو من تسربن من النظام التعليمى وإعادة إلحاق ذوى الأعمار الصغيرة منهن بالنظام التعليمى بالوسائل الممكنة.

ثانياً: التحاق عينة الدراسة بفصول محو الأمية

كشفت نتائج الدراسة الميدانية فى الجدول رقم (٢) أن معدلات الأمية بين عينة الدراسة نبعت فى الأساس من عدم التحاق الفتيات بالتعليم؛ حيث بلغت نسبتهم ٣٠,٢٪ وتتوافق هذه النسبة مع نتائج التعداد الأخير كما أشرنا.

وتبذل الدولة جهودًا كثيرة لمحو أمية المصريين، خاصة بين الإناث، وذلك من خلال الجهود التى تقوم بها الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار من أجل القضاء على الأمية بين الإناث فى مصر، ونظرًا لارتفاع معدلات الأمية بين الإناث، ركز

هذا الجزء على التحاق عينة الدراسة بفصول محو الأمية، وأسباب عدم التحاقهن بهذه الفصول، والمشكلات التى تواجههن ومقترحاتهن فى العلاج.

وكشفت نتائج الدراسة الميدانية عن تدنى نسب التحاق عينة الدراسة بفصول محو الأمية، حيث جاءت نسبتهن ١٤,٢٪ فقط، مقابل نسبة ٨٥,٨٪ لم تلتحقن بأية فصول كما يشير الجدول رقم (٧).

جدول (٧)

نسب التحاق عينة الدراسة (الأميات) بفصول محو الأمية

الاستجابة	التكرار	٪
نعم	١٢٩	١٤,٢
لا	٧٧٧	٨٥,٨
المجموع	**٩٠٦**	**١٠٠**

وبتوزيع نسبة التحاق عينة الدراسة من الأميات على فصول محو الأمية وفقًا للبيئة السكنية كما يوضحها الجدول رقم (٨)، نجد ارتفاع معدل التحاق العينة من الأميات بفصول محو الأمية فى الريف بنسبة ١٥,٨٪، مقابل نسبة ١١,١٪ للأميات فى الحضر، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الإناث الأميات فى المناطق الريفية عنه فى المناطق الحضرية.

جدول (٨)

التحاق الأميات من عينة الدراسة بفصول محو الأمية وفقًا للبيئة السكنية

الاستجابة	ريف – حضر					
	ريف		حضر		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٩٦	١٥,٨	٣٣	١١,١	١٢٩	١٤,٢
لا	٥١٢	٨٤,٢	٢٦٥	٨٨,٩	٧٧٧	٨٥,٨
الإجمالى	**٦٠٨**	**١٠٠**	**٢٩٨**	**١٠٠**	**٩٠٦**	**١٠٠**

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

وبينت النتائج فى الجدول رقم (٩) أن النسبة الأكبر من الإناث الشابات (١٨- ٣٤) هن اللاتى التحقن بفصول محو الأمية وذلك بنسبة ٣١,٩٪، عن بقية الفئات العمرية، وهى نتيجة منطقية لظروف هذه الفئة العمرية، ورغبتهن فى التعلم وقدرتهن على الاستيعاب عن بقية الفئات العمرية الأخرى.

جدول (٩)

التحاق الأميات من عينة الدراسة بفصول محو الأمية وفقًا لفئات السن

الاستجابة	فئات السن							
	١٨-		٣٥-		٥٠-		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٥٣	٣١,٩	٤٥	١٥,٩	٣١	٦,٨	١٢٩	١٤,٢
لا	١١٣	٦٨,١	٢٣٨	٨٤,١	٤٢٦	٩٣,٢	٧٧٧	٨٥,٨
الإجمالى	**١٦٦**	**١٠٠,٠**	**٢٨٣**	**١٠٠,٠**	**٤٥٧**	**١٠٠,٠**	**٩٠٦**	**١٠٠,٠**

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

ثالثاً: الجهات التابع لها فصول محو الأمية

وعن الجهات التى التحقت عينة الدراسة بفصول محو الأمية بها، بينت النتائج الواردة فى الجدول رقم (١٠) أن فصول الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار كانت من أكثر الفصول التى التحقت بها العينة بنسبة ٤٧,٣٪، تليها الفصول التابعة لمؤسسات دينية "مسجد/ كنيسة" بنسبة ٤٤,٢٪، ثم الجمعيات الأهلية سواء المعنية بمحو أمية المرأة أو ضمن أنشطتها بنسبة ٣٩,٥٪، وأخيرًا الفصول التابعة للمجلس القومى للمرأة بنسبة ٢٣,٣٪. الأمر الذى يتطلب مضاعفة دور الجمعيات الأهلية والتنسيق مع المجلس القومى للمرأة بكل فروعه فى الاهتمام بإقامة فصول محو الأمية وجذب الإناث للالتحاق بها.

جدول (١٠)

التحاق الأميات من عينة الدراسة بفصول محو الأمية والجهات التابعة لها

الجهات*	المجموع	
	التكرار	٪
المجلس القومى للمرأة	٣٠	٢٣,٣
الجمعيات الأهلية	٥١	٣٩,٥
الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار	٦١	٤٧,٣
مؤسسة دينية "مسجد/كنيسة"	٥٧	٤٤,٢
عدد المستجيبات	١٢٩	–

وبتوزيع الجهات التى التحقت بفصولها عينة الدراسة من الإناث على مستوى الريف والحضر، بينت النتائج الواردة فى الجدول رقم (١١) ارتفاع نسب التحاق الإناث بفصول محو الأمية التابعة للجمعيات الأهلية فى المناطق الريفية بنسبة ٤٠,٦٪ مقابل نسبة ٣٦,٤٪ فى المناطق الحضرية. وقد يرجع ذلك لانتشار الجمعيات الأهلية بهذه المناطق وتنوع أنشطتها الموجهة للمرأة. فى حين التحقت عينة الدراسة بفصول محو الأمية التابعة لكل من "الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، والمؤسسات الدينية، والمجلس القومى للمرأة" بنسب مرتفعة فى المناطق الحضرية عن المناطق الريفية كما يوضحها الجدول.

جدول (١١)

الجهات التى التحقت بها عينة الدراسة بفصول محو الأمية وفقًا للبيئة السكنية

الجهات*	ريف _ حضر					
	ريف		حضر		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
المجلس القومى للمرأة	١٩	١٩,٨	١١	٣٣,٣	٣٠	٢٣,٣
الجمعيات الأهلية	٣٩	٤٠,٦	١٢	٣٦,٤	٥١	٣٩,٥
الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار	٤٤	٤٥,٨	١٧	٥١,٥	٦١	٤٧,٣
مؤسسة دينية "مسجد/كنيسة"	٤٠	٤١,٧	١٧	٥١,٥	٥٧	٤٤,٢
عدد المستجيبات	٩٦		٣٣		١٢٩	–

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق *يسمح بتعدد الاستجابات.

رابعاً: أسباب عدم التحاق عينة الدراسة بفصول محو الأمية

كشفت النتائج الواردة فى الجدول رقم (٧) عن أن نسبة مرتفعة من الأميات بعينة الدراسة لم تلتحق بفصول محو الأمية بلغت نسبتهن ٨٥,٨٪، ونظرًا لارتفاع هذه النسبة، حرصت هيئة البحث على التعرف على أسباب عدم التحاقهن بهذه الفصول، وبينت النتائج التى يشير إليها الجدول رقم (١٢) أن السبب الرئيس الذى يدفعهن إلى عدم الالتحاق بفصول محو الأمية هو عدم الإحساس بالفائدة العائدة من تلك الفصول وذلك بنسبة ٣٥,٦٪، ومن ثم يجب العمل على تغيير مناهج تلك الفصول من أجل تهيئة المرأة للدخول فى سوق العمل، يليه عدم تناسب مواعيد انعقاد تلك الفصول مع ظروف المرأة، وجاء ذلك بنسبة ٣٣,٢٪، ثم رفض الأهل إلحاق بناتهم بفصول محو الأمية وذلك بنسبة ٢٧,٣٪، وأخيرًا أشرن بعضهن إلى عدم وجود فصول محو أمية

فى الكثير من المناطق التى تقطن فيها وكانت نسبتهن ٢٤,٦٪، لذا يتطلب الأمر اتخاذ بعض التدابير والتدخلات السريعة لزيادة عدد تلك الفصول واتساع نطاقها وتناسب مواعيدها فى الأقاليم الجغرافية كافة.

جدول (١٢)

أسباب عدم التحاق الأميات من عينة الدراسة بفصول محو الأمية

الأسباب*	التكرار	٪
وقتها غير مناسب لى	٢٥٨	٣٣,٢
لا يوجد منها فايدة	٢٧٧	٣٥,٦
أهلى رافضين	٢١٢	٢٧,٣
لا يوجد فصول فى منطقتى	١٩١	٢٤,٦
لم أسمع عنها	٩١	١١,٧
لظروفى الصحية	١١٠	١٤,٢
عدد المستجيبات	٧٧٧	

* يسمح بتعدد الاستجابات.

وعلى مستوى الريف والحضر، بينت النتائج بالجدول رقم (١٣) إدراك عينة الدراسة بعدم وجود جدوى من التعلم بفصول محو الأمية، وذلك بنسبة أكبر فى الحضر ٤٣٪، عن الريف ٣١,٨٪، والفرق دال إحصائيًا عند مستوى ٠,٠٥، بينما أعربت نسبة ٣٤,٢٪ من الريفيات عن عدم تناسب مواعيد فصول محو الأمية مع ظروفهن، مقابل نسبة أقل فى الحضر قدرها ٣١,٣٪. وفيما يتعلق برفض الأهل إلحاق بناتهن بفصول محو الأمية فارتفعت نسبتهن فى الريف ٢٩,١٪، مقابل نسبة ٢٣,٨٪ فى الحضر، وقد يرجع ذلك لطبيعة العادات والتقاليد المحافظة المسيطرة على المناطق الريفية والتى تحد من خروج المرأة والتحاقها بتلك الفصول.

جدول (١٣)

أسباب عدم التحاق الأميات من عينة الدراسة بفصول محو الأمية وفقًا للبيئة السكنية

الأسباب*	ريف – حضر						كا٢	مستوى المعنوية
	ريف		حضر		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
وقتها غير مناسب لى	١٧٥	٣٤,٢	٨٣	٣١,٣	٢٥٨	٣٣,٢	–	–
لا يوجد منها فايدة	١٦٣	٣١,٨	١١٤	٤٣,٠	٢٧٧	٣٥,٦	٩,٥	٠,٠٥
أهلى رافضين	١٤٩	٢٩,١	٦٣	٢٣,٨	٢١٢	٢٧,٣	–	–
لا يوجد فصول فى منطقتى	١٣٣	٢٦,٠	٥٨	٢١,٩	١٩١	٢٤,٦	–	–
لم أسمع عنها	٦٠	١١,٧	٣١	١١,٧	٩١	١١,٧	–	–
لظروفى الصحية	٦٦	١٢,٩	٤٤	١٦,٦	١١٠	١٤,٢	–	–
عدد المستجيبات	٥١٢		٢٦٥		٧٧٧			

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق* يسمح بتعدد الاستجابات.

اختلفت أسباب عدم التحاق الإناث بفصول محو الأمية وفقًا لفئات السن التى يشير إليها الجدول رقم (١٤)، فأوضحت النتائج اختلاف تلك الأسباب وفق كل فئة عمرية، حيث برزت أسباب رفض الأهل وعدم تناسب مواعيد تلك الفصول لدى جيل الشابات من الإناث بنسبة (٤١,٦٪، و ٣٤,٥٪ على التوالى)، أما جيل الوسط من الإناث (٣٥– ٤٩) فكانت أسبابه عدم تناسب مواعيد تلك الفصول مع ظروفهن بجانب عدم اقتناعهن بفائدة هذه الفصول وذلك بنسب (٣٧,٨٪، و ٣١,٥٪ على التوالى)، أما جيل الكبار من الإناث (٥٠ فأكثر) فكانت لديهن قناعة بعدم فائدة هذه الفصول بنسبة بلغت ٤٢,٣٪. فالعامل المشترك بين تلك الأسباب هو عدم تناسب مواعيد هذه الفصول، وكذلك الاعتقاد بعدم الجدوى منها، الأمر الذى يستوجب عقد هذه الفصول فى مواعيد مختلفة لتناسب الفئات العمرية للمرأة مع ربطها بسوق العمل لتحسين الفائدة منها.

تتفق تلك النتائج مع إحدى الدراسات التى تشير إلى وجود العديد من المشروعات التى نفذها المجلس القومى للمرأة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدنى، والتنسيق مع الجهات الدولية المانحة المعنية بتعليم الإناث، ومنع تسربها وإلحاقها بفصول محو الأمية، من بينها "مشروع مبادرة تعليم البنات، ومشروع مدارس الفصل الواحد للفتيات، ومشروع مدارس المجتمع، وغيرها من المشروعات". إلا أن تلك المشروعات لم تنجح بالقدر المرغوب فى منع تسرب الإناث أو محو أميتهن، وخاصة فى المناطق الريفية والنائية لعدة أسباب من بينها: "ضعف التنسيق والمتابعة بين الجهات التنفيذية المختلفة، وعدم وجود خطط متابعة وتقييم لبعض البرامج، وضعف تأهيل المعلمات فى فصول محو الأمية، وسيطرة العادات والتقاليد على بعض المناطق التى تقيد الفتيات فى الالتحاق بفصول محو الأمية، وضعف شعور بعض الأميات بتأثير تلك الفصول على حياتهن الشخصية والعائلية"(١٤).

جدول (١٤)

أسباب عدم التحاق الأميات من عينة الدراسة بفصول محو الأمية وفقًا لفئات السن

الأسباب*	فئات السن								كا٢
	١٨ –		٣٥ –		٥٠ –		المجموع		
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	
وقتها غير مناسب لى	٣٩	٣٤,٥	٩٠	٣٧,٨	١٢٩	٣٠,٣	٢٥٨	٣٣,٢	–
لا يوجد منها فايدة	٢٢	١٩,٥	٧٥	٣١,٥	١٨٠	٤٢,٣	٢٧٧	٣٥,٦	٢٥
أهلى رافضين	٤٧	٤١,٦	٧٠	٢٩,٤	٩٥	٢٢,٣	٢١٢	٢٧,٣	١٨,٦
لا يوجد فصول فى منطقتى	٣٢	٢٨,٣	٦٦	٢٧,٧	٩٣	٢١,٨	١٩١	٢٤,٦	–
لم أسمع عنها	١٠	٨,٨	٢١	٨,٨	٦٠	١٤,١	٩١	١١,٧	–
لظروفى الصحية	٨	٧,١	١٩	٨,٠	٨٣	١٩,٥	١١٠	١٤,٢	٢١,٨
عدد المستجيبات	١١٣		٢٣٨		٤٢٦		٧٧٧		

* يسمح بتعدد الاستجابات.

خامساً: مقترحات عينة الدراسة لمواجهة مشكلة الأمية

قدمت عينة الدراسة عدة مقترحات لمواجهة مشكلة أمية النساء، وما يتعين على الدولة تقديمه لعلاج هذه المشكلة بالجدول رقم (١٥)، من أهمها:

- **توفير فصول محو الأمية فى كافة الأماكن والأقاليم**، واحتل هذا الاقتراح الترتيب الأول بنسبة إجمالية ٧٣,١٪.
- **التوعية بأهمية محو أمية المرأة**، احتل الترتيب الثانى من بين الاقتراحات بنسبة إجمالية ٤٤,٢٪، وهو اقتراح مهم مرتبط بتطوير سياسات المجلس القومى للمرأة، والجمعيات الأهلية المعنية بالمرأة بضرورة دعم أنشطة التوعية الخاصة بتعليم ومحو أمية المرأة، واستخدام سُبل جديدة فى التوعية مثل الأساليب التحفيزية، والقدوة، وتكوين نواة من النساء المتعلمات "الرائدات" لتكون بداية الحلقة فى تعليم وتشجيع النساء الأخريات على التعليم.
- **إعفاء الأسر الفقيرة من مصاريف تعليم الإناث**، احتل الترتيب الثالث من بين الاقتراحات بنسبة إجمالية ٢٧,١٪، ويُعد هذا الاقتراح من السياسات التحفيزية البديلة التى يجب على الدولة أخذها بعين الاعتبار كضرورة لمكافحة أمية وتسرب المرأة فى بعض الأقاليم والقرى.
- **تفعيل قانون التعليم الإلزامى للأبناء**، احتل الترتيب الرابع فى الاقتراحات الخاصة بمشكلة الأمية، ويقضى بتفعيل قانون التعليم الإلزامى للأبناء الذى ينص على ضرورة إلزام الدولة الأسر بتعليم أبنائهم ومنع تسربهم من المدارس، مع ضرورة وضع عقوبات على الأسر التى تهمل فى تعليم أبنائها.
- **إلزام خريجى الجامعات المصرية بالعمل فى فصول محو الأمية كمتطوعين أو بأجر كشرط للحصول على شهادة التخرج**، احتل الترتيب الخامس فى الاقتراحات لمواجهة مشكلة الأمية بين النساء وجاءت نسبته الإجمالية ٢١,٩٪، الأمر الذى

يساعد الدولة على توفير مدرسين لفصول محو الأمية من خريجى الجامعات كل عام وبشكل مستمر، ومن ثم يخفف العبء عن كاهل الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار فى توفير هؤلاء المدرسين وتكلفتهم شريطة حصول هؤلاء الخريجين على دورات تدريبية مستمرة قبل الالتحاق بتلك الفصول.

جدول (١٥)

مقترحات عينة الدراسة لمواجهة مشكلة الأمية

المقترحات*	التكرار	٪
توفير فصول محو أمية فى كل مكان	٢١٩٤	٧٣,١
تشترط على كل خريج من الجامعة العمل بفصول محو الأمية كل فى مكانه مقابل أجر	٦٥٦	٢١,٩
التوعية بأهمية محو أمية المرأة	١٣٢٧	٤٤,٢
تفعيل قانون التعليم الإلزامى للأبناء	٧٨٤	٢٦,١
تعفى الأسر الفقيرة من مصاريف تعليم البنات	٨١٣	٢٧,١
تجعل القراءة والكتابة شرط لحصول المرأة على أى قروض أو مساعدات	٥١٠	١٧,٠
عمل برامج تدريبية للأميين للتدريب على حرفة	٤٦٢	١٥,٤
تفعيل المنح المجانية للدراسة	٥٧٣	١٩,١
إعداد وتأهيل مدرس محو الأمية	٦٣٠	٢١,٠
عدد المستجيبات	٣٠٠٠	

* يسمح بتعدد الاستجابات.

وفيما يتعلق بالفروق بين الريف والحضر، أوضحت النتائج الواردة بالجدول رقم (١٦) تقارب آراء عينة الدراسة فى غالبية المقترحات، وأهمية تكثيف وجود فصول محو الأمية فى المناطق الريفية والحضرية، بجانب ضرورة تفعيل قانون التعليم الإلزامى.

جدول (١٦)

مقترحات عينة الدراسة لمواجهة مشكلة الأمية وفقًا للبيئة السكنية

المقترحات*	ريف – حضر						كا٢	مستوى المعنوية
	ريف		حضر		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
توفر فصول محو أمية فى كل مكان	١٢٥١	٧٣,٥	٩٤٣	٧٢,٦	٢١٩٤	٧٣,١	–	–
تشترط على كل خريج من الجامعة العمل بفصول محو الأمية كل فى مكانه مقابل أجر	٣٤٣	٢٠,٢	٣١٣	٢٤,١	٦٥٦	٢١,٩	٧	٠,٠١
التوعية بأهمية محو أمية المرأة	٧٢٤	٤٢,٦	٦٠٣	٤٦,٤	١٣٢٧	٤٤,٢	٤,٤	٠,٠٥
تفعيل قانون التعليم الإلزامى للأبناء	٤٤٢	٢٦,٠	٣٤٢	٢٦,٣	٧٨٤	٢٦,١	–	–
تعفى الأسر الفقيرة من مصاريف تعليم البنات	٤٦٣	٢٧,٢	٣٥٠	٢٦,٩	٨١٣	٢٧,١	–	–
تجعل القراءة والكتابة شرط لحصول المرأة على أى قروض أو مساعدات	٢٨٠	١٦,٥	٢٣٠	١٧,٧	٥١٠	١٧,٠	–	–
عمل برامج تدريبية للأميين للتدريب على حرفة	٢٦٤	١٥,٥	١٩٨	١٥,٢	٤٦٢	١٥,٤	–	–
تفعيل المنح المجانية للدراسة	٣٤١	٢٠,٠	٢٣٢	١٧,٩	٥٧٣	١٩,١	–	–
إعداد وتأهيل مدرس محو الأمية	٣٥٧	٢١,٠	٢٧٣	٢١,٠	٦٣٠	٢١,٠	–	–
عدد المستجيبات	١٧٠١		١٢٩٩		٣٠٠٠			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

كما كشفت النتائج التى يشير إليها الجدول رقم (٤) بالملاحق عن معاناة المحافظات الحدودية والوجه القبلى من عدم توافر فصول محو الأمية، وعدم توافر التوعية الكافية لأهمية محو أمية الإناث بهما، بينما عانت الأسر بمحافظات الوجه البحرى من كثرة مصاريف التعليم بصفة عامة، وعدم تفعيل قانون التعليم الإلزامى للأبناء.

وكشفت أيضًا النتائج الواردة بالجدول رقم (٥) بالملاحق عن احتياج الأميات وأشباه الأميات لفصول محو الأمية وذلك بنسبة ٧٤,٦٪، كما طالبت ذوات التعليم فوق المتوسط بضرورة التوعية بمحو أمية المرأة وذلك بنسبة ٥٣,٤٪، وإعفاء الأسر الفقيرة من مصاريف تعليم البنات بنسبة ٣٣,١٪، والفرق دال إحصائيًا عند مستوى ٠,٠١ لصالح التعليم فوق المتوسط لكلاهما.

مما سبق نستنتج أن، المناطق الريفية تعانى بشكل كبير من ارتفاع معدلات أمية الإناث بها، نظرًا للعديد من الأسباب التى من أهمها "العادات والتقاليد المحافظة التى تقيد إلحاق الإناث بفصول محو الأمية؛ بجانب عدم تناسب مواعيد تلك الفصول مع ظروف المرأة، والشعور بعدم جدوى التعليم من هذه الفصول، بالإضافة إلى عدم تواجد تلك الفصول فى هذه المناطق".

المحور الرابع: التمييز ضد المرأة فى التعليم

تهتم المؤسسات الدولية وكافة المجتمعات بمنع التمييز وتحقيق المساواة بين جميع البشر، وإنهاء كافة الاختلافات القائمة على النوع والجنس والدين فى كافة أنحاء العالم، لكن الواقع الفعلى يبين أن الكثير من المجتمعات تعانى من أشكال مختلفة من التمييز سواء القائم على أساس النوع أو الجنس أو العرق أو الدين، ومن ثم تسعى الهيئات والمؤسسات المختلفة لمنع هذا التمييز والقضاء عليه.

وفى المجتمع المصرى حاولت الدولة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة من خلال تعديل الدستور، والالتزام بالاتفاقيات الدولية، والعديد من الحملات والمؤتمرات والسياسات الاجتماعية والتشريعية المختلفة التى تتخذها الدولة للحد من أشكال هذا التمييز والتى لاقت استحسانًا وقبولًا داخل المجتمع.

وإزاء ذلك حاولت الدراسة إلقاء الضوء على المناخ التعليمى السائد بالمجتمع المصرى، ومدى وجود تمييز فى التعليم ضد المرأة من عدمه من منظور المرأة ذاتها، وبينت نتائج الدراسة الواردة فى الجدول رقم (١٧) أن غالبية العينة ترى عدم وجود تمييز ضدهن فى التعليم، وذلك بنسبة ٩١,٤٪، وأنهن يلتحقن بكافة مراحل التعليم بشكل متساو مثل الذكور، فى حين ترى نسبة قليلة أن هناك تمييزًا ضدهن فى التعليم بنسبة ٨,٦٪، وهذا يرجع إلى الأسباب ذاتها التى منعت الفتاة من الالتحاق بالتعليم أو التسرب من المدرسة وعدم إكمالهن لمسيرة التعليم، وهى سيادة العادات والتقاليد الموروثة التى تكرس الأدوار التقليدية للمرأة.

جدول (١٧)

رأى عينة الدراسة من الإناث فى وجود تمييز ضدهن فى التعليم

الاستجابة	التكرار	٪
يوجد	٢٤٥	٨,٦
لا يوجد	٢٦١١	٩١,٤
المجموع	**٢٨٥٦**	**١٠٠**

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

وظهرت فروق بسيطة بين المناطق الريفية والحضرية فى أسباب التمييز ضد الإناث فى التعليم من وجهة نظر العينة والتى يوضحها الجدول رقم (٦) بالملاحق، حيث تقاربت النسب بينهما فى السبب الرئيس وهو "تفضيل الأسر تعليم الذكور عن

الإناث"، كما ارتفعت نسبة المناطق الريفية عن الحضرية فى "أن الفتاة مسيرها للزواج". كما ارتفعت نسبة المتعلمات تعليمًا متوسطًا عن باقى النسب التى ترى أن أهم أسباب التمييز "تفضيل الأسر تعليم الذكور عن الإناث" وذلك بنسبة ٧٠,٧٪ كما ورد بالجدول رقم (٧) بالملحق.

ومما سبق يمكننا القول، إن هناك قدرًا ضئيلًا من التمييز ضد الإناث فى التعليم، الذى يرجع إلى تفضيل بعض الأسر تعليم الذكور على الإناث نتيجة لسيادة الفكر الذكورى وسيطرة العادات والتقاليد على ثقافة ووعى بعض الأسر تجاه تعليم الإناث، أو قد ترجع للظروف الاقتصادية الراهنة وتكلفة التعليم المرتفعة مما يضطر بعض الأسر إلى إنهاء تعليم البنات لمرحلة معينة لاعتقادهم بأن البنات مسيرتهن النهائية هى الزواج.

المحور الخامس: مشكلات التعليم ومقترحات تطويرها

تواجه معظم الأسر المصرية سواء فى الريف أو الحضر الكثير من المشكلات المرتبطة بتعليم الأبناء، سواء من النواحى المادية من حيث تكلفة التعليم بمراحله المختلفة، والدروس الخصوصية المتزايدة، أو من النواحى التعليمية مثل صعوبة المناهج، وعدم وجود مدرسين داخل المدارس، وبُعد المدارس عن الأماكن السكنية وغيرها من المشكلات المرتبطة بالمناخ التعليمى. التى نوضحها كما يلى:

أولًا: المشكلات التى تواجه عينة الدراسة فى تعليم أبنائهن

اهتمت الدراسة ببحث المشكلات التى تواجه عينة الدراسة – ممن لديهن أبناء فى مراحل التعليم المختلفة– فى الريف والحضر فى تعليم أبنائهن ومقترحاتهن فى تذليل تلك المشكلات، وأوضحت النتائج وجود حزمة كبيرة من المشكلات التى تواجههن، تتمثل فى:

- مشكلات ترتبط بالتكلفة المادية المرتفعة للإنفاق على التعليم سواء "الدروس الخصوصية أو مصاريف المدارس والمستلزمات المرتبطة بها".
- مشكلات ترتبط بالمنظومة التعليمية من "صعوبة المناهج، وضعف المدرسين من حيث الكم والكيف، وعدم ربط التعليم بسوق العمل" الأمر الذى يترتب عليه عدم وجود فرص عمل للخريجين، مما يؤثر سلبًا على الشعور بقيمة التعليم ودوره فى إحداث حراك اجتماعى.

وبتوزيع تلك المشكلات التى واجهتها عينة الدراسة فى تعليم أبنائها على مستوى الريف والحضر، أوضحت النتائج الموضحة بالجدول رقم (١٨) وجود فروق بين الريف والحضر فى المشكلات الخاصة بارتفاع تكلفة الدروس الخصوصية بنسبة ٧٤,٢٪ لصالح الحضر بمستوى دلالة ٠,٠١، حيث تعانى المبحوثات فى المناطق الحضرية من تكلفة تلك الدروس بنسبة ٨٠,٦٪، مقابل نسبة ٦٩,٨٪ للريف، وهذا يتسق مع نتائج الدراسة – السابق الإشارة إليها– التى تؤكد معاناة الأسر الحضرية من تكلفة التعليم المرتفعة، والدروس الخصوصية بصورة أكبر عن المناطق الريفية. فى حين ارتفعت نسبة الأسر الريفية التى تشتكى من تكلفة التعليم بفروق طفيفة عن الأسر الحضرية (٦٩,٢٪) مقابل ٦٧٪ للحضر.

جدول (١٨)

المشكلات التى تواجه عينة الدراسة فى تعليم أبنائهن وفقًا للبيئة السكنية

المقترحات	ريف – حضر						كا٢	مستوى المعنوية
	ريف		حضر		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
بُعد المدارس عن البيت	٢٢٢	٢٨,٢	٩٨	١٨,٥	٣٢٠	٢٤,٣	١٦,٤	٠,٠١
تكاليف التعليم كثيرة	٥٤٤	٦٩,٢	٣٥٥	٦٧,٠	٨٩٩	٦٨,٣	–	
الدروس الخصوصية غالية	٥٤٩	٦٩,٨	٤٢٧	٨٠,٦	٩٧٦	٧٤,٢	١٨,٩	٠,٠١
عدم وجود المدرسين بالمدارس	٢٢٢	٢٨,٢	١٥٠	٢٨,٣	٣٧٢	٢٨,٣	–	–
المناهج طويلة وصعبة	٢٥٣	٣٢,٢	١٩٨	٣٧,٤	٤٥١	٣٤,٣	–	–
مفيش مدارس للمعاقين والمدارس العادية بترفضهم	٥٠	٦,٤	٣٧	٧,٠	٨٧	٦,٦	–	–
تدنى نظرة المجتمع للتعليم الفنى وخريجيه	٦٥	٨,٣	٣٩	٧,٤	١٠٤	٧,٩	–	–
مفيش اهتمام بالتدريب داخل التعليم الفنى	٩٠	١١,٥	٤٧	٨,٩	١٣٧	١٠,٤	–	–
بيتخرجوا مش بيلاقوا شغل	٢١٨	٢٧,٧	١١٣	٢١,٣	٣٣١	٢٥,٢	٧	٠,٠١
المناهج غير مناسبة مع احتياجات المجتمع	١٢٥	١٥,٩	٨١	١٥,٣	٢٠٦	١٥,٧	–	–
عدد المستجيبات	٧٨٦		٥٣٠		١٣١٦			

كما عانت نسبة ٣٧,٤٪ من الأسر الحضرية من المناهج الطويلة والصعبة، مقابل نسبة ٣٢,٢٪ للأسر الريفية. بينما تقاربت النسبة بين الأسر الريفية والحضرية فيما يتعلق بعدم انتظام وجود المدرسين بالمدارس فى هذه المناطق (٢٨,٢٪، ٢٨,٣٪) لكليهما على التوالى. أما عدم ربط التعليم بسوق العمل فقد عانت منه الأسر الريفية بنسبة مرتفعة قدرها ٢٧,٧٪، مقابل نسبة ٢١,٣٪ للحضريين، كما عانت

الأسر الريفية أيضًا من بُعد المدارس عن أماكن السكن بنسبة مرتفعة بلغت ٢٨,٢٪، مقابل نسبة ١٨,٥٪ فى الحضر، بفروق دالة إحصائيًا لكليهما عند مستوى ٠,٠١ لصالح الريف.

وظهرت فروق ذات دلالة بين المستويات التعليمية المختلفة لعينة الدراسة وبعض المشكلات التى تواجههم فى تعليم أبنائهم التى يوضحها الجدول رقم (٨) بالملاحق، حيث عانت المستويات التعليمية المتوسطة من ارتفاع تكاليف الدروس الخصوصية وذلك بنسبة ٧٩,٥٪ بفروق دالة إحصائيًا عند مستوى ٠,٠٥، بينما عانت الأميات وأشباه الأميات من ارتفاع تكاليف التعليم وذلك بنسبة ٧٣,٢٪ بفروق دالة إحصائيًا عند مستوى ٠,٠١، أما طول المناهج وصعوبتها فعانت منها المتعلمات تعليمًا فوق المتوسط بنسبة ٥٠,٤٪ بفروق دالة إحصائيًا عند مستوى ٠,٠١.

ثانياً: مقترحات عينة الدراسة لحل مشكلات التعليم

طرحت عينة الدراسة عددًا من المقترحات المهمة لحل مشكلات التعليم بصفة عامة، وهى مقترحات متنوعة منها ما يشمل سياسات وبرامج يجب على الدولة أخذها بعين الاعتبار، ومنها ما يشمل تطوير المناخ التعليمى السائد بكافة عناصره، ومنها ما يرتبط بسياسات اجتماعية وتشريعية جديدة التى يوضحها الجدول رقم (١٩)، وذلك كالتالى:

- تصدرت حزمة المقترحات الخاصة "**بأهمية دور الدولة فى مواجهة مشكلات التعليم**"، فى المرتبة الأولى، واشتملت على عدد (٤) مقترحات يمكن عرضها كالتالى: ضرورة "**ربط التعليم بسوق العمل**" وذلك بنسبة إجمالية مرتفعة بلغت ٤٦,١٪، يليها فى الترتيب الثانى لتلك الحزمة من المقترحات "**وضع خطة قومية للقضاء على الأمية والتسرب**" وذلك بنسبة ٢٩,٩٪، أما الترتيب الثالث فاحتله المقترح الخاص "**بمنح بعض الأسر الفقيرة فى الريف مساعدات مشروطة**

لإجبارهم على تعليم الإناث" وذلك بنسبة إجمالية بلغت ٢٤,٨٪، يليها فى الترتيب الرابع والأخير مقترح "**إصدار قانون جديد للتعليم لضبط المنظومة التعليمية وتغليظ العقوبات على المخالفين**" وذلك بنسبة ٢٠,١٪، وارتفعت نسب الريف بصفة عامة عن الحضر فى المقترحات التى تشملها تلك الحزمة. ويمكن تفسير ذلك بشدة معاناة الريف من البطالة بين أبنائها وعدم ربط سياسات التعليم بسوق العمل، وكذلك معاناة الريف من تزايد معدلات الأمية والتسرب والتمييز ضد تعليم الإناث، ومن ثم الحاجة إلى تطوير منظومة التعليم والقضاء على الأمية والتسرب فى الريف.

- احتل الترتيب الثانى حزمة المقترحات الخاصة "**بالمناخ التعليمى السائد ومشكلاته المتعددة**"، حيث شملت تلك الحزمة عدد (٦) مقترحات لتطوير السياق التعليمى فى مصر، جاء فى المقام الأول بأعلى النسب فيما بين هذه الاقتراحات "**تفعيل الرقابة الميدانية على المدارس لمتابعة سير العملية التعليمية وانتظامها من قبل الوزارة والجهات الرقابية المختصة**" وذلك بنسبة ٤١,٩٪. ثم "**تطوير المناهج وتنقيتها من التكرار**" وذلك بنسبة ٤٠,٥٪. يليه فى المقام الثالث المقترح الخاص بـ "**زيادة مرتبات المعلمين لمكافحة الدروس الخصوصية**" بنسبة إجمالية ٣٠,٩٪. ورابع تلك الاقتراحات يتعلق بتحسين المناخ التعليمى للطلاب، الذى يتضمن "**تشجيع المتفوقين ومنحهم مميزات كالإعفاء من المصروفات الدراسية**" بنسبة إجمالية ٢٤,١٪، وذلك كحافز إيجابى لهم ولغيرهم من الطلاب مثلما كان سائدًا فى فترات سابقة. أما خامس تلك المقترحات يتعلق بـ "**تطوير نظم الامتحانات ومنع الغش بكافة وسائله**" ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة المستخدمة فى الغش ومنعها من جذورها وذلك بنسبة إجمالية قدرها ٢١,٦٪،

وأخيرًا "**العمل على إنشاء المزيد من المدارس بالمناطق النائية**"، وذلك بنسبة إجمالية ٢٠,٥٪.

والملاحظ على توزيع نسب هذه الحزمة من المقترحات المرتبطة بالمناخ التعليمى وسُبل تعزيزه ارتفاع نسبة المناطق الحضرية فى جميع مقترحات هذه الحزمة عن المناطق الريفية بفروق دالة إحصائيًا عند مستوى ٠,٠١ لصالح الحضر، الأمر الذى يمكن تفسيره بمدى معاناة الأسر بالمناطق الحضرية من مشكلات المناخ التعليمى وعدم سير العملية التعليمية بانتظام فى تلك المناطق، نظرًا لاهتمامهم وحرصهم على تعليم أبنائهم، واقتناعهم بقيمة وأهمية التعليم للذكور والإناث؛ لذلك فهم يعانون من هذا المناخ التعليمى، وبالتالى تم طرح تلك المقترحات لكى يتسنى للدولة أخذها بعين الاعتبار عند تطوير سياساتها التعليمية.

جدول (١٩)

مقترحات عينة الدراسة لحل مشكلات التعليم وفقًا للبيئة السكنية

المقترحات	ريف – حضر						كا٢	مستوى المعنوية
	ريف		حضر		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
ربط التعليم بسوق العمل	٨٤٤	٤٩,٦	٥٣٩	٤١,٥	١٣٨٣	٤٦,١	١٩,٥	٠,٠١
مساعدات مشروطة للأسر لإجبارهم على تعليم البنات فى الريف	٤٥٧	٢٦,٩	٢٨٧	٢٢,١	٧٤٤	٢٤,٨	٩	٠,٠١
تطوير المناهج وتنقيتها من التكرار	٦١٧	٣٦,٣	٥٩٧	٤٦,٠	١٢١٤	٤٠,٥	٢٨,٧	٠,٠١
وضع خطة قومية للقضاء على الأمية والتسرب	٥١٧	٣٠,٤	٣٨٠	٢٩,٣	٨٩٧	٢٩,٩		
تشجيع المتفوقين ومنحهم مميزات كالإعفاء من المصروفات الدراسية	٣٩٧	٢٣,٣	٣٢٦	٢٥.١	٧٢٣	٢٤,١	–	–
توفير مدارس للمرضى ولذوى الاحتياجات الخاصة والاهتمام بهم	٢٩٧	١٧,٥	٢٠٩	١٦,١	٥٠٦	١٦,٩	–	–
تفعيل الرقابة الميدانية على المدارس	٦٦٦	٣٩,٢	٥٩٢	٤٥,٦	١٢٥٨	٤١,٩	–	–
زيادة مرتبات المعلمين لمكافحة الدروس الخصوصية	٤٧٧	٢٨,٠	٤٥١	٣٤,٧	٩٢٨	٣٠,٩	١٢,٥	٠,٠١
تطوير نظم الامتحانات ومنع الغش بكافة وسائله	٣٦٣	٢١,٣	٢٨٤	٢١,٩	٦٤٧	٢١,٦	١٥,٤	٠,٠١
إصدار قانون جديد للتعليم لضبط المنظومة التعليمية وتغليظ العقوبات على من يخالفه	٣٦٧	٢١,٦	٢٣٧	١٨,٢	٦٠٤	٢٠,١	٥	٠,٠٥
إنشاء مزيد من المدارس بالمناطق النائية	٣٤٢	٢٠,١	٢٧٤	٢١,١	٦١٦	٢٠,٥	–	–
استخدام التكنولوجيا فى التعليم والامتحانات	٢٥٤	١٤,٩	٢٨٢	٢١,٧	٥٣٦	١٧,٩	٢٣	٠,٠١
عدد المستجيبات	١٧٠١		١٢٩٩		٣٠٠٠			

يسمح بتعدد الاستجابات.

خلاصة القول، إن منظومة التعليم السائدة فى مصر تعج بالعديد من المشكلات المتنوعة المرتبطة بدور الدولة ودور الوزارات المعنية لتطوير التعليم خاصة ما قبل الجامعى، وتلك المشكلات تعانى منها كل من المناطق الريفية وكذلك الحضرية ولكن تختلف تلك المعاناة وفقًا لخصوصية وطبيعة تلك المناطق والعادات والتقاليد المرتبطة بنشأة الأفراد بها، الأمر الذى يتطلب من الدولة وواضعى السياسات التعليمية والاجتماعية مراعاة خصوصية تلك المناطق وتطوير العملية التعليمية بما يتوافق ويتلاءم مع طبيعة تلك المناطق.

الخلاصة

عرض الفصل الحالى واقع تعليم المرأة فى مصر، ورصد كافة المشكلات المتعلقة بتعليم الإناث فى المجتمع المصرى، وذلك عبر مستويين، الأول: من الإحصاءات الرسمية التى ترصد معدلات تعليم الإناث بكل المراحل التعليمية والتحسن فى نسب القيد والتحاقهن بجميع المراحل التعليمية، والثانى: من خلال الدراسة الميدانية التى ترصد رؤية العينة فى المشكلات التى تواجههـا الإناث فى التعليم، وأسبابها، ومقترحاتهن لعلاجها من خلال الواقع الفعلى.

فعلى الرغم من تحسن النسب والمؤشرات الخاصة بالتحاق الإناث على مستوى كافة المراحل التعليمية المختلفة خلال الفترة الأخيرة، إلا أنه ما زالت هناك الكثير من المشكلات الخاصة بتعليم الإناث فى مصر والتى بينتها نتائج الدراسة الميدانية متمثلة فى "ارتفاع نسبة الأمية والتسرب بين الإناث" خاصة فى المناطق الريفية والمحافظات الحدودية بصورة أكبر منها فى المناطق الحضرية. كما اتفقت نتائج الدراسة مع نتائج التعداد الأخير فى أن أسباب تسرب الإناث من التعليم تمثلت فى "عدم القدرة على مواصلة التعليم، وتكرار الرسوب، وعدم رغبة الأسرة فى تكملة تعليم بناتهن نظرًا

لظروف الأسرة، وارتفاع التكلفة المادية للتعليم". الأمر الذى يستوجب العديد من الإجراءات والمبادرات التى تحد من معدلات تسرب الإناث ومحو أميتهن.

وفى هذا الإطار نفذ **المجلس القومى للمرأة** العديد من المبادرات من بينها "بروتوكول تطوير التعليم الثانوى الفنى للإناث، وإتاحة الفرصة للتدريب المتميز والتشغيل بالتعاون مع السفارة الصينية بالقاهرة، كما عقد مؤتمر المرأة المصرية والتنمية المستدامة ٢٠٣٠ بمشاركة جميع عضوات وأعضاء المجلس، والاهتمام بالموضوعات المختلفة الخاصة بالمرأة ومناقشتها فى جلسات مطولة ومنها "المرأة والأمية فى مصر"، كما قام المجلس بإطلاق حملة تتضمن ٣٠ فيلمًا قصيرًا على وسائل التواصل الاجتماعى حول نماذج لسيدات الأعمال الناجحات، والتأكيد على أهمية تعليمهن فى تحقيق هذا النجاح"[١٥].

كما قدمت العديد من الجهات الدولية والمحلية العديد من المبادرات والآليات لدعم المرأة وتمكينها من التعليم منها "منظمة اليونسكو بالقاهرة، ومنظمة المرأة العربية، والمجلس القومى للطفولة والأمومة، ومؤسسات المجتمع المدنى وغيرها" إلا أن تلك الجهود ما زالت بحاجة إلى تنسيق وتعاون فيما بينها وبين الوزارات المعنية، مع إزالة المعوقات الإدارية والتنظيمية والتمويلية التى تواجهها.

وبناءً على ما سبق فيجب على الدولة السعى حثيثًا للنهوض بالمرأة وتعليم الفتيات، وذلك باستخدام آليات وأساليب حديثة للحد من تسرب الإناث ومحو أميتهن فى المناطق الريفية والنائية، وذلك من خلال: "استخدام أساليب غير تقليدية فى تعبئة وحشد النساء الأميات للالتحاق بفصول ومراكز محو الأمية وتعليم الكبار، وتكثيف الجهود الإعلامية للدعوة للالتحاق بفصول محو الأمية، وزيادة الشراكة بين الوزارات المعنية ومؤسسات المجتمع المدنى، وإنشاء نمط تعليمى موازٍ للتعليم الفنى أو المهنى للخريجات من فصول محو الأمية لتكملة مسارهن التعليمى والإحساس بالفائدة من

تعليمهن، تصميم برامج محو الأمية بقدر من المرونة لتتناسب مع ظروف المرأة وخاصة فى المناطق الريفية والعشوائية والنائية من حيث المحتوى، والمواعيد، وعدد الأيام، وطرق التدريس لتتوافق مع احتياجات كل بيئة محلية، تضمين فصول محو الأمية بعض الأنشطة الاجتماعية والترفيهية لجذب الفتيات إليها، إسناد دور أكبر لرجال الدين خاصة فى المناطق الريفية لدعوة الفتيات للتعلم فى المدارس وفصول محو الأمية، تنمية قدرات المعلمات على طرق التعامل مع الفتيات فى المدارس وفصول محو الأمية وعدم التمييز، محاولة سد منابع تسرب الفتيات من التعليم وتوفير منح ومساعدات للأسر الفقيرة شريطة الاستمرار فى تعليم البنات، وتكوين اتجاهات إيجابية فى المجتمع المحلى بأهمية تعليم البنات من خلال برامج إعلامية لتغيير نظرة المجتمع نحو المرأة، وإسناد دور أكبر للجامعات الإقليمية وخريجيها لتنفيذ مبادرات داخل المناطق المحيطة بها لتعليم الفتيات بفصول محو الأمية ومنع تسربهن".

المراجع

١- عبد السلام نوير، المرأة والتعليم فى مصر، أحوال مصرية، السنة العاشرة، العدد ٣٩/٣٨، خريف/ شتاء ٢٠٠٨، ص ٥٧.

٢- المرجع السابق، ص ٥٨.

٣- رفيقة سليم حمود، تعليم الإناث فى الدول العربية: الإنجازات والمعوقات وآفاق المستقبل، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، سلسلة آفاق تربوية متجددة، ٢٠٠٨، ص ص ٤٦ – ٦٤.

٤- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المرأة والرجل فى مصر، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٢٠.

٥- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد مصر، ٢٠١٧، ملخص النتائج، القاهرة، ٢٠١٩.

٦- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠١٩، الإصدار العاشر بعد المائة (١١٠)، الباب الحادى عشر "التعليم"، ٢٠١٩.

٧- رونالد جى سولتانا، مبادرة تعليم البنات فى مصر، مكتب اليونيسيف الإقليمى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يناير ٢٠٠٨، سلسلة التعلم (١)، ص ص ٢٢ – ٢٣.

٨- المرجع السابق، ص ٤٠.

٩- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠١٩، مرجع سابق.

١٠- انظر لكل من:
- البنك الدولى، إدماج النوع الاجتماعى فى التنمية من خلال المساواة فى الحقوق والموارد والرأى، تقرير البنك الدولى عن البحوث والسياسات، ترجمة: هشام عبد الله، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤.
- رفيقة سليم حمود، مرجع سابق، ص ص ٤٣ – ٤٤.

١١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد مصر، ٢٠١٧، مرجع سابق.

١٢- انظر إلى كل من:
- محب الرافعى، واقع الأمية فى مصر والجهود المبذولة لمواجهتها فى الفترة من ١٩٨١ – ٢٠١٠، المسح الاجتماعى الشامل، مجلد التعليم، المرحلة الثانية ١٩٨٠ – ٢٠١٠، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٦.

– أحمد السيد النجار، "واقع تعليم المرأة فى مصر وباقى البلدان العربية"، ضمن التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للتمييز ضد المرأة فى التعليم وسوق العمل، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١١، ص ص ٥٨ – ٥٩.

١٣–الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد مصر، ٢٠١٧، ملخص النتائج، القاهرة، ٢٠١٩.

١٤–مى شهاب، واقع المشاريع التعليمية الموجهة للمرأة فى جمهورية مصر العربية، القاهرة، منظمة المرأة العربية، ٢٠١٥، ص ٤٣.

١٥–المجلس القومى للمرأة، إنجازات المجلس خلال عام ٢٠١٩، مرصد المرأة المصرية، القاهرة، ٢٠٢٠، الرابط enow.gov.eg.

الفصل الثالث

أوضاع المرأة فى العمل*

مقدمة

تشكل المرأة ما يزيد بقليل على نصف سكان العالم، لكن مساهمتها فى المستويات المقيسة للنشاط الاقتصادى والنمو والرفاهية لا تزال أقل بكثير من المستوى الممكن، وهو ما ينطوى على عواقب اقتصادية كلية وخيمة، ورغم ما تحقق من تقدم ملموس فى العقود القليلة الماضية، فلا تزال أسواق العمل فى مختلف أنحاء العالم مقسمة على أساس نوع الجنس، ويبدو أن التقدم فى مسيرة المساواة بين الجنسين قد تعطل بالفعل، فلا تزال مشاركة المرأة فى سوق العمل أدنى من مشاركة الرجل، ومعظم الأعمال غير المدفوعة الأجر تقوم بها المرأة، كما يُلاحَظ أن تمثيل المرأة فى القطاع غير الرسمى وشرائح السكان الفقيرة يتجاوز تمثيل الرجل بكثير فى الحالات التى تعمل فيها المرأة مقابل أجر، كذلك تواجه المرأة فروقًا كبيرة فى الأجور بينها وبين نظرائها الذكور، وفى كثير من الدول. وتؤدى التشوهات والتمييز فى سوق العمل إلى الحد من خيارات العمل مدفوع الأجر أمام المرأة، ولا يزال تمثيل المرأة منخفضًا فى المناصب العليا وفى مجال ريادة الأعمال[1] (كما سيأتى بيانه بمواضع مختلفة من هذا الفصل).

يعد التمكين الاقتصادى للمرأة فى مصر من أهم القضايا التى احتلت– ومازالت– مكانة مهمة على قائمة أولويات الحكومة والجهات المانحة والمجالس

* كتبت هذا الفصل الدكتورة إكرام إلياس، أستاذ الاقتصاد المساعد، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

والمنظمات المعنية بالمرأة وحقوقها، وعلى الرغم من الجهود المبذولة فى مصر لمساندة المرأة وتمكينها اقتصاديًا، فإنه مازال هناك العديد من التحديات التى تؤثر بالسلب فى قدرة المرأة للمشاركة الفعالة فى الحياة الاقتصادية، ومن أهم تلك التحديات انخفاض مشاركة المرأة فى سوق العمل وارتفاع معدل البطالة بين الإناث مقارنة بالذكور، حيث تبلغ ٢٤,٢٪ مقابل ٩,٤٪ بين الذكور. هذا بجانب تراجع ظروف العمل بالنسبة للمرأة فى القطاع الخاص، بالإضافة للعبء المزدوج على حياة المرأة وكفاءتها فى العمل(٢).

فمن المؤكد أن ضعف مشاركة المرأة فى الحياة الاقتصادية يمثل عبئًا وتكلفة اقتصادية على الدولة وهدرًا للطاقات، الأمر الذى يعكس الفجوة بين ما يبذل من محاولات وجهود وبين هذا الدور الضئيل للمرأة فى الحياة الاقتصادية.

من هذا المنطلق حاول الفصل الحالى من الدراسة الكشف عن دور المرأة الإنتاجى ومدى مشاركتها فى سوق العمل، وأى من القطاعات التى تشغلها، والمشكلات التى تواجهها فى هذه القطاعات، وإلى أى مدى تعانى المرأة من التمييز فى سوق العمل، ورؤيتها ومقترحاتها لتقليص مشكلة البطالة. وبناءً عليه، سيتم التركيز فى هذا الفصل على عدد من المحاور التى تقدم صورة بانورامية عن احتياجات المرأة ومشكلاتها فى سوق العمل، وتتمثل تلك المحاور فى:

١- مشاركة المرأة فى سوق العمل.

٢- قطاعات العمل ومشكلاته.

٣- التمييز ضد المرأة فى سوق العمل.

٤- رؤى المرأة للتغلب على المشكلات.

المحور الأول: مشاركة المرأة فى سوق العمل

أولًا: مفهوم قوة العمل

نعنى بقوة العمل السكان الذين فى سن العمل (١٥ – أقل من ٦٥ سنة) سواء منهم من يعملون فعلا، أو من هم فى سن العمل من القادرين على العمل والراغبين فيه، ولكنهم لا يجدونه وهم المتعطلون عن العمل. أى أن مفهوم قوة العمل يشمل العاملين والمتعطلين الراغبين فى العمل(٣).

ويخرج من قوة العمل ولا يحسب ضمنها الأفراد القادرون على العمل ولكنهم لا يعملون ومن لا يبحثون عنه بسبب عدم رغبتهم فيه أو لاستغنائهم عن الكسب عن طريق العمل وهم: غير راغبين فى العمل، أو يدخلون تلك الطائفة لأسباب آخرى كربات المنازل والطلبة وأرباب المعاشات. إلى جانب نزلاء السجون ومؤسسات الخدمات العامة مثل المصحات والمستشفيات والملاجئ، وأيضًا المجندون أثناء فترة تجنيدهم، يضاف إليهم غير القادرين على الدخول لسوق العمل بسبب عجز.

وكلتا الفئتين (من هم داخل قوة العمل – أو الخارجون عنها بالفئات المشار لها آنفًا) يشكلون ما يطلق عليه القوى البشرية فى المجتمع، ويخرج من القوى البشرية لأى مجتمع الأطفال أصغر من ١٥ سنة، وكبار السن من الفئات العمرية ٦٥ سنة فأكثر، وإذا ما حاولنا تطبيق هذا المفهوم على عينة الدراسة من المبحوثات وفقًا لما كشف عنه عمود المجموع ببيانات الجدول رقم (١) لوجدنا ما يلى:

تمثل قوة العمل من المبحوثات وفقًا لما انتظمت عليه بيانات عينة البحث نسبة ٢٨,٥٪ (ما بين عاملات بالفعل نسبة ١٧,٢٪، وراغبات فى العمل ولكن لا يجدونه ١١,٣٪)، وهذه النسبة تتسق مع البيانات الرسمية المستقاة من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء المشار إليها سالفًا، كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة حجم قوة العمل فى علاقتها بإجمإلى السكان فى مصر بلغت ٢٩,٥٪ وفق قوة العمل

إلى السكان والمقدرة فى ٢٠١٩، مع العلم أن ٤٤,٤٪ من قوة العمل المتعطلين إناث، بينما ٢٠,٥٪ من الذكور، كما يتم حساب العمر ببيانات بحوث الجهاز المركزى بدءًا من ١٥ سنة (بينما بدأ التطبيق مع الإناث فى العينة الحالية من عمر ١٨ سنة)[٤].

أما باقى القوى البشرية للمرأة ضمن إطار العينة والبالغ نسبتهن ٧١,٥٪ فيتوزعن وفقًا للترتيب التنازلى بين: ٥٥,٢٪ ربات منازل، ٧,٧٪ من غير الراغبات فى العمل رغم قدرتهن على العمل، ٥,٦٪ طالبات، ٢,٥٪ على المعاش، وبلغت نسبة غير العاملات بسبب العجز عن العمل ٠,٥٪.

وتجدر الإشارة إلى أن معدل البطالة السنوى بين الإناث مقدرًا فى (٢٠١٥/١٢/٣١) بنسبة ٢٤,٢٪ انخفضت إلى ٢٣,٦٪ (بتعداد ٢٠١٦)، ثم انخفض إلى ٢١,٤٪ (بتقديرات تعداد ٢٠١٩) مقابل معدل بطالة بين الذكور ٩,٤٪ انخفضت إلى ٨,٩٪ ثم إلى ٦,٨٪ مقدرًا عن الفترات نفسها ببيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

وبالبحث فى حجم مشاركة المرأة فى قوة العمل وفقًا للتوزيع الإقليمى (ريف – حضر) كما ورد بالجدول رقم (١) اتضح أن غالبية العاملات من المبحوثات من المحافظات الحضرية وحضر محافظات الوجه البحرى، مقابل نسبة منخفضة من محافظات الوجه القبلى، وذلك لأن نصيب الحضر من المبحوثات العاملات أعلى من الريف بفروق دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة ٠,٠١.

جدول (١)

الحالة العملية لأفراد العينة وفقًا للبيئة السكنية

الحالة العملية	البيئة السكنية					
	ريف		حضر		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
أعمل	٢٥٣	١٤,٩	٢٦٤	٢٠,٣	٥١٧	١٧,٢
لا أعمل وأبحث عن عمل	٢٠٦	١٢,١	١٣٤	١٠,٣	٣٤٠	١١,٣
عاجزة عن العمل	١١	٠,٦	٥	٠,٤	١٦	٠,٥
طالبة	١٠١	٥,٩	٦٧	٥,٢	١٦٨	٥,٦
ربة منزل	٩٢٩	٥٤,٧	٧٢٥	٥٥,٨	١٦٥٤	٥٥,٢
لا أرغب فى العمل	١٥٣	٩,٠	٧٨	٦,٠	٢٣١	٧,٧
على المعاش	٤٨	٢,٨	٢٦	٢,٠	٧٤	٢,٥
الإجمالى	**١٧٠١**	**١٠٠,٠**	**١٢٩٩**	**١٠٠,٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠,٠**

كا^{٢} = ٢٧,٣، عند مستوى معنوية ٠,٠١.

ويمكن القول إن ارتفاع المستوى التعليمى من أهم المتغيرات المؤثرة فى حالة العمل لدى المرأة، حيث لوحظ من بيانات [الجدول رقم (١) بالملحق] أن ٧٣,٦٪ من المبحوثات الأميات وشبه الأميات ربات منازل، مقابل ٣٤,٥٪ من فئة التعليم فوق المتوسط، كما أن أكبر نسبة مبحوثات من غير الراغبات فى العمل من نصيب فئة الأميات وأشباه الأميات ١٠,٢٪، ومن الجدير بالذكر أن أعلى نصيب من عمالة المرأة كان لصالح فئة التعليم المتوسط ٣٣,٢٪، أى أنه بالرغم من كون التعليم يسهم فى رفع مستوى المرأة، إلا أن سوق العمل قد يمنح الأفضلية لتشغيل المرأة التى على درجة تعليمية متوسطة، لأن تطلعات تلك الفئة قد تكون محدودة من حيث الأجر

والرغبة فى التصعيد والترقى عن المبحوثات من الفئات التعليمية المرتفعة وهو ما يؤكده ارتفاع نسبة غير العاملات والباحثات عن عمل من فئة التعليم المرتفع.

وبالنظر إلى حجم مشاركة المرأة فى قوة العمل وفقًا للسن كما ورد [بالجدول رقم (٢) بالملحق] يتضح أنه توجد بين المبحوثات فروق دالة إحصائيًا على كا^{٢} عند مستوى دلالة ٠,٠١، كما أظهر الجدول أن غالبية العاملات من المبحوثات ينتمين إلى الفئتين العمريتين (١٨-)، و (٣٥-) بنسبة ١٧,٤٪، ٢٢,٧٪ على التوالى مقابل نسبة منخفضة للفئة العمرية (٥٠-) حيث لم تتجاوز ١٠,٣٪، وذلك لأن نصيب صاحبات المعاشات من تلك الفئة هو الأكبر ٩,٢٪، ويستتبع ذلك أن أكبر نسبة للباحثات عن العمل تقع فى الفئة العمرية (١٨-) بنسبة ١٩,٩٪ وتقل نسبة الباحثات عن عمل كلما زاد السن.

كما لوحظ من مجمل بيانات هذا المحور نتيجة مؤداها أن هناك غيابًا للآلية الأساسية التى تلعب دورًا فى تشجيع عمالة المرأة والتى مؤداها: أن توزيع حصة كافية من الأجور على تلك الفئات الهشة عادة ما توجه للإنفاق على السلع والخدمات، فتحفز الطلب الفعال الذى يؤدى لزيادة الاستثمار، وإنشاء مشروعات جديدة؛ تلبى هذا الطلب. فتستعين تلك المشروعات بعمال جدد توزع عليهم أجور فى عملية مستمرة تسمى "مضاعف الاستثمار"، ويمكن أن تفسر نسبة لا بأس بها من ارتفاع حجم ربات المنازل من غير الراغبات بالعمل لغياب هذه الآلية.

ثانياً: أسباب إحجام المرأة عن العمل

ذهبت بعض الأدبيات إلى أن مشاركة المرأة فى القوى العاملة تختلف باختلاف نصيب الفرد من الدخل، مع وجود أدلة تشير إلى وجود علاقة على شكل حرف U. فمع تدنى مستويات نصيب الفرد من الدخل، ترتفع نسبة مشاركة المرأة فى القوى العاملة، ويفسر ذلك بأن عمل المرأة أصبح ضرورة لتعويض النقص فى دخل الأسرة

خاصة فى غياب برامج للحماية الاجتماعية. ومع زيادة دخل الأسرة المعيشية ووجود برامج أقوى للحماية الاجتماعية، يمكن أن تنسحب المرأة من سوق العمل تفضيلا للعمل المنزلى ورعاية الأطفال. ويختلف الوضع بالبلدان المتقدمة، حيث تزداد مشاركة المرأة فى سوق العمل نتيجة للحصول على قسط أوفر من التعليم، وانخفاض معدلات الخصوبة، وتوافر التكنولوجيا الموفرة للعمالة فى الأسرة المعيشية، وتوافر خدمات الأسر المعيشية وفق آليات السوق، وبشكل عام فإن العلاقة التى تتخذ شكل U تظل مستقرة على مدى الوقت وتظل متماسكة عند تحييد أثر الخصائص القطرية(٥).

وعند محاولة التعرف على الأسباب التى تحول دون حصول المرأة الباحثة على فرص عمل ملائمة، وجد أن من أهم أسباب عدم عملها: محدودية فرص العمل المتاحة بالقطاع الحكومى بنسبة تصل إلى ٦٥,٣٪، وقد زادت من حدة مشكلة ندرة فرص العمل بالحكومة أن غالبية تلك الفرص تتحكم بها الوساطة والمحسوبية بنسبة ٤٠,٦٪، كما أن السياسات التعليمية لا تخطط فى الغالب لتناسب كم ونوعية التعليم مع فرص العمل المتاحة بسوق العمل، ومن ثم أصبحت هناك مشكلة عدم ملاءمة الفرص المتاحة مع المستوى التعليمى للعديد من المبحوثات بالعينة ٢٧,٩٪، إلى جانب بعض أسباب أخرى كعدم تناسب ظروف العمل مع الظروف الاجتماعية لبعض المبحوثات، أو عدم توافر فرص العمل المناظرة للعمل بالحكومة، بالقطاع الخاص. أو أن فرص العمل قليلة أمام المرأة عمومًا وذلك لتفضيل العمالة من الذكور.

إلا أنه لتتبع الفروق الموجودة بين المبحوثات وفقًا للمتغيرات التى انتظمت عليها الدراسة وجدت فروق دالة بين المبحوثات بالأقاليم الجغرافية المختلفة – بينما لم نجد تلك الدلالة عبر التوزيع الإقليمى (ريف–حضر)– فكما يتضح [بالجدول رقم (٣) بالملحق] على السبب الخاص بمحدودية فرص العمل المتاحة بالقطاع الحكومى الذى

أكدت عليه غالبية مبحوثات محافظات الوجه البحرى نسبة ٧٥,٨٪، مقابل مبحوثات المحافظات الحضرية والوجه القبلى ٦٠,٦٪ و٥٢,٠٪ على التوالى، وانخفض أيضًا لدى المحافظات الحدودية حيث لم ترجحه سوى حالة واحدة من المبحوثات، وقد يكون ذلك عائدًا لارتفاع نسبة العاملات بالحكومة من محافظات الوجه البحرى، فأصبح هناك موروث ثقافى أكبر لدى الشابات يجعلهن راغبات فى الالتحاق بالأعمال ذاتها التى سبقهن إليها أمهاتهن. أما باقى الأسباب التى أظهرت تغايرًا دالًا بين الأقاليم الجغرافية فقد تصدرتها المبحوثات من المحافظات الحضرية وهى الأسباب الخاصة بارتباط فرص العمل بالوساطة والمحسوبية بنسبة ٥٧,٦٪، ومشكلة عدم ملاءمة الفرص المتاحة مع المستوى التعليمى للعديد من المبحوثات بالعينة بنسبة ٤٨,٥٪، إلى جانب بعض أسباب أخرى كعدم مناسبة ظروف العمل للظروف الاجتماعية، أو عدم توافر فرص العمل وقلتها أمام المرأة عمومًا بنسبة ٣٠,٣٪ لكل منهما، كما يرجح هذين السببين المبحوثات من المحافظات الحدودية، فى مقابل نسب أقل لمبحوثات محافظات الوجه البحرى، وأقل نسبيا لمبحوثات الوجه القبلى.

وبالنظر إلى الأسباب التى اعتبرتها المبحوثات الحائل دون عملهن فى ضوء مستوياتهن التعليمية، كما وردت ببيانات [الجدول رقم (٤) بالملحق] لوجدنا ارتفاعًا بنسبة ترجيح المبحوثات المنتميات للمستوى التعليمى فوق المتوسط ٧٦,٢٪، فى مقابل غيرهن من المبحوثات بالمستويات التعليمية الأدنى (٦١,٤٪ للمتوسط، و٦٠,٣٪ دون المتوسط). وعلى العكس سجلت المبحوثات الأميات وأشباه الأميات بباقى الأسباب النسبة الأكبر؛ حيث ذهب أكثرهن إلى أن العمل المتاح لا يتناسب مع ظروفهن الاجتماعية بنسبة ٣٧,٨٪، مقابل نسب أقل سجلتها مبحوثات باقى المستويات التعليمية الأعلى وبذات مستوى الدلالة المرتفع، وكذا مشكلة عدم توافر

فرص العمل وقلتها أمام المرأة عمومًا، والتى رجحتها المبحوثات المنتميات لذات الفئة التعليمية المنخفضة بنسبة ٢٩,٧٪ مقابل مبحوثات باقى المستويات التعليمية.

ثالثاً: خبرات العمل السابقة لدى عينة الدراسة

فى التقرير الصادر من البنك الدولى عام ٢٠٠٣ عن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعنوان Unlocking the employment potential in the Middle East and North Africa، أكد أن حجم مشاركة المرأة فى سوق العمل فى بلدان الوطن العربى هى الأدنى بين دول العالم وإن كانت تتفاوت فيما بينها(٦). كما أصدرت منظمة العمل الدولية عام ٢٠٠٤ تقريرا بمناسبة اليوم العالمى للمرأة أشارت فيه إلى أنه بالرغم من أن النساء يدخلن سوق العمل بأعداد قياسية مع ذلك يواجهن نسبًا أعلى من البطالة ويعملن مقابل أجور متدنية، فهن يمثلن حوالى ٦٠٪ من إجمالى العمال الفقراء فى العالم والذى يقدر عددهم بـ ٥٥٠ مليون عامل(٧)، وفى إطار استمرارية الجهود لمعالجة هذه القضية المركزية، استضاف مركز كارنيجى للشرق الأوسط والبنك الدولى محاضرة عن تقرير البنك الدولى عن النوع الاجتماعى للعام ٢٠١٣ بعنوان "فتح الأبواب: النوع الاجتماعى والتنمية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". وقد ناقش خبراء من البنك الدولى ومنظمة العمل الدولية ومركز كارنيجى نتائج التقرير والتوصيات المقدّمة بشأن تعزيز دور المرأة فى المنطقة، حيث رأوا أن ما أحرزته بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من تقدم فى تقليص الفجوة بين الرجال والنساء بمجالات الحصول على التعليم والرعاية الصحية، لم يترجم إلى دور أكثر مساواة للمرأة فى الحياة السياسية والاقتصادية فى المنطقة، فمثلًا وصل متوسط مشاركة الإناث فى قوة العمل بجميع أنحاء العالم عن العام نفسه إلى حوالى ٥٠٪، ومع ذلك لم يتجاوز بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نسبة ٢٥٪(٨). ويدعم ذلك ما لخصه مؤتمر العمل العربى فى دورته الـ ٣٥ المنعقد فى شرم الشيخ بجمهورية

مصر العربية عام ٢٠٠٨ حول التحديات التى تواجه سوق العمل العربى وأوردها فى ثلاث نقاط[٩]:

١- وجود ١٧ مليون عربى من العاطلين.

٢- أن ثلث العاملين فى الوطن العربى من الفقراء

٣- أن الحكومات العربية تحتاج إلى تأمين ٣,٩ مليون وظيفة سنويًا.

ولعل أبرز تحديات العالم العربى وخاصة مصر تتلخص فى الحاجة إلى تأمين فرص عمل لائقة كيفا وكما. فالعمال الفقراء يمثلون ثلث القوى العاملة التى تعتبر المرأة الفئة الغالبة فيها بسبب الاهتمام بالكم وليس الكيف.

والسؤال الذى يطرح نفسه فى إطار بحثنا عن أوضاع المرأة فى سوق العمل فى ظل الوضع المشار إليه، وما حصلت عليه بعد كل الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق المرأة، وما أهم المعايير التى نصت عليها الاتفاقيات الدولية لعمل المرأة والتى تحول دون انسحاب غالبيتهن من سوق العمل بعد الدخول فيه؟

وهنا يمكن أن نتعرف على أهم عناصر تلك الاتفاقيات والتى حصرها وأكد عليها مؤتمر بكين فى إعلانه السياسى ووثيقته الختامية، للحث على ضرورة تعاون الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والقطاع المدنى على عدة محاور رئيسية لتمكين المرأة اقتصاديًا:

١- تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية واستقلالها الاقتصادى، بما فى ذلك حصولها على فرص العمل، وظروف الاستخدام الملائمة والسيطرة على الموارد الاقتصادية.

٢- تسهيل وصول المرأة على قدم المساواة مع الرجل إلى الموارد والعمالة والأسواق والتجارة .

٣- توفير الخدمات التجارية والتدريب وسبل الوصول إلى الأسواق والمعلومات التكنولوجية وبخاصة المرأة منخفضة الدخل.

٤- تعزيز القدرة الاقتصادية للمرأة من خلال الشبكات التجارية للمرأة.

٥- القضاء على التفرقة الوظيفية وجميع إشكال التمييز فى العمل.

٦- تعزيز المواءمة بين مسؤوليات العمل والأسرة للمرأة والرجل[١٠].

وعند محاولة التعرف على أوضاع فئات المبحوثات بعد استثناء العاملات والعاجزات عن العمل وفئة أصحاب المعاشات، وما إذا كانوا سبق لهن الإقدام على أى من خبرات العمل السابقة تبين أن تلك الخبرة لا تجاوز ١١,٤٪ من هؤلاء المبحوثات كما هو واضح ببيانات جدول رقم (٢).

كما تبين أن غالبية من سبق لهن العمل يقطنون المحافظات الحضرية أو حضر المحافظات، كما أنهن من أصحاب المستويات التعليمية فوق المتوسطة وينتمون لفئة المستوى الاقتصادى الاجتماعى المرتفع، أى إن الفقر أو التواجد بالريف لا يمثلان عائقًا رئيسيًا مع هؤلاء المبحوثات، الأمر الذى يؤكد على أن هذه الاتفاقيات وأوراق العمل السابق الإشارة لها قد لا تجد سبيلًا للتطبيق والتفعيل على أرض الواقع ما دامت الدولة غير ضالعة فى تطبيقها.

جدول (٢)

خبرات العمل السابقة لأفراد العينة من المبحوثات العاملات وفقًا للبيئة السكنية

البيئة السكنية	ريف		حضر		المجموع	
خبرات عمل سابقة	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
سبق لها العمل	١١٩	٨,٦	١٥٤	١٥,٣	٢٧٣	١١,٤
لم يسبق لها العمل	١٢٧٠	٩١,٤	٨٥٠	٨٤,٧	٢١٢٠	٨٨,٦
الإجمالى	**١٣٨٩**	**١٠٠**	**١٠٠٤**	**١٠٠**	**٢٣٩٣**	**١٠٠**

النتائج محسوبة بعد استبعاد لاينطبق.

كا^{٢} = ٢٦، بمستوى معنوية ٠,٠١

وبتتبع أسباب ترك العمل السابق وجد أن من أبرز أسباب تركهن للعمل مجموعة من الأسباب ترتبط بظروفهن الاجتماعية، كما نلاحظ من بيانات [الجدول رقم (٥) بالملحق] كمنع الأزواج لزوجاتهن عن العمل بنسبة ٥٠,٥٪، أو تفضيلهن القيام برعاية الأولاد بنسبة ٤٤٪ (لأنه غالبًا لا يتوافر البديل الآمن للأولاد – من وجهة نظر كثير من المبحوثات– بحيث يتركوهم بدور رعاية صباحية بديلة أثناء عملهن)، إلى جانب أسباب أخرى تقع بمرتبة تالية وترتبط بظروف العمل كانخفاض الأجر بنسبة ٢٨,٩٪، وسوء المعاملة التى يتعرضن لها من أصحاب الأعمال بنسبة ٢٢,٧٪، كما أرجعها بعضهم لعدم حبهن لنوع العمل، أو لاستكمال مسيرة التعليم، والتمييز ضدها فى العمل، ولعدم الاحتياج المادى.

وعند تتبع الفروق الموجودة بين المبحوثات وفقًا للمتغيرات التى انتظمت عليها الدراسة وجدت فروق دالة بين المبحوثات بالأقاليم الجغرافية المختلفة– رغم عدم ظهور تلك الدلالة عبر أقاليم الريف والحضر– كما يتضح [بالجدول رقم (٥) بالملحق] على السبب الخاص بمحدودية الأجر؛ حيث أكدت عليه غالبية مبحوثات محافظات الوجه القبلى بنسبة ٤٤,٤٪، مقابل مبحوثات محافظات الوجه البحرى والمحافظات الحضرية بنسبة ٢٣,٣٪، و٢١,١٪ على التوالى. وقد تابعت نسبة النساء من محافظات الوجه القبلى تصدر القائمة بباقى الأسباب التى أظهرت تغايرًا دالًا بين الأقاليم الجغرافية. فقد تصدرت قائمة الأسباب سوء معاملة رب العمل بنسبة ٣٠,٩٪، ثم السبب المتصل باستكمال مسيرة التعليم ورفع المستوى التعليمى للعديد من مبحوثات الوجه القبلى بالعينة بنسبة ٢٩,٦٪، إلى جانب التمييز ضد المرأة فى العمل بنسبة ٢٣,٥٪، فى مقابل نسب أقل لمبحوثات المحافظات الحضرية، وأقل نسبيا لمبحوثات محافظات الوجه البحرى.

كما أظهرت بيانات الجدول [رقم (٦) بالملحق] بنفس مستوى الدلالة المرتفع تغايرا دالا بين المبحوثات المنتميات للمستوى التعليمى فوق المتوسط والمتوسط بنسب ٥٥,٢٪، ٥٤,٧٪، فى مقابل غيرهن من المبحوثات من الأميات ومن المستوى التعليمى دون المتوسط بنسب ٣٥,٦٪، و٣٠,٠٪ على الترتيب حول أن رعاية أولادهن أهم، ولم يظهر تغاير دال عبر متغير العمر.

المحور الثانى: قطاعات العمل ومشكلاته

أولًا: خصائص المشتغلين

مع ارتفاع مستويات التعليم وتدنى معدلات الخصوبة، تتطلع نساء مصر بصورة متزايدة للحصول على فرص عمل. وقد شكل القطاع العام منذ زمن طويل المصدر الرئيس لتوفير الوظائف، حيث يحصلن من خلال العمل به على أجور أعلى مما يمكن الحصول عليه فى القطاع الخاص، إلى جانب الميزات الأخرى كالإجازات مدفوعة الأجر، والتأمينات الاجتماعية والصحية. حتى أن التخصصات الدراسية التى تقبل عليها المرأة عادة، مثل الإقبال على تعلم الخدمات الصحية، والعلوم الإنسانية، غالبًا ما تكون بهدف الحصول على فرصة عمل مضمونة فى القطاعين الحكومى أو العام، مما يعزز تفضيلهن وملائمتهن للوظائف الحكومية. علاوة على أن قدرة القطاع الخاص على استحداث الوظائف لاتزال محدودة للغاية مقارنة مع العدد الكبير والمتنامى من الشباب الباحثين عن عمل، أضف إلى ذلك أنه فى ظل هذا النطاق المحدود، لم تعد النساء قادرات على المنافسة بالقدر ذاته مع الذكور بسبب العديد من العوامل المتشابكة التى منها: **أولًا** أن عددًا كبيرًا من النساء فى مصر لا يزلن يواجهن قيودًا كبيرةً فى حرية الحركة والاختيار، ويعمق من هذه المعوقات الأطر القانونية التى تحد من المشاركة فى الحياة العملية والسياسية، بالإضافة إلى العادات الاجتماعية

والثقافية. أما **العائق الثانى:** يتمثل فى رداءة التعليم والضعف الشديد فى المطابقة بين ما يدرس فى المدرسة، وخصوصًا بالنسبة للفتيات، وبين ما يتطلبه القطاع الخاص من مهارات للعمل (وقد اتضح ذلك بشكل جلى فى محور تعليم المرأة من هذا البحث). **ثالثًا:** ينظر أرباب العمل إلى النساء فى الغالب على أنهن أكثر كلفة وأقل إنتاجية مقارنة بالرجال. **والنقطة الرابعة:** تتعلق بهن؛ حيث يوجد لدى النساء مخاوف حول سمعتهن وسلامتهن عند العمل فى القطاع الخاص. ويركز هذا الجزء من الفصل على الحوافز والمعوقات – الناتجة عن النظام الاقتصادى والمؤسسى– السائدة وتحول دون عمالة المرأة فى مصر. خاصة بعد ما أسفرت عنه البيئة الاقتصادية والسياسية الناتجة عن الربيع العربى التى خلقت تصورات لدى النساء عن فرصة غير مسبوقة لإحداث التغيير، والتى تصادمت مع واقع تنامى الضغوط العمالية والسكانية والمالية، والتطلعات المتغيرة فى مصر، فقد أصبح إجراء إصلاحات على مستوى السياسات ضرورة ملحة بغرض تعزيز عملية استحداث الوظائف للجميع.

وبالنسبة للمرأة، لا تعد مثل هذه الإصلاحات كافية، فحتى عندما يتم استحداث الوظائف، ستكون هناك حاجة لاتخاذ تدابير إضافية للتغلب على سلسلة من المعوقات التى تقف أمام مشاركة المرأة فى القوى العاملة، ومن هذه الجهود إحداث تغييرات فى السياسات لضمان تحقيق المساواة بموجب القانون، وسد الفجوات المتبقية فى مجالى الصحة والتعليم، وخفض درجة سوء المطابقة بين المهارات المتوفرة وما يطلب فى سوق العمل، وتشجيع مشاركة المرأة فى الحياة المدنية (البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى الشرق الأوسط)[١١].

من ثم اهتمت الدراسة بالتعرف على أكثر القطاعات التى تعمل بها المرأة والمشكلات التى تواجهها فى كل قطاع على حدة، وقد كشفت نتائج [جدول (٧) بالملحق] أن المبحوثات العاملات من مفردات العينة تعمل أغلبهن بالقطاع الحكومى

والعام، وذلك بنسبة ٤٣,٣٪ على اعتبار أن هذا القطاع يحقق قدرًا أكبر من الاستقرار، ويمنح المرأة مرونة وامتيازات أكبر، خاصة فيما يتعلق بالإجازات والعمل لنصف الوقت. الأمر الذى يمكنها من التوفيق بين متطلبات العمل والأعباء المنزلية الملقاة على عاتقها. وتتوزع باقى النساء العاملات من شاغلى الوظائف بعينة الدراسة على القطاع الخاص ٢٩,٨٪، ثم القطاع غير الرسمى ١٧,٠٪، فصاحبات المشروعات الخاصة والأعمال الحرة بنسبة ٩,٩٪ ورغم انخفاض تلك النسبة مقابل باقى فئات مساهمة المرأة فى سوق العمل إلا أنها تعبر عن تنامى اتجاه عام يعكس زيادة بنسبة مشاركة المرأة فى الفترة الأخيرة ضمن أصحاب الأعمال، فقد ارتفعت نسبة المبحوثات صاحبات العمل إلى إجمالى أصحاب العمل من ١,٦٪ فى عام ١٩٧٦ إلى ٥,٥٪ عام ١٩٨٤، إلى ١٧,١٪ فى عام ١٩٨٨م، ثم إلى ٢١,٦٪ فى عام ٢٠١٣. ومن المتوقع أن يكون عدد صاحبات الأعمال قد ازداد فى السنوات الأخيرة فى حقل الصناعة خاصة فى قطاعات المصنوعات الجلدية، والملابس الجاهزة، وأعمال الخشب، والأغذية المعلبة كصناعات واعدة(١٢).

وقد أوضحت النتائج أن غالبية من يعملن من المبحوثات بالحكومة وقطاع الأعمال العام هن من محافظات الوجه البحرى والمحافظات الحضرية بنسبة ٥٢,١٪، ٣٧,٣٪ على التوالى، مقابل نسبة منخفضة نسبيًا من محافظات الوجه القبلى ٣٠,٥٪، ومن الجدير بالذكر انعدام وجود فرص عمل للمبحوثات بمشروعات خاصة أو بالقطاع غير الرسمى بالمحافظات الحدودية، رغم وجود عنصر نسائى ملحوظ من العاملات بالقطاع غير الرسمى بمحافظات الوجه القبلى، يمثل نسبة ٢٣,٧٪. فى مقابل نسب لم تتجاوز ١٦,٥٪، و١١,٨٪ من إجمالى المبحوثات العاملات بأقاليم محافظات الوجه البحرى والمحافظات الحضرية على التوالى [جدول رقم (٧) بالمحلق].

وكشفت النتائج عن تغاير دال بين المبحوثات بالمستويات التعليمية المختلفة بمستوى دلالة مرتفع لكا٢ بالجدول [رقم (٨) بالملحق]، حتى أنه يمكننا القول بوجود ثمة علاقة طردية بين نسبة استيعاب العمل بالحكومة وقطاع الأعمال العام والمستوى التعليمى لنجد أنه كلما ارتفع المستوى التعليمى للمبحوثات زادت نسبة الملتحقات منه بهذا القطاع لتصل النسبة إلى ٧٦,٠٪ للمستوى فوق المتوسط، فى مقابل غيرهن من المبحوثات بالمستوى المتوسط ودون المتوسط ٥٣,٧٪، و٢٣,٣٪ على الترتيب، بينما يستعين القطاع الخاص بالوظائف الدنيا لتأخذ العلاقة شكلا عكسيا بين المستوى التعليمى ونسبة العاملات بهذا القطاع (باستثناء الأميات وأشباه الأميات) فنجد أن النسبة الأكبر من عمالة المبحوثات بهذا القطاع من نصيب ذوات التعليم دون المتوسط، لتسجل أعلى نسبة عن بقية المستويات التعليمية الأعلى من عمالة المبحوثات بنسبة ٤٤,٢٪، مقابل مبحوثات المستوى التعليمى المتوسط، ففوق المتوسط ٣٣,٢٪، ١٦,٠٪، ومن اللافت للنظر أن هناك تلك العلاقة العكسية (بدون استثناء الأميات) بين المستوى التعليمى ونسبة صاحبات المشروع الخاص فنجد أن النسبة الأكبر من صاحبات المشروعات من نصيب الأميات وأشباه الأميات لتسجل أعلى نسبة عن باقى المستويات التعليمية الأعلى من عمالة المبحوثات، وكان من المنطقى أن تكون العلاقة عكسية بين المستوى التعليمى وعمل المبحوثات بالقطاع غير الرسمى، فكلما قل التعليم تندر فرص العمل أمام المبحوثات فتلجأ للقطاع غير الرسمى كسبيل حتمى للعمل مهما كان ذلك تحت اشتراطات عمل مجحفة.

جدول (٣)

توزيع أفراد العينة من العاملات على قطاعات العمل وفقًا لفئات السن

فئات السن / قطاعات العمل	١٨-		٣٥-		٥٠-		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
بالحكومة والقطاع العام	٨٣	٣٤,٠	٩٧	٤٨,٧	٤٤	٥٩,٤	٢٢٤	٤٣,٣
بالقطاع الخاص	١٠٧	٤٣,٩	٣٨	١٩,١	٩	١٢,٢	١٥٤	٢٩,٨
لديها مشروع خاص	٢٢	٩,٠	٢٢	١١,١	٧	٩,٥	٥١	٩,٩
فى القطاع غير الرسمى	٣٢	١٣,١	٤٢	٢١,١	١٤	١٨,٩	٨٨	١٧,٠
الإجمالى	**٢٤٤**	**١٠٠**	**١٩٩**	**١٠٠**	**٧٤**	**١٠٠**	**٥١٧**	**١٠٠**

النتائج محسوبة بعد استبعاد لاينطبق.

كا^{٢}= ٤٧، بمستوى معنوية ٠,٠٠١

كما أوضحت النتائج بالجدول رقم (٣) أن غالبية من يعملن من المبحوثات بالحكومة وقطاع الأعمال العام تقع غالبيتهن بالفئتين العمريتين (٣٥-)، و(٥٠-) بنسبة ٤٨,٧٪، ٥٩,٥٪ على التوالى، مقابل نسبة أقل نسبيًا من الفئة العمرية (١٨-) ٣٤,٠٪.

يؤكد ما سبق دراسة "أميرة حداد"، حيث ذهبت إلى ضعف مشاركة المرأة فى سوق العمل الرسمى (رغم ما يبدو بالدراسة الحالية وكثير من الدراسات من غلبة نسبة عمالة المرأة فى القطاعين الحكومى، والأعمال العام)، وأنها تمثل المشكلة الأبرز عند تناول قضية عمالة المرأة؛ حيث بلغت بتلك الدراسة نسبة (١٩٪) خلال الأعوام (٢٠٠١- ٢٠٠٧)، من إجمالى التشغيل فى جمهورية مصر العربية الذى يمثل ٢١,٧ مليون فى٢٠٠٧. وتتدنى هذه النسبة فى القطاع الخاص على وجه الخصوص

حيث بلغت نسبة ١٦٪ مقابل ٢٦٪ فى قطاعى الأعمال العام والحكومى؛ الأمر الذى يؤكد تركز المرأة المصرية بالقطاع العام والحكومى ولكن بدرجة نسبية أكبر، والذى أدى بدوره لماعرف بظاهرة تأنيث القطاع الحكومى، ففى حين بلغ تشغيل الذكور فى القطاع الخاص الرسمى ١٢,٦ مليون فى ٢٠٠٧، كان هناك أقل من ٣ مليون (٢,٩ مليون) امرأة بالمقابل. وعلى الرغم من التركز النسبى الأكبر للإناث فى القطاع غير الخاص إلا أن أعداد التشغيل الإجمالية للذكور (٤,٥مليون) أكثر من ضعف تلك الخاصة بالنساء (١,٨ مليون بواقع الـ ٢٦٪ المذكورة بأعلى) فى القطاع ذاته. ويترتب على انخفاض مشاركة المرأة فى القطاع الرسمى الارتفاع النسبى لمشاركتها فى القطاع غير الرسمى أو ما يعرف بالاقتصاد التحتى. وأهم ما يميز هذا القطاع عدم تمتع العاملين به بالحماية القانونية والاجتماعية مما يزيد من هشاشتهم.[١٣].

ثانياً: المشكلات التى تواجه المرأة العاملة بالقطاعين الحكومى والقطاع العام

تتلخص المشكلة الأكبر التى تصادف المرأة المصرية فى التمييز ضد المرأة فى معدلات الأجر وعلى الأخص فى القطاع الخاص. فعلى الرغم من تركز النساء فى المهن التى تقع فى أسفل السلم الوظيفى– مما قد يبرر حصولها على أجور تقل عن تلك التى يحصل عليها الرجال– فإن دراسة (الحداد، ٢٠٠٩) أوضحت أن المبحوثات يحصلن على أجور أكثر انخفاضا عن الذكور بسبب التمييز القائم على النوع. ففى عام٢٠٠٦ بلغ مقدار التمييز ضد المرأة فى الأجر١٦٨جنيهًا مصريًا حقيقيًا فى الشهر فى المتوسط. ومثلت هذه القيمة فى ذلك الوقت ٣٧٪ من متوسط الأجور الشهرية التى تسلمتها المرأة فى هذا العام والتى تقدر بـ ٤٤٨ جنيها مصريًا حقيقيًا. كما تعنى تلك الفجوة أن المرأة المصرية تحصل على ما يعادل٧٠٪ فقط فى المتوسط مما يحصل عليه الرجل الذى يتمتع بالخصائص نفسها.

تعانى الأجور من إهمال ممتد نظرًا لزيادة اهتمام القائمين على الاقتصاد على سياسات الاقتصاد الكلى مثل السياسات المالية، والنقدية، وسياسات الاستثمار، ورغم أهميته إلا أنه لا يبرر أن تظل سياسات الاقتصاد الجزئى المتعلقة بسوق العمل وخاصة سياسات الأجور بعيدة عن دائرة الاهتمام[١٤].

وقد ثبت عند تفحص المشكلات التى تواجهها المرأة العاملة فى القطاعات المختلفة، كما هو وارد بنتائج [الجدول رقم (٩) بالملحق] أن أكثر المشكلات التى تعانيها **المرأة العاملة فى القطاعين الحكومى والعام** تمثلت فى **ضعف الأجور** التى لا تتناسب مع ارتفاع الأسعار حيث احتلت تلك المشكلة المرتبة الأولى بنسبة ٧٠,١٪، يليها روتينية العمل الذى لا يسمح بالابتكار والتطوير بنسبة ٤٥,٥٪ من إجمالى المبحوثات العاملات فى هذا القطاع. وكان من ضمن الأسباب ضعف الخدمات التى تقدمها جهة العمل لمساندة المرأة وتمكينها من الاستمرار فى العمل بكفاءة، ومن أهم تلك الخدمات عدم توفير وسائل لنقل العاملين، وعدم توفير حضانات فى مكان العمل بنسب ٣٧,٩٪ و ١٩,٢٪ على التوالى، فهذه الخدمات تمثل داعمًا أساسيًا للعاملات إذ إنها تقلص فرص هدر الطاقات وترفع من مستوى التركيز وكفاءة العمل. بالإضافة لمشكلة عدم الاهتمام بالدورات التدريبية التى تعمل على رفع كفاءة العاملين، وتنمية مهاراتهم بنسبة ٢٦,٣٪. والتمييز ضد المرأة فى الترقية وشغل المناصب القيادية بنسبة ٢٣,٧٪ من إجمالى العاملات فى القطاعين الحكومى والقطاع العام.

ولا يفوتنا أن ننتبه إلى أنه رغم أهمية مشكلة الأجور واحتلالها رأس قائمة المشكلات التى تواجه النساء العاملات بالحكومة والقطاع العام إلا أنه يوجد ثمة اتفاق عليها بين الفئات المختلفة؛ فلم يظهر تغاير دال بين المبحوثات بالأقاليم المختلفة عليها. كما لم تظهر دلالة بين المرأة العاملة بالريف عن الحضر عبر كافة

المتغيرات. وإنما أظهر الاختلاف دلالة كما يتضح من بيانات [جدول رقم (٩) بالملحق] لدى المبحوثات فى الحضر فيما يتصل بالتمييز ضد المرأة فى الترقية وشغل المناصب القيادية بنسبة ٤١,٥٪، مقابل محافظات الوجه البحرى بنسبة ٢٢,٣٪، يليه الوجه القبلى بفارق كبير بنسبة ١٢,٥٪. وكذا ظهر التغاير أيضا لصالح المبحوثات بالحضر فى القصور فى تقديم بعض الخدمات المتمثلة فى عدم توفير وسائل لنقل العاملين، وعدم توفير حضانات فى مكان العمل بنسب ٤٦,٣٪، و٣١,٧٪ مقابل محافظات الوجهين البحرى والقبلى. حتى أنه لم يظهر تغاير دال على أى من تلك المشكلات لدى المبحوثات من حيث الموقع الجغرافى (ريف – حضر) سوى على عدم توفير وسائل لنقل العاملين لصالح المبحوثات بالحضر. كما لم يحدث تغاير دال بين المبحوثات من المستويات التعليمية المختلفة سوى على مشكلة عدم التشجيع على الابتكار والتطوير بالنسبة للمبحوثات بالمستويات التعليمية العليا فى مقابل نسب أقل كثيرا بالمستويات التعليمية الأدنى.

ثالثاً: المشكلات التى تواجه المرأة العاملة بالقطاع الخاص

أما المشكلات التى تواجه المرأة العاملة فى القطاع الخاص من منظور العاملات به، فيوضحها [جدول (١٠) بالملحق] حيث تبين أن ضعف الأجور يعد من أكبر المشكلات– كما هو الحال فى القطاع الحكومى– وذلك بنسبة ٦٦,٢٪. ربما يرجع هذا إلى أن المبحوثات العاملات فى هذا القطاع يتمركزن أسفل السلم الوظيفى؛ نظرًا لانخفاض مستوى تعليمهن وضعف مهاراتهن فى التعامل مع التكنولوجيا الحديثة التى لا تسمح لبعضهن بالمنافسة داخل سوق العمل الخاص. كما أشارت بعض العاملات فى هذا القطاع إلى أن عددًا من المشكلات – وبنسب متقاربة – تكشف عن عدم الاستقرار وصعوبة العمل فيه، لعدم تناسب أوقات العمل مع ظروفهن الأسرية. بجانب عدم وجود تأمين صحى، فهذه المشكلات تكشف عن رؤية المرأة ذاتها لضعف

مشاركتها فى سوق العمل، وأن هذه المشاركة مرهونة بظروفهن الاجتماعية والأسرية؛ أى أن الأعباء والمسؤوليات الاجتماعية التى تتحملها المرأة– فى كثير من الأحيان– تضعف من إقبالها على العمل وخاصة فى القطاع الخاص، إلى جانب الأسباب التى ساقها البنك الدولى والتى عرضنا لها فى المقدمة.

وبنفس المنطق السابق يوجد ثمة اتفاق على انخفاض الأجر حيث لم يظهر تغاير بين المبحوثات عبر الأقاليم المختلفة، وإنما أظهر اختلاف الدلالة لدى المبحوثات ببيانات [جدول رقم (١٠) بالملحق] لمبحوثات الوجه البحرى بمعاناتهم من "العمل وفق نظام العقود المؤقتة" بنسبة ٥١,٥٪، مقابل تسجيل نسب أقل بالمحافظات الحضرية تصل إلى ٤٢,٥٪، ومحافظات الوجه القبلى بنسبة ١٨,٦٪. وكذا ظهر التغاير لصالح المبحوثات بمحافظات الوجه البحرى اللائى يعانين من "سوء معاملة صاحب العمل" بنسبة ٢٧,٣٪، مقابل المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه القبلى بنسب ٢٢,٥٪، و١٦,٣٪، وقد يرجع ذلك لرسوخ بعض التقاليد لدى الرجل الناشئ فى ظل مجتمعات صارمة – كما بالوجه القبلى– تمنعه من التعدى على المرأة لذلك انخفضت شكوى المبحوثات من الوجه القبلى من سوء معاملة صاحب العمل. وحتى أنه لم يظهر تغاير دال على أى من تلك المشكلات لدى المبحوثات وفق الموقع الجغرافى (ريف – حضر).

كما سجلت المبحوثات الأميات معاناتهن من سوء معاملة صاحب العمل فى ٥٥,٦٪ بفروق دالة لكا^{٢} عن باقى المستويات التعليمية.

رابعاً: المشكلات التى تواجه المرأة العاملة لحسابها الخاص

فيما يتصل بمشاركة المرأة ضمن أصحاب العمل، فإن الإحصاءات الرسمية فى مصر لا تميز بين أصحاب المؤسسات الصغيرة والكبيرة (وإنما يتم الرصد وفقًا لصاحب عمل يستخدم آخرين، ويعمل لحسابه ولا يستخدم أحدًا). إلا أن الاتجاه العام يشير إلى زيادة

مشاركة المرأة فى الفترة الأخيرة ضمن أصحاب الأعمال كما سبق وأوردنا عند تناول قطاعات عمل النساء، فقد ارتفعت نسبة مشاركة النساء صاحبات العمل إلى إجمالى أصحاب العمل من ١,٦٪ فى عام ١٩٧٦ إلى ٢١,٦٪ فى عام ٢٠١٣م. ومن المتوقع أن يكون عدد صاحبات الأعمال قد ازداد فى السنوات الأخيرة فى قطاعات بعينها(١٥).

ومن الجدير بالذكر أن المبحوثات – اللائى يعملن لحسابهن فى مجال الإنتاج– يواجهن مشكلات اتضحت [بالجدول رقم (١١) بالملحق] منها ضعف الربح ٤٩,٠٪، وارتفاع أسعار المستلزمات الإنتاجية ٤٧,١٪ لعدم خضوع أغلبها لرقابة الغرف التجارية، لأنها تعمل بمشروعات صغيرة ومتناهية الصغر. فى الوقت الذى ترتفع به قيمة محاسبتهن ضريبيًا ٤١,٢٪، ناهيك عن مشكلات تعقيدات القروض، وارتفاع سعر الفائدة ١٧,٦٪، ٢٥,٥٪، إلى جانب تعرضهن لإجراءات قانونية وقضائية طويلة ومعقدة عند تعسرهن فى السداد ١٣,٧٪، وإذا ما تغلبن على كل المشكلات السابقة تظل هناك مشكلات التسويق وتصريف المنتج فى السوق المحلى بنسبة ١٥,٧٪، وكذلك مشكلات موسمية العمل وانخفاض إنتاجية العمالة.

ويبقى أن نعلم أن من بين تلك المشكلات لم يظهر تغاير دال بين المبحوثات بالريف عنهن بالحضر، كما لم تظهر الفروق الدالة بين الأقاليم الجغرافية المختلفة سوى على مشكلتين هما: ارتفاع قيمة الضرائب وقد أشتكى منها المبحوثات من محافظات الوجه البحرى والمحافظات الحضرية بنسب ٥٥,٦٪، و٥٠,٠٪، مقابل انخفاض نسبة من يعتبرونها مشكلة بين مبحوثات محافظات الوجه القبلى ١٧,٦٪، وكذا مشكلة ارتفاع سعر الفائدة بين المبحوثات من محافظات الوجه القبلى على وجه الخصوص بنسبة ٤٧,١٪، مقابل نسبة ٢٥,٠٪ من المحافظات الحضرية، ونسبة منخفضة للغاية من محافظات الوجه البحرى ٥,٦٪.

وقد يعمق من فهم معاناة المرأة من الديون المستحقة عليها جراء ارتفاع سعر الفائدة، أن نعرج على أوجه المساعدة التى قد تقدم للمرأة العاملة بمشروعها الخاص المذكورة ببيانات الجدول رقم (٤) لنعـــرف أنه من بين ٥١ امرأة تعمل بمشروعها الخاص من مفردات عينة الدراسة؛ هناك ٤٥ سيدة لجئن للتمويل من البنوك مما يعمق ويظهر ثقل تلك المشكلة لدى هؤلاء المبحوثات. وأنه مالا يقل عن ٧٩,٠٪ من مبحوثات هذا القطاع حصلن على مساعدات من جهة واحدة أو أكثر لإقامة مشروعاتهن الخاصة، مع ضرورة الإشارة إلى أن دور المجلس القومى للمرأة يخرج عن سياق تقديم المعونة المادية، وإنما يقتصر على الدور الاستشارى والارشادى عبر الوسائط المختلفة– كالجمعيات–، فهى الجهة التى عادة ما يتم التعاون من خلالها لتقديم المساعدات للمرأة. كما حدث فى مشروع المنحة المقدمة من الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى التى قدمت منحة مقدارها ٢٥٠ ألف دينار كويتى، تم توزيعها على جمعيات عديدة موجودة فى ١٥ محافظة من محافظات جمهورية مصر العربية[١٦].

جدول (٤)

جهات تقدم مساعدة للمرأة صاحبة المشروعات الخاصة من أفراد العينة

جهات المساعدة*	التكرار	٪
الصندوق الاجتماعى للتنمية	٤٤	٨٦,٣
البنوك	٤٥	٨٨,٢
الجمعيات الأهلية	٤٤	٨٦,٣
وزارة التنمية المحلية	٤٣	٨٤,٣
وزارة التضامن الاجتماعى	٤٤	٨٦,٣
من المجلس القومى للمرأة	٤٥	٨٨,٢
دور العبادة	١٧	٣٣,٣
عدد المستجيبات	٥١	–

* يسمح بتعدد الاستجابات.

خامساً: المشكلات التى تواجه المرأة العاملة بالقطاع غير الرسمى

يتصف قياس عمل المرأة فى الأنشطة غير الرسمية بمحدودية الرصد، خاصة وأن كثيرات يمارسن ذلك العمل داخل الوحدات المعيشية، لأن جانبًا كبيرًا من هذه الأنشطة يعد هامشيًا، وقد يفتقد صفة الاستمرارية فى بعض الأحيان، إلى جانب أنه لا يوجد تسجيل رسمى لنشاط هؤلاء السيدات وأحوالهن وظروف عملهن بهذا القطاع. ومن ثم تحديد مساهمتهن فى الاقتصاد القومى؛ ويرجع ذلك إلى المفاهيم الخاصة بالنشاط الاقتصادى، وأساليب جمع البيانات فى الإحصاءات الرسمية. كما تعانى المرأة من عدم احتساب أجر لعملها المنزلى، وحتى المنظمات النسائية تركز دائما على عمل المرأة كعمل خارج المنزل فقط، ولذلك لم يتم التعامل مع كثير من صور العمل من المنزل – الذى هو سمة غالبية أنشطة القطاع غير الرسمى– كعمل يستحق الأجر والتأمين والمعاش. كما تفتقد المرأة لإدراك قيمة عملها، التى رسختها

التقاليد والقيم الأبوية، وكلها أمور تساهم فى عدم ظهور نشاط المرأة، وهناك حاجة ملحة لتغيير المفاهيم وأساليب جمع البيانات للكشف عن هذا النشاط الاقتصادى للمرأة فى هذا المجال ورصده وتصنيف الدخول العائدة منه[١٧].

جدول (٥)

أهم المشكلات التى تواجه العاملات من أفراد العينة بالقطاع غير الرسمى وفقًا للبيئة السكنية

البيئة السكنية / المشكلات*	ريف		حضر		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
عدم وجود عقد رسمى	٢٥	٥٩,٥	١٧	٣٧,٠	٤٢	٤٧,٧
ضعف الأجر	٣٤	٨١,٠	٣٧	٨٠,٤	٧١	٨٠,٧
عدم وجود تأمينات اجتماعية	٢٦	٦١,٩	٢١	٤٥,٧	٤٧	٥٣,٤
سوء معاملة صاحب العمل	٢٠	٤٧,٦	١٨	٣٩,١	٣٨	٤٣,٢
عدم الإحساس بالأمان	٢٤	٥٧,١	٢٩	٦٣,٠	٥٣	٦٠,٢
عدم اهتمام من الحكومة	٢٥	٥٩,٥	١٧	٣٧,٠	٤٢	٤٧,٧
دفع الإتاوات للبلطجية	١٢	٢٨,٦	١٤	٣٠,٤	٢٦	٢٩,٥
صعوبة الحصول على قرض	١١	٢٦,٢	١٢	٢٦,١	٢٣	٢٦,١
عدم وجود مكان للنشاط	١١	٢٦,٢	١٣	٢٨,٣	٢٤	٢٧,٣
العائد المادى غير مستقر	٣١	٧٣,٨	٢٧	٥٨,٧	٥٨	٦٥,٩
عدد المستجيبات	٤٢		٤٦		٨٨	

*يسمح بتعدد الاستجابات.

النتائج محسوبة بعد استبعاد لاينطبق.

وقد أثبتت نتائج الدراسة بالجدول رقم (٥) أن العاملات فى هذا القطاع غير الرسمى يواجهن نوعين من المشكلات: فى غالبها مشكلات تتعلق بطبيعة العمل غير

الرسمى، الأمر الذى قد يؤثر فى مدى استمراريتها فى العمل، ومشاكل آخرى ترتبط بنظرة الدولة لهن.

وتتحدد المجموعة الأولى من المشكلات فيما عدا مشكلة الأجور المتكررة بكافة قطاعات العمل والبالغ نسبتها فى القطاع غير الرسمى ٨٠,٧٪، فى عدم استقرار عائده المادى ٦٥,٩٪ لأن معظم المشتغلات فى هذا القطاع لا يخضعن لتشريعات العمل، وغير منضمات لنقابات عمالية أو مهنية لعدم حصولهن على عقد رسمى ٤٧,٧٪. كما أن المبحوثات العاملات فى القطاع غير الرسمى معظم أنشطتهن تتم داخل المنازل، خاصة المتعلقة بالإنتاج ويتعرضن للاستغلال من جانب الجيران أو البلطجية الذين يهددهن عن الإبلاغ عن هذا النشاط؛ فيقعن تحت طائلة البلطجة ودفع الإتاوات ٢٩,٥٪. أما المشكلات الأخرى المتعلقة بطبيعة نظر الدولة لتلك الأعمال أو الخدمات غير الرسمية فلا يوجد اهتمام من الدولة يوجه لهؤلاء المبحوثات ٤٧,٧٪، وبالتإلى لا تتوافر لهن خدمات تأمينية ٥٣,٤٪، ولا توجد رعاية تشعرهن بالأمان ٦٠,٢٪.

ويزيد من حدة مشاكل المرأة فى هذا القطاع أن الأنشطة سواء (تجارية– إنتاجية– خدمية) يعملن بها بدون عقود وبشكل متقطع أو مؤقت، وكما يمكن للمبحوثات الالتحاق بالقطاع غير الرسمى بسهولة يتعرضن أيضًا للاستغناء عنهن بسهولة، كما أن نسبة من هؤلاء المبحوثات يلتحقن بأنشطة هذا القطاع فى سن صغيرة، ويزداد دافع الأسرة لتشغيل بناتهن الصغار مع ارتفاع تكاليف المعيشة وحاجة الأسرة لكسب مزيد من الدخل، وما يترتب على ذلك من تسربهن من التعليم وإهدار فرصهن المستقبلية للحراك الصاعد.

ولم يظهر اختلاف دال بين المبحوثات العاملات بالقطاع غير الرسمى على هاتين المجموعتين من المشكلات عبر الموقع الجغرافى (ريف – حضر) سوى على

عدم وجود عقود رسمية لصالح المبحوثات بالريف بنسبة ٥٩,٥٪، مقابل نسبة ٣٧,٠٪ بالحضر كما ظهر من بيانات جدول رقم (٥).

وقد ظهر ثمة اختلاف دال بين المبحوثات العاملات بالقطاع غير الرسمى على هاتين المجموعتين من المشكلات بين الأقاليم الجغرافية المختلفة كما يتضح من بيانات [جدول رقم (١٢) بالملحق]. ففى المجموعة الأولى ظهر اختلاف الدلالة لدى المبحوثات فى محافظات الوجه البحرى على العائد المادى غير المستقر بنسبة ٧٩,٥٪، مقابل محافظات الحضر والوجه القبلى بنسب ٥٣,٨٪، ٥١,٦٪ على الترتيب. تلاها شكوى المبحوثات فى محافظات الوجه البحرى من عدم توافر الخدمات التأمينية ٧٠,٥٪، مقابل محافظات الوجه القبلى بنسبة ٤١,٩٪؛ يليه بفارق كبير المحافظات الحضرية بنسبة ٢٣,١٪. وكذا ظهر التغاير أيضا لدى المبحوثات فى محافظات الوجه البحرى على عدم وجود عقود ٥٩,١٪، مقابل محافظات الوجه القبلى بنسبة ٤١,٩٪، يليه بفارق كبير المحافظات الحضرية بنسبة ٢٣,١٪. وفى المجموعة الثانية المرتبطة بالدولة لم يظهر التغاير الدال من تلك المشكلات لدى المبحوثات سوى على تجاهل الحكومة، وعدم اهتمامها بالعاملات بهذا المجال، وسجلت مبحوثات محافظات الوجه البحرى أعلى نسبة ٦٣,٦٪، بينما انخفضت الشكوى كثيرا لدى مبحوثات الوجه القبلى إلى ٣٨,٧٪. ثم واصلت الانخفاض بشدة لدى المبحوثات من المحافظات الحضرية ١٥,٤٪.

كما أظهرت بعض المشكلات تغايرًا دالًا عبر فئات المستويات التعليمية (بعيدًا عن فئة المبحوثات صاحبات التعليم الأعلى والتى لم تظهر فى العينة منهن من قبلت العمل فى القطاع غير الرسمى سوى ٣ حالات فقط)، حيث أشتكت المبحوثات من صاحبات التعليم المتوسط من عدم اهتمام الحكومة بالعاملات بهذا القطاع بنسبة ٧٠,٠٪، وكذلك دفع الإتاوات للبلطجية ٦٠,٠٪، مقابل نسب أقل للمبحوثات

صاحبات التعليم دون المتوسط والأميات. فى حين اهتمت المبحوثات صاحبات التعليم دون المتوسط بمشكلة سوء معاملة صاحب العمل ٦٨,٤٪ وفقًا لبيانات [جدول رقم (١٣) بالملحق].

ويبدو أن هذه المشكلات لا تجد لها صدًا لدى القائمين على أوضاع المرأة العاملة بالقطاع غير الرسمى فقد تكررت عبر كثير من الدراسات والبحوث، فقد اتفقت نتائج البحث الحالى مع ما ذهبت إليه نتائج بحث أوضاع عمل المرأة فى القطاعين الرسمى وغير الرسمى فى محافظة القاهرة؛ من أن هناك كثيرات من النساء غير راضيات عن المشاركة فى سوق العمل غير الرسمى، بسبب عدم انتظام مواعيد العمل وانخفاض العائد المادى. والتى اتفقت مع نتائج دراسة (Ranjeet ٢٠٠٩) حول استكشاف عدم الرضا عن الحياة اليومية للمرأة المشاركة فى سوق العمل غير الرسمى بمدينة بومباى نتيجة عملهن لساعات طويلة، وضآلة الدخل وتعرضهن للعنف الرمزى والمادى من أصحاب العمل الذكور[١٨].

المحور الثالث: التمييز ضد المرأة فى العمل

يعانى سوق العمل المصرى من التمييز النوعى سواء على مستوى القطاع الاقتصادى– المهنة – أو على مستوى البطالة فنسبة كبيرة من الإناث العاملات ينحصرن فى عدد محدود من المهن التى تقع فى درجات منخفضة، وأحيانًا نادرة ما تشغل المرأة وظائف مرتفعة من السلم الوظيفى. بالإضافة إلى ظاهرة "تأنيث القطاع الحكومى" والتى ظهرت بشكل جلى فى نسبة المبحوثات العاملات بالقطاع الحكومى المشار إليها سابقًا بالعينة، حيث زادت نسبة المبحوثات فى هذا القطاع بشكل كبير مقارنة بنسبة الرجال وتتركز النساء داخل القطاع الحكومى فى المهن الكتابية والسكرتارية والتى وصلت لحد الإشباع. وبالرغم من الزيادة النسبية لدخول المبحوثات

بالقطاع الخاص، إلا أنه لا ينفى التمييز ضدها فى الأجور سواء بالقطاع الخاص، أو حتى بوظائف الحكومة والقطاع العام عندما تحجب العلاوات والترقيات عن النساء لصالح الرجال.

وإذا ما نظرنا إلى كافة بيانات هذا المحور نجد: **أولا:** انخفاض مساهمة المرأة فى قوة العمل، نظرًا لأن عددا كبيرا من الإناث غير المتعلمات تفضلن البقاء فى المنزل، بدلًا من العمل فى الوظائف الدونية كالعمالة فى المنازل أو الأراضى الزراعية. **ثانيا:** ارتفاع بطالة النساء الحالية والمستقبلية نتيجة انخفاض التعليم– كما سبق الإشارة بالفصل الخاص بالتعليم– أن ٥١,٤٪ من مبحوثات العينة ما بين لم يسبق لهن الالتحاق، أو تسربن من العملية التعليمية، خاصة فى ظل مناخ يتجه نحو العمالة المتعلمة نظرًا لحداثة التقنيات التى يتم التعامل معها فى سوق العمل. **ثالثًا:** يترتب على بطالة النساء المتعلمات وغير المتعلمات، ارتفاع معدل الإعالة بالأسر المصرية مقابل معدل الإعالة العالمى، بل والأقليمى فى بعض الأحيان؛ وبالتالى إلى ارتفاع معدل الفقر والإفقار داخل الأسر التى تعيل بناتها غير العاملات. وبالطبع لا يتم احتساب غالبيتهن ضمن نسب المتعطلين بالبيانات الرسمية، لأن حسابات العاطلين تعتد بأولئك الإناث الراغبات فى العمل فقط دون غيرهن من غير الراغبات. **رابعًا:** يؤدى عدم عمل المرأة إلى استغلالها داخل الأسرة فى صورة عمل غير مدفوع الأجر، وبالتالى لا يحتسب بالناتج القومى الإجمالى، فهناك من المبحوثات من يعملن بالزراعة لصالح الأسرة أو بتربية الحيوانات المنزلية أو تحيك الملابس لأفراد أسرتها وغيرها من صور الإنتاج غير مدفوعة الأجر.

من هذا المنطلق تكشف النتائج اختلافًا دالًا بين الفئات التعليمية المختلفة على كا٢بثلاث صور من صور التمييز المختلفة هى: (التحيز ضد المرأة فى الترقى وشغل المناصب القيادية)، و(منع المرأة من العمل فى مجالات معينة)، إضافة إلى (عدم

المساواة بين الرجل والمرأة فى فرص التدريب) وفى الثلاث صور أكدت عليها المبحوثات الأكثر تعليما من المستويات التعليمية فوق المتوسطة [جدول رقم (١٤) بالملحق].

المحور الرابع: رؤى المرأة للتغلب على المشكلات

يعد التغلب على المشكلات والمصاعب التى تواجه المرأة السبيل الأقصر للوصول إلى التمكين الاقتصادى للمرأة المصرية، وقد احتلت قضية التمكين مكانة مهمة على قائمة أولويات الحكومة المصرية ومختلف الفاعلين (الحكومة، المراكز البحثية، المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة). وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمساندة التمكين الاقتصادى للمرأة المصرية، إلا أنه مازالت توجد التحديات التى تؤثر بالسلب على قدرة المرأة المصرية على المشاركة الفعالة فى الحياة الاقتصادية. كما سبق وأشرنا لكافة المشكلات التى تصادفها عبر خطوات هذا الفصل والتى تمثلت فى: انخفاض مشاركة المرأة فى سوق العمل، ارتفاع نسبة البطالة بين المبحوثات بالمقارنة بالذكور، تراجع ظروف العمل بالنسبة للمرأة فى سوق العمل بالأخص فى القطاعين الخاص، وغير الرسمى والذى تحرم فيه المرأة من الحماية التعاقدية، وحقوق العمل والمزايا الخاصة، أضف إلى ذلك تأثير العبء المزدوج على نوعية حياة المرأة وكفاءتها فى العمل.

من ناحية أخرى، فقد ازداد الاهتمام بدراسة تأثير الظروف السياسية والاقتصادية على المشاركة الاقتصادية للمرأة، وإذا ماكانت ستقدم لها فرصًا جديدة لزيادة مشاركتها أم ستزيد من العوائق أمامها خاصة وأن المرأة تعتبر من أكثر الفئات تأثرًا بالتغيرات الاقتصادية. (التقدم السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التوسع فى تحرير التجارة فى السلع والخدمات، وزيادة دور الشركات عابرة القارات والاستثمار

الأجنبى، وتقليص دور الدولة وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص وقوى السوق كمحرك أساسى لعملية التنمية) وقد قدمت كل هذه التغيرات فرصًا أو تحديات فى آن واحد أمام تمكين المرأة وزيادة دورها فى الحياة الاقتصادية.

ومن ثم، فقد ظهرت الحاجة إلى مواصلة البحث فى دراسة مقترحات المبحوثات أنفسهن لمواجهة تلك الصعوبات والتغيرات، وما تفرضه من تحدى أمام تمكينهن اقتصاديًا. وفى هذا السياق تم تقديم مجموعة من المقترحات حول أبرز القضايا المرتبطة بعمل المرأة المصرية، وكيفية التغلب على أشكال التمييز الممارس ضدها لتيسير عملية التمكين الاقتصادى.

أولًا: كيفية التغلب على مشكلة التمييز

بدأت المخططات الدولية المتعلقة بالمرأة منذعام ١٩٤٩م مع أول المؤتمرات العالمية الذى دعى إلى عدم التمييز بين الناس جميعًا. بعد ذلك بدأت تصدر الاتفاقيات الدولية الخاصة حين خصت الأمم المتحدة المرأة لأول مرة عام ١٩٦٧م. ثم اعتمدت الأمم المتحدة عام ١٩٧٥م سنة دولية تحت شعار: مساواة – تنمية – سلام. عقد فى العام نفسه المؤتمر العالمى للمرأة بمدينة مكسيكو سيتى، وكان من أبرز إنجازات هذا المؤتمر "اعتماده خطة عمل عالمية تتبناها جميع الدول المنضمة إلى هيئة الأمم المتحدة، وقد أطلق المؤتمر على السنوات الواقعة بين ١٩٧٦ و ١٩٨٥اسم "عقد الأمم المتحدة للمرأة"، كما عقد مؤتمر كوبنهاجن – الدانمارك عام ١٩٨٠م تحت شعار: "عقد الأمم المتحدة للمرأة العالمية: المساواة والتنمية والسلام". وبين مؤتمرى مكسيكو وكوبنهاجن، عقدت عدة مؤتمرات، ولعل أهم ما يعنينا من هذه المؤتمرات والاتفاقيات، الاتفاقية التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٧٩/١٢/١٨ تحت مسمى "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"[١٩].

وفى مصر خفف مشروع القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ من التمييز ضد المرأة فيما يتصل بالضريبة على الدخل دون تمييز بين الرجل والمرأة، وكانت الدولة قبله تعامل المرأة المتزوجة على أنها لا تعول الأسرة، ولا تعفى من الجزء الخاص بالإعالة التى يعفى منها الرجل بصفته العائل للأسرة. والذى سبقه قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣، الذى نص على ضرورة توفير معاملة خاصة للمرأة العاملة بالشكل الذى يمكنها من أداء واجباتها نحو أسرتها وعملها والمجتمع. بتضمين نص صريح حول منح حقوقها المالية كاملة أثناء إجازات الحمل والولادة ورعاية الطفل.

كما عملت الدولة فى إطار مواجهة الفقر على التأسيس لمشروع فى إطار التعاون بين وزارة المالية المصرية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائى للمرأة (اليونيفام) والسفارة الملكية الهولندية، تحت عنوان (مشروع تكافؤ الفرص فى الموازنة العامة للدولة)، الذى هدف لإعادة النظر فى أسلوب إعداد الموازنة العامة للدولة، بما يحقق إعادة توزيع المنافع والتكاليف بهدف تحقيق تكافؤ الفرص للمرأة بالموازنة العامة للدولة. وبدأ المشروع عام ٢٠٠٦، إلا أنه أسفر عن مجهودات متواضعة منها إعداد المبادرة الخاصة بإعداد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعى، الذى استهدف استكمال جهود تمكين المرأة من خلال إدماج النوع فى الموازنة العامة للدولة لتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين. وتجدر الإشارة إلى أن الأحكام الخاصة ببعض علاقات العمل الخاصة بعمالة المرأة والطفل التى وردت استثناء بقوانين أخرى تضمن حقوق بعض الفئات كقانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦، وما ورد بالباب الخامس من أحكام متعلقة برعاية الطفل العامل والأم العاملة قد تم التدخل فيها بصدور قانون العمل الموحد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣، نسخت تلك الأحكام بها وشكل ذلك تراجعا فى مستوى الحماية التشريعية لهاتين الفئتين وخاصة المرأة. فقد اختلف بموجبه نظام العمل والأجور فى مصر وعرف اختلاف القانون المطبق باختلاف صفة صاحب العمل[٢٠].

لذلك هناك ضرورة ملحة لأن تشعر المرأة بأنها إنسان كامل، لا تحتاج للآخر الذكر لكى تكون هذا الواحد الصحيح، ولذلك لزامًا علينا العمل على تصحيح الأخطاء الشائعة فى ثقافة المجتمع بكل التفريعات الثقافية المنبثقة عنها، عن طريق تنظيم برامج تضمن مجموعة من السياسات والإجراءات، والتى منها العمل على غرس منظومة قيمية سليمة لدى النشء، إلى جانب حملات توعية وتثقيف بأهمية عمل المرأة. وقد عبرت نسبة كبيرة من المبحوثات عن ذلك ٦٦,٣٪، وقد يساعد على تصحيح تلك الأفكار المغلوطة إذا أثبتت المرأة نفسها فى كثير من المهن المقصورة على الرجال وذلك بمنح المرأة فرصة العمل فى كل المجالات، كما ارتأت نسبة ٤٥,٨٪. وأن يتم تشجيع فتح تلك المجالات عن طريق تقديم حوافز للمشروعات التى تخصص فرص عمل للمرأة ٣٣,٤٪، وأن تؤهل المرأة لتلك المهن عن طريق التدريب التحويلى، أو التدريب المتخصص. حتى وإن كان ذلك بمبادرات من الحكومة بتوفير دورات تدريبية للمرأة ٣٢,٠٪. مع التخفيف من حدة المشكلة بعدة إجراءات أخرى بديلة كتشجيع المرأة على إقامة المشروعات الصغيرة عن طريق تسهيل حصول المرأة على القروض الميسرة لإقامة المشروعات ٢٥,٣٪، بالإضافة لتفعيل بعض الخطوات المتخذة سابقًا، ولكنها فى وضع متجمد كتفعيل مكاتب تكافؤ الفرص فى الموازانات ومديريات القوى العاملة ٢٣,٤٪ (انظر جدول رقم ٦).

وعند استقراء الآراء التى طرحتها المبحوثات كحلول لمشكلاتهن فيما يتعلق بالتمييز عبر متغيرات التحليل ظهرت فروق دالة على غالبية المتغيرات بين الأقاليم الجغرافية المختلفة، وأن أغلب الحلول اقترحتها مبحوثات محافظات الوجه البحرى، ثم المحافظات الحضرية، فمحافظات الوجه القبلى. وكانت أبرز الحلول أهمية لدى مبحوثات محافظات الوجه البحرى هو تقديم حوافز للمشروعات التى تخصص فرص عمل للمرأة بنسبة ٤٤,٣٪، بينما لدى مبحوثات المحافظات الحضرية يرون أن توفير الحكومة دورات تدريبية للمرأة هو الحل الأفضل لمشكلة التمييز بنسبة ٣٦,٦٪، وهو أيضا الحل الذى حاز قابلية نسبة أكبر من مبحوثات الوجه القبلى بنسبة ٢٧,٠٪، أما

المبحوثات بمحافظات الحدود فأكدن على الاهتمام بتنظيم حملات توعية عن أهمية عمل المرأة ٨٨,٩٪، إلى جانب ضرورة تسهيل حصول المرأة على القروض الميسرة لإقامة المشروعات كحل أفضل بنسبة ٧٧,٨٪ وفق جدول (٦).

جدول (٦)

مقترحات المبحوثات من أفراد العينة حول تفادى مشكلات التمييز وفقًا للأقاليم_الجغرافية

أقاليم / أشكال التمييز *	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
حملات توعية بأهمية عمل المرأة	٩٧	٦٦,٩	٣٣٣	٦٤,٢	٣٧٤	٦٧,٩	٨	٨٨,٩	٨١٢	٦٦,٣	–	–
تقديم حوافز للمشروعات التى تخصص فرص عمل للمرأة	٥٠	٣٤,٥	٢٣٠	٤٤,٣	١٣٠	٢٣,٦	٢	٢٢,٢	٤١٢	٣٣,٧	٥١,٩	٠,٠١
توفير الحكومة دورات تدريبية للمرأة	٥٣	٣٦,٦	١٨٨	٣٦,٢	١٤٩	٢٧,٠	٢	٢٢,٢	٣٩٢	٣٢,٠	١٢,٣	٠,٠١
تسهيل حصول المرأة على القروض الميسرة لإقامة المشروعات	٣٨	٢٦,٢	١٨٩	٣٦,٤	٧٦	١٣,٨	٧	٧٧,٨	٣١٠	٢٥,٣	٨٥,٧	٠,٠١
منح المرأة فرصة العمل فى كل المجالات	٧٠	٤٨,٣	٢٥٤	٤٨,٩	٢٣٤	٤٢,٥	٢	٢٢,٢	٥٦٠	٤٥,٨	–	–
تفعيل مكاتب تكافؤ الفرص فى مديريات القوى العاملة	٤٢	٢٩,٠	١٧٢	٣٣,١	٧٠	١٢,٧	٣	٣٣,٣	٢٨٧	٢٣,٤	٦٥,٥	٠,٠١
عدد المستجيبات	١٤٥		٥١٩		٥٥١		٩		١٢٢٤			

* يسمح بتعدد الاستجابات

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

ثانياً: كيفية التغلب على مشكلة البطالة

تأثرت مشاركة النساء فى القوى العاملة بشكل مباشر بفعل العقد الاجتماعى خلال النصف الأخير من القرن الماضى، والذى تبنته حكومات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفى القلب منها مصر والذى أوجب تطبيقه توفير الوظائف الحكومية، ومنح منافع سخية، ودعم أسعار المواد والخدمات للمواطنين، وعبر الوقت قامت

الحكومة بشكل متكرر بتوسيع نطاق هذه السياسات للتعامل مع الصدمات الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية، مما أدى لتدخل كبير من الدولة مخلفًا اختلالات اقتصادية وتزايد لمستويات الدين العام. وإدراكًا لهذه المحصلات، وخلال العقد الأخير من الألفية والعقد الأول من الألفية الجديدة، بذلت الحكومات جهدًا لخفض الإنفاق والدعم الحكومى. مما أدى لوقوع الاحتجاجات الأولى (فى خضم الربيع العربى ٢٠١١)، فردت الحكومات بزيادة الإنفاق على الدعم وأجور القطاع العام مرة أخرى[٢١].

الأمر الذى ترتب عليه زيادة عدد الوظائف والأجور فى الحكومة والقطاع العام على حساب استحداث الوظائف فى القطاع العام، وحصل الموظفون الحكوميون على رواتب عالية ودعم ورواتب تقاعدية وظروف عمل أفضل نسبيًا مقارنةً بالعمالة المؤهلة فى القطاع الخاص خاصة وأنها لا ترتبط بالكفاءة أو الإنتاجية. وعلى الرغم من الاستثمارات الهائلة التى قامت بها الحكومات فى مجال التعليم، لايزال أرباب العمل فى القطاع الخاص يشكون من عدم تزويد النظام التعليمى للخريجين بالمهارات التى تحتاجها شركاتهم.

وكنتيجة لذلك، تعتبر عوائد التعليم مرتفعةً فى القطاع العام. وقد أدت هذه العوامل إلى جعل تكلفة تعيين عمالة ماهرة من قبل شركات القطاع الخاص باهظة، مما قلل من عدد الوظائف التى تستطيع الشركات توفيرها، بالإضافة إلى الاتجاه الحديث فى خفض عدد الوظائف فى القطاع العام، كما ساهمت المعوقات أمام التعيين فى القطاع الخاص إلى ارتفاع شديد فى معدلات البطالة فى صفوف الشباب المتعلم. ومن الطبيعى أن تصبح المرأة الأكثر تضررًا من تلك الأوضاع، وقد تضررت محصلات توظيف المرأة من خلال ثلاثة طرق رئيسة:

- ميل الإناث إلى دراسة تخصصات معينة دون غيرها، بما يعكس جزئيًا الأفكار التقليدية المثالية حول النوع الاجتماعى والرغبة فى الحصول على وظائف فى الحكومة والقطاع العام بالمجالات "الصديقة للمرأة" مثل التدريس والإدارة.
- فجوة الأجور بين القطاعين العام والخاص بصورة أكبر بالنسبة للمرأة مقارنةً بالرجل، ويعود السبب فى ذلك جزئيًا إلى أن النساء العاملات فى القطاع العام يملكن بالمتوسط مستويات تعليمية أعلى من الرجال. ويؤدى هذان العاملان إلى توفير خيارات محدودة أمام النساء المتعلمات فى القطاع الخاص، والذى يبحث بشكل أساسى عن خريجين يتمتعون بالمهارات العلمية والتعليمية بأجور تنافسية.
- أخيرًا، تحصل الأسر على وفرة من الدعم والمنافع، مما يزيد من مستويات الدخل الأسرى وبالتالى تقليل الحافز المالى أمام الإناث للعمل.

ولهذا حدث ترجيح ذهب إليه السواد الأعظم من مفردات العينة، وهى مشكلة الغلاء وارتفاع تكاليف المعيشة وعدم كفاية الدخل لمتطلبات الأسرة ٤٧,٣٪، لذلك هناك ضرورة ملحة لحصول المرأة على فرص عمل مضمونة (من حيث الأجر والاستمرارية) وتعبر عن ذلك المبحوثات فى نسبة ٧١,٩٪، بما فى ذلك تقديم الحوافز للمنشآت الكبرى لتوفير فرص عمل للمرأة ٢٤,٦٪، مع عدم إغفال إيجاد رابطة مستمرة وحلقات تواصل مستمر بين أصحاب الأعمال والجامعات مدعومة بدراسات مستمرة لأسواق العمل ونوعيات وحجم العمالة المطلوبة بالتخصصات المختلفة ٢٠,٢٪. مع التخفيف من حدة الأجراءات المطلوبة عند إقبال البعض على إقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ٥٧,٩٪، وفى مقدمتها منح التراخيص من المحليات وإدخال المرافق. فضلًا عن تخفيف وتيسير عقبة الضرائب على النساء لأنها تؤثر فى تكلفة المنتج أو الخدمة بما يرفع سعر البيع، حتى لا يصعب على المرأة المنافسة فى السوق.

إلى جانب تطوير مراكز التدريب المهنى والفنى وزيادة طاقتها الاستيعابية وتحمل الدولة جزءًا من تكلفة التدريب ١٨,٩٪، وخصوصًا فى الأحياء الشعبية الفقيرة، ودعمها لتمكينها من استقبال الفتيات والسيدات من ذوى الدخل المحدود، والفقيرات المعيلات وإعطائها الأولوية فى اكتساب المهارات اللازمة لتطوير قدراتهن، وتعزيز اعتمادهن على الذات كوسيلة للحد من البطالة والفقر. [انظر جدول (١٥) بالملحق].

وعند استقراء تلك الأراء التى وضعتها المبحوثات كحلول لمشكلاتهن فيما يتعلق بالتمييز ضدهن فى مجال العمل عبر متغيرات التحليل؛ ظهرت فروق دالة على غالبية المتغيرات بين الأقاليم الجغرافية المختلفة كما ورد ببيانات [الجدول رقم (١٦) بالملحق]، وأن أغلب الحلول اقترحتها مبحوثات محافظات الوجه البحرى، ثم المحافظات الحضرية، فمحافظات الوجه القبلى، وكانت أبرز الحلول أهمية لدى مبحوثات محافظات الوجه البحرى هو تقديم حوافز للمشروعات التى تخصص فرص عمل للمرأة بنسبة ٤٤,٣٪، بينما لدى مبحوثات الحضر يرون أن توفير الحكومة دورات تدريبية للمرأة هو الحل الأفضل لمشكلة التمييز بنسبة ٣٦,٦٪. وهو أيضا الحل الذى حاز قابلية نسبة أكبر من مبحوثات الوجه القبلى بنسبة ٢٧,٠٪، أما المبحوثات بمحافظات الحدود فأنهن يرون فى تسهيل حصول المرأة على القروض الميسرة لإقامة لمشروعات هو الحل الأفضل بنسبة ٧٧,٨٪. ولم تظهر اختلافات عبر الفروق الإقليمية (ريف–حضر) بين مبحوثات العينة.

كما أظهرت بعض المشكلات تغايرًا دالًا عبر فئات المستويات التعليمية، حيث رأت غالبية المبحوثات أن منح المرأة فرصة عمل فى كل المجالات الحل الأهم، وخاصة المبحوثات من صاحبات التعليم أقل من المتوسط بنسبة ٥٢,٨٪، أما الحل المرتبط بتفعيل مكاتب تكافؤ الفرص الملحقة بمديريات القوى العاملة فقد أكدت عليه

المبحوثات من المستويات التعليمية فوق المتوسط بنسبة ٣٢,٣٪، وأخذت نسبة المبحوثات التى ترى أهمية هذا الحل فى التناقص مع تدنى المستوى التعليمى، وفقًا لبيانات [جدول رقم (١٦) بالملحق].

الخلاصة

يعد التمكين الاقتصادى للمرأة من أهم القضايا التى احتلت- ومازالت- مكانة مهمة على قائمة أولويات الدولة، وعلى الرغم من الجهود المبذولة فى مصر لمساندة المرأة وتمكينها اقتصاديًا، فمازال هناك العديد من التحديات تؤثر بالسلب فى قدرة المرأة للمشاركة الفعالة فى الحياة الاقتصادية، من هذا المنطلق حاول هذا المحور من الدراسة الكشف عن دور المرأة الإنتاجى ومدى مشاركتها فى سوق العمل، فى مختلف القطاعات التى تشغلها، والمشكلات التى تواجهها فى هذه القطاعات، وإلى أى مدى تعانى المرأة من التمييز فى سوق العمل، ورؤيتها ومقترحاتها لتقليص تلك المشكلات، وقد خرجنا بعدة نتائج من بينها ما يلى:

١- تمثل قوة العمل من المبحوثات نسبة أقل قليلا من ثلث حجم مجتمع الدراسة (ما بين عاملات بالفعل، وراغبات فى العمل ولكن لا يجدونه)، وهذه النسبة تتسق مع البيانات الرسمية المستقاة من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أما باقى القوى البشرية للمرأة والبالغة - ما يزيد قليلًا- على ثلثى مجتمع الدراسة فيتوزعن وفقًا للترتيب التنازلى بين ما يزيد على نصفهم ربات منازل، والخمس تقريبًا غير راغبات فى العمل رغم قدرتهن على العمل، ومثلهم طالبات، ونسبة ضئيلة على المعاش، وبلغت نسبة غير العاملات بسبب العجز عن العمل ٠,٥٪.

٢- أثبتت النتائج أن ارتفاع المستوى التعليمى من أهم المتغيرات المؤثرة فى حالة العمل لدى المرأة، فكلما انخفض المستوى التعليمى ارتفعت نسبة العزوف عن العمل لدى النساء، كما أن سوق العمل يمنح الأفضلية لتشغيل المرأة التى على درجة تعليمية متوسطة لأن تطلعات تلك الفئة قد تكون محدودة من حيث الأجر والرغبة فى التصعيد والترقى عن المبحوثات من الفئات التعليمية المرتفعة.

٣- كشفت الدراسة أن من أهم الأسباب التى تحول دون حصول المرأة الباحثة عن عمل على فرصة ملائمة: أغلبها يرجع إلى محدودية فرص العمل المتاحة بالقطاع الحكومى وخاصة لدى النساء الأعلى تعليمًا، وقد زادت من حدة مشكلة ندرة فرص العمل بالحكومة تحكم الواسطة والمحسوبية بها، كما أن السياسات التعليمية لا تخطط فى الغالب ليتناسب كم ونوعية تعليم المرأة مع فرص العمل المتاحة بسوق العمل، فأضحت هناك مشكلة عدم ملاءمة الفرص المتاحة مع المستوى التعليمى للعديد من المبحوثات بالعينة، إلى جانب أسباب أخرى كعدم تناسب ظروف العمل مع الظروف الاجتماعية لبعض المبحوثات، أو عدم توافر فرص العمل المناظرة للعمل بالحكومة بالقطاع الخاص، أو أن فرص العمل المتاحة أمام المرأة قليلة عموما لتفضيل العمالة من الذكور.

٤- أظهرت النتائج أن غالبية من سبق لهن العمل يقطن المحافظات الحضرية أو حضر المحافظات، كما أنهن من أصحاب المستويات التعليمية فوق المتوسطة وينتمون لفئة المستوى الاقتصادى الاجتماعى المرتفع، أى إن الفقر أو التواجد بالريف لا يمثلان عائقًا رئيسيًا فى قضية عمالة المرأة، الأمر الذى يؤكد أن الاتفاقيات وأوراق العمل الموقع عليها من قبل الدولة قد لا تجد سبيلًا للتطبيق والتفعيل الكافى على أرض الواقع .

٥- كشفت النتائج أن المبحوثات العاملات من مفردات العينة تعمل غالبيتهن بالقطاع الحكومى والعام، على اعتبار أن هذا القطاع يحقق قدرًا أكبر من الاستقرار، ويمنح المرأة مرونة وامتيازات أكبر خاصة فيما يتعلق بالإجازات والعمل لنصف الوقت؛ الأمر الذى يمكنها من التوفيق بين متطلبات العمل والأعباء المنزلية الملقاة على عاتقها. وتتوزع باقى المبحوثات العاملات من شاغلى الوظائف بعينة الدراسة على القطاع الخاص بنسبة ثلث العاملات، ثم خمس النساء العاملات يعملن بالقطاع غير الرسمى، فصاحبات المشروعات الخاصة والأعمال الحرة بنسبة العشر، ورغم انخفاض تلك النسبة مقابل باقى فئات مساهمة المرأة فى سوق العمل إلا أنها تعبر عن تنامى اتجاه عام يعكس زيادة نسبة مشاركة المرأة ضمن أصحاب الأعمال.

٦- تعد المشكلة الأكبر التى تصادف المرأة المصرية بكافة القطاعات هى انخفاض معدلات الأجر وعلى الأخص فى القطاع الخاص؛ وذلك لتركز النساء فى المهن التى تقع فى أسفل السلم الوظيفى فى القطاع الخاص، مما قد يبرر حصولها على أجر يقل عن تلك التى يحصل عليها الرجال. وفيما يتصل بمشاركة المرأة ضمن أصحاب العمل، فإن المشكلة الأبرز أن الإحصاءات الرسمية فى مصر لا تميز بين أصحاب المؤسسات الصغيرة والكبيرة (وإنما يتم الرصد وفقًا لصاحب عمل ويستخدم آخرين، ويعمل لحسابه ولا يستخدم أحدًا). ومن الجدير بالذكر أن المبحوثات – اللائى يعملن لحسابهن فى مجال الإنتاج- يواجهن مشكلات منها ضعف الربح، وارتفاع أسعار المستلزمات الإنتاجية لعدم خضوع أغلبها لرقابة الغرف التجارية لأنها تعمل بمشروعات صغيرة ومتناهية الصغر، فى الوقت الذى ترتفع به قيمة محاسبتهن ضريبيًا، ناهيك عن مشاكل تعقيدات القروض، وارتفاع سعر الفائدة، إلى جانب تعرضهن لإجراءات قانونية وقضائية طويلة ومعقدة عند تعسرهن فى

السداد. وإذا ما تغلبن على كل المشكلات السابقة يظل هناك مشكلات التسويق وتصريف المنتج فى السوق المحلى، وكذلك مشكلات موسمية العمل وانخفاض إنتاجية العمالة، وقد يعمق، من فهم معاناة المرأة من الديون المستحقة عليها جراء ارتفاع سعر الفائدة، لنا أن نعرف أنه من بين ٥١ امرأة تعمل بمشروعها الخاص من مفردات عينة الدراسة، هناك ٤٥ سيدة يلجئن للتمويل من البنوك، مما يعمق ويظهر ثقل تلك المشكلة لدى هؤلاء المبحوثات.

٧- أثبتت نتائج الدراسة أن العاملات فى القطاع غير الرسمى يواجهن نوعين من المشكلات: تمثل المجموعة الأولى مشكلات تتعلق بطبيعة العمل غير الرسمى، الأمر الذى قد يؤثر فى مدى استمراريتها فى العمل. والأخرى ترتبط بنظرة الدولة للعاملات بهذا القطاع. وتتحدد المجموعة الأولى من المشكلات (فيما عدا مشكلة الأجور المتكررة قطاعات العمل كافة) فى عدم استقرار العائد المادى لأن معظم المشتغلات فى هذا القطاع لا يخضعن لتشريعات العمل، وغير منضمات لنقابات عمالية أو مهنية لعدم حصولهن على عقد رسمى، كما أن المبحوثات العاملات فى القطاع غير الرسمى معظم أنشطتهن تتم داخل المنازل، خاصة المتعلقة بالإنتاج ويتعرضن للاستغلال من جانب الجيران أو البلطجية الذين يهددوهن بالإبلاغ عن هذا النشاط فيقعن تحت طائلة البلطجة ودفع الإتاوات. أما المشكلات الأخرى المتعلقة بطبيعة نظرة الدولة لتلك الأعمال أو الخدمات غير الرسمية فلا يوجد اهتمام من الدولة يوجه لتلك النساء، وبالتالى لا تتوافر لهن خدمات تأمينية، ولا توجد رعاية اجتماعية مقننة تشعرهن بالأمان.

٨- أن خمسى مبحوثات العينة يرون أن ثمة تمييزًا يمارس ضدهن بشكل أو بآخر إلى جانب صور التمييز التى ظهرت بأكثر من موضع بمحور العمل، وأن أكثر النساء شعورا بالتمييز هن فئة النساء من المستوى الاقتصادى الاجتماعى المرتفع

عن باقى المستويات، وأبرز صور التمييز تتجلى فى تفضيل تعيين الذكور، وكذا فى حجب المرأة عن العمل ببعض المجالات، حتى من تمكن من الحصول بالفعل على فرصة العمل فلا تسلم من تحيز يمارس ضدها عند حصولها على فرصة للتصعيد أو الترقى بالعمل، وكذا عند تقييم المقابل المادى (الأجر) التى تتلقاه مقابل ما تقدمه من عمل.

توصيات

بناء على تلك النتائج يمكن أن نخرج بالتوصيات التالية:

١- خلق بدائل تتيح الحماية القانونية والاجتماعية والصحية للمرأة العاملة بالقطاع غير الرسمى لتقوية النسيج الهش لهذا القطاع.

٢- العمل على تفعيل اللوائح والأطر القانونية التى تحد من فرص تصعيد الذكور بشكل جائر وتقديمهم على الإناث بربط فرص التصعيد بالإنتاجية وعدد ساعات العمل والقدرة على الابتكار والإبداع.

٣- إلزام القطاع الخاص بوجود توازن عند الاستعانة بأيدى عاملة بين الذكور والإناث دون تمييز فى الأجر والالتزام بمعايير الحد الأدنى للأجور وربطها بفرص الإعفاءات الضريبية والتعريفات الجمركية مثلًا.

٤- توفير شبكة رعاية حاضنة للأطفال من عمر يوم وحتى عمر الدراسة على مستوى الجمهورية؛ بمعايير ذات جودة عالية وتحت رقابة صارمة من وزارة التضامن أو جمعيات أهلية موثوق فى سابقة أعمالها، حتى تتمكن المرأة من الاطمئنان على وجود بديل أمن لرعاية أولادها.

المراجع

١- كـاترين إيلبـورغ؛ وآخـرون، المـرأة والعمـل والاقتصـاد: مكاسـب الاقتصـاد الكلـى مـن مسـاواة الجنسين، مذكرة مناقشات خبراء صندوق النقد الدولى، إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة وإدارة شؤون المالية العامة، ٢٠١٣، ص٩، ص٤.

٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التقرير الإحصائى السنوى، ٢٠١٥، ٢٠١٩.

٣- معجم مصطلحات الموارد البشرية، القاهرة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، ٢٠١٣، ص١٦٥.

٤- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى، ٢٠١٩.

٥- كـاترين إيلبـورغ؛ وآخـرون، المـرأة والعمـل والاقتصـاد: مكاسـب الاقتصـاد الكلـى مـن مسـاواة الجنسين، مذكرة مناقشات خبراء صندوق النقد الدولى، إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة وإدارة شؤون المالية العامة، ٢٠١٣، مرجع سابق، ص٩.

٦- The World Bank, Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa, Toward a New Social Contract ٢٠٠٤, Mena Development Report, Washington D.C., pp. ١٢٨-١٥٨.

٧- منظمة العمل الدولية، الدورة ٩٢ لمؤتمر العمل الدولى ٢٠٠٤

٨- البنك الدولى ومعهد كـارنجى لدراسات الشرق الأوسط ومنظمـة العمل الدوليـة، محاضـرة حـول تقرير فتح الأبواب: (المساواة بين الجنسين والتنمية فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، ٢٠١٣، بيروت.

٩- مؤتمر العمل العربى، الدورة الخامسة والثلاثون، شرم الشيخ ، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٨.

١٠- عبد العال الديربى، الالتزامات الناشئة عن المواثيق العالمية: حقوق الإنسان: دراسة مقارنـة، طبعة أولى، القاهرة، المركز القومى للإصدارات القانونية، ٢٠١١. ص ص ٢٢١ - ٢٢٣.

١١- البنك الدولى، تقرير فتح الأبواب: (المساواة بين الجنسين والتنمية فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، مرجع سابق، ٢٠١٣، البنك الدولى، ص ص ٦-٨.

١٢- المرجع السابق.

١٣- EL-Haddad. Amirah, Labor Market Gender Discrimination under Structural Adjustment: The Case of Egypt. SRC/CIDA Research Program on Gender and Work, Working paper. No. (٣). Forthcoming: November ٢٠٠٩.

١٤ – Ibid.

١٥–سمير رضوان؛ وآخرون، سياسات الأجور والإصلاح الاقتصادى فى مصر، مؤتمر سلسلة الأوراق البحثية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء الورقة البحثية رقم (٨)، ٢٠١٠، ص١.

١٦–آمال هلال، مشروع المرأة المعيلة (دراسة تقيمية)، التقرير الثانى (المستفيدات)، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية،٢٠١٣، ص هـ.

١٧–ملك محمد الطحاوى، المرأة والحراك الاجتماعى بالقطاع غير الرسمى دراسة ميدانية (تحليل اجتماعى–اقتصادى)، مجلة علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنيا، ص ٢١١.

١٨–نادية حليم، أوضاع عمل المرأة فى القطاعين الرسمى وغير الرسمى فى محافظة القاهرة، برنامج بحوث المرأة، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية،٢٠١١، ص ص٥٧ - ٥٦.

١٩–هبة أحمد نصار، زيادة نسبة المرأة العاملة بأجر فى الأنشطة غير الزراعية إلى إجمالى العمالة الأجرية، اللجنة الاقتصادية، مؤتمر المجلس القومى للمرأة، ٢٠٠٤.

٢٠–هبة أحمد نصار، البرنامج البحثى حول "المرأة والعمل" أوراق سياسات، مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، جمهورية مصر العربية، نوفمبر ٢٠٠٩.

٢١–البنك الدولى، تقرير فتح الأبواب: المساواة بين الجنسين والتنمية فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سابق، ٢٠١٣، مرجع سابق.

الفصل الرابع

أوضاع واحتياجات المرأة المصرية فى مجالى الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية*

مقدمة

مما لا شك فيه أن السياسات الاجتماعية التى يتبناها المجتمع تعد بمثابة حجر الزاوية فى بناء منظومة تنموية شاملة، تساعد على النهوض بالمجتمع، وتحقق لأفراده الأمن الاجتماعى والاقتصادى، ومن أهم تلك السياسات الاجتماعية؛ الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية التى هى جزء لا يتجزأ من برامج الحماية.

بدأ الاعتراف الدولى بالحماية الاجتماعية بوصفها حقًا من حقوق الإنسان عام ١٩٤٨ فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وذلك بعد التأكيد على أهميتها بوصفها عنصرًا فاعلًا لاستقرار المجتمعات فى إعلان فلادلفيا ١٩٤٤، وتوالى بعد ذلك إدراج الحماية الاجتماعية فى عدد من صكوك حقوق الإنسان الدولية، والإقليمية، وفى التشريعات الوطنية بوصفها حاجة إنسانية وأداة فاعلة لتحقيق أمن الدخل وتعزيز الاندماج الاجتماعى(١).

وتصنف الحماية الاجتماعية على المستوى الدولى بوصفها ميكانزم فاعل فى تحقيق أو الاقتراب من تحقيق العدالة الاجتماعية، لتلافى المخاطر والآثار السلبية لعملية العولمة على المجتمعات.

---

* كتبت هذا الفصل الدكتورة سماح عبد الله، أستاذ علم الاجتماع المساعد، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

تعرف الحماية الاجتماعية طبقًا لتعريف معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بمنع الحالات التى تؤثر سلبًا فى رفاهة الشعب، وإدارة هذه الحالات والتغلب عليها، وللحماية الاجتماعية عدة مكونات منها السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من الفقر من خلال تعزيز كفاءة أسواق العمل، مما يقلل من تعرض الناس للمخاطر ويعزز قدرتهم على إدارة المخاطر الاقتصادية، والاجتماعية، مثل البطالة والفقر والمرض والشيخوخة[٢].

تشتمل الرعاية الاجتماعية على عدد من الآليات والمكونات منها، السياسات والبرامج الرامية لتعزيز العمالة والتشغيل الفعال لأسواق العمل وحماية العمال، والتأمين الاجتماعى الذى يخفف من المخاطر المرتبطة بالبطالة والمرض والعجز والإصابات المرتبطة بالعمل والشيخوخة؛ مثل التأمين الصحى أو التأمين ضد البطالة، وأخيرًا الحماية الاجتماعية تشمل المساعدات الاجتماعية، ونقل الموارد (عينا أو نقدًا) إلى الأفراد أو الأسر الضعيفة ممن ليس لديهم أي وسيلة أخرى للدعم[٣].

وسوف يتناول الفصل الحالى أوضاع واحتياجات المرأة المصرية فى مجالى الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية، ومدى الاستفادة من الخدمات التى تقدمها الدولة فى هذين المجالين، والمعوقات التى تحول دون الاستفادة منها، ورؤية المرأة – من أفراد العينة – حول المقترحات التى تسهم فى تحسين الخدمات فى هذين المجالين، وذلك من خلال محورين:

المحور الأول: الحماية الاجتماعية

يعد التأمين الاجتماعى من أهم أنواع الحماية الاجتماعية؛ فشمول مظلة التأمين الاجتماعى للعديد من فئات المجتمع ومناطقه الجغرافية يعد مؤشرًا على نجاح السياسات الاجتماعية فى المجتمع والبرامج القائمة عليها، و"تمثل شبكات الضمان

الاجتماعى الرسمى والأهلى إحدى آليات التخفيف من حدة الفقر، وهى تعتمد بالأساس على تقديم دعم عينى ومالى للأسر الفقيرة فى الريف والحضر؛ بهدف توفير حدود دنيا من الحياة اللائقة والكريمة، وهناك حالات بعينها يستهدفها الضمان الاجتماعى الرسمى الذى تقدمه الدولة، فهناك المعاشات الضمانية التى توجه إلى الأطفال اليتامى حتى ١٨ عامًا، وإلى السيدات الأرامل اللاتى تقل أعمارهن عن ٦٥ عامًا، وقد تعول أولادها ولم تتزوج بعد وفاة زوجها، كما تستهدف المعاشات الضمانية أيضًا المطلقات اللاتى تقل أعمارهن عن ٦٥ عامًا ولم تتزوج عقب الطلاق سواء كان لديها أبناء أم لا، هذا بالإضافة إلى العاجزين عجزًا كليًا عن الكسب لأى سبب، وكذا كبار السن من الرجال والنساء، والفتيات اللاتى بلغت أعمارهن ٥٠ عامًا ولم يتزوجن، وأسر المسجونين لمدة لا تقل عن ٣ سنوات"(٤).

ونهدف فى هذا المحور إلى التعرف على واقع المرأة المصرية بمختلف الفئات والمناطق الجغرافية فيما يخص التأمين الاجتماعى (المعاش)، والإيجابيات التى يجب الحفاظ عليها والسلبيات التى تحول دون وصوله لمستحقيه، وذلك من خلال تناول عدد من القضايا، تتمثل فى:

١- المعاش: نوعيته والمشكلات التى تقابل المستفيدات عند صرفه.
٢- أسباب عدم حصول المبحوثات على معاش.
٣- المساعدات: الجهات المانحة ونوعية المساعدات.

أولاً: المعاش "نوعيته والمشكلات التى تقابل المستفيدات عند صرفه"

جدول (١)

الحاصلات على المعاش الاجتماعى

الاستجابة	التكرار	٪
الحاصلات	٥٤٨	١٨,٣
غير الحاصلات	٢٤٥٢	٨١,٧
المجموع	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

توضح نتائج الجدول رقم (١) حجم المستفيدات من المعاش بأنواعه المختلفة من أفراد العينة، حيث تبين أن الحاصلات على المعاش الاجتماعى بلغت نسبتهن ١٨,٣٪ مقابل ٨١,٧٪ من غير المستفيدات لأسباب سيتم ذكرها فى موضع لاحق.

ويتناول الجدول التالى نوعية المعاش الذى تحصل عليه المستفيدات من عينة الدراسة بالنظر إلى متغير البيئة السكنية.

جدول (٢)

نوعية المعاش الذى تحصل عليه المستفيدات من أفراد العينة وفقا للبيئة السكنية

الاستجابة*	البيئة السكنية					
	ريف		حضر		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
معاش السادات	٤٨	١٧,٦	٢٨	١٠,٢	٧٦	١٣,٩
معاش الضمان	٦٤	٢٣,٤	٤٣	١٥,٦	١٠٧	١٩,٥
معاش الزوج/ الوالد/ الابن	١٢٨	٤٦,٩	١٥٦	٦٠	٢٩٣	٥٣,٥
معاش من العمل	٨	٢,٩	١٦	٥,٨	٢٤	٤,٤
تكافل وكرامة	٢٥	٩,٢	٢٣	٨,٤	٤٨	٨,٧
الإجمالى	**٢٧٣**	**١٠٠**	**٢٧٥**	**١٠٠**	**٥٤٨**	**١٠٠**

* كا^{٢} = ١٧,٢، مستوى معنوية = ٠,٠١

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

توزعت نوعية المعاش الاجتماعى الذى يحصلن عليه المستفيدات ما بين معاش عن ذويهم (الزوج أو الوالد أو الابن) بنسبة ٥٣,٥٪، ثم تليهن المبحوثات الحاصلات على معاش الضمان والسادات بنسبتى (١٩,٥٪) و(١٣,٩٪) على التوالى، كما تبين أن المرأة الريفية كانت الأكثر حصولًا على معاش الضمان بنسبة ٢٣,٤٪ وخاصة فى مناطق الوجه القبلى والمحافظات الحدودية [انظر جدول رقم (١) بالملحق]، هذا بجانب نسبة من يحصلن على معاش من عملهن وهى النسبة الأقل التى تقدر بـ ٤,٤٪، ومن الجدير بالذكر أن نسبة ٨,٧٪ من المبحوثات –عينة الدراسة– يحصلن على معاش تكافل وكرامة؛ وقد يرجع صغر النسبة لتطبيق هذا النوع من المعاش على عينة مختارة من المحافظات دون غيرها، نظرًا لأن المشروع مازال فى مرحلته الأولى.

يتضح مما سبق أن أقل من نصف عينة الدراسة (بنسبة ٤٢,١٪) يحصلن على معاش الضمان والسادات وتكافل وكرامة؛ هذا النوع من المعاش الذى تسعى الدولة من خلاله لرفع مستوى معيشة الأسر الأولى بالرعاية، كما أنه يمثل نوعًا من الحماية والضمان لحياتهم، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة أوضاع المرأة الأكثر فقرًا؛ حيث مثلت النساء الحاصلات على معاش الضمان الاجتماعى نسبة أكثر من النصف تقريبًا(٥).

وكانت هناك ضرورة لعرض المشكلات التى تعانى منها المبحوثات من أفراد العينة عند صرفهم للمعاش؛ كى يتم العمل على حلها فى سبيل تذليل العقبات التى تحول دون صرفه.

جدول (٣)

المشكلات التى تعانيها المبحوثات من أفراد العينة عند صرف المعاش

الاستجابة	البيئة السكنية						كا٢	مستوى المعنوية
	ريف		حضر		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
بعد المسافة بين مكان الصرف والبيت	٥٩	٤٥,٧	٤٠	٤٣	٩٩	٤٤,٦	٥	٠,٠٥
الزحام والطوابير أثناء الصرف	١١١	٨٦	٧٣	٧٨,٥	١٨٤	٨٢,٩	١٢,٢	٠,٠١
صعوبة التعامل مع ماكينة الصرف	٢٧	٢٠,٩	١٩	٢٠,٤	٤٦	٢٠,٧	–	–
سوء المعاملة	٢٥	١٩,٤	١٨	١٩,٤	٤٣	١٩,٤	–	–
عدد المستجيبات	٢٧٣		٢٧٥		٥٤٨			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق (التى لا تحصل على معاش اجتماعى بالإضافة لمن لا يعانين من مشاكل).

وبسؤال المبحوثات اللاتى يحصلن على المعاش الاجتماعى عن المشكلات التى تواجههن فى الحصول عليه، كشفت النتائج أن ٥٩,٥٪ من المستفيدات لا يعانين من وجود مشكلات تخص صرف المعاش من الجهات المنوط بها ذلك، أما من يعانين من المشكلات فتمثلت أهم هذه المشكلات فى الزحام والطوابير أثناء الصرف بنسبة ٨٢,٩٪، الأمر الذى يتوجب معه ضرورة تعدد المنافذ لصرف المعاش للتخفيف من معاناة هذه الفئة الضعيفة؛ وذلك للتيسير على أصحاب المعاش خاصة كبار السن وذوى الاحتياجات الخاصة، وأشارت نسبة ٤٤,٦٪ من العينة لبعد مكان الصرف عن البيت بوصفها مشكلة تحتاج إلى حل عاجل، ثم صعوبة التعامل مع ماكينة الصرف بنسبة ٢٠,٧٪، وأخيرًا سوء المعاملة من القائمين على صرف المعاش بنسبة ١٩,٤٪، وتقاربت النسب بين الريف والحضر.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة سابقة سردت المشكلات التى تعانى منها النساء فى صرف المعاش وكان منها الزحام وبعد منافذ الصرف[٦]، مما يعنى ضرورة

النظر بعين الاعتبار لهذه المصاعب التى تواجه المستفيدات من أجل وصول المعاش بشكل آمن لمستحقيه.

ثانياً: أسباب عدم حصول المبحوثات على معاش

كشفت النتائج عن وجود نسبة كبيرة من المبحوثات لا يحصلن على المعاش بأنواعه المختلفة، وذلك بنسبة ٨١,٧٪، الأمر الذى دفعنا للبحث عن الأسباب الكامنة وراء عدم حصولهن على المعاش.

جدول (٤)

أسباب عدم حصول المبحوثات من أفراد العينة على معاش وفقًا للبيئة السكنية

الاستجابة*	البيئة السكنية						كا٢	مستوى المعنوية
	ريف		حضر		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
معندیش أوراق رسمية	٨٦	٦,٠	٤٩	٤,٨	١٣٥	٥,٥	–	–
ما أعرفش الإجراءات	٧٢	٥,٠	٦٤	٦,٣	١٣٦	٥,٥	–	–
ما أعرفش أن لى معاش	١٤٥	١٠,٢	٦٥	٦,٣	٢١٠	٨,٦	١١	٠,٠١
ماليش حق فى الحصول على معاش	١٢٥٩	٨٨,٢	٩٦٥	٩٤,٢	٢٢٢٤	٩٠,٧	٢٦	٠,٠١
عدد المستجيبات	١٤٢٨		١٠٢٤		٢٤٥٢			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

ويتضح من نتائج الجدول السابق أن عدم استحقاق معاش قد احتل المرتبة الأولى بنسبة ٩٠,٧٪ من ضمن الأسباب، وذلك إما لأنهن ربات بيوت أو لأنهن لا ينطبق عليهن شروط معاش الضمان (غير مستحقى المعاش)، أما النسبة المتبقية فأرجعت الأسباب التى تحول دون حصولهن على المعاش، إلى: عدم معرفتهن

بأحقيتهن للمعاش وذلك بنسبة ٨,٦٪، وعدم معرفتهن بالإجراءات المتبعة، وعدم وجود أوراق رسمية لإثبات أحقيتهن وذلك بنسبة متساوية لكل منهما ٥,٥٪.

وعلى مستوى الريف والحضر بينت النتائج أن بعض المبحوثات الريفيات لا يعلمن بحقوقهن فى الحصول على المعاش بنسبة ١٠,٢٪ وهى دالة عند مستوى ٠,٠١.

كما ظهرت فروق بين المبحوثات على مستوى الأقاليم الجغرافية لصالح إقليم الوجه القبلى؛ حيث تبين عدم المعرفة بحقوقهن فيما يتعلق بأشكال الحماية التى تقدمها الدولة فى صورة معاش، بجانب عدم وجود أوراق رسمية لبعضهن بحيث تقف عائقًا أمام حصولهن على المعاش والفارق دال إحصائيًا عند مستوى ٠,٠٥، ٠,٠١ على التوالى [انظر جدول رقم (٢) بالملحق].

وتتسق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه الدراسات المعنية فى مجال المرأة من عدم وجود أوراق ثبوتية تحول دون وصول النساء للعديد من الخدمات، منها صرف المعاش الخاص بالزوج، أو الحصول على الضمان الاجتماعى، أو الحصول على المقررات التموينية[٧]؛ لذا يتطلب الأمر النظر بعين الاعتبار إلى تكثيف الحملات التوعوية لوصول المعاش لمستحقيه.

ثالثاً: المساعدات "الجهات المانحة ونوعية المساعدات"

تنقسم المساعدات الاجتماعية إلى نوعين؛ نوع تقدمه الدولة ومؤسساتها، والآخر تقدمه مؤسسات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية، والمساعدات الاجتماعية فى مجملها تستهدف الفئة الفقيرة بهدف التقليل من حدة الفقر والمساعدة على الحياة بطريقة كريمة، وفى هذا الإطار يتم التركيز على المساعدات بنوعيها التى قد تحصل عليها المرأة من أفراد عينة الدراسة.

ويوضح الجدول التالى عدد المبحوثات من عينة الدراسة اللاتى تحصلن على مساعدات اجتماعية أيًا كان نوعها، وعدد من لا يحصلن على أى منها.

جدول (٥)

مدى حصول المبحوثات من أفراد العينة على المساعدات الاجتماعية من عدمه

الاستجابة	التكرار	٪
نعم	٢٢٣	٧,٤
لا	٢٧٧٧	٩٢,٦
المجموع	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

تشير نتائج جدول (٥) إلى أن حوالى ٩٢,٦٪ من المبحوثات لا يحصلن على أية مساعدات؛ فى حين تحصل عليها (٧,٤٪) فقط منهن، ولم تظهر فروق ذات دلالة بين المبحوثات على مستوى البيئة السكنية أو الأقاليم الجغرافية المختلفة.

ولقد تعددت وتنوعت الجهات المانحة للمساعدات الاجتماعية للمبحوثات؛ والتى كانت تهدف فى مجملها إلى سد احتياجات المرأة والمشاركة فى المسئولية المجتمعية.

جدول (٦)

الجهات المانحة للمساعدات الاجتماعية من وجهة نظر المبحوثات من أفراد العينة

الاستجابة*	التكرار	٪
وزارة التضامن الاجتماعى	٨٩	٣٩,٩
جمعيات أهلية	١١١	٤٩,٨
دور عبادة	٨١	٣٦,٣
أهل الخير	١٥٠	٦٧,٣
بعض الأحزاب	٥٢	٢٣,٣
القوات المسلحة	٥٧	٢٥,٦
عدد المستجيبات	٢٢٣	

* يسمح بتعدد الاستجابات.

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

وبالنظر إلى الجهات التى تقدم تلك المساعدات يبين جدول (٦) أن معظمها يقدم من خلال الأفراد (أهل الخير) كمساعدات وصدقات وزكاة للنساء الفقيرات وذلك بنسبة ٦٧,٣٪، يليهم الجمعيات الخيرية ٤٩,٨٪، ثم وزارة التضامن الاجتماعى ٣٩,٩٪؛ أى أن المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية لهم السبق فى تقديم المساعدات يليهم فى المرتبة الرابعة دور العبادة ٣٦,٣٪، ثم القوات المسلحة بقوافلها المرتبطة بالمواسم والأعياد بنسبة ٢٥,٦٪، ثم الأحزاب المختلفة بغرض الترويج لهم أو لمرشحيهم بنسبة ٢٣,٣٪.

أما عن نوعية تلك المساعدات التى تقدم للنساء الأولى بالرعاية من مفردات العينة فقد تمثلت فى صورة مساعدات مالية بنسبة ٦٥,٩٪، يليها المساعدات العينية والتى تكون فى صورة أطعمة، أدوية، ملابس وغيرها وذلك بنسبة ٣٧,٩٪، هذا بجانب معاش الضمان الاجتماعى بنسبة ١٣,٩٪، ثم المساعدات المالية التى تتبع مشروع تكافل وكرامة بنسبة ٩,٤٪ فى المحافظات التى طبق بها المشروع، وأخيرًا منحة المدارس بنسبة ١٢٪ التى تقدم من وزارة التضامن. (انظر جدول رقم ٧)

جدول (٧)

نوعية المساعدات التى تحصل عليها المبحوثات من أفراد العينة

الاستجابة*	التكرار	٪
معاش الضمان	٣١	١٣,٩
منحة مدارس	٢٧	١٢,١
مساعدات عينية	٨٣	٣٧,٩
مساعدات مالية	١٥٩	٧١,٣
مساعدات مالية تبع تكافل وكرامة	٢١	٩,٤
عدد المستجيبات	٢٢٣	

* يسمح بتعدد الاستجابات

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق

يتضح لنا مما سبق أن هناك جهدًا مبذولًا لا يمكن إنكاره فى نشر مظلة الحماية الاجتماعية كى تمتد لتشمل قطاعًا كبيرًا من أفراد المجتمع؛ وبشكل خاص المرأة. إلا أنه لابد لكى تكتمل ثمرته النظر بعين الاعتبار إلى العقبات التى تقف حائلًا دون تمتع بعض الشرائح الاجتماعية والفئات الهشة والضعيفة بحقهم فى برامج الحماية الاجتماعية.

المحور الثانى: المرأة والرعاية الصحية

إن استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وما تتضمنه من مؤشرات للتقييم والمتابعة، تطرح العديد من الإشكاليات والتحديات المتعلقة بملف الصحة بشكل مباشر، سواء فيما يتعلق بالقوانين المنظمة أو الإمكانيات المادية والبشرية، أو بشكل غير مباشر متمثلًا فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى التحديات التى تتعلق بالواقع الثقافى والقيمى ومستويات الوعى والمعرفة(٨).

ولا تنفصل الرعاية الصحية بأى حال من الأحوال عن الحماية الاجتماعية؛ فهى جزء لا يتجزأ منها، والحماية الاجتماعية لا تحقق أهدافها فى التنمية والتنمية المستدامة بدون تقديم رعاية صحية جيدة لكل أفراد المجتمع على حد سواء، بدون مفاضلة أو تمييز، ويعد التأمين ضد المرض والعجز جزءًا مكملًا ومهمًا لتحقيق حماية اجتماعية فاعلة ومتكاملة.

ويعد الاهتمام بصحة المرأة ضرورة اجتماعية حيث إنها تمثل قطاعًا كبيرًا داخل المجتمع، وصحتها العامة والإنجابية وتوعيتها الصحية ووقايتها يعتبر مؤشرًا على تقدم المجتمع ورفاهته، والاهتمام بالصحة العامة للمرأة يعد خطوة على طريق تمكينها، ومن ثم خطوة كبيرة فى سبيل تحقيق التنمية المستدامة كهدف أسمى لكل مجتمع، وتُلقى الأوضاع الاجتماعية المعاشة داخل مجتمعنا العديد من الأعباء والمسئوليات

على عاتق المرأة، الأمر الذى ينعكس على حالتها الصحية، وتعرضها للعديد من المشكلات الصحية مقارنة بالرجل. ومن هذا المنطلق تزايد الاهتمام بصحة المرأة وتنامى عدد الجمعيات التى تعمل فى هذا المجال سواء بتقديم الخدمات المباشرة أو التثقيف والتوعية والتمكين، كما اهتمت الدولة متمثلة فى وزارة الصحة والسكان والهيئات القومية العاملة فى مجالات تنظيم الأسرة والأمومة والطفولة بإبراز قضية صحة المرأة كقضية نوعية وتزايدت الخدمات المقدمة للمرأة فى هذا المجال.

انطلاقًا مما سبق سعت الدراسة إلى الكشف عن واقع المرأة الصحى، واحتياجاتها ومشكلاتها، وإلى أى مدى تتمكن من الحصول على حقوقها فى مجال الخدمات الصحية، والعقبات التى تحول دون تمتعها بتلك الحقوق، وكذا رؤية المبحوثات لعدد من القضايا مثل: تنظيم الأسرة، وختان الإناث، والزواج المبكر، لذا سيتم عرض النتائج فى إطار عدد من القضايا بهذا المحور، وهى:

١- التأمين الصحى ومشكلاته.

٢- الصحة الإنجابية للمرأة.

٣- الممارسات الخاطئة الضارة بالصحة.

أولاً: التأمين الصحى ومشكلاته

اهتمت الدراسة بالتعرف على الجهات التى تتوجه إليها المبحوثات من أفراد العينة فى حال التعرض أو الإصابة بالأمراض، هذا بالإضافة إلى محاولة التعرف على مدى استفادتهن من الخدمات الصحية المقدمة والتابعة للتأمين الصحى، وأسباب عدم الاستفادة، وإيجابيات وسلبيات هذه الخدمة من منظورهن وكيفية تطويرها.

يحاول الجدول التالى عرض الجهات التى تقصدها المبحوثات حال التعرض للمرض؛ وذلك وفقًا لمتغير البيئة السكنية.

جدول (٨)

الجهات التى تقصدها المبحوثات من أفراد العينة فى حال التعرض للمرض وفقًا للبيئة السكنية

الاستجابة*	البيئة السكنية						كا٢	مستوى المعنوية
	ريف		حضر		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
الوحدة الصحية	٤٥٨	٢٦,٩	٢٣٥	١٨,١	٦٩٣	٢٣,١	٣٢,٤	٠,٠١
مستشفى حكومى	٦٩٣	٤٠,٧	٥٧٠	٤٣,٩	١٢٦٣	٤٢,١	–	–
مستوصف أو مستشفى خيرى أو مركز طبى	٢٠٠	١١,٨	٢٢١	١٧,٠	٤٢١	١٤,٠	١٦,٩	–
عيادات ومستشفيات التأمين الصحى	١٠٦	٦,٢	٨٤	٦,٥	١٨٥	٦,٢	–	–
مستشفى أو عيادة خاصة	٩٦٠	٥٦,٤	٨٤٠	٦٤,٧	١٨٠٠	٦٠,٠	٢٠,٨	٠,٠١
بروح الصيدلية	٢٥١	١٤,٨	٢١٨	١٦,٨	٤٦٩	١٥,٦	–	–
عدد المستجيبات	١٧٠١		١٢٩٩		٣٠٠٠			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

وبسؤال المبحوثات عن الجهة التى يلجأن إليها فى حالة التعرض للمرض، أشارت الغالبية العظمى منهن إلى ذهابهن إلى مستشفى أو عيادة خاصة وذلك بنسبة ٦٠٪، يليها المستشفى الحكومى التى يقع فى نطاق بيئتهن السكنية بنسبة ٤٢,١٪، وبالنظر إلى النتائج فى ضوء الفروق الريفية الحضرية، نجد أن الجهة التى تتردد عليها المرأة الحضرية للعلاج هى المستشفى أو العيادة الخاصة بنسبة ٦٤,٧٪، بينما تتردد المرأة الريفية على الوحدة الصحية بشكل أكبر بنسبة ٢٦,٩٪، مقابل ١٨,١٪ للحضر والفارق دال بمستوى ٠,٠١ لصالح الريف.

يكشف جدول (٩) عن نسبة المشتركات فى منظومة التأمين الصحى مقارنة بنسبة غير المشتركات.

جدول (٩)

اشتراك المبحوثات من أفراد العينة فى منظومة التأمين الصحى

الاستجابة	التكرار	٪
نعم	٣٥٨	١٢
لا	٢٦٤٢	٨٨,٠
المجموع	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

كشفت النتائج عن أن الغالبية العظمى من المبحوثات غير مشتركات فى نظام التأمين الصحى التابع للدولة وذلك بنسبة ٨٨٪.

وقد أرجعن أسباب عدم الاشتراك إلى عدد من المبررات منها: عدم انضمامهن إلى منظومة العمل التى تُخضع العاملين (سواء بالحكومة أو بعض أعمال القطاع الخاص) للاشتراك فى التأمين الصحى بشكل إجبارى وذلك بنسبة ٧٢,٨٪، وهذه النتيجة تتسق مع أن نصف العينة تقريبًا ربات بيوت.

وكان من ضمن أسباب عدم الاشتراك عدم المعرفة بالإجراءات وكيفية الاشتراك والشروط الواجب توافرها لانطباق هذا النظام عليهن وذلك بنسبة ١٤,٧٪، وكذا بسبب عدم القدرة على دفع رسوم الاشتراك بنسبة ٩,١٪. وتؤكد هذه النتيجة على ضرورة توعية المرأة فى كل المناطق الريفية والحضرية والحدودية بقانون التأمين الصحى الجديد الذى يقوم على التكافل الاجتماعى، وتغطى مظلته جميع المواطنين وتتحمل الدولة أعباءه عن غير القادرين، وهو ما يوضحه جدول (١٠).

جدول (١٠)

أسباب عدم الانضمام لمنظومة التأمين الصحى وفقًا للبيئة السكنية

الاستجابة*	البيئة السكنية						كا٢	مستوى المعنوية
	ريف		حضر		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
لأننى لا أعمل	١٠٩٥	٧١,٧	٨٢٩	٧٤,٤	١٩٢٤	٧٢,٨	–	–
لا يوجد بها تأمين صحى	١٠٢	٦,٧	١٠٦	٩,٥	٢٠٨	٧,٩	٧,٢	٠,٠٥
لا أعرف كيفية الاشتراك إزاى	٢٠٩	١٣,٧	١٨٠	١٦,٢	٣٨٩	١٤,٧	–	–
لا أستطيع دفع رسومه	١٤٨	٩,٧	٩٢	٨,٣	٢٤٠	٩,١	–	–
بفضل أروح لطبيب خاص	١٠٢	٦,٧	٧٧	٦,٩	١٧٩	٦,٨	–	–
لأن الخدمة الصحية داخل التأمين سيئة	١٦٨	١١,٠	١١٤	١٠,٢	٢٨٢	١٠,٧	–	–
لأن لا يوجد كل التخصصات	١١٧	٧,٧	٧١	٦,٤	١٨٨	٧,١	–	–
عدد المستجيبات	١٥٢٨		١١١٤		٢٦٤٢			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

بالنظر إلى النتائج فى إطار الأقاليم الجغرافية، ظهرت قيمة كا٢ بمستوى معنوية ٠,٠١ لصالح إقليم الوجه القبلى فيما يتعلق بعنصرى عدم القدرة على دفع الرسوم، وأن الخدمة سيئة داخل التأمين الصحى. [انظر جدول (٣) بالملحق].

أما فيما يتعلق بالمشتركات فى نظام التأمين بحكم عملهن فى القطاع الحكومى أو القطاع الخاص واللاتى يمثلن ٣٥٨ مفردة من إجمالى العينة، فقد أشارت ٦٣,٧٪ منهن إلى عدم قيامهن بالعلاج فى العيادات والمستشفيات التابعة للتأمين؛ وأرجعن ذلك لعدة أسباب منها: سوء الخدمة المقدمة فى إطار هذا النظام بنسبة ٨٣,١٪، ويرتبط بهذا السبب عدة أسباب أخرى تكشف عن نوعية الخدمة السيئة وهى: عدم توافر الأدوية بنسبة ٣٦,٢٪، وعدم توافر الأطباء والممرضات، وعدم الالتزام بمعايير الجودة الصحية فى النظافة وذلك

بنسبة ٢٧,٧٪ لكل منهما، بجانب الزحام الشديد داخل تلك العيادات والمستشفيات، والذى يرجع إلى عدم عدالة توزيع تلك العيادات والمستشفيات على النطاق الجغرافى. الأمر الذى يشير إلى ضرورة العمل على تحسين هذه المنظومة من حيث إعادة التخطيط فى توزيع العيادات والمستشفيات التابعة للتأمين؛ لتوفيرها فى المناطق المحرومة لمواجهة الاحتياجات الأساسية لجميع فئات المجتمع خاصة المرأة، وذلك لمنع التكدس الذى يترتب عليه ضعف كفاءة الخدمة المقدمة سواء أكان من قلة الأطباء والممرضين، أو انخفاض مستوى معايير الجودة التى ترتبط بالمكان (عدم النظافة). (انظر جدول ١١).

جدول (١١)

رؤية أفراد العينة المشتركات فى التأمين الصحى لأسباب عدم اللجوء له

الأسباب*	التكرار	٪
الخدمة سيئة	١٠٨	٨٣,١
كتير من الأدوية مش موجودة	٤٧	٣٦,٢
الزحام شديد	٣٣	٢٥,٤
لا يوجد أطباء فى أغلب التخصصات	٣٦	٢٧,٧
لا يوجد أطباء نساء فى أغلب الأوقات	١٣	١٠,٠
عدم النظافة	٣٦	٢٧,٧
المعاملة سيئة من الأطباء والممرضين	٢٤	١٨,٥
نقص عدد الأسَرة	٧	٥,٤
اللجوء للرشوة للحصول على خدمة جيدة	١٠	٧,٧
عدم وجود أفراد أمن داخل المستشفي	٥	٣,٨
صعوبة الإجراءات الإدارية	٢٢	١٦,٩
عدد المستجيبات	١٣٠	

* يسمح بتعدد الاستجابات.

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

لقد كشفت الدراسات المعنية بمجال الخدمات الصحية المقدمة لشرائح المجتمع المختلفة عن عدد من نقاط الضعف التى تواجه منظومة التأمين الصحى فى مصر وتحول دون القيام بدورها بشكل جيد، وأفردت هذه الدراسات عددًا من أهم المشكلات التى لابد من النظر إليها بعين الاعتبار؛ منها تهالك البنية التحتية منذ عشر سنوات أو أكثر، وضعف وقلة الموارد البشرية والمالية وعدم وجود صف ثانى من مقدمى الخدمة، وضعف تكنولوجيا المعلومات والميكنة، وازدحام العيادات وطول قوائم الانتظار، وتعقد الإجراءات الإدارية، وضعف الإيرادات وزيادة المصروفات، ومشكلة الدواء وطريقة صرفه ونظامه وجودته[٩]. أى أن الواقع يتفق مع رؤية المبحوثات مما يجعلنا نؤكد على ضرورة النظر بعين الاعتبار لمنظومة التأمين الصحى فى مصر بصفة عامة والسياسات الصحية الخاصة بالمرأة بصفة خاصة.

إذا كانت الخدمة الصحية المقدمة فى إطار التأمين الصحى تم تقييمها من خلال مدى الاستفادة منها (وهو ما سبق بيانه)، فهذا التقييم يحدد السلبيات والثغرات التى يجب تلافيها وتحسينها للوصول بالخدمة للهدف المستهدف منها وهو خدمة المتلقى (المريض) وتخفيف عبء المرض، **ولذا حاولت الدراسة التعرف على رؤية المبحوثات (متلقيات الخدمة) للآليات المرغوبة لتحسين الرعاية الصحية بما يحقق احتياجاتهن وهو ما يكشفه الجدول التالى.**

جدول (١٢)

رؤى ومقترحات المبحوثات من مفردات العينة حول تحسين الخدمات الصحية وفقًا للبيئة السكنية

الاستجابة*	البيئة السكنية						كا٢	مستوى المعنوية
	ريف		حضر		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
توفر كل أنواع الأدوية حتى الغالية منها	٧٣١	٤٣,٠	٦٥٠	٥٠,٠	١٣٨١	٤٦,٠	١٤,٨	٠,٠١
الاهتمام بمستوى نظافة الوحدات والمستشفيات التابعة للتأمين	٩١٩	٥٤,٠	٦٩٣	٤٩,٢	١٥٥٨	٥١,٩	٦,٩	٠,٠٥
محاسبة الأطباء والممرضين المقصرين	٨٣٤	٤٩,٠	٧٠٨	٥٤,٥	١٥٤٢	٥١,٤	٨,٨	٠,٠١
يكون فيه التخصصات كلها فى الوحدات والمستشفيات التابعة ليه	٨١٨	٤٨,١	٥٦٣	٤٣,٣	١٣٨١	٤٦,٠	٦,٧	٠,٠٥
إعفاء المرأة الفقيرة من رسوم التأمين الصحى	٥٥٦	٣٢,٧	٣٠٢	٢٣,٢	٨٥٨	٢٨,٦	٣٢,١	٠,٠١
زيادة قرارات العلاج على نفقة الدولة وتيسر إجراءاتها	٤٤٣	٢٦,٠	٢٢٨	١٧,٦	٦٧١	٢٢,٤	٣٠,٦	٠,٠١
زيادة المبالغ اللى بيتحملها التأمين الصحى فى العمليات الجراحية	٢٩٣	١٧,٢	١٥٤	١١,٩	٤٤٧	١٤,٩	١٦,٧	٠,٠١
توفير طبيبات أمراض نساء وولادة	١٩٥	١١,٥	١٢٩	٩,٩	٣٢٤	١٠,٨	–	–
وجود رقابة مستمرة على الوحدات والمستشفيات التابعة للتأمين الصحى	٢٩١	١٧,١	٢١٤	١٦,٥	٥٠٥	١٦,٨	–	–
التوسع فى مراكز تنظيم الأسرة	٢٩٤	١٧,٣	١٨٤	١٤,٢	٤٧٨	١٥,٩	٦,١	٠,٠٥
توفير أجهزة ومعدات طبية	٣٩٦	٢٣,٣	٣٨٠	٢٩,٣	٧٧٦	٢٥,٩	١٣,٧	٠,٠١
صيانة دورية للأجهزة والمعدات الطبية	٣٨٤	٢٢,٦	٢٨٤	٢١,٩	٦٦٨	٢٢,٣	–	–
الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة	٢٣٠	١٣,٥	١٢٢	٩,٤	٣٥٢	١١,٧	١٢,١	٠,٠١
يغطى التأمين الصحى كل الفئات	٣٣١	١٩,٥	٢٦٠	٢٠,٠	٥٩١	١٩,٧	–	–
زيادة القوافل الطبية	٢٧١	١٥,٩	١٦٣	١٢,٥	٤٣٤	١٤,٥	٦,٨	٠,٠٥
رفع قدرات الرائدات الريفيات	١٨١	١٠,٦	١١١	٨,٥	٢٩٢	٩,٧	٤	٠,٠٥
عدد المستجيبات	١٧٠١		١٢٩٩		٣٠٠٠			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

كشفت النتائج بجدول (١٢) عن أن تحسين جودة الرعاية الصحية احتل المرتبة الأولى، والتى تتضمن الاهتمام بنظافة الوحدات والمستشفيات التابعة للتأمين بنسبة ٥١,٩٪، ومحاسبة مقدمى الخدمة فى حالة التقصير بنسبة ٥١,٤٪، يليها تحسين الخدمة من حيث توفير الأدوية بشكل عام، وتوفير التخصصات الطبية المختلفة فى كل الوحدات والمستشفيات بنسبة ٤٦٪ لكل منهما؛ وذلك لتعميم الاستفادة من خبرات الأطباء على الجميع فى جميع المناطق.

كما طرحت المبحوثات بعض المقترحات التى ترتبط بالتوسع فى مظلة التأمين الصحى لتغطى كل الفئات، أو إعفاء المرأة الفقيرة من الرسوم، وتيسير إجراءات العلاج على نفقة الدولة. وزيادة القوافل الطبية والتوسع فى مراكز تنظيم الأسرة.

وبالنظر إلى المقترحات والرؤى على مستوى الريف والحضر، يتضح أن هناك بعض المتغيرات التى كانت أكثر إلحاحًا وضرورة لدى المبحوثات الريفيات، مثل الاهتمام بالنظافة داخل المستشفيات وإعفاء المرأة الفقيرة من رسوم الاشتراك، لتمكينها من الحصول على الخدمة، وزيادة قرارات العلاج على نفقة الدولة، والتوسع فى إنشاء مراكز تنظيم الأسرة لاحتياجهن لها وكانت قيمة كا^{2} ذات دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠١، ٠,٠٥ ولصالح المبحوثات الريفيات. بينما ظهرت قيمة كا^{2} مرتفعة وذات دلالة عند مستوى ٠,٠١ لصالح المبحوثات الحضريات فى بعض المتغيرات مثل: عدم توافر الأدوية مرتفعة الثمن، والاهتمام بمحاسبة الأطباء والممرضين المقصرين، وتوفير الأجهزة الطبية وهى كلها مقترحات بهدف تطوير المنظومة الطبية داخل المستشفيات التابعة لتحسين الخدمة الطبية.

تكشف المقترحات عن وعى المرأة المصرية؛ والتى تتسق إلى حد كبير مع برنامج إصلاح المنظومة الصحية الذى تسعى الدولة إلى تطبيقه، خاصة فيما يتعلق بقانون التأمين الصحى الذى من المقرر أن يتوسع ليغطى جميع الفئات لضمان الشمولية فى تقديم الخدمة ورفع مستواها، ولابد أن تؤخذ مقترحات المبحوثات بعين الاعتبار فى برنامج الإصلاح الخاص بالمنظومة الصحية لتذليل كافة العوائق التى قد تحول دون التمتع بثماره عند تنفيذه.

ولعل ما يعطى بادرة أمل فى تحسين أحوال التأمين الصحى؛ قانون التأمين الاجتماعى الشامل المقرر تطبيقه فى المرحلة القادمة، والذى يستوعب جميع فئات المجتمع المصرى؛ حيث سيخضع لمظلته التأمينية كل فئات المجتمع مقابل تسديد الاشتراكات المقررة(١٠).

ثانياً: المرأة والصحة الإنجابية

مما لا شك فيه أن ثمار التنمية ترتبط بحشد كل موارد المجتمع والاستخدام الأمثل لها، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف بمعزل عن السكان (الموارد البشرية)، وسوف نركز على محور واحد من محاور الصحة الإنجابية للمرأة وهو تنظيم الأسرة.

تُعد قضية ارتفاع معدلات الإنجاب من القضايا المهمة التى لها تأثيرها السلبى على معدلات التنمية. لذا حاولت الدراسة إلقاء الضوء على رؤية المبحوثات تجاه قضية تنظيم الأسرة من حيث استخدام وسائل تنظيم الأسرة، وكيفية الحصول عليها، وأسباب عدم الاستخدام.

١- استخدام وسائل تنظيم الأسرة

يكشف الجدول التالى عن استخدام المبحوثات لوسائل تنظيم الأسرة من عدمه بالنظر لمتغير التعليم.

جدول (١٣)

استخدام المبحوثات من أفراد العينة لوسائل تنظيم الأسرة وفقًا للمستوى التعليمى

الاستجابة	المستوى التعليمى									
	أميات وأشباه أميات		مؤهل أقل من المتوسط		مؤهل متوسط		مؤهل فوق المتوسط		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٤٤٢	٣٧,٤	٢٠٨	٥٧,٤	٣٥٣	٥٤,٩	١٦١	٥٩,٦	١١٦٤	٤٧,٤
لا	٧٣٧	٦٢,٦	١٥٥	٤٢,٦	٢٩٠	٤٥,١	١٠٩	٤٠,٤	١٢٩١	٥٢,٦
المجموع	١١٧٩	١٠٠	٣٦٣	١٠٠	٦٤٣	١٠٠	٢٧٠	١٠٠	٢٤٥٥	١٠٠

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق (غير المتزوجات).

* كا^{٢} = ٩٢,٢ مستوى معنوية = ٠,٠١

تشير نتائج الدراسة جدول (١٣) إلى أن ٥٢,٦٪ من السيدات المتزوجات يستخدمن تلك الوسائل مقابل ٤٧,٤٪. وهى نتيجة تكشف عن التقارب بين الاستخدام من عدمه. وقد أظهرت النتائج عن وجود علاقة طردية بين استخدام المبحوثات لوسائل تنظيم الأسرة ومستواهن التعليمى؛ فكلما ارتفع المستوى التعليمى للمبحوثة كانت أكثر إقبالًا على استخدام وسائل تنظيم الأسرة. والفارق دال بمستوى دلالة ٠,٠١.

ويوضح جدول (١٤) الأماكن التى تتردد عليها المبحوثات للحصول على وسيلة تنظيم الأسرة.

جدول (١٤)

الأماكن التى تتردد عليها المبحوثات من أفراد العينة للحصول على وسائل تنظيم الأسرة وفقًا للبيئة السكنية

الاستجابة*	البيئة السكنية						كا٢	مستوى المعنوية
	ريف		حضر		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
المستشفيات العامة	٢١٧	٢٩,٨	٨٦	١٩,٨	٣٠٣	٢٦,٠	١٤,١	٠,٠١
التأمين الصحى	٦١	٨,٤	٢١	٤,٨	٨٢	٧,٠	٥,٢	٠,٠٥
مركز تنظيم الأسرة	٢٩٥	٤٠,٥	١٤١	٣٢,٤	٤٣٦	٣٧,٥	٧,٥	٠,٠٥
طبيب خاص	١٨٣	٢٥,١	١٥٦	٣٥,٩	٣٣٩	٢٩,١	١٥,٣	٠,٠١
صيدلية	١٤٩	٢٠,٤	٦٩	١٥,٩	٢١٨	١٨,٧	٤	٠,٠٥
مستوصف	٨٧	١١,٩	٥٥	١٢,٦	١٤٢	١٢,٢	–	–
عدد المستجيبات	٧٢٩		٤٣٥		١١٦٤			

*يسمح بتعدد الاستجابات.

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

قد تبين أن أكثر تلك الأماكن هى مراكز تنظيم الأسرة باعتبارها الجهة المنوط بها توعية المرأة بكيفية الحفاظ على صحة المرأة والآليات التى تستخدمها للحفاظ على صحتها الإنجابية. وقد كشفت النتائج عن وجود فروق بين المبحوثات الريفيات والحضريات حول طبيعة الأماكن التى يلجأن إليها للحصول على تلك الخدمة، حيث احتلت مراكز تنظيم الأسرة والمستشفيات العامة المرتبة الأولى بفارق دال عند مستوى ٠,٠١ لصالح الريفيات؛ بينما كان الطبيب الخاص هو الجهة التى تعتمد عليها ٣٥,٩٪ من الحضريات للحصول على تلك الخدمة والفارق دال بمستوى دلالة ٠,٠١.

٢- أسباب التوقف عن الاستخدام

فيما يتعلق بالمبحوثات العازفات عن استخدام وسائل تنظيم الأسرة فقد أشرن إلى عدد من الأسباب التى تدفعهن لمثل هذا العزوف يجملها الجدول التالى.

جدول (١٥)

أسباب التوقف عن استخدام وسائل تنظيم الأسرة من رؤية المبحوثات من أفراد العينة

الاستجابة*	التكرار	٪
الدين بيحرمها	١٨٧	٢٨,٨
لم أسمع عنها	١١٥	١٧,٧
رغبة فى إنجاب أكبر عدد من الأبناء	٣٧٤	٥٧,٥
رغبة فى إنجاب الذكور	١٦٤	٢٥,٢
عدم رغبة الزوج فى التنظيم	١٩٨	٣٠,٥
لها أعراض جانبية	١٦٧	٢٥,٧
أهل الزوج معارضين	١٣٦	٢٠,٩
لم أنجب بعد	١٧١	٢٦,٣
لا أعرف من أين أحصل عليها	١١٠	١٦,٩
عدد المستجيبات	٦٥٠	

* يسمح بتعدد الاستجابات.

* النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق (غير المتزوجات ومن لم يسبق لها استخدام وسيلة وقامت بالتوقف عن استخدامها).

وبسؤال المبحوثات اللاتى سبق لهن استخدام وسائل تنظيم الأسرة عن الأسباب الكامنة وراء التوقف عن استخدامها، تبين أن السبب الرئيس كما يشير جدول (١٥)، والذى احتل المرتبة الأولى هو الرغبة فى إنجاب عدد أكبر من الأبناء بنسبة ٥٧,٥٪، يليها عدم رغبة الزوج فى التنظيم بنسبة ٣٠,٥٪، والتى فى الأغلب والأعم تكون بسبب الاعتقاد بتحريم استخدام تلك الوسائل والتى ظهرت فى المرتبة الثالثة بنسبة ٢٨,٨٪ "الدين بيحرمها"؛ ثم معارضة أهل

الزوج بنسبة ٢٠,٩٪، الأمر الذى يكشف عن دور الموروثات الثقافية السلبية التى مازالت تؤثر سلبًا على بعض الممارسات، كما ظهرت بعض الأسباب التى تنم عن عدم المعرفة سواء بوجود هذه الوسائل أو كيفية الحصول عليها بنسبتى ١٧,٧٪، ١٦,٩٪ على التوالى. الأمر الذى يشير إلى ضرورة تكثيف حملات التوعية وقيام مكاتب تنظيم الأسرة المنتشرة فى المحافظات بدور توعوى للمرأة من خلال الاستعانة بالرائدات الريفيات لإعلامهن عن الآليات التى تستخدم وبشكل صحى للحفاظ على الصحة الإنجابية للمرأة.

وقد لعب متغير السن دورًا فى الاتجاه نحو تنظيم الأسرة من عدمه كما يشير الجدول التالى.

جدول (١٦)

استخدام وسائل تنظيم الأسرة وفقًا لمتغير السن

الاستجابة	فئات السن							
	١٨-		٣٥-		٥٠-		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٥٣٩	٦٠,٩	٥١٦	٦٠,٦	١٠٩	١٥,٢	١١٦٤	٤٧,٤
لا	٣٤٦	٣٩,١	٣٣٦	٣٩,٤	٦٠٩	٨٤,٨	١٢٩١	٥٢,٦
المجموع	**٨٨٥**	**١٠٠,٠**	**٨٥٢**	**١٠٠,٠**	**٧١٨**	**١٠٠,٠**	**٢٤٥٥**	**١٠٠,٠**

* النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

وبالنظر إلى الفروق النوعية بين المبحوثات على المستوى العمرى تبين أن هناك فروقًا ذات دلالة بمستوى ٠,٠١، ٠,٠٥ ولصالح الفئة العمرية ٣٥ عامًا إلى ٤٠ عامًا، وذلك باعتبار هذه الفئة العمرية التى تتسم بارتفاع معدلات الخصوبة والإنجاب بها؛ لذا تفضل المرأة والأسرة المصرية بصفة عامة عدم استخدام هذه الوسائل – فى تلك الفترة – سواء لمزيد من الإنجاب، أو لإنجاب

الذكور، بجانب العامل الدينى الذى يلعب دورًا مؤثرًا فى الاعتقاد بتحريم تلك الوسائل، خاصة لدى الفئات الأقل تعليمًا.

لقد أشارت الدراسات المعنية بالصحة الإنجابية للمرأة المصرية إلى عدد من الأسباب الرئيسة التى تدفع المرأة نحو عدم تنظيم النسل، وإلى الرغبة فى زيادة الإنجاب، ومن هذه الأسباب التفسير الخاطىء لبعض الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الذى يجعل الناس تأخذ زيادة النسل بوصفه تكليفًا شرعيًا، وهو ما يتنافى مع صحيح الدين، هذا بجانب الموروث الاجتماعى من حب العزوة وكثرة الأطفال فهو أمر مستحب خاصة فى الريف والمناطق المتريفة[١١]. وهو ما يتفق مع آراء العازفات من عينة الدراسة الحالية عن استخدام وسائل تنظيم الأسرة.

ثالثاً: الممارسات الخاطئة والضارة بالصحة

حاولت الدراسة إلقاء الضوء على قضيتين من القضايا المرتبطة بالمرأة (خاصة الفتيات)، والتى تعد نوعًا من أنواع العنف الموجه لها وهما (الختان والزواج المبكر).

١- ختان الإناث

يعد ختان الإناث نمطًا من الممارسات الخاطئة التى تؤثر سلبًا فى الصحة الجسمية والنفسية للفتاة، وعلى الرغم من نفى علاقتها بالأديان إلا أنها عادة موروثة تحمل فى طياتها العديد من الرسائل ذات التأثير السلبى والتى يجب القضاء عليها. وقد أوضحت نتائج الدراسة أن أكثر من النصف بقليل من مفردات العينة يرون عدم ضرورة القيام بهذه العملية للفتاة مقابل ٤٣٪ يؤكدون على أهميتها، وبالنظر إلى الفروق النوعية للمبحوثات، يتبين أنه

كلما ارتفـــع المستوى التعليمى للمبحوثات كان الاتجاه نحو الرفض أكبر، انظر جدول (١٧).

جدول (١٧)

آراء المبحوثات من أفراد العينة نحو عملية الختان وفقًا للمستوى التعليمى

الاستجابة	المستوى التعليمى									
	أميات وأشباه أميات		مؤهل أقل من المتوسط		مؤهل متوسط		مؤهل فوق المتوسط		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٦٧٩	٥٥,٥	١٥٩	٥٠,٠	٢٧٦	٣٥,٢	١٨٠	٢٦,٧	٤٣,١	١٢٩٤
لا	٥٣١	٤٣,٤	١٥٢	٤٧,٨	٥٠٧	٦٤,٧	٤٩٢	٧٣,٠	٥٦,١	١٦٨٢
لا أعرف	١٤	١,١	٧	٢,٢	١	٠,١	٢	٠,٣	٠,٨	٢٤
الإجمالى	**١٢٢٤**	**١٠٠,٠**	**٣١٨**	**١٠٠,٠**	**٧٨٤**	**١٠٠,٠**	**٦٧٤**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**٣٠٠٠**

كا^2 = ٣٤,٦ مستوى معنوية ٠,٠٠٠١

كما تؤثر البيئة السكنية على تلك الثقافة فنجد أن المبحوثات من البيئة الريفية أكثر ميلًا نحو الختان باعتباره عادة موروثة، ونوعًا من النظافة، ويحث عليه الدين؛ وكان الفارق دال بمستوى دلالة ٠,٠١، ٠,٠٥ لصالح الريف. (انظر جدول ١٨).

جدول (١٨)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة للأسباب الشائعة لإجراء عملية الختان وفقًا للبيئة السكنية

الاستجابة*	البيئة السكنية						كا^2	مستوى المعنوية
	ريف		حضر		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
من الدين	٣٨٧	٢٢,٨	٣٣٩	٢٦,١	٧٢٦	٢٤,٢	٤,٥	٠,٠٥
ضمان عفة البنت	٤٦٠	٢٧,٠	٣٦١	٢٧,٨	٨٢١	٢٧,٤	–	–
العادات والتقاليد	١٢٨٥	٧٥,٥	٩٧٣	٧٤,٩	٢٢٥٨	٧٥,٣	–	–
نظافة	٢٦٩	١٥,٨	١٦١	١٢,٤	٤٣٠	١٤,٣	٧	٠,٠١
عدد المستجيبات	١٧٠١		١٢٩٩		٣٠٠٠			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

وكان هناك عدد من الأسباب وراء عزوف بعض المبحوثات عن القيام بإجراء عملية الختان لذويهن أوضحها جدول (١٩).

جدول (١٩)

أسباب رفض المبحوثات من أفراد العينة لعملية الختان وفقًا لمستواهن التعليمى

الاستجابة	المستوى التعليمى										كا٢	مستوى المعنوية
	أميون وأشباه أميون		مؤهل أقل من المتوسط		مؤهل متوسط		مؤهل فوق المتوسط		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
يسبب أضرارًا صحية	٣٨٧	٧٢,٩	٢٥٢	٧٤,٨	٣٥٨	٦٩,٦	٢٢٥	٧٥	١٢٢٢	٧٢,٧	–	–
يسبب نزيفًا للبنت	١٧٠	٣٢	١٣٠	٣٨,٦	٢١١	٤١,١	١٢٥	٤١,٧	٦٣٦	٣٧,٨	١١,٩	٠,٠١
يؤدى للوفاة	٩٤	١٧,٧	٨١	٢٤	١٤٥	٢٨,٢	٦٥	٢١,٧	٣٨٥	٢٢,٩	١٦,٨	٠,٠١
يسبب مشكلات بعد الزواج	١٦٤	٣٠,٩	١٢٠	٣٥,٦	٢٣٩	٤٦,٥	١٣٩	٤٦,٣	٦٦٢	٣٩,٤	٣٥	٠,٠١
عدد المستجيبات	٥٣١		٣٣٧		٥١٤		٣٠٠		١٦٨٢			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق (من أجاب بنعم ولا أعرف فى س ٧٦).

أما عن الأسباب التى أبدتها المبحوثات الرافضات لتلك العادة الصحية السيئة؛ فقد تمثلت فى عدد من الأسباب الرئيسة منها: أنها تسبب أضرارًا صحية للفتاة كما أنها تسبب نزيفًا وذلك بنسبتى ٧٢,٧٪، ٣٧,٨٪ على التوالى، خاصة وأن من يقوم بتلك العملية عادة من غير المتخصصين (الداية)، الأمر الذى يترتب عليه – فى بعض الأحيان– وفاة الفتاة التى تكون ضحية العادات والتقاليد البالية. هذا بجانب تسببها فى مشاكل بعد الزواج بنسبة ٣٩,٤٪. وبالنظر إلى المستوى التعليمى للمبحوثات تبين أنه كلما ارتفع المستوى التعليمى ازداد الاتجاه نحو الرفض للأسباب التى تشكل مشاكل صحية ونفسية

واضطراب فى العلاقات الزوجية والفارق دال بمستوى دلالة ٠,٠١ لصالح ذوات التعليم المرتفع، وعلى مستوى الأقاليم الجغرافية أظهرت النتائج أن المبحوثات من قاطنى محافظات الوجه البحرى أكثر رفضًا لعملية الختان بسبب ما يترتب عليها من مشاكل بعد الزواج والفارق دال بمستوى دالة ٠,٠١، بينما المبحوثات من الوجه القبلى اتجه رفضهن بسبب ما يترتب على هذه العملية من أضرار صحية تنعكس على صحة الفتاة فى المستقبل، والفارق دال بمستوى دلالة ٠.٠١، ربما بسبب تعرضهن الدائم لتلك العادة المتوارثة والراسخة فى قيم مجتمعهن. [انظر جدول (٤) بالملحق].

مما لا شك فيه أن الحملات التوعوية الخاصة بمخاطر الختان قد أتت ببعض ثمارها، ولكن لابد من الاستمرار من أجل الحفاظ على المكتسبات؛ فيجب إعطاء المزيد من الاهتمام للجانب التوعوى، والتدريب خاصة للرائدات الريفيات، والحملات المختلفة فى وسائل الإعلام.

وفى هذا الإطار ينبغى أن نشير إلى أنه من المواد الداعمة للمرأة التى أقرتها الحكومة والبرلمان، تغليظ عقوبة ختان الإناث بشكل عام، حيث تم إصدار القانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠١٦؛ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الخاصة بختان الإناث، حيث تم تعديل نص المادة رقم (٢٤٢) مكرر من قانون العقوبات بتغليظ مدة عقوبة إجراء الختان، مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد، وإضافة المادة رقم (٢٤٢ مكرر "أ") بإدخال عقوبة على من طلب الختان، وتشديد العقوبة فى كل الأحوال إذا ترتب على الفعل عاهة مستديمة أو أفضى إلى موت [١٢].

٢- الزواج المبكر

يعد زواج الفتيات القاصرات انتهاكًا مروعًا لحقوق الإنسان، فظاهرة الزواج المبكر تحمل فى طياتها انتهاكًا لحقوق الفتاة وحرمانها من ممارسة حقها فى الاختيار، كما إنها تمثل انتهاكًا لحقها فى التعليم والصحة على الأمد الطويل[١٣]. فهى تمثل نوعًا من التمييز والعنف وتسبب مخاطر صحية[١٤].

وبسؤال المبحوثات من مفردات العينة عن رأيهن تجاه فكرة الزواج المبكر للفتيات، كشفت الاتجاهات عن ارتفاع فى درجة الوعى بمخاطر تلك الظاهرة ورفُضت بشكل قاطع. حيث رفضت (٨٦,٢٪) من العينة زواج الفتاة فى سن أقل من ١٨ سنة، وتكشف النتائج على مستوى الفروق التعليمية من المبحوثات أنه كلما ارتفع المستوى التعليمى كان الاتجاه بشكل أكبر تجاه الرفض للزواج فى سن مبكر كما يوضح جدول (٢٠).

جدول (٢٠)

رأى المبحوثات من أفراد العينة تجاه الزواج المبكر وفقًا للمستوى التعليمى

الاستجابة	المستوى التعليمى									
	أميات وأشباه أميات		مؤهل أقل من المتوسط		مؤهل متوسط		مؤهل فوق المتوسط		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٢٨٣	٢٣,١	٥٠	١٥,٧	٦٠	٧,٧	٢١	٣,١	٤١٤	١٣,٨
لا	٩٤١	٧٦,٩	٢٦٨	٨٤,٣	٧٢٤	٩٢,٣	٦٥٣	٩٦,٩	٢٥٨٦	٨٦,٢
الإجمالى	**١٢٢٤**	**١٠٠,٠**	**٣١٨**	**١٠٠,٠**	**٧٨٤**	**١٠٠,٠**	**٦٧٤**	**١٠٠,٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠,٠**

كا^{٢} = ١٨,١ مستوى معنوية ٠,٠٠٠١

عرضت المبحوثات من أفراد العينة الرافضات للزواج المبكر عددًا من الأسباب الرئيسة وراء الرفض القاطع لهذه العادة يجملها الجدول التالى.

جدول (٢١)

أسباب رفض المبحوثات من أفراد العينة للزواج المبكر وفقًا للبيئة السكنية

الاستجابة	البيئة السكنية					
	ريف		حضر		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
البنت الصغيرة ما تقدرش تتحمل المسئولية بدرى	١١١٨	٧٨,١	٩٠٨	٧٨,٦	٢٠٢٦	٧٨,٣
ممكن أبوها يستفيد من شغلها فى مصروف البيت	٢١٣	١٤,٩	١١٩	١٠,٣	٣٣٢	١٢,٨
الزواج المبكر بيعمل مشاكل صحية للبنت	٥٨٨	٤١,١	٤٣١	٣٧,٣	١٠١٩	٣٩,٤
الزواج المبكر ممكن يحصل فيه طلاق بدرى	٤٢٥	٢٩,٧	٣٤٣	٢٩,٧	٧٦٨	٢٩,٧
علشان تكمل تعليمها	٤١١	٢٨,٧	٤٦٣	٤٠,١	٨٧٤	٣٣,٨
علشان تشتغل وتستقل اقتصاديا	١٠٢	٧,١	١٢٠	١٠,٤	٢٢٢	٨,٦
عدد المستجيبات	١٤٣١		١١٥٥		٢٥٨٦	

* يسمح بتعدد الاستجابات.

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

تمثلت أسباب الرفض التى أبدتها المبحوثات فى: عدم قدرة الفتاة الصغيرة على تحمل مسئولية الزواج بنسبة ٧٨,٣٪، يليها معرفتهن بأن زواج الفتاة فى سن صغيرة يسبب مشاكل صحية تؤثر فى استمرار الزواج بنسبة ٣٩,٤٪. وكان من ضمن أسباب الرفض التأكيد على أهمية تعليم الفتاة ليكون لديها سلاح تواجه به صعوبات الحياة وتتمكن من تحمل مسئولية تربية الأبناء.

أما على مستوى الريف والحضر فظهرت فروق طفيفة، وظهرت بشكل أكبر فى ارتفاع رؤية الحضريات لأهمية التعليم عن الزواج، وكذا أهمية العمل والاستقلال الاقتصادى للفتاة.

يكشف ما سبق سواء من رفض فكرة الزواج المبكر للفتيات أو الأسباب المرتبطة بهذا الرفض عن تأثير وفاعلية الجهود المجتمعية والقانونية التى بذلت لمواجهة هذه الظاهرة، من خلال التوعية المتكررة والندوات التثقيفية التى يجريها المجلس القومى للمرأة والجمعيات المعنية بحقوق المرأة، والقوانين التى جرمت زواج القاصرات، بحيث آتت ثمارها فى رفع درجة المعرفة والوعى لدى الأسر فى كثير من المناطق وخاصة الريفية بمخاطر الزواج المبكر؛ الأمر الذى يتطلب المزيد من الاستمرارية فى تلك الحملات للحفاظ على تلك المكتسبات.

أشارت الدراسات السابقة إلى أن المخاطر الناجمة عن الزواج المبكر للفتيات تتمثل فى أن الفتاة تكون أكثر عرضة للعنف من زوجها، وأكثر عرضة لمضاعفات الحمل والولادة، كما أن الزواج المبكر ينتهك حق الفتاة فى التعليم واكتساب المهارات وغيرها[١٥]، وتكون الفتاة أكثر عرضة لتسمم الحمل وفقر الدم والإجهاض، وصعوبة الولادة، وتكثر وفيات الأمهات فى المناطق التى يكثر بها الزواج المبكر[١٦].

أما عن أسباب تأييد فكرة الزواج المبكر للفتيات والتى مثلت النسبة الأقل ١٣,٨٪ من عينة الدراسة الحالية، فتمثلت فى أن الزواج المبكر يضمن الأمان المعيشى للفتاة بنسبة ٨٩,٩٪، وأنه أفضل من التعليم بنسبة ٣٤٪ تقريبًا، وأخيرًا التخلص من عبء الفتاة المادى الذى يثقل كاهل الأسرة بنسبة ٣٠٪. يتضح مما سبق أن العامل الاقتصادى وراء تشجيع الزواج المبكر وهو ما يعنى ضمنيًا أن الفتيات الفقيرات هن الأكثر انتهاكًا لحقوقهن فى التعليم والصحة والصحة الإنجابية نتاج زواجهن المبكر.

لقد كان للمجلس القومى للمرأة جهود محمودة فى هذا المضمار؛ حيث أعد المجلس مشروع قانون مكافحة زواج القاصرات، وتم إرساله إلى مجلس الوزراء ونائبات مجلس النواب، ويتضمن المشروع؛ تعديل وإضافة مواد فى قانون العقوبات، قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الولاية على النفس، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون الطفل، وقانون الأحوال المدنية[١٧].

الخلاصة

تناول الفصل الحالى أولويات المرأة المصرية واحتياجاتها فى مجالى الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية طبقًا لرؤيتها وآرائها، وكانت العينة ممثلة لشرائح اقتصادية اجتماعية ومناطق جغرافية مختلفة، وأعمار ومستويات تعليمية مختلفة أيضًا فى أحوال كثيرة.

وقد أظهرت النتائج عددًا من العقبات التى تقف حائلًا دون تمتع المرأة (أفراد العينة) بحقوقها فى الحصول على الخدمة العامة أو الضمانية والآليات المستخدمة لوصول المعاش لمستحقيه، فأكدت المبحوثات – خاصة شريحة المرأة الريفية والفقيرة – على ضرورة النهوض بالتأمين الصحى للاستفادة بخدماته فى مجال الصحة والصحة الإنجابية.

وظهر الموروث الاجتماعى والثقافى بدور فاعل ورئيس فى الممارسات الخاطئة التى تمارس ضد المرأة وخاصة الختان، حيث تقف العادات والتقاليد كسبب مهم وراء إجراء هذه العملية للفتاة، وعلى الرغم من الجهود المبذولة والمستمرة لحملات مناهضة الختان، إلا أن الأمر يتطلب مزيدًا من الجهد لبعض المؤسسات، ومنها على سبيل المثال تفعيل خطاب المؤسسات الدينية لتوعية الأسر بمخاطر إجراء هذه العملية على الفتاة، هذا بجانب تدريب الرائدات الريفيات على توعية الأهالى.

أما عن الزواج المبكر، فالقضاء على الفقر هو أولى الخطوات للقضاء عليه، انطلاقًا من رؤية الأسرة تجاه الزواج المبكر باعتباره يدفع العبء عن كاهل الأسرة ويخفف من مسئوليتها، ثم يليه الالتفات للموروث الاجتماعى والتوعية بمخاطر هذه العادة التى تنتهك طفولة الفتاة من خلال الخطاب الدينى والدراما والبرامج والحملات التوعوية.

المراجع والهوامش

(*) تم استخدام مفهوم الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعى فى العديد من الكتابات مساويًا لمفهوم الحماية الاجتماعية، وفى هذا الفصل سوف نستخدم فقط مفهوم الحماية الاجتماعية.

١ – أرضيات الحماية الاجتماعية من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة، مؤتمر العمل الدولى، جنيف، الدورة ١٠١، مكتب العمل الدولى، التقرير الرابع، ٢٠١٢، ص ٥.

٢ – حماية اجتماعية فى:

Http//ar.wikipedia.org,٣١-٥-٢٠١٦.p.١.

٣– المرجع السابق.

٤ – أحمد حسين، مشكلات المرأة الفقيرة وأوجه معاناتها، فى نادية حليم مشرفًا، أوضاع المرأة واحتياجاتها فى الأسر الأكثر فقرًا: دراسة فى محافظة الشرقية، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٥، ص ص ١٠٤– ١٠٥.

٥ – المرجع السابق، ص ١٠٦.

٦– المرجع السابق، ص ١٠٦.

٧ – المرجع السابق، ص ٩٨.

٨ – أيمن عبد الوهاب، صحة المصريين وقنديل أم هاشم، أحوال مصرية، العدد ٦٢، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، خريف ٢٠١٦، ص ٧.

٩ – عبد الحميد أباظة، التأمين الصحى، نحو قانون جديد، أحوال مصرية، العدد ٦٢، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، خريف ٢٠١٦، ص ص ٨٨– ٨٩.

١٠– وليد عبد السلام، كل ما تريد معرفته عن قانون التأمين الصحى الجديد، فى:

https//m.youm٧.com/story/٢٠١٨/٧/١٦,٣١-٨-٢٠١٨.

١١- انظر: مهاب عادل، تأثير الموروثات المجتمعية على العادات الصحية فى مصر، أحوال مصرية، العدد ٦٢، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، خريف ٢٠١٦، ص ص ١٥٠ - ١٤٦.

- أمانى الطويل، صحة المصريات بين سوء التغذية والعنف، أحوال مصرية، العدد ٦٢، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، خريف ٢٠١٦، ص ١١٠.

١٢- المجلس القومى للمرأة، حصاد المجلس القومى للمرأة عام ٢٠١٧، (أهم الإنجازات)، القاهرة، متاح عبر موقع المجلس (http://ncw.gov.eg).

١٣- زواج الأطفال ٣٩ ألف زيجة كل يوم، متاح على:

http//www.who.int/mediacentr/news/releases/٢٠١٣/child_marriage_٢٠١٣٠٣٠٧/ar/#content, ٣٠-٤-٢٠١٧, p.١.

١٤- أمل صقر، الزواج المبكر فى مصر، القاهرة، المركز المصرى لحقوق المرأة، د. ت، ص ٥.

١٥- زواج الأطفال ٣٩ ألف زيجة كل يوم، مرجع سابق، ص ص ٢-٣.

١٦- أمل صقر، الزواج المبكر فى مصر، مرجع سابق، ص ٣.

١٧- المجلس القومى للمرأة، مرجع سابق.

الفصل الخامس

واقع المشاركة السياسية للمرأة المصرية*

مقدمة

شاركت المرأة جنبًا إلى جنب مع الرجل فى ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو منادية بحقوقها كمواطنة، والقضاء على الظلم والمطالبة بالحرية والعدالة الاجتماعية، فقد برز دور النساء فى الثورة فى قلب ميدان التحرير يشاركن فى الاعتصام، ويتحركن ويناضلن مرددات نفس شعارات الثورة المطالبة برحيل النظام ومحاكمة الفساد[١]، وتفجرت الثورة بمشاركة المرأة فضلًا عن انخراطها بقوة فى الحركات والائتلافات الشبابية والثورية مع الإسهام فى تأسيس عدد من الأحزاب الجديدة على اختلاف توجهاتها[٢]، ونجحت فى تحقيق بعض المكاسب على الصعيد التشريعى كإقرار حقوقها فى دستور ٢٠١٤ والحصول على نسبة غير مسبوقة فى برلمان ٢٠١٥ بعد اشتراط تمثيلها بنسب معينة فى القوائم، لكن يظل المكسب الأهم أن الثورة وما أعقبها من موجات تحول فى البناء السياسى للنظام خلقت توازنًا قويًا جديدًا جعل المرأة أكثر قدرة على المطالبة بحقوقها.

يركز هذا الفصل – بناء على تلك الخلفية– على عدد من العناصر التى تلقى الضوء على اهتمامات المرأة بالقضايا السياسية بعد أحداث الثورة، ورؤيتها تجاه المشاركة السياسية، والمشاركة البرلمانية للمرأة ومعوقات هذا الدور، وبناء عليه يهدف هذا الفصل بشكل رئيس إلى:

---

* كتبت هذا الفصل الدكتورة حنان أبو سكين، أستاذ العلوم السياسية المساعد، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

- الوقوف على مدى اهتمام المرأة بالشأن السياسى.
- تحديد إمكانية أن تقوم المرأة بانتخاب مرأة.
- معرفة مدى مشاركة المرأة فى الاستحقاقات الانتخابية والاستفتاءات بعد ٢٥ يناير.
- رصد معوقات مشاركة المرأة فى السياسة وأساليب مواجهتها.
- الإلمام بالمؤشرات العامة للمشاركة السياسية للمرأة.

انطلاقًا مما سبق ينقسم الفصل إلى محورين رئيسين لعرض النتائج، وهى على النحو التالى:

أولًا : رؤية نظرية حول تطور المشاركة السياسية ومكاسب المرأة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير.

ثانيًا: نتائج الدراسة الميدانية.

١-المرأة والاهتمام بالسياسة.

٢-المشاركة السياسية للمرأة بعد ٢٥ يناير.

٣-معوقات المشاركة وأساليب المواجهة.

المحور الأول: رؤيــة نظريــة حــول تطور المشاركة السياسية ومكاسب المرأة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير

يعد هذا المحور مدخلًا نظريًا للكشف عن تطور الحياة السياسية للمرأة، بالتركيز على تمثيلها فى البرلمان وعرض حقوقها المنصوص عليها بالدستور. فقد برز دور المرأة واضحًا فى النضال بهدف المشاركة فى المجال العام مع قيام الدولة الحديثة فى عهد محمد على حيث أنشئت مدرسة الممرضات عام ١٨٣٢، فكانت النواة الأولى التى مهدت لخروج المرأة المصرية إلى العمل غير أن هذا الأمر لم يحدث فجأة، بل ساعد عليه وأسهم فيه تبنى عدد من العلماء والمفكرين المصريين من دعاة التنوير مثل

(رفاعة الطهطاوى) و(قاسم أمين) قضية المرأة المصرية ومطالبتهم بتعليم المرأة وبحقها فى العمل[٣].

وفى أوائل القرن العشرين أسست مجموعة من النساء المصريات أول تنظيم غير حكومى للخدمات ليكون إيذانًا بمشاركة أوسع للمرأة المصرية فى العمل العام؛ حيث أنشأت واشتركت فى العديد من الجمعيات الخيرية والتطوعية وكذا فى الجمعيات الأدبية. وقد برز دور المرأة المصرية فى القضايا الوطنية وظهرت المشاركة الإيجابية النسائية فى صورة لم يعتدها المجتمع لفترة طويلة من السنوات؛ وذلك لخروجها لأول مرة فى المظاهرات الحاشدة والمنظمة إلى الشوارع فى التاسع من مارس ١٩١٩، وفى يوم ١٤ مارس سقطت أول شهيدتين خلال المظاهرات وهما السيدتان (حميدة خليل) و(شفيقة محمد) للدفاع ومؤازرة زعيم الثورة سعد زغلول ومعارضة لجنة (ملنر). بالإضافة للعديد من الاجتماعات أهمها الاجتماع الذى عقد بمقر الكنيسة المرقسية فى ١٢ ديسمبر ١٩١٩، ردًا على الإنجليز للوشاية والتفرقة بين عنصرى الأمة المسلمين والأقباط. وفى عام ١٩٢٠ تم تشكيل لجنة الوفد المركزية للسيدات نسبة لحزب الوفد بزعامة سعد زغلول، وانتخبت السيدة هدى شعرواى رئيسًا لها. واستمر الكفاح الاجتماعى والسياسى مواكبًا لأحداث مصر الكبيرة فى دلالة واضحة على انخراطها فى الحركة الوطنية المصرية. وقد نص دستور ١٩٢٣ على المساواة بين كل المصريين والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية والمساواة فى الواجبات والالتزامات العامة دون التمييز على أساس العرق أو اللغة أو الدين، لكن صدرت القوانين الانتخابية مقيدة لحقوق المرأة وقصرت حق التصويت والانتخاب والترشيح على الرجال[٤].

وبعد مرور أربع سنوات على ثورة ١٩١٩ وفى تاريخ ١٦ مارس أسست هدى شعراوى أول اتحاد نسائى مصرى طالب بتحقيق المساواة السياسية والاجتماعية بين الرجل والمرأة، وحق المرأة فى استكمال تعليمها فى الجامعات، ومراجعة العادات

والتقاليد الخاصة بالزواج لرفع الظلم الواقع على النساء من جراء تعدد الزوجات أو الطلاق، كما نادى الاتحاد بمحاربة العادات والتقاليد البالية التى لا تتفق مع العقل وترجع بالمرأة إلى الوراء.

وفى عام ١٩٣٦ قامت الحركة النسائية بالاحتجاج على المعاهدة الموقعة بين مصر وإنجلترا التى تقضى ببقاء القواعد الإنجليزية فى منطقة القناة؛ وأنها ليست معاهدة حماية إنما احتلال دائم(٥). وقد ظهرت نقطة تحول جديدة فى نهاية الثلاثينيات من القرن العشرين وهى ظهور التوجه الإسلامى وتأسيس زينب الغزالى لجمعية النساء المسلمات عام ١٩٣٧(٦)، ووجه الاتحاد النسائى المصرى وناشطات الحركة النسائية فى مصر خطابًا إلى العالم العربى فى عام ١٩٤٤ بالمؤتمر النسائى العربى بالقاهرة لمنح المرأة حقوقها المنصوص عليها فى الشريعة الإسلامية. ونتج عن المؤتمر ٥٠ قرارًا يتضمن أول خمسة منها الدعوة لمنح المرأة حق الانتخاب والتصويت ودعوة الحكومات لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل تدريجيًا.

تم تأسيس أول حزب سياسى للمرأة تحت اسم الحزب النسائى المصرى عام ١٩٤٢، وطالب الاتحاد النسائى المصرى فى عام ١٩٤٧ بضرورة تعديل قانون الانتخاب بإشراك النساء مع الرجال فى حق التصويت، وضرورة أن يكون للمرأة جميع الحقوق السياسية وعضوية المجالس المحلية والنيابية، كما خرجت مظاهرات نسائية خلال المؤتمر النسائى الذى عقد فى ١٩ فبراير عام ١٩٥١ تهتف بأن البرلمان للنساء والرجال. وبقيام ثورة ١٩٥٢ قام الرئيس محمد نجيب بزيارة الاتحاد النسائى المصرى، وبحلول عام ١٩٥٦ تم منح المرأة المصرية حق التصويت والترشح(٧). وجدير بالذكر أنه كان يشترط أن تتقدم المرأة بطلب كتابى ليتم إدراجها فى كشوف الناخبين إلى أن تم إلغاء هذا الشرط وأصبح إدراجها تلقائيًا فى الكشوف عام ١٩٧٩(٨).

أولًا: تطور التمثيل البرلمانى للمرأة

تعد المرأة المصرية صاحبة تجربة برلمانية قديمة، فهى أول امرأة عربية تمثل بلادها سياسيًا فى البرلمان، حيث دخلت معترك الحياة البرلمانية عام ١٩٥٧ حينما أعطى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر حق الانتخاب والترشح للمرأة المصرية بموجب دستور ١٩٥٦. وفتح باب الترشح وتقدمت (٨) سيدات للترشح، وكان لابد من موافقة هيئة التحرير والتنظيم السياسى للثورة على هذا الترشح، وسجل التاريخ يوم ١٤ يوليو عام ١٩٥٧ على أنه تاريخ دخول أول امرأة مصرية إلى البرلمان حيث تعد السيدة (راوية عطية) أول امرأة تدخل البرلمان المصرى كعضو كامل الأهلية عن دائرة الجيزة، ومعها (أمينة شكرى) عن الإسكندرية. وفى انتخابات عام ١٩٦٤ حصلت المرأة على ثمانية مقاعد وذلك بنسبة ٢,٣٪ من إجمالى عدد أعضاء البرلمان، ثم تناقص العدد ليصل إلى ثلاثة فى انتخابات عام ١٩٦٩، وعاد مرة أخرى فى انتخابات ١٩٧١ إلى ثمانى منتخبات وواحدة بالتعيين، ثم انخفض فى انتخابات عام ١٩٧٦ إلى ستة منهن (٤) منتخبات و(٢) بالتعيين، وذلك بنسبة ١,٦٪ من إجمالى عدد أعضاء المجلس. وإزاء الضعف الملحوظ فى عدد المقاعد البرلمانية التى شغلتها المرأة خلال الفترة من (١٩٥٧ – ١٩٧٦)، فلقد ارتأت الحكومة تخصيص عدد معين من المقاعد للمرأة، وتم تقنين التخصيص بالقانون رقم ١٨٨ لعام ١٩٧٩[٩]. وبالفعل شهد برلمان عام ١٩٧٩ طفرة غير مسبوقة للمرأة فى العدد والنسبة، إذ دخلته (٣٥) سيدة فازت (٣٠) امرأة بمقاعد الكوتة و(٣) من خارج الكوتة؛ كما عين الرئيس سيدتين فكانت النسبة ٩,٧٪ من إجمالى عدد الأعضاء. وحافظت المرأة على النسبة نفسها تقريبًا بحصولها على (٣٦) مقعدًا منهم مقعد واحد بالتعيين من بين ٤٤٨ مقعدًا وذلك بنسبة ٧,٨٪ فى انتخابات عام ١٩٨٤، وعلى الرغم من إلغاء القانون السابق المتعلق بالتخصيص وحكم المحكمة الدستورية العليا فى عام ١٩٨٦ بعدم دستورية القانون؛ لما ينطوى عليه من تمييز على أساس الجنس، فإن إقرار نظام الانتخاب

بالقائمة النسبية دعم مركز المرأة المصرية نسبيًا فى الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٧ لتحصل على ١٨ مقعدًا منهم ١٤ بالانتخاب و٤ بالتعيين، وكانت نسبة العضوات فى مجلس الشعب ٣,٩٪ من إجمالى أعضاء المجلس؛ أى نصف المقاعد التى كانت تشغلها فى برلمان عام ١٩٨٤. ولكن العودة مجددًا إلى نظام الانتخاب الفردى هبط بعدد مقاعد المرأة إلى ١٠ مقاعد فى برلمان عام ١٩٩٠ وكان منهن (٧) بالانتخاب، و(٣) بالتعيين ويمثلن النسبة ١,٩٪ من إجمالى عدد الأعضاء البالغ ٤٥٤ عضوًا، ثم تراجع إلى (٩) مقاعد فى مجلس الشعب عام ١٩٩٥ منهن (٥) بالانتخاب و(٤) بالتعيين. وفى انتخابات ٢٠٠٠ ارتفع قليلًا ليصل إلى (١١) مقعدًا منهن (٧) بالانتخاب و(٤) بالتعيين، ولم يمثل العدد آنذاك إلا نحو ٢,٤٪ من إجمالى عدد المقاعد ولكنه ارتفع إلى (١٣) سيدة بعد فوز النائبتين (ثريا لبنة) و(فريدة الزمر) بمقعدين فى الدوائر التى خلت فى ذلك الفصل التشريعى، وزادت نسبة السيدات فى برلمان ٢٠٠٠ إلى ٢,٨٪. وفى انتخابات ٢٠٠٥ لم تحصل المرأة إلا على (٤) مقاعد بالانتخاب، وتم تعيين ٥ سيدات فأصبح العدد (٩) من بين ٤٤٤ هى إجمالى عدد مقاعد المجلس النيابى، ثم انخفض إلى (٨) باستقالة العضوة (شاهيناز النجار)[١٠].

لقد وافق مجلس الشعب المصري نهائيا فى ١٤ يونيو ٢٠٠٩ على تخصيص مقاعد للمرأة فى البرلمان (٦٤) مقعدًا، بنسبة ١٢,٦٪. ليصبح عدد مقاعد البرلمان (٥١٨) مقعدًا[١١]، وهى المرة الثانية فى تاريخ الحياة البرلمانية التى يتم فيها تطبيق نظام الكوتا القانونية؛ ولا تحول الكوتا دون ترشح المرأة فى الدوائر العامة[١٢]. وبموجب التعديل الذى أقره البرلمان، أضيفت ٣٢ دائرة انتخابية بكل منها مقعدان؛ أى بمجموع ٦٤ مقعدًا مخصصة للمرأة فى انتخابات مجلس الشعب، على أن يستمر العمل بهذا النظام مدة عشر سنوات فقط؛ وبعدها لا تكون هناك "كوتا" خاصة بالمرأة

بافتراض أنها ستكون آنذاك قادرة على خوض المنافسة الانتخابية على قدم المساواة مع الرجال. ولكن هذا التعديل لم يشمل مجلس الشورى، ولا المجالس المحلية. وبناء على ذلك حصلت المرأة على ٦٤ مقعدًا فى مجلس الشعب ٢٠١٠، وكان أغلبهن من عضوات الحزب الوطنى، إلا أن إجراء تلك الانتخابات بعيدًا عن الإشراف القضائى وما شابها من انتهاكات وتزوير عجل بقيام ثورة ٢٥ يناير وإسقاط البرلمان[١٣].

بسقوط نظام الحزب الوطنى وتنحى الرئيس مبارك عن السلطة، وتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد وتنامى الجدل حول أسبقية وضع الدستور أم إجراء الانتخابات، وبروز تيار الإخوان المسلمين وسيطرتهم على الحكم بعد إجراء الانتخابات، جاء مجلس الشعب ٢٠١٢ ليضم (٩) سيدات منتخبات منهن (٥) منتميات لحزب الحرية والعدالة الذراع السياسى للإخوان، وثلاث منتميات للوفد، وواحدة للحزب الديمقراطى الاجتماعى إضافة إلى تعيين سيدتين[١٤]. وبلغت نسبتهنّ فى مجلس الشعب الجديد ٢٪ فقط؛ وذلك على الرغم من ملايين النساء اللائى ذهبنّ إلى صناديق الاقتراع للتصويت، ويُعزى ذلك إلى إلغاء كوتة المرأة والاستعاضة عنها بقانون يلزم كافة الأحزاب السياسية بتمثيل المرأة فى جميع القوائم الانتخابية بما لا يقل عن إمرأة واحدة. إلا أنه قد اتضح من الممارسة العملية أنه جرى ترشيح عدد قليل من النساء وُضع معظمهن فى نهاية القوائم الانتخابية مما أسفر عن فوز السيدات بتسعة مقاعد فقط من أصل ٥٠٨ مقاعد بمجلس الشعب، وفى انتخابات مجلس الشورى بلغت نسبة ترشح النساء ٧,٢٪ من إجمالى عدد المرشحين، وفازت أربع سيدات بعضوية مجلس الشورى من ١٨٠ مقعدًا بنسبة ٢٪[١٥]. أما برلمان ٢٠١٥ فقد ارتفع فيه تمثيل المرأة بشكل ملحوظ بسبب تطبيق التمييز الإيجابى (الكوتا)، واشتراط تضمين القوائم لعدد معين من السيدات. وبلغ عدد السيدات فى البرلمان (٨٩) سيدة

من إجمالى (٥٩٦) عضوًا بالبرلمان منهن (١٩) بالانتخاب على مقاعد الفردى، و(٥٦) للقوائم، و(١٤) بالتعيين[١٦].

ثانياً: المرأة فى دستور ٢٠١٢

لم يشارك فى دستور ٢٠١٢ (المعروف إعلاميًا بدستور الإخوان) سيدات يمثلن مختلف شرائح المرأة المصرية، فنسبة تمثيل المرأة فى اللجنة التأسيسية للدستور كانت لا تتعدى الـ٦٪، غالبيتهن عضوات حزب الحرية والعدالة[١٧] الذى أسسه الإخوان المسلمون.

فى السياق ذاته، جاءت النصوص الدستورية المتعلقة بالمرأة فى دستور ٢٠١٢ لتؤكد تلك المخاوف فلم يحقق ذلك الدستور أى إنجاز لحقوق المرأة، ولم يتعامل معها كشريك فى المجتمع وفى الثورة. وصدر الدستور آنذاك بمادة واحدة تخص المرأة مباشرة هى (المادة رقم ١٠)، ولم تعامل تلك المادة المرأة بصفتها شريكًا فى المجتمع له الحقوق نفسها وعليه نفس الواجبات، بل تعاملت معها فقط من زاوية الأم والأسرة. وهو ما يعد إنكارًا منها لدور المرأة المصرية خارج المنزل، بل وتكريسًا لفكرة أن وظيفة المرأة هى الحفاظ على أسرتها، والأمومة، وعليها أن تتخلى عما دون ذلك من أدوار. فضلاً عن أن دستور ٢٠١٢ لم يتضمن مبادئ أساسية تجرم التمييز ضد المرأة، والاتجار بالبشر وزواج القاصرات، وعمالة الأطفال، والعنف الأسرى، والعنف ضد المرأة والطفل[١٨]. وهو الأمر الذى قابلته القوى المدنية والجمعيات الخاصة بحقوق المرأة بتحركات متعددة للاعتراض على الدستور، والمطالبة بتعديله فى ذلك الوقت[١٩]. يضاف لذلك الأجواء العدائية للمرأة وتعمد الإساءة لها مثل الفتاوى الشاذة ومطالبة بعض المنتمين لتيار الإسلام السياسى بإلغاء قانون الخلع، والسماح بزواج القاصرات من سن ٩ سنوات[٢٠]، مما أصاب المجتمع عامة والمرأة خاصة بصدمة كبيرة.

ثالثاً: مكاسب المرأة فى دستور ٢٠١٤

بعد اندلاع ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ بمشاركة أعداد كبيرة من المصريين عامة والسيدات خاصة حصلت المرأة المصرية على مكاسب كبيرة فى دستور ٢٠١٤، وتم النص على مجموعة من الحقوق غير المسبوقة. فقد تضمن الدستور أكثر من عشرين مادة تستفيد منها المرأة بشكل مباشر؛ من أهمها حق أبناء الأم المصرية فى الحصول على الجنسية[٢١]، وكفالة الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل فى جميع الحقوق المدنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور. وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلًا مناسبًا فى المجالس النيابية على النحو الذى يحدده القانون. وترجم ذلك النظام الانتخابى لبرلمان ٢٠١٥، حيث نص على ألا يقل تمثيل المرأة عن ٢١ مقعدًا فى القائمة الانتخابية المكونة من ٤٥ مقعداً[٢٢]، و٧ مقاعد فى القائمة المكونة من ١٥ مقعداً، وتخصيص ربع المقاعد فى الانتخابات المحلية للسيدات[٢٣]. كما تكفل الدولة للمرأة حقها فى تولى الوظائف العامة، ووظائف الإدارة العليا فى الدولة، والتعيين فى الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها. وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكينها من التوفيق بين واجباتها فى الأسرة ومتطلبات العمل. نص الدستور أيضًا على التزام الدولة بتوفيق الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة، والمسنة، والنساء الأشد احتياجًا[٢٤]. فضلًا عن استفادتها من كامل مواد الدستور باعتبارها مواطنا كامل المواطنة؛ مثل التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعى بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين رجالًا ونساءً، وهذا أمر تستفيد به المرأة لأنها الأولى بالرعاية.

وبموجب التعديلات الدستورية التى تم الاستفتاء عليها وإقرارها فى إبريل ٢٠١٩، تم تخصيص نسبة ٢٥٪ من مقاعد مجلس النواب للمرأة بشكل دائم[٢٥]؛ مما

لاقى قبولًا مجتمعيًا باعتباره ضمانة دستورية للتمثيل المناسب للمرأة بالنص على نسبة محددة لها.

مجمل القول إن وصول المرأة المصرية للمكتسبات المنصوص عليها فى الدستور لم يأت من فراغ؛ إنما هو حصاد لمسيرة طويلة من النضال والسعى المستمر على مدار عقود؛ لاكتساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والارتقاء بمستوى مشاركتها فى المجتمع. ورغم تلك النصوص الدستورية مازال الأمر الواقع يفرض نفسه، ومن هنا جاءت أهمية معرفة الواقع من خلال الدراسة الميدانية لعينة من السيدات يمثلن المرأة فى وقتنا الحالى، وعرض آرائهن بشأن اهتمام المرأة بالسياسة، والمشاركة السياسية، والمعوقات التى تواجهها فى المشاركة.

المحور الثانى: نتائج الدراسة الميدانية

تم التركيز فى عرض النتائج على النقاط التالية:

أولًا: المرأة والاهتمام بالسياسة

اهتمت الدراسة بمعرفة مدى اهتمام المرأة المصرية بالسياسة، حيث أوضحت نتائج الدراسة أن أكثر من نصف العينة – بقليل– ليس لديهن اهتمام بالقضايا السياسية، بينما نسبة ١٣,٧٪ منهن مهتمات بالأحداث السياسية الجارية على الساحة المجتمعية. و٢٥,٣٪ لديهن اتجاه نحو الاهتمام بتلك القضايا ولكن ليس بشكل دائم؛ وإنما يتوقف الأمر على مدى تماس تلك القضايا بالواقع المصرى المعاش أو الأحداث السياسية المدوية التى تفرض نفسها على المستوى الدولى والمحلى. وبجمع نسبة السيدات المهتمات بالسياسة والمهتمات أحيانًا، يتضح أن نسبتهن إلى حد ما كبيرة ويعتد بها ٣٩٪. كما هو مبين فى الجدول التالى:

جدول (١)

مدى اهتمام المبحوثات من أفراد العينة بالسياسة وفقًا للبيئة السكنية

الاستجابة	البيئة السكنية					
	ريف		حضر		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٢١٤	١٢,٦	١٩٧	١٥,٢	٤١١	١٣,٧
أحيانا	٣٩٦	٢٣,٣	٣٦٤	٢٨,٠	٧٦٠	٢٥,٣
لا	١٠٩١	٦٤,١	٧٣٨	٥٦,٨	١٨٢٩	٦١,٠
المجموع	**١٧٠١**	**١٠٠**	**١٢٩٩**	**١٠٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

كا^{٢} = ١٦,٦ معنوية عند ٠,٠١

بالنظر لنتائج الدراسة على مستوى الفروق الريفية الحضرية يتبين ارتفاع نسبة النساء الحضريات المهتمات بالسياسة عن الريفيات (١٥,٢٪ للحضر مقابل ١٢,٦٪ للريف)، وغير المهتمات بالسياسة نسبتهن أكثر فى الريف وبفارق دال إحصائيًا عند مستوى ٠,٠١. أما بقراءة تلك النتائج وفقًا لمتغيرات المرحلة العمرية يتبين أن المهتمات بالسياسة النسبة الأكبر منهن من الشابات فى الفئة العمرية من ١٨ إلى أقل من ٣٥ عامًا [انظر الجدول رقم ١ فى الملحق]، يليهن بفارق ضئيل السيدات من ٣٥ إلى أقل من ٥٠ عامًا. أما غير المهتمات بالسياسة النسبة الأكبر منهن فى الفئة العمرية من ٥٠ عامًا فأكثر ٧٠,٨٪. تكشف البيانات من حيث المستوى التعليمى أن المرأة المتعلمة هى المهتمة بالسياسة، فالنسبة الأكبر من المهتمات بالسياسة من الحاصلات على مؤهل فوق المتوسط ٢٦,١٪ [انظر الجدول رقم ٢ فى الملحق]، بينما تقع النسبة الأكبر من غير المهتمات بالسياسة فى فئة الأميات وأشباه الأميات بنسبة ٧٨,٧٪. أما بالنظر لتلك النتائج وفق الحالة العملية فالنسبة الأكبر من المهتمات بالسياسة من العاملات [انظر الجدول رقم ٣ فى الملحق].

تبين النتائج على مستوى الأقاليم الجغرافية أن المحافظات الحضرية هى الأعلى فى اهتمام العينة بالسياسة، يليها محافظات الوجه البحرى ثم محافظات الوجه القبلى، بينما كانت النسبة الأدنى فى اهتمام العينة المحافظات الحدودية. أما **غير المهتمات بالسياسة** – الفريق الأكبر فى العينة – فأعلى نسبة لهن فى محافظات الوجه القبلى [انظر الجدول رقم ٤ فى الملحق].

ومن المؤكد أن الاهتمام بالشأن السياسى هو احتياج وضرورة حتمية على كل إنسان؛ بحيث يكون على دراية ومعرفة بما يجرى حوله من أحداث، كما أن التعليم والعمل ربما يكونا عاملين لاتساع معارف الإنسان ومحاولته متابعة مجريات الأمور من حوله، لكن ربما الريفيات وذوات المستوى الاجتماعى الاقتصادى المتوسط والمنخفض لديهن من الهموم (الأسرية/ الاقتصادية/ الاجتماعية) التى تشغل حيزًا كبيرًا من اهتماماتهن، وبالتالى يحتل الاهتمام بالقضايا السياسية لديهن مرتبة متأخرة.

وبسؤال المبحوثات عن أسباب عدم اهتمامهن بالسياسة أوضحت النتائج تعدد الأسباب؛ ما بين صعوبة فهم الأبعاد السياسية وأن هذه القضايا يهتم بها المتخصصون والعاملون فى هذا المجال أكثر من الجمهور العام، وبين اقتناع البعض بعدم الجدوى العائدة على المواطن العادى من متابعتها، كما فى الجدول التالى:

جدول (٢)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لأسباب عدم الاهتمام بالسياسة وفقًا للبيئة السكنية

الاستجابة*	البيئة السكنية					
	ريف		حضر		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
لا أرغب في الانشغال بأمور مرهقة	٥٥٨	٥١,١	٣٩٩	٥٤,١	٩٥٧	٥٢,٣
صعب عليا أفهمها	٤٦٦	٤٢,٧	٢٩٠	٣٩,٣	٧٥٦	٤١,٣
السياسة لها ناسها وأنا غير مهتمة	٣٩٧	٣٦,٤	٢٤٦	٣٣,٣	٦٤٣	٣٥,٢
لا يوجد عندى وقت	٢١٦	١٩,٨	١٣٧	١٨,٦	٣٥٣	١٩,٣
لا يوجد فائدة فى البلد دى	١٢٠	١١,٠	٦١	٨,٣	١٨١	٩,٩
وأنا لو اهتميت بالسياسة هستفيد إيه	١٧٧	١٦,٢	١٣٢	١٧,٩	٣٠٩	١٦,٩
عدد المستجيبات	١٠٩١		٧٣٨		١٨٢٩	

* يسمح بتعدد الاستجابات.

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

بإلقاء الضوء بشيء من التفصيل على تلك النتائج والتعرف على الفروق النوعية بين المبحوثات، نجد أن أول هذه الأسباب تفضيل الهدوء وعدم الانشغال بشيء ونسبته ٥٢,٣٪، وتبين النتائج ارتفاع ذلك السبب فى الحضر بفارق ضئيل عن الريف. وهنا تكمن نقطة أساسية مفادها ضرورة إقناع السيدات خاصة فى الحضر أن السياسة ليست "انشغالًا للذهن"؛ إنما هى بالأساس وثيقة الصلة بالحياة اليومية لهن وتنعكس تفاعلاتها سلبًا أو إيجابًا على حياتهن. وثانيها صعوبة فهم السياسة ٤١,٣٪، وتكشف النتائج عن ارتفاع نسبته فى الريف. مما يعنى ضرورة تصميم برامج تعريفية وإكساب السيدات مهارات ومعارف فهم المفاهيم والمصطلحات السياسية خاصة فى الريف، وتؤكد عدد من المبحوثات أن "السياسة يوجد بها المتخصصون وأنا لست منهم" بنسبة ٣٥,٢٪؛ وترتفع نسبتهن بين الريفيات. وكان عدم وجود الوقت سببًا لعدم الاهتمام بالسياسة لدى ١٩,٣٪ من هذا الفريق، يليه من ذكرن "عدم جدوى الاهتمام بالسياسة" بنسبة ١٦,٩٪. وكانت نسبة من أقررن أنه "لا يوجد أمل فى الإصلاح"

منخفضة ٩,٩٪، وتدق تلك الاستجابات ناقوس الخطر لأن مؤدها عدم وعى هذا الفريق بأهمية السياسة وتأثيرها الجوهرى على حياة المواطنين، فحتى الحياة المعيشية اليومية البسيطة لدى المواطن هى نتاج لمجمل السياسات التى يتبعها النظام السياسى.

١- قدرة المرأة على ممارسة العمل السياسى

تجدر الإشارة إلى ظهور بعض الاتجاهات المضادة للمرأة، والتى تقلل من قدراتها وإمكاناتها على ممارسة السياسة، وتحاول أن تقتنص حقًا من حقوقها التى كفلها الدستور، لذا سعت الدراسة إلى معرفة رأى المبحوثات (المرأة) أنفسهن عن مدى قدرة وصلاحية المرأة على ممارسة العمل السياسى وتمثيلهن فى الدوائر السياسية والبرلمانية، فتظهر النتائج اعتقاد الغالبية فى قدرة المرأة على العمل السياسى كما فى الجدول التالى:

جدول (٣)
رؤية المبحوثات من أفراد العينة لمدى صلاحية المرأة للعمل السياسى موزعة وفقًا للبيئة السكنية

الاستجابة	البيئة السكنية					
	ريف		حضر		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٤١٩	٦٨,٧	٤٢٣	٧٥,٤	٨٤٢	٧١,٩
لا	١٩١	٣١,٣	١٣٨	٢٤,٦	٣٢٩	٢٨,١
المجموع	**٦١٠**	**١٠٠**	**٥٦١**	**١٠٠**	**١١٧١**	**١٠٠**

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

كا^{٢} = ٦,٥ معنوية عند ٠,٠٥

وما يلفت الانتباه فى تلك النتائج على الرغم من أن أكثر من نصف العينة غير مهتمات بالسياسة – كما سبق ذكره– إلا أن أكثر من ثلثى العينة ترى صلاحية المرأة للعمل السياسى ٧١,٩٪، وهذه نقطة إيجابية يجب العمل عليها وتنميتها. وجدير

بالذكر ارتفاع نسبة من تؤيدن صلاحية المرأة للعمل السياسى فى الحضر ٧٥,٤٪، مقابل ٦٨,٧٪ بالريف. كما أن الفئة الأكبر منهن الشابات فى الفئة العمرية من ١٨ إلى أقل من ٣٥ عامًا [انظر الجدول رقم ٥ فى الملحق] والحاصلات على مؤهل فوق المتوسط [انظر الجدول رقم ٦ فى الملحق]، أما من ذكرن عدم صلاحية المرأة للعمل السياسى فنسبتهن ٢٨,١٪.

وعلى مستوى الأقاليم الجغرافية ترتفع النسبة فى المحافظات الحضرية مقارنة بمحافظات الوجه القبلى والبحرى والمحافظات الحدودية [انظر الجدول رقم ٧ فى الملحق].

بالرغم من أن المرأة المصرية هى تقريبًا نصف المجتمع، إذ تمثل نسبتها ٤٨,٤٪ من عدد السكان، وفقًا للبيانات الرسمية للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء لتعداد ٢٠١٧[٢٦]، الأمر الذى يترتب عليه أن يكون نصف الناخبين تقريبًا إناثًا. فإن الواقع يكشف عن أن تمثيل المرأة فى أى استحقاق انتخابى لم يصل لنسب مرتفعة، وكذا تمثيلهن فى المجالس المنتخبة؛ الأمر الذى دفعنا للاهتمام بالتعرف على رؤية المبحوثات لمدى قبولهن فكرة انتخاب سيدة لتمثيلهن فى البرلمان، لذلك تم توجيه سؤال للمبحوثات بشأن إمكانية انتخاب سيدة.

جدول (٤)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لإمكانية انتخاب السيدات موزعة وفقًا للبيئة السكنية

الاستجابة	البيئة السكنية					
	ريف		حضر		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٩٣٢	٥٤,٨	٧٣٤	٥٦,٥	١٦٦٦	٥٥,٥
لا	٣٧٥	٢٢,٠	٢٤٨	١٩,١	٦٢٣	٢٠,٨
لا أعرف	٣٩٤	٢٣,٢	٣١٧	٢٤,٤	٧١١	٢٣,٧
المجموع	**١٧٠١**	**١٠٠**	**١٢٩٩**	**١٠٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

كا٢ غير معنوية.

تكشف نتائج جدول رقم (٤) أن أكثر من نصف العينة بقليل يرون إمكانية انتخاب سيدة بنسبة (٥٥,٥٪)، وظهرت نسبة من المبحوثات غير قادرات على تحديد توجهاتهن نحو انتخاب إمرأة ٢٣,٧٪، وربما يرجع هذا للفكرة الراسخة فى الأذهان بعدم قدرة المرأة على ممارسة السياسة، وأن إمكاناتها فى هذا المجال محدودة. بالنظر إلى الفروق بين آراء المبحوثات وفقًا للبيئة السكنية، يتبين ارتفاع نسبة من رفضن انتخاب سيدة فى الريف (٢٢٪ للريف مقابل ١٩,١٪ للحضر). أما بالنظر إلى اختلاف الرؤية وفقًا لاختلاف المرحلة العمرية يتبين أن النسبة الأكبر من المؤيدات لإمكانية انتخاب سيدة من الشابات من ١٨ إلى أقل من ٣٥ عامًا [انظر الجدول رقم ٨ فى الملحق] وتقل كلما ارتفعت المرحلة العمرية؛ وقد يفسر ذلك بأن الإنسان كلما تقدم فى السن تنخفض قابليته لتغيير المعتقدات الراسخة فى ذهنه والتى تربى عليها، أما الشباب فغالبًا ما يرفضون الطابع المحافظ ويتمردون على الثقافة التقليدية السائدة. أما على مستوى الحالة التعليمية فتكشف النتائج عن أن الحاصلات على مؤهل فوق المتوسط فأعلى يؤيدن انتخاب امرأة [انظر الجدول رقم ٩ فى الملحق] وكذا العاملات فى مهن مختلفة، ويرجع ذلك لأن المرأة العاملة غالبًا ما تكون أكثر انفتاحًا واقتناعًا بقدرة المرأة على العمل العام [انظر الجدول رقم ١٠ فى الملحق].

أما على مستوى الأقاليم الجغرافية كانت أعلى نسبة للمؤيدات لإمكانية انتخاب سيدة فى المحافظات الحضرية مقارنة بمحافظات الوجهين القبلى والبحرى والمحافظات الحدودية [انظر الجدول رقم ١١ فى الملحق]. وهذه نتيجة متوقعة فى ضوء ما يميز الحضر بالانفتاح والتقبل لفكرة إمكانية انتخاب سيدة، ولا تكون العادات والتقاليد بالحدة نفسها كما فى الصعيد. كما أنها نتيجة تتسق مع ما سبقت الإشارة له بارتفاع نسبة المؤيدات لصلاحية المرأة للعمل السياسى فى المحافظات الحضرية. أما

عن الأسباب التى أرجعتها المبحوثات لتأييد فكرة انتخاب سيدة فكان أهمها هو شعورها باحتياجات ومشكلات المرأة. ويكشف جدول (٥) عن تلك الأسباب تفصيلاً:

جدول (٥)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لأسباب إمكانية انتخاب السيدات موزعة وفقًا للبيئة السكنية

الأسباب*	البيئة السكنية							
	ريف		حضر		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
تقدر تعبر عن مشكلاتى أكتر	٦٦٨	٧١,٧	٤٨١	٦٥,٥	١١٤٩	٦٩,٠	٧,٢	٠,٠٥
لتحقيق المساواة بين السيدات والرجال	٣٧٨	٤٠,٦	٢٧٣	٣٧,٢	٦٥١	٣٩,١	–	–
المرأة أكثر نشاط وبتشتغل كويس	٢٣٨	٢٥,٥	٢٦٠	٣٥,٤	٤٩٨	٢٩,٩	١٩,١	٠,٠١
هعرف أروح لها واتعامل معاها	٣٢٤	٣٤,٨	٢٤٧	٣٣,٧	٥٧١	٣٤,٣	–	–
المرأة بتكون طموحة وترغب تثبت نفسها	١٨٤	١٩,٧	٢٢٢	٣٠,٢	٤٠٦	٢٤,٤	٢٤,٦	٠,٠١
عدد المستجيبات	٩٣٢		٧٣٤		١٦٦٦			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

إن الهم الأول للمرأة المصرية – فى هذا الصدد – أن تجد من يشعر بها ويعبر عنها، لذا ظهر أول تلك الأسباب أن المرأة أكثر قدرة على التعبير عن مشكلات المرأة، لأنها تشعر بمعاناة المرأة فى الأمور الحياتية بنسبة ٦٩,٠٪. وترتفع نسبته فى الريف بفارق دال إحصائيًا عند مستوى ٠,٠٥، يليه بفارق كبير لتحقيق المساواة

(٣٩,١٪)، وكان السبب الثالث سهولة التواصل والتعامل معها بنسبة (٣٤,٣٪)، يليه أن المرأة ناجحة وتعمل بصورة جيدة (٢٩,٩٪)، وتزيد نسبته بشكل ملحوظ فى الحضر بفارق دال إحصائيًا عند مستوى ٠,٠١. وأتى السبب الخامس والأخير طموح المرأة ورغبتها فى تحقيق ذاتها بنسبة (٢٤,٤٪)، ويزيد فى الحضر على الريف بفارق دال إحصائيًا عند مستوى ٠,٠١؛ مما يعنى الحاجة إلى تعزيز ثقة المرأة بنفسها فى المناطق الريفية. وترى الدراسة أهمية توعية المرأة بأن عضو البرلمان هو نائب عن الشعب كله وليس من انتخبوه ودوره معالجة قضايا جميع المواطنين وليس قاصرًا على أهل دائرته فقط. ولاستكمال هذه القضية حاولت الدراسة الكشف عن الأسباب التى قد تمنع المرأة من الترشح فى الانتخابات، وعدم خوض هذه التجربة، وممارسة حقها الانتخابى، وكانت أبرز النتائج قدرة الرجل على تقديم الخدمات على النحو الآتى:

جدول (٦)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لأسباب عدم إمكانية انتخاب السيدات موزعة وفقًا للبيئة السكنية

الأسباب*	البيئة السكنية						كا٢	مستوى المعنوية
	ريف		حضر		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
المرأة ليست لديها وقت للعمل بالسياسة	١٦٧	٤٤,٥	٧٨	٣١,٥	٢٤٥	٣٩,٣	١٠,٧	٠,٠١
الراجل يستطيع يخدمنا أكتر	٢٤٥	٦٥,٣	١٥٤	٦٢,١	٣٩٩	٦٤,٠	–	–
المرأة لا يوجد لديها كفاءة أو خبرة	١١٥	٣٠,٧	١١٠	٤٤,٤	٢٢٥	٣٦,١	١٢,١	٠,٠١
غير واثقة أنها تقدر على المسئولية دى	٧٧	٢٠,٥	٥٠	٢٠,٢	١٢٧	٢٠,٤	–	–
عدد المستجيبات	٣٧٥		٢٤٨		٦٢٣			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

يبين الجدول السابق أن فى مقدمة أسباب عدم إمكانية انتخاب السيدات أن الرجل سيقدم خدمات أكثر لأهل الدائرة بنسبة (٦٤٪) وهى ترتفع فى الريف بفارق طفيف عن الحضر، وجاء السبب الثانى وهو أن السيدات ليس لديهن الوقت للعمل بالسياسة بفارق كبير عن الأول ونسبته ٣٩,٣٪. وتزيد نسبته فى الريف بفارق دال إحصائيًا عند مستوى ٠,٠١، يليه افتقار السيدات للكفاءة أو الخبرة بنسبة ٣٦,١٪، وترتفع نسبته بشكل ملحوظ فى الحضر بفارق دال إحصائيًا عند مستوى ٠,٠١، ثم عدم الثقة فى قدرة المرأة على تحمل تلك المسئولية بنسبة (٢٠,٤٪)، وتكاد تتساوى نسبته فى الريف والحضر.

بقراءة تلك النتائج وفقًا للمستوى التعليمى يتبين أن السبب الأعلى نسبة وهو الرجل سيقدم خدمات أكثر لأهل الدائرة يرتفع لدى الحاصلات على مؤهل متوسط. أما السبب الثانى وهو السيدات ليس لديهن الوقت للعمل بالسياسة فيرتفع بين الأميات وأشباه الأميات [انظر الجدول رقم ١٢ فى الملحق] ، وقد يرجع ذلك لنقص وعيهن بقدرة المرأة على ممارسة العمل السياسى وعدم احتكاكهن بسيدات متعلمات وقادرات على خوض المعترك السياسى، ومن ثم ترسخت لديهن صورة سلبية نتيجة معتقدات خاطئة نتيجة ثقافة السمع دون دليل عليها.

٢- الأسباب المعوقة لترشح المرأة فى الانتخابات

اهتمت عدة دراسات بالأسباب التى تحد من مشاركة المرأة بالترشح فى الانتخابات، وأوضحت أن النظرة السياسية فى المجتمع لا تزال تعتبر أن الترشح فى الانتخابات هو من اختصاص الرجال فحسب؛ وتزداد هذه النظرة على وجه الخصوص فى المجتمعات التى تسود فيها الروابط العصبية والقبلية والعائلية. وعادة ما يستخدم التفسير الخاطئ للدين ليدفع المرأة إلى الانسحاب فى ظل هيمنة الثقافة الذكورية، وحسابات ضيقة تجعل الأحزاب لا تُقدم على ترشيح سيدات على قوائمها؛ بمقولة إنهن غير قادرات على النجاح والفوز بالمقعد البرلمانى، وأن الرهان على المرأة رهان على حصان خاسر[٢٧]. لذا حرصت الدراسة على رصد وتحديد الأسباب التى تمنع المرأة

من ممارسة حقها فى الترشح للانتخابات من منظور المبحوثات وفقًا لاختلافاتهن الديموجرافية وكان فى مقدمتها رفض التصويت لسيدة.

جدول (٧)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة للأسباب المعوقة لترشح المرأة فى الانتخابات موزعة وفقًا للبيئة السكنية

الأسباب*	البيئة السكنية						كا٢	مستوى المعنوية
	ريف		حضر		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
رفض الناخبين إعطاءها أصواتهم	٧٤١	٤٣,٦	٤٧٨	٣٦,٨	١١٢١٩	٤٠,٦	١٣,٩	٠,٠١
غير واثقة فى نفسها	٣٩٦	٢٣,٣	٣٤١	٢٦,٣	٧٣٧	٢٤,٦	–	–
رفض أسرتها	٥٩٩	٣٥,٢	٣٨٤	٢٩,٦	٩٨٣	٣٢,٨	١٠,٧	٠,٠١
عدم فهمها الكافى فى السياسة	٤٦٣	٢٧,٢	٤٢٣	٣٢,٦	٨٨٦	٢٩,٥	١٠,٢	٠,٠١
لا يوجد لديها وقت توفق بين حياتها والعمل فى السياسة	٥١٣	٣٠,٢	٤٢٥	٣٢,٧	٩٣٨	٣١,٣	–	–
أن بيتها وولادها أولى بيها	٥٠٢	٢٩,٥	٤٢٦	٣٢,٨	٩٢٨	٣٠,٩	–	–
انتشار البلطجة بالشارع	٢٧٧	١٦,٣	٢٤٩	١٩,٢	٥٢٦	١٧,٥	٤,٢	٠,٠٥
لا تستطيع تنزل فى التجمعات التى بها رجالة	٢٩٤	١٧,٣	٢٣٥	١٨,١	٥٢٩	١٧,٦	–	–
لا تجد من يعلمها ويوعيها بالانتخابات	٢٣٣	١٣,٧	١٧٤	١٣,٤	٤٠٧	١٣,٦	–	–
ضعف ترشيح الأحزاب لها	٢١٤	١٢,٦	١٩٢	١٤,٨	٤٠٦	١٣,٥	–	–
عدم تقبل المجتمع لترشيح المرأة لنفسها	٣٣٠	١٩,٤	٢٩٢	٢٢,٥	٦٢٢	٢٠,٧	٤,٢	٠,٠٥
التكاليف المالية الكبيرة للدعاية الانتخابية	٢٩٦	١٧,٤	٢٣٥	١٨,١	٥٣١	١٧,٧	–	–
المنافسين مش هيدوها فرصة تثبت نفسها وتنجح	٢٤٠	١٤,١	٢١٠	١٦,٢	٤٥٠	١٥,٠	–	–
لا تعرف أهمية دورها فى المجتمع	١٦٧	٩,٨	١٥٠	١١,٥	٣١٧	١٠,٦	–	–
تخاف من محاولات تشويه سمعتها	٣٠٠	١٧,٦	١٧٥	١٣,٥	٤٧٥	١٥,٨	–	–
عدد المستجيبات	١٧٠١		١٢٩٩		٣٠٠٠			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

توضح النتائج بجدول رقم (٧) أن أول تلك الأسباب تمثل فى رفض الناخبين إعطاء أصواتهم لسيدة بنسبة ٤٠,٦٪، والمقصود بالناخبين هنا الذكور لعدم اقتناع بعضهم بقدرة المرأة على اقتحام مجال العمل السياسى. وترتفع نسبة ذلك السبب فى

الريف بفارق دال إحصائيًا عند مستوى ٠,٠١ وهذا يرجع للموروث الثقافى الذى يرسخ فكرة أن المرأة دورها رعاية الزوج والأبناء فقط؛ وأنها تحتاج من يحميها فكيف لها أن تواجه المعترك السياسى. أما السبب الثانى فيتمثل فى رفض أسرة المرشحة وذلك بنسبة ٣٢,٨٪، ربما خوفًا عليها من تعرضها لمضايقات أو إيذاء من أصحاب المصالح. ويرتفع أيضًا فى الريف مقارنة بالحضر بفارق دال إحصائيًا عند مستوى ٠,٠١. يليه بفارق طفيف عدم توافر الوقت الذى يمكنها من الجمع بين حياتها داخل الأسرة والعمل فى المجال السياسى الذى يتطلب التفرغ التام والتركيز وذلك بنسبة ٣١,٣٪، وأن المنزل والأولاد لهما الأولوية بنسبة ٣٠,٩٪؛ وترتفع نسبته فى الحضر، وعدم فهمها الكافى فى السياسة بنسبة ٢٩,٥٪ وترتفع نسبته فى الحضر بفارق دال إحصائيًا عند مستوى ٠,٠١. ثم عدم الثقة فى نفسها بنسبة ٢٤,٦٪، وجاء سبب عدم تقبل المجتمع لترشيح المرأة لنفسها بنسبة ٢٠,٧٪، وترتفع نسبته فى الحضر بفارق دال إحصائيًا عند مستوى ٠,٠٥، وتكاد تتطابق النسب بين أسباب التكاليف المالية الكبيرة للدعاية الانتخابية، وعدم قدرتها على الذهاب للتجمعات التى بها رجال، وانتشار البلطجة بالشارع (١٧,٧٪، ١٧,٦٪، ١٧,٥٪ على التوالى). وترتفع نسبة انتشار البلطجة بالشارع فى الحضر بفارق دال إحصائيًا عند مستوى ٠,٠٥، ثم أنها لا تجد من يعلمها ويوعيها بالانتخابات (١٣,٦٪)، ضعف ترشيح الأحزاب لها (١٣,٥٪)، أما الخوف من محاولات تشويه سمعتها فكانت نسبته ١٥,٨٪، وترتفع نسبته فى الريف مقارنة بالحضر، ويفسر ذلك فى ضوء أن الريف به عائلات ممتدة وغالبًا يعرف سكانه بعضهم البعض، بالتالى يزيد الحرص على السمعة والنأى بها عن أى تشويه خاصة للسيدات فى ضوء أنه مجتمع محافظ. ويتشابه معه فى نفس النسبة تقريبًا أن المنافسين لها لن يعطوها فرصة للنجاح وإثبات الذات (١٥,٠٪)، وحظى سبب أنها لا تعرف أهمية دورها فى المجتمع بنسبة (١٠,٦٪).

بتحليل تلك النتائج وفقًا للمستوى التعليمى يتضح أن السبب الأول وهو رفض الناخبين إعطائها أصواتهم لا توجد تفاوتات ذات شأن بين المستويات التعليمية المختلفة لمن ذكرن هذا السبب [انظر الجدول رقم ١٣ فى الملحق]. وقد يدل ذلك على أن البيئة والمناخ العام المؤثر فى نظرة المجتمع للمرأة ورفض الناخبين لانتخابها سائد ومؤثر لدى المستويات التعليمية المختلفة. أما السبب الثانى رفض أسرتها فينتشر بين الحاصلات على مؤهل متوسط. فى حين السبب الثالث ليس لديها وقت توفق بين حياتها والعمل فى السياسة فيزيد بين الحاصلات على مؤهل فوق المتوسط.

تكشف الأسباب – السابق ذكرها – عن ارتباطها الشديد بطبيعة مجتمعنا الشرقى الذى ينظر للمرأة نظرة تقلل من شأنها فى المجتمع، وتحصر دورها فى أعباء الحياة الأسرية أو الأعمال الروتينية التى لا تتطلب جهدًا أو قدرات ومهارات فائقة. هذا بجانب ضعف الحماية الأمنية التى تنعكس على ضعف حمايتها أثناء خوض الانتخابات وتعرضها للعديد من المضايقات التى تؤثر على استمرارها فى التجربة، بل والانسحاب منها خوفًا على نفسها. بالإضافة لسببين فى غاية الأهمية الأول هو عدم تأهيلها سياسيًا لتصبح لديها من المؤهلات القيادية والسياسية التى تمكنها من خوض تلك التجربة بنجاح، والثانى افتقار المرأة غالبًا للاستقلال المالى، ومن ثم يمنعها من أن تكون راغبة بالمشاركة فى البرلمان؛ فالدور البرلمانى بحاجة إلى موارد مالية كافية كى تستطيع المرأة توفير الخدمات لمجتمعها المحلى[٢٨]. لذا يتطلب الأمر تنمية مهاراتها السياسية وإعدادها لخوض تلك التجربة. من هذا المنطلق سعت الدراسة للكشف عن رؤية المبحوثات أنفسهن حول كيفية رفع مهارات وقدرات المرأة وإعدادها لتخوض هذه التجربة وتكون منافسًا قويًا أمام المرشحين الذكور، فتكشف نتائج الدراسة جدول رقم (٨) عن أساليب إعداد المرأة نفسها للترشح فى الانتخابات وأهمها التدريب الجيد.

جدول (٨)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لأساليب إعداد المرأة نفسها للترشح فى الانتخابات وفقًا للبيئة السكنية

الأسباب*	البيئة السكنية						كا٢	مستوى المعنوية
	ريف		حضر		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
تسعى لاكتساب الخبرة	٧٧٣	٤٥,٤	٥٢٨	٤٠,٦	١٣٠١	٤٣,٤	–	–
تقوى شخصيتها	٦٤٦	٣٨,٠	٤٨٠	٣٧,٠	١١٢٦	٣٧,٥	–	–
تخدم أهالى دائرتها	٨٨٣	٥١,٩	٦٨٠	٥٢,٣	١٥٦٣	٥٢,١	–	–
تاخد دورات تدريبية	٣٨٢	٢٢,٥	٢٦٣	٢٠,٢	٦٤٥	٢١,٥	٢٠,١	٠,٠١
تثقف نفسها	٤١٤	٢٤,٣	٤١٢	٣١,٧	٨٢٦	٢٧,٥	–	–
تتواصل مع الناس المحيطين بها عشان ينتخبونها	٥٠٧	٢٩,٨	٤٠٠	٣٠,٨	٩٠٧	٣٠,٢	٦,٨	٠,٠٥
الذهاب للمجلس القومى للمرأة ومعرفة الخدمات التى يقدمها	٢١٤	١٢,٦	١٢٤	٩,٥	٣٣٨	١١,٣	٤	٠,٠٥
عمل اتصالات مع أحزاب عشان ترشحها	٢٠٥	١٣,١	١٢٧	٩,٨	٣٣٢	١١,١	–	–
لا أعرف	١٩٨	١١,٦	١٧٤	١٣,٤	٣٧٢	١٢,٤	٣٦,٥	٠,٠١
عدد المستجيبات	١٧٠١		١٢٩٩		٣٠٠٠			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

يستعرض جدول رقم (٨) الأساليب أو الخطوات التى يجب على المرأة القيام بها لتستعد للترشح فى الانتخابات، ذكر نصف العينة أن أول تلك الأساليب هو تدريب المرأة على كيفية العمل لخدمة أهالى دائرتها (٥٢,١٪). ويفسر ذلك بحاجة المستجيبات إلى وجود من يُحتمل ترشحها بجانبهم وخدمة الأهالى والنزول للشارع والتواجد بين المواطنين باستمرار، وهو ما يفتقده المواطن المصرى فى السياسيين، ويفترض أن يكون التواجد واضحا فى المرشحات للمحليات لأن المحليات هى السلطة الأقرب للمواطن. ولا توجد تفاوتات ذات شأن بين الريف والحضر، يليه السعى

لاكتساب الخبرة بنسبة (٤٣,٤٪) وترتفع نسبته فى الريف عن الحضر، وكان الأسلوب الثالث السعى لتقوية شخصيتها بنسبة (٣٧,٥٪)، ولا توجد تفاوتات ذات شأن بين الريف والحضر. يليه الأسلوب الرابع وهو التواصل مع الأشخاص المحيطين بها كى ينتخبونها (٣٠,٢٪)، وترتفع نسبته فى الحضر بفارق ضئيل مقارنة بالريف، إلا أنه دال إحصائيًا عند مستوى ٠,٠٥. ثم "تثقف نفسها" ونسبته (٢٧,٥٪)، وتزيد نسبته فى الحضر. وجاء الحصول على دورات تدريبية بنسبة (٢١,٥٪)، وترتفع نسبته فى الريف بفارق دال إحصائيًا عند مستوى ٠,٠١. وتكاد تتساوى النسبة بين من ذكرن "الذهاب للمجلس القومى للمرأة ومعرفة الخدمات التى يقدمها" وترتفع نسبته فى الريف بفارق دال إحصائيًا عند مستوى ٠,٠٥، و"عمل اتصالات مع الأحزاب كى ترشحها" (١١,٣٪، ١١,١٪ على التوالى). أما من لا يعرفن فقد كانت نسبتهن ١٢,٤٪. وتبين تلك النتائج وعى المبحوثات ببعض الأساليب التى ترفع مهارات وقدرات المرأة إذا كانت تسعى للترشح، وكذا المعرفة ببعض الجهات التى يمكن أن تتواصل معها لمساعدتها.

ثانياً: المشاركة السياسية للمرأة بعد ٢٥ يناير

أسهمت ثورة ٢٥ يناير فى خلق مناخ غير مسبوق داعم ومحفز للمشاركة بعد شعور المواطنين بقدرتهم على إحداث التغيير الذى طال رأس النظام، وتلتها ثورة ٣٠ يونيو لتشكل داعمًا أكبر لقدرة المصريين (النساء والرجال) على تقرير مصيرهم وحقهم فى الاختيار. وقد ضربت المرأة نموذجًا فى إصرارها على التمسك بحقها فى المشاركة فى الانتخابات وعدم استغلال صوتها. ويهتم هذا المحور بالمشاركة السياسية للمرأة فى أى انتخابات أو استفتاءات فى الخمس سنوات الأخيرة (بعد ثورة ٢٥ يناير)، وجاءت النتائج لتبين مشاركة ثلثى المبحوثات كما فى الجدول التالى:

جدول (٩)

المشاركة السياسية للمبحوثات من أفراد العينة بعد ٢٥ يناير وفقًا للبيئة السكنية

الاستجابة	البيئة السكنية					
	ريف		حضر		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	١١٣٨	٦٦,٩	١٠٠٠	٧٧,٠	٢١٣٨	٧١,٣
لا	٥٦٣	٣٣,١	٢٩٩	٢٣,٠	٨٦٢	٢٨,٧
المجموع	**١٧٠١**	**١٠٠,٠**	**١٢٩٩**	**١٠٠,٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠,٠**

كا^{٢} = ٦,٩ معنوية عند ٠,٠٥

تبين النتائج كما فى جدول رقم (٩) أن أكثر من ثلثى العينة بنسبة (٧١,٣٪) شاركن فى الانتخابات أو الاستفتاءات (الاستحقاقات الانتخابية) التى جرت خلال فترة ما بعد الثورة، كانت نسبة المشاركات أعلى فى الحضر عن الريف. وعلى مستوى الأقاليم الجغرافية كانت المشاركة أعلى فى المحافظات الحضرية (٨٣,٦٪)، يليها محافظات الوجه البحرى (٧٣,٦٪). ثم محافظات الوجه القبلى، والمحافظات الحدودية [انظر الجدول رقم ١٤ فى الملحق].

أما من حيث الفئة العمرية كشفت النتائج أن النسبة الأعلى من المشاركات فى الفئة العمرية من ٣٥ إلى أقل من ٥٠ عامًا، وتكاد تتساوى معها من ٥٠ عامًا فأكثر [انظر الجدول رقم ١٥ فى الملحق]. وربما يفسر أن أدنى نسبة للمشاركة هى للفتيات من ١٨ إلى أقل من ٣٥ عامًا أنها فئة شابة تسعى للتغيير، ورفض الوضع القائم وهى الفئة الأكثر تأثرًا بأزمات البطالة وصعوبة الحصول على فرصة عمل بدخل مجزى، وأيضًا لأنها الفئة الأكثر تطلعًا لقيم الحرية والديمقراطية بمعناها المتعارف عليه فى النظم الغربية، ومن ثم فهى فئة غير راضية – إلى حد ما– عن البيئة التى تجرى فى ظلها الاستحقاقات الانتخابية، وضعف الأحزاب؛ وربما "التربيطات" بين المرشحين والمنافسة غير المتكافئة بينهم. ووفقًا للمستوى التعليمى ترتفع المشاركة لدى الحاصلات على مؤهل فوق المتوسط [انظر الجدول رقم ١٦ فى الملحق].

١- أسباب المشاركة فى الانتخابات والاستفتاءات بعد ثورة ٢٥ يناير

لقد دفعنا ارتفاع نسبة مشاركة المبحوثات فى الانتخابات والاستفتاءات بعد ثورة ٢٥ يناير للبحث عن الأسباب الكامنة والدافعة للمشاركة، وأتى أبرزها تحقيق الاستقرار، وجاءت النتائج كما فى الجدول التالى:

جدول (١٠)

الأسباب الدافعة للمشاركة السياسية للمبحوثات بعد ٢٥ يناير موزعة وفقًا للبيئة السكنية

الأسباب*	البيئة السكنية						كا٢	مستوى المعنوية
	ريف		حضر		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
عشان البلد تستقر	٨٦٢	٧٥,٧	٧٤٦	٧٤,٦	١٦٠٨	٧٥,٢	–	–
عشان ده حقنا وما ينفعش نسيبه	٤٠٠	٣٥,١	٣١٤	٣١,٤	٧١٤	٣٣,٤	–	–
دى بلدنا و نزول الانتخابات واجب علينا	٣١٢	٢٧,٤	١٤٦	٢٤,٦	٥٥٨	٢٦,١	–	–
أهلى كانوا بيشجعونى أشارك	١٤٢	١٢,٥	١٦٥	١٦,٥	٣٠٧	١٤,٤	٧	٠,٠٥
الإعلام كان بيشجعنا على التصويت	١٢١	١٠,٦	١٤٦	١٤,٦	٢٦٧	١٢,٥	٧,٧	٠,٠٥
اللى بيروح يصوت كان بيستفيد	٩٧	٨,٥	٧٨	٧,٨	١٧٥	٨,٢	–	–
كنت بحاول أشارك فى تغيير البلد للأحسن	٢٤٣	٢١,٤	٢٤٥	٢٤,٥	٤٨٨	٢٢,٨	–	–
عشان نجيب حق الشهداء اللى ماتوا فى الثورة	١٤٢	١٢,٥	١١٥	١١,٥	٢٥٧	١٢,٠	–	–
عشان نجيب ناس يحققوا مطالب الثورة	١٠٨	٩,٥	١١٨	١١,٨	٢٢٦	١٠,٦	–	–
عشان انتخب المرشح بتاعنا	١٤٨	١٣,٠	١٠٧	١٠,٧	٢٥٥	١١,٩	–	–
الانتخابات اصبحت نزيهة	١٠٢	٩,٠	١٠٢	١٠,٢	٢٠٤	٩,٥	–	–
عشان أقول رأيى فى الدستور	١٠٢	٩,٠	١١٩	١١,٩	٢٢١	١٠,٣	٥	٠,٠٥
عشان نكون دولة ديمقراطية	١٣١	١١,٥	١١٥	١١,٥	٢٤٦	١١,٥	–	–
عشان الرئيس خلى للستات قيمة	١٢٩	١١,٣	٨٤	٨,٤	٢١٣	١٠,٠	٥,١	٠,٠٥
عشان شكلنا قدام الدول التانية يكون كويس	١٢١	١٠,٦	٧٩	٧,٩	٢٠٠	٩,٤	٤,٧	٠,٠٥
الأمل فى حياة أفضل	٣٥٥	٣١,٢	٢٨٨	٢٨,٨	٦٤٣	٣٠,١	–	–
عدد المستجيبات	١١٣٨		١٠٠٠		٢١٣٨			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

تبين النتائج أن أول تلك الأسباب الرغبة فى تحقيق الاستقرار بنسبة (٧٥,٢٪)، ولا توجد تفاوتات ذات شأن بين الريف والحضر فى اختيار هذا السبب، وربما يفسر ذلك بأن مصر شهدت منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ عددًا كبيرًا من الاضطرابات والمظاهرات، بل والعنف فى بعض الأحيان وعدم الاستقرار السياسى. وشعر كثير من المواطنين للمرة الأولى بالخطر، وساهم الإعلام فى تعميق ذلك الشعور، مما دفع الكثيرين للمشاركة من أجل استكمال بناء المؤسسات وتحقيق الاستقرار. ويأتى السبب الثانى وهو الحق فى المشاركة، وعدم التفريط فيه بفارق كبير عن الأول ونسبته ٣٣,٤٪. ويلفت النظر ارتفاع نسبة ذلك السبب فى الريف عن الحضر فى دلالة على ارتفاع الوعى الحقوقى. وكان السبب الثالث هو الأمل فى حياة أفضل (٣٠,١٪). أما السبب الرابع فهو الانتماء للوطن، ووجوب المشاركة ونسبته ٢٦,١٪، وجدير بالذكر أنه على مستوى الأقاليم الجغرافية ترتفع النسبة فى محافظات الوجه البحرى (٣٤,٧٪) بشكل ملحوظ عن محافظات الوجه القبلى (٢١,٧٪)، والمحافظات الحضرية (١٥,٧٪)، والمحافظات الحدودية (١٣,٣٪) [انظر الجدول رقم ١٧ فى الملحق]. يليه محاولة المشاركة فى التغيير للأفضل بنسبة (٢٢,٨٪)، وترتفع نسبة ذلك السبب فى الحضر، ويليه بفارق كبير تشجيع الأهل على المشاركة (١٤,٤٪) وتزيد نسبته فى الحضر عن الريف بفارق دال إحصائيًا عند مستوى ٠,٠٥، مما يدل على أهمية دور الأسرة فى حث الأبناء على المشاركة. يعقب ذلك فى الترتيب عدة أسباب بنسب متقاربة هى تشجيع الإعلام على التصويت، وترتفع نسبته فى الحضر بفارق دال إحصائيًا عند مستوى ٠,٠٥، واعتبار التصويت أسلوب للحصول على حق شهداء الثورة، وانتخاب المرشح الذى يريده المواطن، ولكى تكون مصر دولة ديمقراطية (١٢,٥٪، ١٢,٠٪، ١١,٩٪، ١١,٥٪ على التوالى). وجدير بالذكر أن سبب "لكى تكون مصر دولة ديمقراطية" تطابق النسبة بين الريف والحضر ١١,٥٪ لكليهما، مما

يدل على أن المواطنين – سواء فى الريف أو الحضر – لديهم وعى بأهمية الديمقراطية وإن كان ترتيب ذلك السبب متأخرًا. وكان سبب "لانتخاب سياسيين يحققون مطالب الثورة" نسبته ١٠,٦٪، ويكاد يتساوى معه سببى "كى أعبر عن رأيى فى الدستور" (١٠,٣٪)، و"لأن الرئيس اهتم بالمرأة" (١٠,٠٪)، يليهما "الانتخابات أصبحت نزيهة"، و"لتحسين صورة مصر أمام الدول الأخرى" (٩,٥٪، ٩,٤٪ على التوالى)، أما النسبة الأدنى فكانت لسبب"استفادة من يذهب للتصويت" (٨,٢٪).

جدير بالذكر أن السياق السياسى والمناخ العام بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ شهد علامة فارقة ونقطة تحول جوهرية باندلاع ثورة ٣٠ يونيو التى جسدت الإرادة الشعبية للتخلص من حكم جماعة الإخوان المسلمين، مما ألقى بظلاله على الأسباب التى جعلت المرأة تذهب للتصويت فى الاستحقاقات الانتخابية التى تلت تلك الفترة. وترى الدراسة أن السبب الأساسى هو شعور المرأة بالخطر الشديد نتيجة التفسيرات الخاطئة للدين التى روجها تيار الإسلام السياسى ليقمع المرأة، ويسيطر عليها، ويحصر دورها فى المنزل، وتربية الأطفال، وإقصائها من المجال العام. [كما سبقت الإشارة فى الجزء النظرى].

ثالثاً: معوقات المشاركة وأساليب المواجهة

على الطرف الآخر، اهتمت الدراسة بسؤال من لم يشاركن فى الانتخابات والاستفتاءات بعد ثورة ٢٥ يناير عن أسبابهن وكانت نسبتهن ٢٨,٧٪ من العينة كما سبقت الإشارة، ويستعرض الجدول التالى النتائج:

جدول (١١)

أسباب عدم المشاركة السياسية للمبحوثات من أفراد العينة بعد ٢٥ يناير موزعة وفقًا للبيئة السكنية

الأسباب*	البيئة السكنية						كا٢	مستوى المعنوية
	ريف		حضر		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
أهلى كانوا بيرفضوا	٢٥٠	٤٤,٥	٩٤	٣١,٣	٣٤٤	٣٩,٩	١٣,٩	٠,٠١
واخدة موقف سياسى	١٤٦	٢٦,٠	٨٠	٢٦,٧	٢٢٦	٢٦,٢	–	–
لن استفيد شئ من المشاركة	٢١٥	٣٨,٣	١٤٧	٤٩,٠	٣٦٢	٤٢,٠	٩,٤	٠,٠١
لا يوجد لدى وقت	٢٣٣	٤١,٥	١٤٧	٤٩,٠	٣٨٠	٤٤,١	٤,٦	٠,٠٥
اللجنة بعيدة	١٨٥	٣٢,٩	٩٣	٣١,٠	٢٧٨	٣٢,٣	–	–
اللجنة بتكون زحمة	١٧٢	٣٠,٦	٩٩	٣٣,٠	٢٧١	٣١,٤	–	–
صوتى مش فارق	١٧٢	٣٠,٦	١١٨	٣٩,٣	٢٩٠	٣٣,٦	٦,٨	٠,٠٥
بخاف على نفسى عشان اللجان ممكن يحصل عندها عنف	١٤٥	٢٥,٨	٧٨	٢٦,٠	٢٢٣	٢٥,٩	–	–
المرشحين كتير ولا أعلم انتخب مين	١٢٩	٢٣,٠	٧٣	٢٤,٣	٢٠٢	٢٣,٤	–	–
الناس اللى بننتخبهم بيدوروا على مصالحهم بس	١٦٧	٢٩,٧	٨٣	٢٧,٧	٢٥٠	٢٩,٠	–	–
غير واثقة فى نزاهة الانتخابات	١٢٩	٢٣,٠	٧٠	٢٣,٣	١٩٩	٢٣,١	–	–
عدد المستجيبات	٥٦٣		٢٩٩		٨٦٢			–

* يسمح بتعدد الاستجابات.

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

تظهر النتائج أن السبب الأول لعدم المشاركة هو الانشغال بنسبة (٤٤,١٪)، وقد يفسر ذلك بكثرة انشغالات المرأة وضخامة الأعباء الملقاة على عاتق المرأة المصرية؛ مثل أعباء المنزل وتربية الأطفال والعمل إذا كانت عاملة. وترتفع نسبة هذا السبب فى الحضر عن الريف بفارق دال إحصائيًا عند مستوى ٠,٠٥. أما السبب الثانى فهو عدم الاستفادة من المشاركة بالتصويت ونسبته ٤٢٪، وترتفع نسبته فى الحضر بفارق دال إحصائيًا عند مستوى ٠,٠١. واتساقًا مع ذلك بتدقيق

تلك النتائج على مستوى الأقاليم الجغرافية، يلاحظ ارتفاع نسبة هذا السبب بشكل ملحوظ فى المحافظات الحضرية (٦٦,٧٪)، عن محافظات الوجه القبلى (٤٠,٥٪)، ومحافظات الوجه البحرى (٣٩,١٪)، والمحافظات الحدودية (١٥,٠٪) [انظر الجدول رقم ١٨ فى الملحق]. فى حين كان السبب الثالث "رفض الأهل" بنسبة (٣٩,٩٪)، وتزيد نسبته فى الريف بفارق دال إحصائيًا عند مستوى ٠,٠١. وقد يفسر ذلك بأن العادات والتقاليد فى الريف ذات طابع محافظ، وعلى مستوى الأقاليم الجغرافية كانت المحافظات الحدودية هى الأعلى نسبة فى رفض الأهل مشاركة المرأة (٦٠,٠٪)، يليها محافظات الوجه القبلى (٥٢,٣٪). بينما كان السبب الرابع "عدم أهمية صوتى" بنسبة (٣٣,٦٪)، ويرتفع فى الحضر بفارق دال إحصائيًا عند مستوى ٠,٠٥، وجاء السبب الخامس "بعد اللجنة الانتخابية" بنسبة (٣٢,٣٪)، ولا توجد تفاوتات ذات شأن بين الريف والحضر مما يدل أنها قضية تتعلق بمقرات الانتخابات عامة. يلى ذلك السبب بفارق طفيف "ازدحام اللجان" (٣١,٤٪)، ثم سبب "بحث المرشحين عن مصالحهم فقط" ونسبته ٢٩٪، يليه فى الترتيب من ذكرن عدم المشاركة لأن لديهن موقفًا سياسيًا بنسبة (٢٦,٢٪) من الفريق الذى لم يشارك. ثم "الخوف من العنف المحتمل أمام اللجان" (٢٥,٩٪)، وتكاد تتطابق النسب بين سببى "كثرة عدد المرشحين كتير والحيرة فى الاختيار بينهم"، و"عدم الثقة فى نزاهة الانتخابات" (٢٣,٤٪، ٢٣,١٪ على التوالى).

اهتمت الدراسة بمعرفة الطرق والآليات التى من خلالها يمكن تفعيل مشاركة المرأة فى الحياة السياسية – من وجهة نظر المبحوثات – وجاء أهمها التوعية، حيث تكشف نتائج جدول (١٢) عن ذلك:

جدول (١٢)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لكيفية تفعيل مشاركة المرأة فى الحياة السياسية موزعة وفقًا للبيئة السكنية

الأسباب*	البيئة السكنية						كا٢	مستوى المعنوية
	ريف		حضر		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
التوعية بأهمية المشاركة	٩٩٥	٥٨,٥	٧٣٧	٥٦,٧	١٧٣٢	٥٧,٧	–	–
لما يكون فيه انتخابات نعرفهم بكل ما يتعلق بيها	٤٤٧	٢٦,٣	٣٣٠	٢٥,٤	٧٧٧	٢٥,٩	–	–
نفهمهم كيفية المشاركة فى الانتخابات	٦٩٩	٤١,١	٤٩٤	٣٨,٠	١١٩٣	٣٩,٨	–	–
عقد الندوات والمؤتمرات فى الأماكن القريبة منهم	٤٠٠	٢٣,٥	٢٨٠	٢١,٦	٦٨٠	٢٢,٧	–	–
لا أعرف	٢٨٥	١٦,٨	٢٥٣	١٩,٥	٥٣٨	١٧,٩	٣,٧	٠,٠٥
عدد المستجيبات	١٧٠١		١٢٩٩		٣٠٠٠			

*يسمح بتعدد الاستجابات

إن الآلية الأولى لتفعيل مشاركة المرأة سياسيًا – التى ذكرها أكثر من نصف العينة – هى "التوعية بأهمية المشاركة" بنسبة ٥٧,٧٪، وتزيد النسبة فى الريف بفارق محدود على الحضر؛ مما يدل على حاجة الريف للتوعية. وترتفع نسبة من اخترن تلك الآلية لدى الشابات – من ١٨ إلى أقل من ٣٥ عامًا – مما يكشف عن القصور فى توعية الشباب والحوار معهم لإقناعهم بأهمية المشاركة [انظر الجدول رقم ١٩ فى الملحق]، ولدى العاملات [انظر الجدول

رقم ٢٠ فى الملحق]. بتدقيق تلك النتائج على مستوى الأقاليم الجغرافية ترتفع نسبة "التوعية بأهمية المشاركة" فى المحافظات الحدودية، مقارنة بمحافظات الوجهين القبلى، والبحرى، والمحافظات الحضرية [انظر الجدول رقم ٢١ فى الملحق]. ويستخلص من ذلك أن الحاجة للتوعية تزيد فى المحافظات الحدودية والوجه القبلى. وتأتى الآلية الثانية بفارق كبير عن الأولى، وهى شرح كيفية ممارسة حق الانتخاب للسيدات ونسبتها ٣٩,٨٪، وتزيد نسبتها فى الريف. يليها التعريف بكل ما يتعلق بالانتخابات حينما يقترب موعد إجراء استحقاق انتخابى بنسبة (٢٥,٩٪)؛ ولا توجد تفاوتات كبيرة بين الريف والحضر. ثم "عقد الندوات والمؤتمرات فى الأماكن القريبة منهن" بنسبة (٢٢,٧٪)، وكانت نسبة السيدات اللاتى لا يعرفن (١٧,٩٪)، وترتفع نسبته فى الحضر بفارق دال إحصائيًا عند مستوى ٠,٠٥.

تدل تلك النتائج – فى مجملها– على أهمية توعية السيدات وتعريفهن بكل تفاصيل العملية الانتخابية، ومن ثم تقترح الدراسة أن تشمل التوعية عدة موضوعات؛ هى التعريف بكل من: النواحى الدستورية والقانونية للاستحقاق الانتخابى المزمع إجراؤه، والنظام الانتخابى، وأطراف العملية الانتخابية[٢٩]، وكيفية التصويت فى الانتخابات، وماذا يعنى الصوت الانتخابى الباطل، وكيفية التواصل مع الجمهور، وإدارة الحملات الانتخابية. ونظرًا لصدور القانون الخاص بتشكيل مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات، والمنوط بها بموجب الدستور إدارة جميع أشكال الانتخابات فى مصر الرئاسة والبرلمانية والمحليات لتحل بذلك محل اللجنة العليا للانتخابات؛ فمن الضرورى التعريف بالهيئة وتشكيلها واختصاصاتها[٣٠].

لقد شهدت الحياة السياسية طفرة غير مسبوقة فى كم ونوع الأحزاب السياسية مما خلق زخمًا فى المشهد السياسى يلحظه كل مراقب ومتابع، فكان

من الضرورى سؤال العينة عن العضوية الحزبية، وجاءت النتائج لتبين ضعف الانتماء الحزبى كما فى الجدول التالى:

جدول (١٣)

اشتراك المبحوثات من أفراد العينة فى عضوية الأحزاب وفقًا للبيئة السكنية

الاستجابة	البيئة السكنية					
	ريف		حضر		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٢٤	١,٤	١٨	١,٤	٤٢	١,٤
لا	١٦٧٧	٩٨,٦	١٢٨١	٩٨,٦	٢٩٥٨	٩٨,٦
المجموع	**١٧٠١**	**١٠٠**	**١٢٩٩**	**١٠٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

كا^{٢} = غير معنوية.

أوضحت الاستجابات أن الغالبية العظمى لا ينتمين للأحزاب بنسبة (٩٨,٦٪)، بينما نسبة العضوات فى أحزاب ١,٤٪ فقط من العينة. وجدير بالذكر أن نسبة غير العضوات فى أحزاب بالريف تتساوى مع الحضر (٩٨,٦٪) وكذلك العضوات (١,٤٪).

الخلاصة

إن المرأة المصرية لها حضور وفاعلية ومشاركة فى الشأن السياسى بمختلف تطوراته وتشابكاته وتعقيداته، ولعل ما يميز المسيرة الراهنة للمرأة المصرية فى النضال لنيل حقوقها السياسية هو تتويج جهودها بالنص عليها فى الدستور المصرى الصادر عام ٢٠١٤، دستور ثورة ٣٠ يونيو. والذى تضمن حقوقًا غير مسبوقة للمرأة كما حصلت على تمثيل برلمانى يصل إلى ٨٩ سيدة فى برلمان ٢٠١٥، ثم ارتفع إلى ٩٠ سيدة بعد وفاة عضو، وفوز سيدة فى الانتخابات التكميلية. وبينت الدراسة أن نسبة السيدات المهتمات بالسياسة

والمهتمات أحيانًا تجاوزت الثلث. بالرغم من أن أكثر من نصف العينة غير مهتمات بالسياسة – كما سبق ذكره – إلا أن أكثر من ثلثى العينة يرى صلاحية المرأة للعمل السياسى. وكان تأييد صلاحية المرأة للعمل السياسى يرتفع بارتفاع المستوى الاجتماعى والاقتصادى للمبحوثات، ويزيد فى الحضر مما يعنى ضرورة تصميم برامج تدريبية فى المناطق الريفية لتعزيز ثقة المرأة فى المرأة. كما أجاب تقريبًا نصف العينة بإمكانية انتخاب سيدة. وشارك أكثر من ثلثى العينة فى الانتخابات أو استفتاءات بعد ثورة ٢٥ يناير، وتشير النتائج أيضًا إلى أن الآلية الأولى لتفعيل مشاركة المرأة سياسيًا – والتى ذكرها أكثر من نصف العينة – هى "التوعية بأهمية المشاركة". وعلى مستوى الأقاليم الجغرافية ترتفع النسبة فى المحافظات الحدودية، ويستخلص من ذلك أن الحاجة للتوعية تزيد فى المحافظات الحدودية والوجه القبلى. وجدير بالذكر أن الغالبية العظمى من المبحوثات لا ينتمين للأحزاب، وبناء عليه فالأحزاب مطالبة ببذل مزيد من الجهد على أرض الواقع للوصول لهن وإقناعهن بالانتماء الحزبى. وفى ضوء ذلك توصى الدراسة بهذا الفصل بما يلى:

- الحفاظ على **حرية الرأى والتعبير** التى تم اكتسابها بعد الثورتين للجميع فى المجال العام.
- الاستمرار فى الحفاظ على المكتسبات السياسية والدستورية للمرأة والتى اتضحت بعد ٢٥ يناير **والبناء عليها وعدم التراجع عنها.**
- تركيز برامج التوعية على **أهمية اهتمام المراة بالسياسة،** لأن نسبة غير قليلة من النساء فى الدراسة غير مهتمات بالسياسة خاصة **غير المتعلمات وغير العاملات وفى الريف ومحافظات الوجه القبلى.**

- إقناع السيدات خاصة **فى الحضر** أن السياسة ليست "إشغالًا للذهن"؛ إنما هى بالأساس وثيقة الصلة بالحياة اليومية لهن وتنعكس تفاعلاتها سلبًا أو إيجابًا على حياتهن.
- ضرورة تصميم برامج تعريفية وإكساب السيدات ذات المستوى الاجتماعى والاقتصادى المنخفض مهارات ومعارف فهم المفاهيم والمصطلحات السياسية، خاصة فى الريف لأن السيدات أكدن على "صعوبة فهم السياسة".
- زيادة جهود التوعية عامة فى الريف و**المحافظات الحدودية والوجه القبلى تحديدًا**.
- **الأحزاب مطالبة ببذل مزيد من الجهد** على أرض الواقع للوصول للنساء وإقناعهن بالانتماء الحزبى؛ لأن عددًا محدودًا جدًا من العينة منتميات لأحزاب.

لقد كانت تلك النتائج بمثابة أحد المصادر التى بنيت عليها استراتيجية تمكين المرأة ٢٠٣٠ وبناءً على تلك الاستراتيجية يتم اتخاذ العديد من السياسات التدخلية. من جانب آخر، تميز خطاب الرئيس السيسى بتقدير النساء المصريات، ودعوتهن بعظيمات مصر، وخصص عام ٢٠١٧ عامًا للمرأة المصرية، وذلك لأول مرة بتاريخ مصر وأغلب دول العالم. وتبنى الإستراتيجية الوطنية للمرأة المصرية ٢٠٣٠، وكلف الحكومة وكافة أجهزة الدولة والمجلس القومى للمرأة باعتبارها وثيقة العمل للأعوام القادمة لتفعيل الخطط والبرامج والمشروعات المتضمنة بها وأيضًا التدخلات التشريعية المطلوبة. وقام فى عام ٢٠١٨ بتعيين ٨ وزيرات بالحكومة لأول مرة منذ العام ١٩٦٢[٣١]، إلى جانب ١٤ سيدة بالتعيين فى مجلس النواب[٣٢]، وحرص على تكريم أمهات وزوجات الشهداء. وقد قام المجلس القومى للمرأة بعدة إجراءات لتعزيز مشاركة المرأة فى

الحياة السياسية وزيادة مكتسباتها فى السنوات الأخيرة، وفيما يلى إطلالة على أبرز تلك الجهود فيما يخص جانب المشاركة السياسية:

- دراسة وإبداء الرأى بمشروعات قوانين: الأشخاص ذوى الإعاقة، قانون الهيئات الشبابية والرياضية، الإدارة المحلية[٣٣].
- رفع الوعى الحقوقى من خلال استقبال الشكاوى بمكتب شكاوى المرأة الذى يقدم الدعم القانونى.
- إصدار بطاقات الرقم القومى بالمجان لغير القادرات مما يمكنهن من الحصول على حقوقهن المختلفة وأيضًا ممارسة حق التصويت.
- اهتم المجلس القومى للمرأة بتوعية السيدات ودعوتهن للمشاركة فى الانتخابات من خلال آليات متعددة بمختلف المحافظات مثل إطلاق حملة طرق الأبواب؛ للوصول للفئات المهمشة من النساء فى الريف بالقرى والنجوع، والتى عادة ما تكون عازفة عن المشاركة فى أى نشاط عام، وذلك من خلال الاقناع والتوجيه والاستعانة بالقيادات المحلية، وتقديم بعض الخدمات المصاحبة للحملة مثل القوافل الطبية. وبلغ عدد مستهدفات طرق الأبواب ١١٠٢٤٣١ مستفيدة فى ٩٩١ قرية و٢٧ محافظة، وحملة صوتك لمصر بكرة، كما شكلت غرفة عمليات خلال التصويت فى الانتخابات الرئاسية ٢٠١٨ من ٢٦ إلى ٢٨ مارس ٢٠١٨ لمتابعة الانتخابات[٣٤].
- التوعية السياسية من خلال عقد مؤتمرات مثل مؤتمر "المرأة المصرية والتنمية المستدامة ٢٠٣٠"، ومؤتمر "مصر تستطيع... بالتاء المربوطة"، ولقاءات فكرية مختلفة وأيضًا تقديم النماذج النسائية الناجحة كقدوة للسيدات.

المراجع

١ – هالـة مرجـان، المـرأة المصـرية والمشـاركة السياسـية مـن يوليـو ٥٢ إلـى ٢٥ ينـاير: استعراض واقع واستشراف مستقبل، ورقة مقدمة إلى مؤتمر المجتمع المدنى فى البلاد العربية ودوره المنظور فى مرحلة مابعد الربيع العربـى، القاهرة، مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية ومركز دراسات المجتمع المدنى، ٢٠١١، ص ٣.

٢ – سها حشمت، الأقباط وبرلمان الثورة، الأهرام، ١٢ يناير ٢٠١٢.

٣ – المرأة المصرية عبر العصور، ٢١ يوليه ٢٠١١

http://www.civicegypt.org/?p=

٤ – من جمال عبد الناصر إلى محمد مرسى المرأة فى المجالس المنتخبة، ١ ديسمبر ٢٠١٢

http://www.albawabhnews.com/

٥ - Margot Badran, Feminists, Islam and Nation, Cairo, Print shop of The American University in Cairo, ١٩٩٦, pp. ٢٠٧–٢١٥.

٦ – سلوى العـامرى، أوضـاع النسـاء المنتخبـات فـى المجـالس المحليـة، القـاهرة، المجلـس القومى للمرأة، ٢٠٠٨، ص ص ١٢– ١٣.

٧ - Margot Badran, op. cit., p. ٢١٨.

٨ – رفعـت قمصـان، نـدوة الانتخابـات الأمريكيـة إيجابيـات وسـلبيات كيـف تسـتفيد مصـر، الجيزة، المركز الوطنى للاستشارات البرلمانية، ٣٠ نوفمبر ٢٠١٦.

٩ – يسرى العزبـاوى، النسـاء فـى البرلمـان المقبـل، المركـز العربـى للبحـوث والدراسـات، ١٣ مايو ٢٠١٤

http://www.acrseg.org/٥٨٥٠

١٠– أحمـد محسـن وآخـرون، نحـو اسـتراتيجية لتمكـين المـرأة المصـرية، الجيـزة، الجمعيـة المصرية لنشر وتنمية الوعى القانونى، ٢٠٠٩، ص ص ٣٧– ٣٨.

١١– حنـان أبوسـكين، تخصـيص مقاعـد للمـرأة فـى البرلمـان: التجربـة والتحـديات، مجلـة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٤١، يناير ٢٠١١، ص ١٠٥.

١٢– الموقع الرسمى للجنة العليا للانتخابات،

http://www.elections.gov.eg/Ar/index.html

١٣- التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠١١- ٢٠١٢، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٢، ص ٢٩٥.

١٤- المرجع السابق، ص ص ٣٨١- ٣٨٢.

١٥- كلمة السفيرة مرفت تلاوى رئيس المجلس القومى للمرأة، الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مشاركة المرأة فى الانتخابات البرلمانية بعد الثورة، القاهرة، المجلس القومى للمرأة، ١٠ ديسمبر ٢٠١٢.

١٦- يسرى العزباوى، تركيبة سياسية وحزبية جديدة للبرلمان، مجلة آفاق سياسية، المركز العربى للبحوث والدراسات، العدد ٢٥، يناير ٢٠١٦، ص ص ٥٥- ٥٨.

١٧- حق النساء فى المجال السياسى العام، مركز نظرة للدراسات النسوية، ٢٨ يوليو ٢٠١٣.

http://nazra.org

١٨ - نص المادة رقم ١٠ "الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق الوطنية. وتحرص الدولة والمجتمع على الالتزام بالطابع الأصيل للأسرة المصرية وعلى تماسكها واستقرارها وترسيخ قيمها الأخلاقية وحمايتها، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون. وتكفل الدولة خدمات الأمومة والطفولة بالمجان، والتوفيق بين واجبات المرأة نحو أسرتها وعملها العام. وتولى الدولة عناية وحماية خاصة للمرأة المعيلة والمطلقة والأرملة".
انظر:
- دستور جمهورية مصر العربية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢.

١٩- تهميش المرأة فى دستور مصر ٢٠١٢، جمعية الحقوقيات المصريات
https://www.aeflwomen.com/

٢٠- تصريح يونس مخيون رئيس حزب النور، جريدة الوطن، ٢٣ يناير ٢٠١٣.

٢١- المادتان ٦ ، ١١.

٢٢- قانون مجلس النواب، الجريدة الرسمية، العدد ٢٣ (تابع)، ٥ يونيه ٢٠١٤.

٢٣- قانون مجلس النواب، الجريدة الرسمية، العدد ٢٣ (تابع)، ٥ يونية ٢٠١٤، المادة رقم (١٨٠).

٢٤- دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٤.

٢٥- التعديلات الدستورية ٢٠١٩، الهيئة العامة للاستعلامات، ١ بريل ٢٠١٩
http://www.sis.gov.eg/Story/١٨٨٩٩٥/

٢٦- أهم خصائص ومؤشرات التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ص ٥.
http://www.capmas.gov.eg/Pages/ShowPDF.aspx?page_id=/Admin/Pages٢٠%Files/٢٠١٧١٠٤١٣٢٨١٦book_ind.pdf

٢٧- نورا رمضان إبراهيم، أثر البعد الثقافى على المشاركة السياسية للمرأة : دراسة مقارنة بين مصر وإيران، المركز الديمقراطى العربى، ١٦ يوليو ٢٠١٦.
http://democraticac.de/?p=٣٤١٠٦

٢٨- دينا وهبة وآخرون، المشاركة السياسية للنساء فى مصر، أنماط تصويتهن فى المرحلة اللاحقة على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، المعهد الدولى للسلام، ٢٠١٤، ص ١٢.

٢٩- عصام جنيدى، التعريف بالنظام الانتخابى والتواصل مع الجمهور، القاهرة، المجلس القومى للمرأة، ط١، ٢٠١٣، ص ٣.

٣٠- قانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٧، الجريدة الرسمية، العدد ٣٠ مكرر (ب)، فى شأن الهيئة الوطنية للانتخابات، فى أول أغسطس ٢٠١٧.

٣١- لأول مرة بمصر ٨ وزيرات بحكومة واحدة، ١٤ يونيو ٢٠١٨
https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/٢٠١٨/٠٦/١٤
٣٢ - https://www.tahrirnews.com/posts/٣٦١٩٤٩.

٣٣ – تقرير حصاد ٢٠١٧، موقع المجلس القومى للمرأة.
http://ncw.gov.eg/wp-content/uploads/٠١/٢٠١٨d٨add٨b٥d٨a٧d٨af-d٨b٩d٨a٧d٢٠١٧-٩٨٥-d٩٨٥d٨aed٨aad٨b٥d٨b١-v-٨.pdf

٣٤- إطلاق حملة طرق الأبواب لتوعية السيدات بأهمية المشاركة السياسية فى الانتخابات الرئاسية.
http://ncw.gov.eg/ar

الفصل السادس

اهتمامات وقضايا المرأة المصرية
فى مجال الإعلام*

مقدمة

من المؤكد أن تناول قضايا المرأة وحقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والصحية والثقافية لا يتم بمعزل عن الإعلام؛ إذ يؤدى الإعلام دورًا كبيرًا وخطيرًا فى مسيرة الشعوب وتكوين قيم الأفراد وتشكيل اتجاهاتهم، كما يساهم فى توجيه الرأى العام نحو قضايا وظواهر محددة يضعها فى فئة أولويات المجتمع من خلال تسليط الضوء عليها ومعالجتها إعلاميًا، كما يقوم الإعلام بدور حيوى فى تشكيل الوعى القيمى والثقافى بالمجتمع، ومن ثم يساهم بدور رئيس فى طرح قضايا المرأة ومشكلاتها، إضافة إلى ما له من تأثيرات سواء على صورة المرأة فى المجتمع، أو فى المسارات التى تسلكها قضايا المرأة ومشكلاتها وفقًا لطرق تناوله ومعالجته لها. وفى هذا السياق، ينبغى التأكيد أن الحديث عن المرأة والإعلام لا يعتمد بأى شكل من الأشكال على المناداة بالمساواة بين الرجل والمرأة، وإنما القضية الأساسية هنا هى المعالجات الإعلامية الغالبة لقضايا المرأة، وصورتها التى تطغى على وسائل الإعلام، والتى تُستمد فى أغلب الأمر من الموروثات الثقافية المغلوطة، سواء كان ذلك عبر الإعلام بشكل عام، أو الإعلام المتخصص فى شئون المرأة.

ويُستدل على الدور المهم الذى تلعبه وسائل الإعلام من خلال تأكيد العديد من الدراسات أن محتوى وسائل الإعلام يعمل على تعزيز العنف ضد المرأة بالفعل؛ حيث

---

* كتبت هذا الفصل الدكتورة أسماء فؤاد، مدرس الإعلام، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

يصور هذا المحتوى أجساد النساء كسلع فى الأفلام والمسلسلات والمجلات والإعلانات بما يساهم فى دعم السلوك العنيف ضد النساء؛ وهو ما أدى إلى مناداة الاتفاقيات الدولية بالعمل على تحمل وسائل الإعلام مسئوليتها الاجتماعية إزاء النساء، فعلى سبيل المثال دعت اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة CEDAW إلى مسئولية الإعلام فى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات، كما دعت اتفاقية بكين الحكومات إلى اتخاذ التدابير اللازمة والفعالة بما فى ذلك التشريعات المناسبة ضد المواد الإباحية التى تكرس العنف ضد المرأة فى وسائل الإعلام(١).

ويحدث التمييز ضد المرأة – كذلك – فى وسائل الإعلام حينما يتم تقديم صورة ذهنية مشوهة ومغلوطة ونمطية عن المرأة، فغالبًا ما يتم تخصيص موضوعات بعينها للمرأة من قبيل الاهتمامات السطحية واختزال اهتمامات المرأة وثقافتها فى الطهى والأزياء والموضة والديكور وغيرها من جوانب الحياة الاستهلاكية، ويتضح أن الأمر ازداد سوءًا مع النمو الهائل لوسائل الإعلام وتطورها؛ حيث ظهرت قنوات فضائية ومواقع إلكترونية بالكامل مخصصة للمرأة تقوم بشكل أساسى على فنون الطهى أو الموضة أو أخبار الفنانين والفنانات، والتى لا تعدو سوى أن تكون توسعًا لأقسام وصفحات وبرامج المرأة فى وسائل الإعلام التقليدية. إضافة إلى تكريس وسائل الإعلام المتباينة لصور المرأة وأدوارها التقليدية النمطية كأنثى وزوجة وأم على حساب أدوارها الحياتية الأخرى على المستويات الثقافية والاقتصادية والسياسية كافة؛ فمضمون وسائل الإعلام لم يُعن المرأة بالشكل الكافى فى تطوير ذاتها ولم يعمل على مخاطبة عقلها ومحاكاة قدراتها الإبداعية للارتقاء بها فى السلم الاجتماعى الذى لم يقم بالأساس على التوازن بينها وبين الرجل(٢).

وانطلاقًا من إمكانيات وسائل الإعلام التى تؤهلها للتأثير فى جماهيرها؛ يمكن لهذه الوسائل المساهمة بقدر لا يُستهان به فى تفعيل المشاركة العامة للمرأة على كافة

المستويات، ودعم أدوارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما ينبغى، بل ومن شأنها أن تكون إحدى الآليات الفاعلة – مع وسائل التنشئة الاجتماعية الأخرى– فى مواجهة الموروثات الثقافية المغلوطة حول المرأة، والتى تتناقلها الأجيال وتتأصل فى أذهانها، ومن ثم تحسين الصورة النمطية السلبية عن المرأة، وإعادة تشكيل الوعى المجتمعى حولها، وتحفيز عملية التغيير الاجتماعى وتعديل القيم السلبية التى تعوق دور المرأة وتضعف من مكانتها فى المجتمع. وبالتالى تأتى أهمية هذا الفصل من واقع وعى النساء والفتيات بخصائص وأطر تقديم صورة المرأة فى مختلف وسائل الإعلام، ونوع قضايا المرأة التى يتم تناولها إعلاميًا وأنماط معالجتها، ومدى رضائهن عن التناول الإعلامى لقضاياهن وصورتهن، ورؤيتهن حول كيفية مساهمة الإعلام فى حل مشكلات المرأة ودوره المرغوب فى تكريس صورة ذهنية إيجابية عنها.

ومن هذا المنطلق؛ يرتكز الفصل على أربعة محاور رئيسة، يستهدف **أولها** الكشف عن مدى متابعة النساء من عينة الدراسة للرسائل الإعلامية المتخصصة فى شئون المرأة، وأسباب عزوف النساء عن متابعتها؛ بما قد يفيد القائمين بالاتصال فى هذا المجال فى تطويره بما يتناسب مع المرأة على أرض الواقع ويلبى اهتماماتها الفعلية، أما **المحور الثانى** فيعتمد على رصد رؤى النساء حول صورتهن التى تعكسها الدراما وترسخها فى الأذهان لدى الجمهور.

ويطرح **المحور الثالث** أجندة قضايا المرأة التى تستهدف النساء أن يتناولها الإعلام ويركز على أبعادها ويجعلها أجندته الرئيسة فيما يخص شئون المرأة، ويقدم **المحور الرابع** تصور النساء حول الدور الذى يمكن للإعلام أن يمارسه من أجل المساهمة فى تحسين الصورة الذهنية للمرأة لدى أفراد الجمهور، وبالتالى المساهمة فى تحسين المكانة المجتمعية للمرأة؛ لما للإعلام من دور أساسى فى تشكيل الصور الذهنية أو تغييرها أو ترسيخها.

المحور الأول: متابعة الإعلام الموجه للمرأة

يزداد اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام كلما كان النظام الإعلامى قادرًا على تلبية احتياجاته؛ إذ أن هذا الجمهور لم يعد مستقبلًا سلبيًا للرسائل الإعلامية، بل أصبح جمهورًا نشطًا يختار بوعى كامل وسائل الإعلام التى يرغب فى التعرض لها، وأنواع المضامين التى تلبى احتياجاتهم النفسية والاجتماعية والمعرفية، كما يوضح الشكل التالى[٣]:

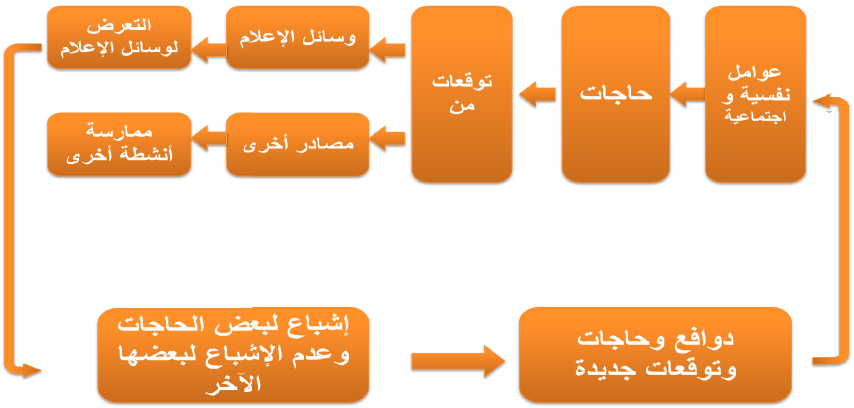

نموذج كاتز للاستخدامات والإشباعات

فجمهور وسائل الإعلام عمومًا قادر على تحديد أهدافه وحاجاته، وكذلك دوافع تعرضه لوسائل الإعلام، ومن ثم فهو قادر على تحديد واختيار المضمون الذى يلبى حاجاته المعرفية، خاصة فى ظل تنافس وسائل الإعلام مع بعض المصادر الأخرى فى إشباع حاجات الأفراد المتعددة والمتنوعة، مثل الاتصال الشخصى أو المؤسسات الأكاديمية أو غيرها من المصادر[٤]، فإذا لم ينجح الإعلام فى الاستجابة لاحتياجات جمهوره يعزف هذا الجمهور عن متابعته بطبيعة الحال؛ وهو ما يتطلب بالضرورة إعادة النظر فى الحاجات الفعلية لهذا الجمهور للبدء فى تلبيتها؛ ومن هذا المنطلق

يمكن معرفة مدى تلبية الإعلام المتخصص فى شئون المرأة لاحتياجات المرأة المصرية للعمل على تطويره بما يتناسب والجمهور المستهدف منه.

فتشير نتائج جدول (١) إلى أن هناك ٣٥,٢٪ من النساء – عينة الدراسة – لا تهتم بمتابعة الإعلام المخصص للمرأة على الإطلاق، فى حين أشارت ٤٨,٨٪ من مفردات العينة أنهن يتابعن هذه النوعية من الإعلام المتخصص فى شئون المرأة فى بعض الأحيان أو بشكل متقطع، وكانت النسبة الأقل من نساء العينة هى التى تتابع الإعلام المخصص للمرأة بشكل منتظم، حيث بلغت نسبتهن ١٦,١٪، وتتفق هذه النتيجة مع دراستين حديثتين أشارت نتائج إحداهما[٥] إلى أن أغلب مُشاهدات برامج المرأة يتابعونها بشكل غير منتظم، وهو نفس ما كشفته نتائج الدراسة الأخرى[٦] حول ارتفاع نسبة المتابعات لوسائل الإعلام بشكل غير منتظم عن المتابعات بشكل منتظم.

جدول (١)

مدى متابعة المبحوثات من أفراد العينة للرسائل الإعلامية المتخصصة فى شئون المرأة وفقًا للمرحلة العمرية

الاستجابة	المرحلة العمرية							
	١٨-		٣٥-		٥٠-		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم أتابعه دائما	٢٣٩	١٧,٠	١٥٢	١٧,٤	٩١	١٢,٦	٤٨٢	١٦,١
أتابعه أحيانا أو بشكل متقطع	٧٥٤	٥٣,٧	٤١٣	٤٧,٢	٢٩٦	٤١,١	١٤٦٣	٤٨,٨
لا أهتم بمتابعته على الإطلاق	٤١٢	٢٩,٣	٣١٠	٣٥,٤	٣٣٣	٤٦,٣	١٠٥٥	٣٥,٢
الإجمالى	**١٤٠٥**	**١٠٠**	**٨٧٥**	**١٠٠**	**٧٢٠**	**١٠٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

وتوضح نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين المرحلة العمرية للمرأة ومدى متابعتها للإعلام المتخصص فى شئونها؛ فكلما تقدم سن المرأة قلت متابعتها للرسائل

الإعلامية المتخصصة فى شئون النساء، إذ يوضح جدول (١) أن النساء فى المرحلة العمرية الأكبر سنًا هن الأكثر عزوفًا عن متابعة الإعلام الموجه للمرأة؛ إذ بلغت نسبة عدم المتابعات فى المرحلة العمرية ٥٠ سنة فأكثر ٤٦,٣٪، مقابل ٣٥,٤٪ من النساء فى المرحلة العمرية من ٣٥ إلى ٤٩ سنة، و٢٩,٣٪ فى المرحلة العمرية من ١٨ إلى ٣٤ سنة.

أما المتابعات بشكل متقطع واللاتى يتعرضن للرسائل الإعلامية المخصصة للمرأة أحيانًا، فكانت أغلبهن ممن تقع أعمارهن فى المرحلة العمرية الأصغر (١٨ – ٣٤ سنة)، وذلك بنسبة بلغت ٥٣,٧٪، تليها المبحوثات فى المرحلة العمرية المتوسطة (٣٥ – ٤٩ سنة) بنسبة بلغت ٤٧,٢٪، وهو ما أكدته كذلك ٤١,١٪ من عينة النساء فى المرحلة العمرية الأكبر سنًا (٥٠ سنة فأكثر). وتنخفض نسب المتابعة الدائمة للرسائل الإعلامية الموجهة للمرأة لدى المبحوثات فى المراحل العمرية المختلفة، وإن كانت النسبة الأكثر متابعة تقع فى المرحلة العمرية المتوسطة.

وتتماشى هذه النتائج مع النتائج التى أكدها تقرير صدر حديثًا حول الإعلام المخصص للمرأة العربية بشكل عام؛ حيث أكد أن هذه النوعية من الإعلام لا تهدف إلى النهوض بصورة المرأة فى الإعلام بشكل متوازن وموضوعى، انطلاقًا من حقوقها القانونية والإنسانية فى تقديمها بوصفها إنسانًا يمتلك كل مقومات الإبداع والتميز، وقادره على تحقيق الإنجازات فى كافة مجالات الحياة؛ جنبًا إلى جنب مع الرجل. بل تركز على موضوعات بعينها أغلبها يخص قضايا الفتيات والنساء فى الفترة من سن ١٦– ٤٠ عامًا؛ تأكيدًا لفكرة التركيز الإعلامى على المرأة فى مرحلة الجذب، وهو ما يأتى أيضًا فى سياق التأطير السلبى للمرأة فى قوالب الإغراء والإثارة بما يعمل على تشويه صورة المرأة فى المجتمعات العربية عمومًا[٧].

وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة بين المستوى التعليمى للمبحوثة ومدى متابعتها للإعلام الموجه للمرأة، إلا أن المفارقة فى هذه الجزئية تكمن فى أن الأعلى تعليمًا من المبحوثات هن الأكثر حرصًا على متابعة الإعلام المخصص للمرأة سواء كان ذلك بشكل مستمر أو متقطع، فى حين كانت المبحوثات الأقل تعليمًا هن الأكثر عزوفًا عن التعرض للرسائل الإعلامية المتخصصة فى شئون المرأة، حيث يتضح من نتائج جدول (٢) أن ٦٢,٨٪ من المبحوثات الحاصلات على مؤهلات فوق المتوسطة يتابعن إعلام المرأة فى بعض الأحيان أو بشكل متقطع، و٢٠,٥٪ منهن يحرصن على متابعته بشكل دائم، مقابل ١٦,٧٪ منهن لا يتعرضن للإعلام المخصص لهن. كما يوضح الجدول نفسه أن هناك ٥٤٪ من المبحوثات الحاصلات على مؤهل متوسط يتابعن الرسائل الإعلامية الموجهة للمرأة فى بعض الأحيان، و٢١,١٪ منهن يتابعونه باستمرار، فى حين أن هناك ٢٤,٨٪ منهن تعزفن عن التعرض لهذه النوعية المتخصصة من الإعلام. أما المبحوثات ذوات المستويات التعليمية الأقل فكانت الأقل تعرضًا للإعلام المتخصص فى شئون المرأة؛ حيث أوضحت النتائج أن هناك ٣٣,٤٪ من المبحوثات الحاصلات على مؤهلات أقل من المتوسطة لا تهتم بالتعرض للإعلام الموجه للمرأة على الإطلاق، و٤٨,٩٪ منهن تتعرض له بشكل متقطع، مقابل ١٧,٧٪ تتابع هذا الإعلام بشكل دائم، وكانت النسبة الغالبة من المبحوثات الأميات وأشباه الأميات هن الأكثر عزوفًا عن متابعة الإعلام المتخصص فى شئون المرأة بشكل عام؛ إذ بلغت نسبتهن ٤٨,٩٪.

جدول (٢)

مدى متابعة المبحوثات من أفراد العينة للإعلام المخصص للمرأة وفقًا للمستوى التعليمى

الاستجابة	المستوى التعليمى									
	أميات وأشباه أميات		أقل من المتوسط		مؤهل متوسط		مؤهل فوق المتوسط		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم أتابعه دائما	١٢٩	١٠,٥	١٠٣	١٧,٧	١٦٥	٢١,١	٨٥	٢٠,٥	٤٨٢	١٦,٠
أتابعه أحيانا أو بشكل متقطع	٤٩٧	٤٠,٦	٢٨٤	٤٨,٩	٤٢٢	٥٤,٠	٢٦٠	٦٢,٨	١٤٦٣	٤٨,٨
لا أهتم بمتابعته على الإطلاق	٥٩٨	٤٨,٩	١٩٤	٣٣,٤	١٩٤	٢٤,٨	٦٩	١٦,٧	١٠٥٥	٣٥,٢
الإجمالى	**١٢٢٤**	**١٠٠,٠**	**٥٨١**	**١٠٠,٠**	**٧٨١**	**١٠٠,٠**	**٤١٤**	**١٠٠,٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠,٠**

كا٢= ٢٠٩,٣ مستوى المعنوية ٠,٠١.

ويتضح مما سبق وجود علاقة طردية بين المستوى التعليمى للمبحوثات ومتابعتهن للإعلام المخصص للمرأة؛ وهو ما يمكن تفسيره على ضوء بعض النقاط، يأتى فى مقدمتها أن الكثيرات من النساء – فى ظل التكنولوجيا السائدة التى اقتمحت حياتهن على كافة المستويات – بدأن فى التراجع عن متابعة الإعلام التقليدى، والاتجاه إلى المتابعة الانتقائية لكل ما يخص المرأة عبر شبكة الإنترنت؛ وبالتالى أصبحت متابعة شئون المرأة وقضاياها تتطلب قدرًا ليس قليلًا من التعليم، وهو ما تؤكده نتائج إحدى الدراسات(٨) التى أشارت إلى أن القنوات الفضائية تأتى فى مقدمة وسائل الإعلام التى تتابعها المرأة بشكل عام يليها مواقع التواصل الاجتماعى، فالتليفزيون الرسمى، ثم المواقع الإلكترونية للصحف، يليها الراديو فالصحف القومية والمجلات النسائية، وأخيرًا الصحف الخاصة. فى حين تأتى مواقع التواصل الاجتماعى على رأس الوسائل الأكثر تأثيرًا فى نشر الوعى بقضايا المرأة المصرية وحقوقها بسبب ما تتيحه من تفاعلية وإمكانات تجذب الجمهور، يليها القنوات الفضائية المصرية الخاصة، ثم المجلات النسائية. وهو ذاته ما أثبتته دراسة أخرى(٩) توصلت

إلى أن المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعى جاءتا فى الترتيبين الثانى والثالث عقب القنوات التليفزيونية كوسائل أصبحت النساء تتعرف من خلالها على حقوقهن والأحداث والمناسبات المرتبطة بهن.

فقد أصبحت الاستفادة الأكبر للنساء من صفحات المرأة ومواقعها المتخصصة والمنتديات والمجموعات المرتبطة بالمرأة عبر موقع فيسبوك تفوق استفادتهن من بعض برامج المرأة بالتليفزيون والراديو وبعض المجلات وصفحات الجرائد المتخصصة فى شئون المرأة؛ فشبكة الإنترنت أصبحت هى الوسيلة الإعلامية المفضلة لدى العديد من فئات الجمهور وخاصة مواقع التواصل الاجتماعى المتاحة عبرها، إذ تتسم هذه المواقع بالعديد من المميزات التى يأتى على رأسها التفاعلية وإمكانية تبادل الخبرات، والاستمرارية والحرية والسرعة المتزايدة، والتعددية والمرونة ونفى المكان، وكسر احتكار المعلومات واتساع دائرة نشر المعلومة، كما تتميز ببعض مزايا النشر الإلكترونى بشكل عام ومن أبرزها سهولة البحث عن الموضوعات السابقة وسهولة الحذف أو الإضافة أو التعديل، والإطلاع على المعلومات بشكل فورى ومعرفة الأحداث فور وقوعها، إضافة إلى نشر كميات ضخمة من المحتوى يتم تحديثها بشكل مستمر Updating. ومن جانب آخر، فإن الازدياد المضطرد لاستخدام هذه الوسائل يحدث بسبب قدرة فئات متنوعة من الجمهور على توظيف هذه المواقع بسهولة ويُسر، وهو ما ساهم فيه بشكل كبير الهاتف المحمول الذى أصبح بمثابة أداة رئيسة يتم التواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعى من خلالها(١٠).

ومن جهة أخرى، فإن الإعلام التقليدى الموجه للمرأة يستخدم فى بعض الأحيان لغة بها قدر من الصعوبة لدى بعض النساء، وذلك وفقًا لتخصصات المصادر الإعلامية التى يتم الاعتماد عليها، وبالتالى فبعض المضمون – خاصة المكتوب – لا يتناسب والنساء الأقل تعليمًا، كما أن العديد من الدراسات السابقة

أكدت أن مضمون الإعلام الموجه للمرأة يركز على موضوعات بعينها –مثلما أشرنا– كالترفيه والموضوعات النمطية المرتبطة بالمرأة من أزياء وموضة وديكور ووصفات طعام، وقد تكون هذه الموضوعات غير مناسبة للأقل تعليمًا واللاتى يتم حرمانهن فى الغالب من التعليم بسبب تدنى الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية، أى أن هذه الموضوعات تقع خارج مجال اهتمامهن غالبًا، أو على الأقل لا تأتى ضمن أولويات واهتمامات هذه الشرائح من النساء.

ومن جهة أخرى، توضح نتائج [جدول (١) بملاحق الدراسة] وجود بعض الفروق بين المتابعات للإعلام المخصص للمرأة وغير المتابعات باختلاف الأقاليم الجغرافية التى تقطن بها النساء؛ حيث تبين أن النسبة الأكبر من نساء العينة بمحافظات الوجه القبلى والمحافظات الحدودية لا تهتم بمتابعة الإعلام الموجه للمرأة على الإطلاق، حيث بلغت نسبة عدم المتابعات ٥٨٪ من نساء العينة فى المحافظات الحدودية، و٤١,٢٪ من إجمالى نساء العينة فى محافظات الوجه القبلى، بينما كانت النسبة الغالبة من عينة الدراسة بالمحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحرى يتابعن الإعلام المتخصص فى شئون المرأة فى بعض الأحيان أو بالصدفة، إذ بلغت النسبة ٥٥,٢٪ بمحافظات الوجه البحرى و٥٢٪ بالمحافظات الحضرية، فى حين أكدت ٢٢,١٪ من المبحوثات بالمحافظات الحضرية على متابعتهن الدائمة للإعلام المخصص للمرأة، وكانت نسبة المبحوثات اللاتى أكدن ذلك بمحافظات الوجه القبلى ١٧,٩٪، بينما أشارت ١٤٪ من مبحوثات المحافظات الحدودية إلى متابعتهن الدائمة لهذه النوعية من الإعلام، وهو ما أقرته ١٢,١٪ فقط من مبحوثات محافظات الوجه البحرى.

ويمكن تفسير هذه النتائج فى ضوء خصوصية الظروف المعيشية والحياتية التى تحيط بالنساء فى المحافظات الحدودية ومحافظات الصعيد، والتى تتسم بقدر لا

يُستهان به من الحدة والصعوبة مقارنة بغيرهن من النساء فى المحافظات الحضرية وبعض محافظات الوجه البحرى؛ وبالتالى تعتبر متابعة وسائل الإعلام عمومًا والإعلام المتخصص فى شئون المرأة بشكل خاص إحدى وسائل الرفاهية للنساء فى مثل هذه المحافظات، خاصة وأن هذه النوعية من الإعلام – كما أكدت العديد من الدراسات التحليلية السابقة[١١] – تركز بشكل أساسى على الموضة والأزياء والتجميل والديكور والطهى ووصفات الطعام غير المناسبة للمستويات الاقتصادية المتدنية والمتوسطة، وتفتقد القيام بالدور التوعوى المنوط بها فى أغلب الأمر، وهو ما لا يتماشى مع غالبية النساء فى هذه المحافظات، إضافة إلى تركيز هذا الإعلام على المرأة فى الحضر وإهماله لقضايا المرأة ومشكلاتها فى المحافظات الأخرى؛ بما يُزيد الفجوة بين نساء المجتمع ويعمل على تكوين صور ذهنية مغلوطة لدى بعضهن البعض. ويُذكر – فى هذا السياق – عدم ظهور فروق واضحة بين النساء فى كل من الريف والحضر من حيث مدى متابعتهن للإعلام المخصص لهن، وذلك كما يوضح [جدول (٢) بملاحق الدراسة].

- **أسباب عدم متابعة إعلام المرأة**

أكدت العديد من نتائج الدراسات أن الإعلام المصرى يتسم بالنمطية فى معالجة قضايا المرأة؛ إذ يركز على قضايا ثانوية تقليدية ولا يتناول قضايا المرأة ومشكلاتها المعاصرة، ويسلط الضوء على اهتمامات ومشكلات الشرائح العليا من نساء العواصم والمدن ويُغفل المرأة الريفية والبدوية، كما يركز على مشكلات المرأة فى مرحلة الخصوبة والإنجاب دون الاهتمام بالمراحل العمرية الأخرى[١٢]. وقد أوضحت نتائج الجزء الأول من هذا المحور ارتفاع نسبة المبحوثات اللاتى لا يتعرضن للإعلام المتخصص فى شئون المرأة على الإطلاق؛ وهو ما يمكن رؤيته فى ضوء ما تم ذكره حول عدم تلبية هذا الإعلام المتخصص لاحتياجاتهن منه، بما يؤدى إلى عزوفهن

عن متابعته؛ والدليل على ذلك تأكيد نتائج إحدى الدراسات[١٣] أن أغلب دوافع النساء لمتابعة برامج المرأة كانت نفعية وليست طقوسية، كمعرفة معلومات جديدة عن المرأة وعن الآخرين تفيدهن من النواحى الاجتماعية والصحية والثقافية، بمعنى أن النساء لا يتابعن من منطلق قضاء وقت الفراغ أو التعود أو التسلية والترفيه؛ وهو ما دفعنا إلى البحث فى دوافع النساء للعزوف عن متابعة الإعلام المخصص لهن.

وتوضح نتائج جدول (٣) فى هذا الإطار أن السبب الأهم والأبرز لعزوف أكثر من ثلث مفردات العينة عن متابعة الإعلام الموجه للمرأة يتمثل فى عدم وجود وقت فراغ لدى النساء لمتابعة وسائل الإعلام؛ بسبب الظروف الحياتية والضغوط المعيشية المحيطة بالمرأة المصرية، والتى تكبلها بالأعباء ولا تترك لها وقتًا للمتابعة، وقد أكدت على هذا السبب نسبة ٤٦,٤٪ من النساء فى عينة هذه الدراسة، وكذلك كان من ضمن أسباب عزوف المرأة عن متابعة هذه النوعية من الرسائل الإعلامية عدم تماشى الإعلام المتخصص فى شئون المرأة مع اهتمامات النساء، حيث أكدت ٢٥,٣٪ من المبحوثات على أن هذا أحد أسباب عدم متابعة الإعلام الموجه لهن؛ فى إشارة إلى أن هذا الإعلام المتخصص فى شئون المرأة يخاطب بعض شرائح المرأة فى المجتمع دون الأخرى.

واشتملت أسباب عدم متابعة النساء لهذه النوعية من الإعلام أيضًا على استخدام الإعلاميين لغة يصعب فهمها من قبل جميع أفراد الجمهور من النساء وبلغت نسبته ٢٢,٣٪، وعدم تعبير مضمون الرسائل الإعلامية المخصصة للمرأة عن القضايا والمشكلات الحقيقية للمرأة المصرية، وأكدت على هذا السبب ٢١٪ من مفردات عينة الدراسة. إضافة إلى أن هناك ١٨,١٪ من المبحوثات أكدن أن محتوى رسائل هذا النوع من الإعلام روتينى، وأن القائمين عليه يستخدمون أساليب مملة وغير جذابة من وجهة نظر نساء العينة. كما أكدت ١٧,١٪ من مبحوثات الدراسة أن

إعلام المرأة لا يعطى الأولوية لقضايا المرأة الريفية مثلما يتناول قضايا المرأة فى الحضر ويهتم بها، وتساوت نسبتا ظهور السببين التاليين لعزوف النساء عن متابعة إعلام المرأة، وتمثلا فى تكرار الضيوف والمصادر الإعلامية والمعلومات، والتركيز على القضايا السطحية ومظهر المرأة، إذ جاء كل منهما بنسبة بلغت ١٦,٧٪.

جدول (٣)

أسباب عزوف المبحوثات من أفراد العينة عن متابعة الإعلام المخصص للمرأة وفقًا للبيئة السكنية

الاستجابة*	البيئة السكنية					
	ريف		حضر		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
موضوعاته لا تعبر عن مشكلات وقضايا المرأة الحقيقية	١٣٦	٢١,٢	٨٦	٢٠,٨	٢٢٢	٢١,٠
لأن محتواه روتينى وأساليب عرضه مملة	١١٠	١٧,١	٨١	١٩,٦	١٩١	١٨,١
لتكرار الضيوف وتكرار المعلومات	١٠٦	١٦,٥	٧٠	١٦,٩	١٧٦	١٦,٧
يركز على القضايا السطحية وعلى مظهر المرأة فقط	١٠١	١٥,٧	٧٥	١٨,٢	١٧٦	١٦,٧
لأنه لا يتماشى مع اهتماماتى	١٦٠	٢٤,٩	١٠٧	٢٥,٩	٢٦٧	٢٥,٣
لغته ليست بسيطة	١٤٨	٢٣,١	٨٧	٢١,١	٢٣٥	٢٢,٣
لا يهتم بقضايا المرأة فى الريف	١١٠	١٧,١	٧٠	١٦,٩	١٨٠	١٧,١
لأنى لا أثق فى صدقه	١٠٢	١٥,٩	٧٢	١٧,٤	١٧٤	١٦,٥
لأن مواعيد برامج المرأة غير مناسبة لى	٩٢	١٤,٣	٧٢	١٧,٤	١٦٤	١٥,٥
أفضل متابعة الإعلام عمومًا بكل ما يعرضه من قضايا	٧٥	١١,٧	٦٠	١٤,٥	١٣٥	١٢,٨
ليس لدى وقت لمتابعة وسائل الإعلام	٢٩٢	٤٥,٥	١٩٨	٤٧,٩	٤٩٠	٤٦,٤
عدد المستجيبات	٦٤٢		٤١٣		١٠٥٥	

* يسمح بتعدد الاستجابات.

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

كما تُظهر نتائج جدول (٣) وجود بعض الأسباب الأخرى التى أرجعت المبحوثات عدم متابعتهن للإعلام المخصص للمرأة إليها، ولكن بنسب أقل من الأسباب السابق الإشارة إليها، فعلى سبيل المثال أكدت ١٦,٥٪ من المبحوثات أنهن لا يثقن فى صدق الإعلام الموجه للمرأة، بينما أشارت ١٥,٥٪ منهن إلى أن برامج المرأة التى يعرضها التليفزيون مواعيدها غير مناسبة لهن، وأخيرًا أقرت ١٢,٨٪ من المبحوثات أنهن يفضلن متابعة الإعلام بشكل عام بكل ما يتناوله من قضايا دون التركيز على فئة بعينها. وتتفق هذه النتائج إلى حد كبير مع نتائج إحدى الدراسات(١٤) التى أكدت أن الجوانب السلبية للمعالجة الإعلامية من وجهة نظر النساء تتمثل فى: عدم مناقشة بعض الموضوعات المهمة باستفاضة، والتركيز على المرأة الحضرية والمتعلمة أكثر من المرأة الريفية والأمية، وطرح بعض المشكلات دون تقديم حلول بناءة لها، ومعالجة الموضوعات بشكل سطحى، وتجاهل العديد من القضايا المهمة، والابتعاد عن الواقع الحقيقى للمرأة المصرية، إضافة إلى تقديم مضامين إعلامية لا تهم المرأة المصرية.

وتؤكد نتائج جدول (٣) كذلك أن البيئة السكنية للمبحوثات لم يكن لها تأثير يُذكر فى هذا السياق – وإن وُجدت استثناءات؛ إذ توضح النتائج أن هناك اتفاقًا بين النساء فى الريف والحضر على أغلب أسباب عدم متابعتهن لإعلام المرأة، فعلى سبيل المثال لا الحصر تعزف ٤٧,٩٪ من مبحوثات الحضر و٤٥,٥٪ من مبحوثات الريف عن التعرض للإعلام الموجه للمرأة بسبب عدم وجود وقت كافٍ لمتابعته، كما تقاربت نسبتى نساء الريف والحضر بالعينة ممن اتفقت على عدم تماشى هذا الإعلام مع اهتماماتهن (٢٤,٩٪ للريف، ٢٥,٩٪ للحضر)؛ وهو ما يجعلنا نؤكد على ضرورة إعادة النظر فيما يقدم للمرأة المصرية وعنها إعلاميًا؛ لأنه ليس من المنطقى أن تتفق المبحوثات فى كل من الحضر والريف على عدم تماشى الرسائل المقدمة بالإعلام المتخصص فى شئون المرأة مع اهتماماتهن، وكذلك على أن لغته معقدة ويصعب

فهمها فى بعض الأحيان، وأن مضمونه لا يعبر عن مشكلاتهن الحقيقية، وبالتالى هناك سؤال يطرح نفسه فى هذا السياق: "إلى أى فئة من النساء تُقدَم الرسائل الإعلامية المتخصصة فى شئون المرأة؟".

وبجانب الأسباب المتعلقة بالإعلام المتخصص فى شئون المرأة ذاته والتى تدفع النساء للعزوف عن متابعته، هناك أسباب ودوافع أخرى تؤدى لعزوف النساء عن الإعلام الموجه والمخصص لهن ترتبط بمؤشرين أساسيين، أولهما أن فئات المرأة المصرية باختلافها أصبحت منشغلة بشئون حياتها وأسرتها وعملها –إن كانت تعمل– إضافة إلى الظروف الاقتصادية التى باتت تشغل الجميع، وبالتالى فليس هناك وقت فراغ لدى المبحوثات لمتابعة الإعلام المخصص للمرأة، وهو ما يرتبط بالمسئوليات الملقاة على عاتق المرأة والأعباء التى تكبلها على كافة المستويات. أما المؤشر الثانى فيندرج تحت التراجع العام الذى تشهده متابعة وسائل الإعلام عمومًا، وليس الإعلام الموجه للمرأة فقط؛ حيث تميل العديد من الكتابات والدراسات إلى افتقاد الإعلام التقليدى إلى عناصر الجذب والتشويق والموضوعية، إضافة إلى افتقاد المهنية والمصداقية، وتكرار المصادر الإعلامية، وغيرها من الأسباب التى أدت إلى عزوف الكثير من أفراد الجمهور عن متابعة وسائل الإعلام بشكل عام، وبالتبعية عزوف المرأة عن متابعة الإعلام الموجه لها.

وإضافة إلى ما سبق، تؤكد نتائج [جدول (٣) بملاحق الدراسة] أنه برغم اتفاق أغلب المبحوثات فى المحافظات المتباينة على أسباب عزوفهن عن متابعة الإعلام المخصص للمرأة، توجد اختلافات بين مبحوثات المحافظات المتباينة من حيث أسباب عزوفهن عن متابعة إعلام المرأة مثل السبب المرتبط بعدم وجود وقت كافٍ لدى المبحوثات للتعرض للإعلام المتخصص فى شئون المرأة؛ حيث أقرت ٧٥,٩٪ من المبحوثات غير المتابعات لإعلام المرأة بالمحافظات الحدودية بأن عدم امتلاكهن

وقت فراغ هو السبب الرئيس لعدم متابعة الإعلام المخصص للمرأة، والفارق دال إحصائيًا بمستوى دلالة ٠,٠١، فى حين أكدت ٣٠,٥٪ من مبحوثات محافظات الوجه البحرى أن الرسائل المقدمة عبر الإعلام المخصص للمرأة لا تتماشى مع اهتماماتهن، وذلك مقابل تأكيد ٦,٩٪ فقط على السبب ذاته من قبل المبحوثات بالمحافظات الحدودية والفارق دال إحصائيًا عند مستوى ٠,٠١، كما أشارت ٢٢,١٪ من مبحوثات المحافظات الحضرية إلى أن موضوعات إعلام المرأة غير معبرة عن قضايا المرأة ومشكلاتها الواقعية، ويتسق ما سبق مع النتيجة التى طرحناها سابقًا والخاصة بمدى متابعة النساء للإعلام المتخصص فى شئون المرأة فى المحافظات المختلفة، والتى أكدت أن النساء فى المحافظات الحدودية ومحافظات الصعيد هن الأقل تعرضًا لهذه النوعية من الإعلام؛ ويأتى ذلك فى سياق الصعوبة التى تتسم بها حياة النساء فى هذه المحافظات مقارنة بغيرهن من جهة، وعدم تلبية الإعلام لحاجاتهن منه وإهماله للمشكلات والقضايا التى تمسهن بشكل مباشر من جهة أخرى.

المحور الثانى: **رؤى المبحوثات لصورة المرأة فى الدراما**

تعد الدراما شكلًا اتصاليًا مميزًا يمكنه أن يسهم فى تعزيز القيم فى المجتمع، كما تحظى الدراما بجماهيرية كبيرة بسبب قربها من الجمهور، وقد أثبتت العديد من الدراسات العربية والأجنبية أهمية الدراما وأدوارها وآثارها على الأفراد والمجتمعات، فقد أثبتت إحدى الدراسات – التى استهدفت التعرف على صورة الواقع الاجتماعى المصرى كما تقدمه الدراما التليفزيونية – أن الدراما تعد أكثر المضامين الإعلامية التى تساهم فى تشكيل إدراك الأفراد للواقع الاجتماعى[١٥]، كما أكدت نتائج إحدى الدراسات[١٦] – التى أجريت حول تأثير الدراما التليفزيونية على إدراك الواقع الاجتماعى للأسرة المصرية – أن غالبية أفراد الجمهور يقومون ببناء مواقفهم تأثرًا بالنماذج المتكررة التى تعرضها الدراما؛ وهو ما يشير إلى خطورة المواد الدرامية

وتأثيرها على الجمهور فى تعامله مع الواقع الفعلى، وتزداد هذه الخطورة بتأكيد دراسة أخرى[١٧] أن ٥٠٪ من المبحوثات تقارن صورة الجسد بصورة أجساد نجمات المسلسلات، وأن هناك ارتباطًا عكسيًا بين الرضا عن صورة الجسد ومقارنة صورة الجسد بأجساد نجمات المسلسلات، وهناك ارتباط طردى موجب بين مقارنة الجسد بنجمات الدراما والقيام بسلوكيات لتحسين صورة الجسد.

وقد أكدت أحدث التقارير التى أصدرها المجلس القومى للمرأة حول صورة المرأة فى الدراما الرمضانية تركيز العديد من المسلسلات على إبراز العلاقات غير المشروعة والخيانة الزوجية باعتبارها نمطًا منتشرًا فى المجتمع، إضافة إلى الانتشار المتزايد لمشاهد الرقص المبتذل والعرى واستخدام الإيحاءات الجنسية الصريحة والألفاظ البذيئة، كما تعددت مظاهر العنف ضد المرأة بكافة أشكاله المادية والمعنوية سواء من قبل الأسرة أو الزوج أو المجتمع، إلى جانب تسليط الدراما الضوء بشكل مكثف على المرأة فى أدوار الراقصة وفتاة الليل والزوجة الخائنة. كما أكدت نتائج هذه التقارير استغلال جسد المرأة فى المشاهد الجريئة والمثيرة التى ليس لها هدف سوى إثارة المشاهدين فى بعض المسلسلات، كما تم إبراز نماذج سلبية للمرأة العاملة غير الناجحة فى حياتها الأسرية، وتضمنت المسلسلات قيمًا سلبية تدعم ترسيخ صورة سلبية عن المرأة وتنتقص من مكانتها المجتمعية وتؤدى إلى ترسيخ الاتجاهات والسلوكيات السلبية تجاه المرأة[١٨].

وفى ظل استمرار تدنى الصورة التى تظهر بها المرأة فى غالبية الأعمال الدرامية، وبقراءة نتائج الدراسة جدول (٤) يتضح ميل النساء المصريات من مفردات العينة إلى عدم الرضا عن الصورة التى تظهرهن عليها الدراما، حيث ترى أغلب المبحوثات أن صورة المرأة المصرية فى الدراما هى صورة نمطية سلبية تعكس أوضاعًا مغلوطة ومغايرة لواقع أغلب فئات النساء المصريات، وفى هذا السياق أقرت

٣٨,٩٪ من المبحوثات أن القائمين على الدراما المصرية يركزون على النماذج المنحرفة من النساء ويبرزهن ويفردون لهن المساحات الكبيرة فى أعمالهم الدرامية، كما أكدت ٣٨,٦٪ من مفردات العينة أن الدراما تعكس صورة مغلوطة للمرأة المصرية، وأشارت ٣٦,٣٪ من المبحوثات إلى أن الدراما تركز على جسد المرأة بشكل مبالغ فيه وتتعامل مع المرأة باعتبارها سلعة.

ومن جهة أخرى ترى ٢٥,٣٪ من المبحوثات أن الدراما تركز على الأدوار التقليدية والنمطية للمرأة، حيث تظهرها كأم وزوجة وأنثى، وتفتقر الدراما إلى إبراز نماذج ناجحة من النساء على المستويات العملية والسياسية والاقتصادية، إضافة إلى تأكيد ١٩,٩٪ من مفردات العينة أن الدراما أصبحت تساهم فى ترسيخ النظرة الدونية للمرأة فى المجتمع، وإشارة ١٩,٥٪ من المبحوثات إلى أن الدراما تتجاهل احتياجات المرأة الفعلية، وتأكيد ١٣,٤٪ منهن أن الدراما تهتم باستعراض قضايا المرأة الغنية فى المجتمع وتركز عليها، بينما رأت ١١,٦٪ من مبحوثات الدراسة أن الدراما تُظهر المرأة معطلة لسير العمل، وهو ما يعمل على ترسيخ الصورة الذهنية السلبية للمرأة فى المجتمع.

وفى المقابل، جاء التوجه الإيجابى إزاء صورة المرأة فى الدراما من قبل بعض المبحوثات بعينة الدراسة، حيث أشارت ٢٥,٢٪ من المبحوثات إلى أن الدراما تعكس صورة إيجابية ومعبرة عن الواقع الفعلى للمرأة المصرية، كما ترى ١٤,٤٪ منهن أن الدراما تعكس نماذج إيجابية مشرفة من النساء.

جدول (٤)

رؤى المبحوثات من أفراد العينة حول صورة المرأة كما تقدمها الدراما وفقًا للبيئة السكنية

الاستجابة*	البيئة السكنية							
	ريف		حضر		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	كا٢	مستوى المعنوية
صورة إيجابية ومعبرة عن الواقع الفعلى	٤٣٠	٢٥,٣	٣٢٧	٢٥,٢	٧٥٧	٢٥,٢	–	–
تركز على الأدوار النمطية للمرأة (زوجة، أنثى، أم)	٣٩٠	٢٢,٩	٣٦٩	٢٨,٤	٧٥٩	٢٥,٣	١١,٧	٠,٠١
تعكس صورة مغلوطة للمرأة المصرية	٦٧٤	٣٩,٦	٤٨٣	٣٧,٢	١١٥٧	٣٨,٦	–	–
تركز على النماذج المنحرفة من النساء	٦٦٣	٣٩,٠	٥٠٤	٣٨,٨	١١٦٧	٣٨,٩	–	–
تساهم فى النظرة الدونية للمرأة فى المجتمع	٣٤٨	٢٠,٥	٢٤٨	١٩,١	٥٩٦	١٩,٩	–	–
تعرض نماذج إيجابية مشرفة من النساء	٢٤٧	١٤,٥	١٨٦	١٤,٣	٤٣٣	١٤,٤	–	–
تركز على جسد المرأة بشكل مبالغ فيه	٦١٣	٣٦,٠	٤٧٦	٣٦,٦	١٠٨٩	٣٦,٣	–	–
تظهر المرأة معطلة لسير العمل	٢٠٦	١٢,١	١٤٢	١٠,٩	٣٤٨	١١,٦	–	–
تتجاهل احتياجات المرأة الفعلية	٣٥١	٢٠,٦	٢٣٤	١٨,٠	٥٨٥	١٩,٥	–	–
تركز على قضايا المرأة الغنية	٢٤٤	١٤,٣	١٥٨	١٢,٢	٤٠٢	١٣,٤	–	–
عدد المستجيبات	١٧٠١		١٢٩٩		٣٠٠٠			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

وتؤكد نتائج جدول (٤) عدم وجود علاقة واضحة بين رؤى النساء لصورة المرأة المصرية فى الدراما ومكان معيشتهن سواء كان بالريف أو الحضر؛ كما توضح نتائج [جدول (٤) بملاحق الدراسة] عدم وجود علاقة بين المرحلة العمرية للمبحوثات وتوجههن نحو صورة المرأة فى الدراما؛ حيث كانت الفروق الإحصائية طفيفة سواء بين توجهات كل من نساء الحضر ونساء الريف أو بين نساء العينة فى المراحل العمرية المتباينة إزاء صورة المرأة فى الدراما، إلا أن الملاحظ بصورة عامة اتفاقهن على سلبية هذه الصورة.

ورغم ذلك إلا أن القراءة المتعمقة لنتائج الدراسة أوضحت وجود بعض الاختلافات بين توجهات النساء بعينة الدراسة الحالية تجاه صورة المرأة فى الدراما وفقًا للأقاليم الجغرافية. وفى هذا السياق تشير النتائج إلى أن نساء المحافظات الحدودية – بعينة هذه الدراسة – كانت توجهاتهن أقل سلبية من باقى نساء العينة نحو صورة المرأة فى الدراما، وذلك كما يتضح تفصيليًا من [جدول (٥) بملاحق الدراسة]؛ وهو ما يمكن تفسيره فى ظل نظرة المرأة فى المحافظات الحدودية إلى النساء فى باقى المحافظات وخاصة الحضرية منها، والصورة الذهنية المغلوطة لباقى نساء المجتمع لديهن، والتى ساهمت وسائل الإعلام عامة، والدراما بشكل خاص؛ فى تكوينها بقدر لا يُستهان به؛ إذ تنقل الدراما فى أغلب الأحيان صورة غير واقعية عن النساء ومعيشتهن وأساليب حياتهن فى المحافظات الحضرية بشكل خاص، مما يساهم فى تكوين انطباعات خاطئة وصورة ذهنية غير حقيقية لدى المقيمات فى المحافظات البعيدة تجعلهن يعتقدن أن هذا هو الواقع المعاش؛ وبالتالى يتصورن مع مرور الوقت أن الدراما تعكس صورة مضاهية للواقع الذى تعيشه الأخريات فى المحافظات الأخرى.

إلا أن هذا لم يمنع وجود اتفاق بين المبحوثات فى المحافظات المتباينة حول بعض السمات السلبية التى تلتصق بصورة المرأة فى الدراما، منها على سبيل المثال أن هناك ٦٠٪ من مبحوثات عينة الدراسة بالمحافظات الحدودية ترى أن الدراما تركز على جسد المرأة بشكل فج ومبالغ فيه، وهو ما أكدته أيضا ٤٠٪ من المبحوثات بالوجه البحرى، و٣٣,٤٪ من المبحوثات بالوجه القبلى، و٣١,٤٪ بالمحافظات الحضرية.

المحور الثالث: أجندة قضايا المرأة المستهدف معالجتها إعلامياً

انطلاقًا من العلاقة التبادلية المفترض وجودها بين وسائل الإعلام والجمهور فى تحديد أولويات القضايا للطرفين، تم سؤال المبحوثات عن أهم قضايا المرأة التى ينبغى من – وجهة نظرهن – أن يعالجها الإعلام ويسلط عليها الأضواء؛ وذلك فى محاولة لطرح أجندة قضايا المرأة المصرية وترتيب أولويات هذه القضايا بالنسبة للمرأة على وسائل الإعلام، وجاءت على رأس قائمة هذه القضايا نظرة المجتمع للمرأة كما توضح نتائج جدول (٥)، إذ بلغت نسبة طرحها من قبل المبحوثات ٤٩,١٪؛ باعتبارها قضية محورية تترتب عليها العديد من المشكلات التى تتعرض لها المرأة فى المجتمع، وبالتالى فهذه النظرة السلبية فى حاجة إلى تغييرات جذرية، وعلى الإعلام المساهمة – مع عوامل أخرى عديدة – فى تحسين هذه النظرة. واحتلت قضية العنف ضد المرأة المرتبة الثانية ضمن أولويات قضايا المرأة التى تستهدف النساء تناول الإعلام لها، وذلك بنسبة بلغت ٤١,٧٪.

كما توضح نتائج الدراسة أن قضية الطلاق جاءت فى الترتيب الثالث بنسبة بلغت ٣١,٤٪؛ لتدق ناقوس الخطر حول قضية باتت ترتبط بارتفاع معدلات الطلاق فى المجتمع من جهة، وبرغبة العديد من النساء الأخريات غير المطلقات فى اللجوء لهذه الخطوة لولا تخوفهن من الظروف المحيطة والعادات والتقاليد والنظرة السلبية

للمطلقات فى المجتمع، ومن ثم ترى المبحوثات ضرورة مناقشة الإعلام لهذه القضية بوضوح وصراحة، وطرح مسبباتها وعوامل ازديادها فى محاولة للمساهمة فى الحد من خطورتها، إضافة إلى ضرورة توقف الإعلام عن التنميط السلبى لصورة المرأة المطلقة فى أذهان الجماهير.

ويأتى التحرش الجنسى فى المرتبة الرابعة بنسبة ٢٧,٨٪ ضمن أجندة قضايا المرأة المستهدف معالجتها من قبل وسائل الإعلام، تليها قضيتا المرأة المعيلة والنساء الغارمات بنسبتين بلغتا على التوالى ٢٦,٧٪، ٢٤,٨٪، ثم توالت القضايا متمثلة فى الزواج المبكر، والمشاركة السياسية للمرأة، وأساليب التربية الصحيحة، وتعدد الزوجات، وقضايا العمل، والختان، وتأخر سن الزواج. إلا أنه لوحظ أن القضايا الثلاث التى نالت أقل نسب ضمن أولويات قضايا المرأة تمثلت فى الميراث والتمييز ضد المرأة وقوانين الأحوال الشخصية، حيث بلغت نسب ظهور هذه القضايا على التوالى (١٦٪، ١٤,٩٪، ١٣,٤٪)، وذلك رغم أهمية هذه القضايا؛ وهو ما يشير إلى ضرورة نشر الوعى بمثل هذه القضايا والتأثيرات التى تترتب عليها إيجابًا وسلبًا فيما يرتبط بالنساء، حيث تشير النتائج إلى تعامل بعض فئات النساء المصريات مع مثل هذه القضايا باعتبارها إما غير موجودة من الأساس وإما غير مؤثرة عليهن بالسلب، أو أنها أمر واقع توارثته الأجيال وأصبح لا يمكن مناقشته أو تغييره فى ظل العادات والتقاليد والموروثات الثقافية فى المجتمع.

جدول (٥)

رؤى المبحوثات من أفراد العينة لقضايا المرأة المقترحة كأجندة إعلامية وفقًا للبيئة السكنية

الاستجابة*	البيئة السكنية							
	ريف		حضر		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
العنف ضد المرأة	٦٩٨	٤١,٠	٥٥٢	٤٢,٥	١٢٥٠	٤١,٧	–	–
المشاركة السياسية للمرأة	٣٩٤	٢٣,٢	٢٨٠	٢١,٦	٦٧٤	٢٢,٥	–	–
نظرة المجتمع للمرأة	٨٤٧	٤٩,٨	٦٢٥	٤٨,١	١٤٧٢	٤٩,١	٢٤,٥	٠,٠١
النساء الغارمات	٤٨٠	٢٨,٢	٢٦٤	٢٠,٣	٧٤٤	٢٤,٨	–	–
المرأة المعيلة	٤٥٧	٢٦,٩	٣٤٤	٢٦,٥	٨٠١	٢٦,٧	٧,٥	٠,٠٥
الزواج المبكر	٤٤٦	٢٦,٢	٢٨٤	٢١,٩	٧٣٠	٢٤,٣	–	–
تعدد الزوجات	٣٤٢	٢٠,١	٢٢٨	١٧,٦	٥٧٠	١٩,٠	–	–
الطلاق	٥٢٤	٣٠,٨	٤١٨	٣٢,٢	٩٤٢	٣١,٤	–	–
الميراث	٢٩٢	١٧,٢	١٨٨	١٤,٥	٤٨٠	١٦,٠	–	–
التمييز ضد المرأة	٢٤٠	١٤,١	٢٠٧	١٥,٩	٤٤٧	١٤,٩	٣٢,٥	٠,٠١
التحرش الجنسى	٤٠٤	٢٣,٨	٤٣١	٣٣,٢	٨٣٥	٢٧,٨	–	–
الختان	٢٨٧	١٦,٩	٢٢٠	١٦,٩	٥٠٧	١٦,٩	–	–
قضايا العمل	٢٥١	١٤,٨	٢٥٩	١٩,٩	٥١٠	١٧,٠	١٤	٠,٠١
تأخر سن الزواج	٢١٣	١٢,٥	٢٧١	٢٠,٩	٤٨٤	١٦,١	٣٧,٩	٠,٠١
قوانين الأحوال الشخصية	٢٠٢	١١,٩	٢٠٠	١٥,٤	٤٠٢	١٣,٤	٧,٩	٠,٠٥
أساليب التربية الصحيحة	٣١٦	١٨,٦	٣٣٥	٢٥,٨	٥٦١	٢١,٧	٢٣,٩	٠,٠١
الإجمالى	**١٧٠١**		**١٢٩٩**		**٣٠٠٠**			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

ومن جهة أخرى، توضح نتائج جدول (٥) اقتراب معدلات اهتمام المبحوثات ببعض قضايا المرأة بين نساء الريف والحضر، ورغم ذلك فهناك بعض القضايا كانت لها خصوصية من حيث اهتمام المبحوثات بها وفقًا لمكان معيشتهن سواء بالريف أو الحضر، واقتراحهن أن تكون هذه القضايا محلًا للتناول الإعلامى وتسليط الأضواء عليها، ومنها قضية التحرش الجنسى التى جاءت نسبة اهتمام النساء فى الحضر بها أعلى من الريف، فبلغت نسبة المهتمات بها من مبحوثات الحضر ٣٣,٢٪، مقابل ٢٣,٨٪ من مبحوثات الريف. فى حين اتضح ازدياد اهتمام نساء الريف عن نساء الحضر بعينة الدراسة بقضيتى النساء الغارمات والزواج المبكر، فكانت نسبة المهتمات بالقضية الأولى منهما فى الريف ٢٨,٢٪، مقابل ٢٠,٣٪ فى الحضر. أما القضية الثانية فبلغت نسبة المهتمات بها من مبحوثات الريف بعينة الدراسة ٢٦,٢٪، مقابل ٢١,٩٪ من مبحوثات الحضر.

وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء انتشار التحرش الجنسى فى الحضر عنه فى الريف؛ "حيث يتضح أن الحضر يعانى من هذه الظاهرة أكثر من الريف، فالنسبة الأكبر من حالات التحرش الجنسى تقع فى المحافظات الحضرية وعلى وجه الخصوص القاهرة والإسكندرية[١٩]"، مقابل ازدياد حالات الزواج المبكر فى الريف أكثر منها فى الحضر؛ إذ أنه "وفقًا لما هو سائد من تقاليد وأعراف فى المجتمعات الريفية من الأفضل أن يكون الزوج أكبر من زوجته بعدة سنوات؛ انطلاقًا من فكرة القوامة والسيطرة على المرأة، فالسياق الثقافى فى الريف يحض على الزواج المبكر لصون الفتاة[٢٠]" هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن القول إن ثقافة الريف والعادات والتقاليد السائدة به أيضا لا تتقبل فكرة الطلاق بسهولة مقارنة بالحضر؛ وهو ما يؤدى إلى ارتفاع معدلات هجر الزوجات فى الريف، وبالتالى تصبح الزوجة ربة الأسرة، ويدفعها ذلك فى بعض الحالات إلى الاستدانة وعدم القدرة على السداد والسجن؛ وهو

ما يعطى أولوية لمشكلات النساء الغارمات لدى مبحوثات الريف بالدراسة الحالية أكثر من نساء الحضر إلى حد ما.

كما يلاحظ من نتائج [جدول (٦) بملاحق الدراسة] وجود اختلافات فى ترتيب أجندة قضايا المرأة التى ترى النساء ضرورة معالجتها إعلاميًا وفقًا لاختلاف المحافظات محل إقامتهن؛ فعلى سبيل المثال توضح النتائج أن القضية الأهم لدى نساء العينة من المحافظات الحضرية هى العنف ضد المرأة (٤٥,٥٪)، تلتها نظرة المجتمع للمرأة (٤٤,٤٪)، ثم التحرش الجنسى (٣٣,٩٪)، أما المبحوثات بمحافظات الوجه البحرى فكانت القضية الأبرز لديهن نظرة المجتمع للمرأة (٥٧,٦٪)، ثم الطلاق (٤٢,٤٪)، تلتها قضية العنف ضد المرأة (٤١,١٪)، وجاءت كذلك نظرة المجتمع للمرأة على رأس القضايا المهمة لدى النساء بمحافظات الوجه القبلى (٤٢,٧٪)، أما المرتبة الثانية لديهن فاحتلتها قضية العنف ضد المرأة (٤١,٣٪)، تلتها قضية الزواج المبكر (٢٢,٣٪). بينما كانت قضية الطلاق هى الأهم لدى المبحوثات من المحافظات الحدودية (٦٦٪)، تلتها قضيتا الميراث والمرأة المعيلة بالتساوى (٥٦٪)، ثم النساء الغارمات (٣٤٪).

وهذا الترتيب فى درجة الاهتمام بتلك القضايا واعتبارها ضمن أولويات النساء يرتبط بطبيعة وثقافة تلك المجتمعات كل منها على حدة، حتى وإن كان هناك قاسم مشترك بينها، فعلى سبيل المثال يتضح أن قضيتين مثل الطلاق والميراث هما على رأس قائمة أولويات النساء فى المحافظات الحدودية؛ وهو ما يمكن تفسيره فى ظل حرمان المرأة فى مثل هذه المجتمعات من بعض حقوقها التى كفلها لها الشرع مثل الطلاق والحصول على الميراث، انطلاقًا من تقاليد المجتمع القبلى والعلاقات بين القبائل التى تمنع المرأة من الطلاق خوفًا على عائلتها، إضافة إلى عدم إمكانية مطالبة النساء بميراثهن الذى يذهب مباشرة إلى الذكور فى الأسرة وربما فى العائلة؛

وبالتالى يمكننا القول إن هذه القضايا التى ترى نساء العينة ضرورة تناولها ومعالجتها إعلاميًا تعبر – وإن كان بشكل غير مباشر – عن المشكلات التى تعانيها المرأة فى تلك المجتمعات وتمثل لها أولوية؛ بما يتطلب تسليط الضوء عليها من قبل وسائل الإعلام وقيامها بتوعيتهن بكيفية مواجهتها من جانب، وتحملها لمسئوليتها الاجتماعية إزاء المرأة من جانب آخر؛ وهو ما يمكن تنفيذه باتخاذ أساليب جديدة تساهم فى ترسيخ صورة ذهنية إيجابية للمرأة لدى الأجيال الأصغر سنًا فى المجتمع لإيجاد جيل جديد من الرجال يحترم المرأة ويحافظ على حقوقها، ومن النساء لديهن نظرة إيجابية لذواتهن.

ورغم أن قضيتى نظرة المجتمع للمرأة والعنف ضد المرأة كانتا الأهم والأبرز لدى غالبية المبحوثات باختلاف حالتهن الاجتماعية، إلا أن نتائج الدراسة توضح من [خلال جدول (٧) بملاحق الدراسة] أن الحالة الاجتماعية للمبحوثات كان لها علاقة بترتيب أولويات القضايا لديهن؛ فعلى سبيل المثال جاءت قضية التحرش الجنسى فى الترتيب الثالث – بعد القضيتين المذكورتين سالفًا – لدى المبحوثات اللاتى لم يسبق لهن الزواج بنسبة بلغت ٣٨,٧٪، فى حين احتلت قضية الطلاق المرتبة الثانية لدى المبحوثات المطلقات – بعد قضية نظرة المجتمع للمرأة، وبلغت نسبتها ٥٤,٩٪ لديهن، تلتها قضية المرأة المعيلة فى الترتيب الثالث بنسبة بلغت ٣٤,٥٪، ثم جاءت قضية العنف ضد المرأة بنسبة بلغت ٣١٪، واتفقت المبحوثات الأرامل إلى حد كبير مع المطلقات من حيث أولويات القضايا المستهدف تغطيتها إعلاميًا، فجاءت نظرة المجتمع للمرأة فى الترتيب الأول بنسبة بلغت ٤٠,٨٪، ثم قضية المرأة المعيلة بنسبة بلغت ٣٦,٣٪، تلتها قضية العنف ضد المرأة بنسبة بلغت ٣٤,٩٪؛ وهذا التشابه يُعد منطقيًا فى ظل معاناة النساء المطلقات والأرامل من النظرة المجتمعية والظروف الاقتصادية وإعالة أسرهن ومواجهة الحياة بمفردهن، ومن الجدير بالذكر أن هذه

القضايا تعبر جميعها عن المشكلات الواقعية التى تواجه المرأة المطلقة أو الأرملة فى مجتمعنا، والتى ينبغى على الإعلام أن يقوم بدوره الاجتماعى فى نشر الوعى بها والتوجيه الصحيح للتعامل معها فى إطار اضطلاعه بالمسئولية الاجتماعية إزاء المرأة.

ومن جهة أخرى، تشابهت أجندة قضايا المبحوثات اللاتى يعانين من الهجر أو الانفصال إلى حد كبير مع المبحوثات المتزوجات بالدراسة الحالية؛ فشملت أجندة قضاياهن نظرة المجتمع للمرأة والتى أقرتها ٤٧,٩٪ من المبحوثات المتزوجات و٥٦,٣٪ من المبحوثات المنفصلات والمهجورات، ثم قضية العنف ضد المرأة بنسبة بلغت ٤١,٩٪ من المتزوجات و٤٣,٨٪ من المنفصلات والمهجورات، تلتها قضية الطلاق والتى كانت نسبتها أعلى مع المهجورات والمنفصلات عن المتزوجات، فبلغت مع الفئة الأولى ٣٧,٥٪ ومع الثانية ٢٩٪؛ ليتضح أن قضية الطلاق مهمة لدى النساء باختلاف حالتهن الاجتماعية، فلم تكن القضية الأهم لدى المهجورات والمنفصلات فقط؛ إذ تبين أن ما يقرب من ثلث عينة المتزوجات فى هذه الدراسة يطلبن من الإعلام تسليط الضوء على قضية الطلاق، وطرح التفاصيل والقوانين المرتبطة بهذه القضية؛ لافتقاد الوعى بالعديد من القضايا المهمة والتى تمسهن بشكل مباشر مثل قضية الطلاق والتى من المفترض الإلمام بتفاصيلها كافة قبل الإقدام على خطوة الزواج.

المحور الرابع: دور الإعلام فى تحسين صورة المرأة فى المجتمع

تلعب وسائل الإعلام دورًا مهمًا فى تكوين وتغيير الصور والمعانى سواء بشكلها الحقيقى أو بشكلها المشوه أو حتى المزيف، وفى هذا الصدد تعد صورة المرأة فى وسائل الإعلام من الموضوعات التى نالت اهتمام العديد من باحثى الإعلام؛ خاصة

وأن صورة المرأة فى الإعلام أصبحت من الصور النمطية، و"يعرف علماء النفس الصورة النمطية Stereotype بأنها صور من الاعتقاد المبالغ فيه الذى يرتبط بفئة معينة من البشر، وغالباً ما تعتمد الصورة النمطية على فرضيات مسبقة، ومن ثم، فإنها تتأسس على مشاعر وأفكار ليست موضوعية بالضرورة، ومن أكثر الصور النمطية شيوعا فى معظم الثقافات تنميطات الذكورة والأنوثة، وهو ما يطلق عليه Gender Stereotypes، والتى تقوم على صيغ جامدة وثابتة حول الذكورة والأنوثة، يتم تعلمها وانتقالها من جيل لآخر، وتساهم وسائل الإعلام بدور أساسى فى تكوين هذه الصورة النمطية ونقلها ونشرها، فتُظهر الصورة النمطية للمرأة مرارًا وتكرارًا، وتؤكد عليها بشتى أشكالها، من خلال عرض الأدوار النمطية للمرأة والأفكار الجامدة حولها[٢١]".

وانطلاقًا من الدور الذى يمكن لوسائل الإعلام القيام به فى هذا الصدد؛ فقد أصبح من الضرورى أن تتحمل هذه الوسائل المسئولية الاجتماعية المنوط بالإعلام القيام بها إزاء المجتمع، والتى تهدف فى نهاية الأمر إلى حماية حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية التى تمثل المرأة ضلعًا أساسيًا فيها. وفى إطار اضطلاع الإعلام بمسئوليته الاجتماعية إزاء فئة مجتمعية كبيرة ومؤثرة مثل المرأة، يمكن لوسائل الإعلام المساهمة فى تحسين صورة المرأة لدى الجمهور، وبالتالى مكانتها فى المجتمع، عبر ست مهام رئيسة طرحتها المبحوثات فى إطار هذا المحور يوضحها تفصيلًا جدول (٦)، إذ ترى ٥٨,١٪ من مفردات عينة الدراسة ضرورة التركيز على النماذج الناجحة والمتميزة من النساء وإبرازها إعلاميًا، كما اقترحت ٣٥,٣٪ من المبحوثات عمل برامج تعبر عن الاهتمامات الواقعية للمرأة، مع مراعاة تمثيل جميع فئات وشرائح النساء فى المجتمع، وأوصت ٣٤,٧٪ من المبحوثات بضرورة نقل

صورة واقعية عادلة ومنصفة للمرأة فى الدراما؛ نظرًا لما تحظى به الدراما من مكانة كبيرة بين الجمهور، وبالتالى إمكانية قيامها بدور مؤثر وفعال فى المجتمع.

جدول (٦)

رؤى المبحوثات من أفراد العينة لدور الإعلام فى تحسين الصورة الذهنية للمرأة فى المجتمع وفقًا للبيئة السكنية

الاستجابة*	البيئة السكنية							
	ريف		حضر		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
التركيز على النماذج الناجحة من النساء	١٠١٣	٥٩,٦	٧٣١	٥٦,٣	١٧٤٤	٥٨,١	–	–
عمل برامج تعبر عن اهتمامات كل النساء	٦٠١	٣٥,٢	٤٥٩	٣٥,٣	١٠٦٠	٣٥,٣	–	–
نقل صورة واقعية للمرأة فى الدراما	٥٦٤	٣٣,٢	٤٧٦	٣٦,٦	١٠٤٠	٣٤,٧	–	–
عدم التركيز على الاهتمامات التقليدية للمرأة	٣٣٤	١٩,٦	٢٩١	٢٢,٤	٦٢٥	٢٠,٨	–	–
برامج توعية للرجال بمكانة وأهمية المرأة	٤٠٣	٢٣,٧	٣٦٨	٢٨,٣	٧٧١	٢٥,٧	–	–
زيادة التوعية الدينية بمكانة المرأة فى الأديان	٤٥٦	٢٦,٨	٣٩٠	٣٠,٠	٨٤٦	٢٨,٢	٥,٣	٠,٠٥
الإجمالى	**١٧٠١**		**١٢٩٩**		**٣٠٠٠**			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

كما تؤكد نتائج جدول (٦) أن ٢٨,٢٪ من المبحوثات ترى أنه يمكن للإعلام القيام بدوره التوعوى من خلال المساهمة فى تحسين صورة المرأة عبر نشر الخطاب الدينى الصحيح الذى يؤكد على المكانة المرتفعة للمرأة فى الأديان المختلفة، وأكدت

٢٥,٧٪ من النساء مفردات العينة أنه يمكن تصميم رسائل إعلامية مختلفة تخاطب الرجال وتعمل على توعيتهم بالمكانة الحقيقية للمرأة وأهمية أدوارها المتعددة التى تقوم بها على كافة المستويات، وأشارت ٢٠,٨٪ من المبحوثات إلى أنه آن الأوان لتراجع التركيز الإعلامى على الاهتمامات التقليدية للمرأة مثل الأزياء والموضة والديكور والتجميل... إلخ، مقابل تسليط الضوء على الاهتمامات والقضايا الفعلية التى تدور فى فلك المصريات بكل فئاتهن.

وتشير نتائج جدول (٦) إلى أن آراء وتصورات النساء عينة الدراسة حول كيفية قيام الإعلام بالمساهمة فى تحسين مكانة المرأة فى المجتمع وصورتها الذهنية لدى أفراده تشابهت بين مبحوثات الحضر والريف. كما تشير نتائج [جدول (٨) بملاحق الدراسة] إلى أن هذه الآراء والتصورات جاءت متفقة كذلك إلى حد ما بين مبحوثات المحافظات الحضرية ومحافظات الوجهين البحرى والقبلى؛ حيث اتفقت المبحوثات على ضرورة التركيز على النماذج الناجحة من النساء ونقل صورة واقعية للمرأة فى الدراما وعمل برامج تعبر عن اهتمامات كل النساء باختلاف فئاتهن وشرائحهن المجتمعية. أما المبحوثات فى المحافظات الحدودية فاتفقن مع باقى مفردات عينة الدراسة حول التركيز على النماذج الناجحة من النساء كإحدى آليات تحسين الصورة الذهنية المجتمعية للمرأة، حيث أشارت إليه ٨٠٪ من مبحوثات المحافظات الحدودية، بينما رأت ٥٤٪ منهن أن هناك ضرورة لإعداد برامج توعية للرجال ترسخ المكانة الصحيحة للمرأة وتوضح أهميتها فى المجتمع، كما أكدت ٥٠٪ منهن على أهمية التوعية الدينية بمكانة المرأة فى الأديان السماوية.

وهذا يدل على وجود متطلبات أخرى للنساء فى المحافظات الحدودية غير تلك التى تراها النساء فى المحافظات الأخرى، فليست من الأهمية بالنسبة للمرأة فى محافظات الحدود إعداد برامج تمثل جميع النساء أو تحسين صورة المرأة فى الدراما

على سبيل المثال، ولكن لديهن أولوية لتوعية الرجال بمكانتهن وقدرهن؛ حتى تختلف طرق التعامل معهن والنظر إليهن باعتبارهن مواطنات ليس لهن حقوق فى هذه المحافظات، الأمر الذى يتطلب جهدًا كبيرًا لتحسين مكانة المرأة فيها؛ وهو ما يمكن أن يساهم فيه الاتصال بأنواعه المختلفة "سواء الشخصى أو الجمعى أو الجماهيرى" مساهمة لا يُستهان بها؛ نظرًا لما يمكن أن يلعبه الاتصال من أدوار عديدة لدى المواطنين، منها قدرته على تغيير الأفكار والاتجاهات وأحيانا السلوكيات، إضافة إلى التأثير فى الرأى العام وحشده فى الاتجاهات أو مع الفئات التى يُحابى لها، وقدرته على تغيير أو تكوين أو ترسيخ الصور الذهنية للفئات المتباينة.

الخلاصة

يعد التحيز النوعى فى المجتمع ظاهرة أساسها كل من الثقافة والمجتمع، ويرجع تنميط مكانة المرأة إلى الثقافة بالأساس، ففكرة الدونية بالنسبة للمرأة ليست راسخة فى ذهن الرجل فحسب، وإنما هى راسخة أيضا فى ذهن المرأة نفسها؛ ويرجع ذلك إلى طبيعة الثقافة وعملية الغرس الثقافى، فالتراث الثقافى الذى يميز الذكر بكل ما هو موضوعى ومنطقى ويختص الأنثى بكل ما هو غير منطقى وذاتى، هو نفسه الذى يميز بصورة مستمرة الذكر بالعقل والأنثى بالطبيعة المادية، فتتشكل تبعية المرأة وتتبلور عبر الثقافات، ويتم استيعابها عن طريق الثقافة نفسها، وللثقافة دور كبير فى تعديل وتشكيل اهتمامات المرأة، وكذلك تؤثر تأثيراً مباشراً فى إدراك المرأة لموقعها من الأوضاع الاجتماعية؛ فافتقاد المرأة إلى المساواة ينتج عن العوامل الثقافية والتاريخية والاجتماعية، والتى يلعب الإعلام دورًا رئيسًا فى نقلها وتوارثها[٢٢]. فيتم إرساء الصورة النمطية السائدة لأدوار النوع الاجتماعى من خلال المضامين الإعلامية المختلفة فى معظم المجتمعات، وذلك بالتأكيد على التقاليد والثقافة التى شكلتها افتراضات

اجتماعية نمطية عن صفات وأدوار وكفاءة الذكور والإناث، إذ تساهم وسائل الإعلام فى التأثير على إدراكات الجمهور، وتشكيل المواقف والاتجاهات والمعتقدات تجاه صور المرأة وأدوارها[٢٣]. وقد أكدت أغلب الدراسات الإعلامية التى أجريت حول المرأة أن وسائل الإعلام تركز على الأدوار والصور التقليدية للمرأة وتكرس النظرة التقليدية لها، وأن هذه الصورة السلبية تبدو متعمدة وليست عشوائية؛ إذ تتسم السياسات الإعلامية بالانتقائية والتحيز ضد المرأة، كما أشارت الدراسات إلى أن الصورة المقدمة عن المرأة المصرية هى صورة نمطية سلبية غير واقعية تركز على أدوار تقليدية للمرأة (زوجة، أم، ربة منزل، ابنة) وتتجاهل أدوارها الأخرى التى أثبتت نجاحها فيها على مر الزمان، وتظهرها على هامش الأحداث، وتركز على الملامح السلبية للنساء[٢٤].

وفى المجتمع الحديث، يُنظر إلى وسائل الإعلام على أنها أداة قوية تساهم فى تشكيل الاتجاهات وتؤثر فى السلوكيات، ومن ثم يمكن استخدامها لصالح المرأة بدلًا من قيامها بتعزيز القوالب النمطية والمواقف والتوقعات والقيم القائمة بالفعل، والتى يمكن أن تُشكل عائقًا أمام النهوض بالمرأة والاستفادة من إمكاناتها[٢٥]. وبالإضافة إلى ذلك فإن وسائل الإعلام مسئولة عن القيام بدورها حيال القضاء على العنف ضد المرأة من خلال الترويج لنقاش عام يعمل على زيادة الوعى المجتمعى، ويدعو إلى تبنى الإجراءات والقوانين لمناهضة العنف ضد المرأة، فوسائل الإعلام مازالت جزءًا من المشكلة؛ ولذلك يتطلب الأمر تحولها من كونها إحدى مسببات المشكلة إلى أن تصبح إحدى آليات القضاء على العنف ضد المرأة[٢٦].

وبالتالى؛ فنحن فى حاجة لبلورة رسالة إعلامية تتسم بالحيادية والموضوعية والشفافية والكفاءة؛ تروج لحقوق المرأة فى الحرية والكرامة، والحصول على نصيب مُنصف من الفرص الاجتماعية؛ وهو ما يمكن أن يلعب دورًا مهمًا فى تغيير الوعى المجتمعى، وتحسين اتجاهات أفراد المجتمع، وسلوكياتهم تجاه المرأة ومكانتها وأدوارها،

بما يؤدى إلى تفعيل دور المرأة كفاعل وشريك أساسى فى الحياة العامة. وهو ما يتطلب كذلك اضطلاع وسائل الإعلام بدورها فى تقديم صورة إيجابية للمرأة وتحسين صورتها النمطية المغلوطة والمتخذة بالأساس من موروثات ثقافية واجتماعية عفا عليها الزمان. فعلى وسائل الإعلام القيام بدورها التوعوى ومسئوليتها إزاء المرأة، وأن تستهدف تحسين الصورة الذاتية لدى المرأة وصورتها لدى الرجال وخاصة الأطفال والشباب، وتلعب دورها المنوط بها ممارسته فى تغيير الموروثات الثقافية حول المرأة بدلًا من ترسيخها وتدعيمها، وأن تعمل على نشر ثقافة احترام الآخر بشكل عام.

وقد قدمت الدراسة من خلال هذا الفصل أبرز احتياجات وأولويات المرأة فى مجال الإعلام المتخصص فى شئون المرأة من جهة، وتوجهات النساء إزاء صورة المرأة بالدراما، وأهم قضايا المرأة المرجو تسليط الضوء عليها إعلاميًا؛ وذلك من خلال الكشف عن مدى متابعة المرأة للرسائل الإعلامية المتخصصة فى شئونها، حيث كشفت نتائج الدراسة أن أغلب النساء إما يتابعن الإعلام المتخصص فى شئون المرأة بالصدفة أو لا تتعرضن له على الإطلاق، وأوضحت نتائج الدراسة أن من أهم العوامل التى تؤدى إلى العزوف عن متابعة إعلام المرأة عدم وجود وقت فراغ لدى النساء لمتابعة وسائل الإعلام، وهو ما يتلاقى مع عدم تماشى الإعلام المتخصص فى شئون المرأة مع الاهتمامات الحقيقية للنساء من الأساس، وعدم تعبير مضمون الرسائل الإعلامية المخصصة للنساء عن القضايا الحقيقية للمرأة المصرية.

وحاولت الدراسة التعرف على توجهات ورؤى النساء حول صورة المرأة كما تعكسها الدراما، واتضح أنه فى ضوء تدنى الصورة التى تظهر بها المرأة فى غالبية الأعمال الدرامية، هناك توجه لدى غالبية مفردات العينة إزاء عدم الرضا عن الصورة التى تظهر بها المرأة فى الدراما، إذ ترى أغلب المبحوثات أن صورة المرأة المصرية فى الدراما هى صورة نمطية سلبية تعكس أوضاعًا مغلوطة. كما تم رصد أجندة

قضايا المرأة التى تستهدف النساء أن يتناولها الإعلام ويجعلها أجندته الرئيسة فيما يخص شئون المرأة، وأكدت نتائج الدراسة فى هذا الصدد أن ضرورة تصحيح نظرة المجتمع للمرأة جاءت على رأس قائمة هذه القضايا باعتبارها قضية محورية تترتب عليها العديد من المشكلات والعقبات التى تواجهها المرأة فى المجتمع؛ إذ تعتبر النساء أن هذه النظرة السلبية فى حاجة إلى تغييرات جذرية، وعلى الإعلام المساهمة فى تحسين هذه النظرة، كما كانت قضية العنف ضد المرأة من القضايا المهمة التى تستهدف النساء المصريات تناول الإعلام لها، وجاءت قضية الطلاق فى الترتيب الثالث تليها قضية التحرش الجنسى، ثم قضيتا المرأة المعيلة والنساء الغارمات، إلا أنه لوحظ أن القضايا الثلاث التى نالت أقل نسب ضمن أولويات قضايا المرأة تمثلت فى الميراث والتمييز ضد المرأة وقوانين الأحوال الشخصية، وذلك رغم أهمية هذه القضايا؛ وهو ما يشير إلى ضرورة نشر الوعى بمثل هذه القضايا والتأثيرات التى تترتب عليها إيجابًا وسلبًا فيما يرتبط بالنساء.

وفى النهاية قدم الفصل تصور المبحوثات للدور الذى يمكن للإعلام أن يقوم به للمساهمة فى تحسين الصورة الذهنية للمرأة لدى أفراد الجمهور وتحسين المكانة المجتمعية لها بشكل عام، حيث تمثلت الأسس الرئيسة التى طرحتها المبحوثات لهذا التصور فى: ضرورة التركيز على النماذج الناجحة والمتميزة من النساء وإبرازها إعلاميًا، وعمل برامج تعبر عن الاهتمامات الواقعية للمرأة، مع مراعاة تمثيل جميع فئات وشرائح النساء فى المجتمع، والعمل على نقل صورة واقعية عادلة ومنصفة للمرأة فى الدراما؛ نظرًا لما تحظى به الدراما من شعبية ومكانة تجعلها لها القدرة على التأثير فى الجماهير. كذلك رأت بعض المبحوثات أنه يمكن للإعلام القيام بدوره التوعوى من خلال المساهمة فى تحسين صورة المرأة عبر نشر الخطاب الدينى الصحيح الذى يؤكد المكانة المرتفعة للمرأة فى الأديان المختلفة، إضافة إلى إمكانية تصميم رسائل

إعلامية مختلفة تخاطب الرجال وتعمل على توعيتهم بالمكانة الحقيقية للمرأة وأهمية أدوارها على كافة المستويات، مع ضرورة تراجع التركيز الإعلامى على الاهتمامات التقليدية للمرأة، مقابل تسليط الضوء على الاهتمامات والقضايا الفعلية التى تدور فى فلك النساء المصريات على مستوى كل فئاتهن.

وبناءً على ذلك، يمكننا استخلاص رؤية عن الأدوار التى يمكن لوسائل الإعلام أن تمارسها فى توعية الجمهور بقضايا المرأة باعتبارها أحد الفاعلين الرئيسيين فى المساس بقضايا المرأة وحقوقها، وهى:

- تكثيف الاهتمام الإعلامى بجميع شرائح النساء وفئاتهن؛ فالمرأة المصرية ليست هى فقط المرأة الحضرية ذات المستوى الاقتصادى الاجتماعى المرتفع، وهى كذلك ليست فقط المرأة فى مرحلة الخصوبة.
- تصميم حملات إعلامية تستخدم أساليب غير مباشرة ورسائل غير تقليدية، تخاطب النساء والرجال على حد سواء، بحيث ترتكز على آليات لتحسين الصورة الذهنية الذاتية لدى المرأة وصورتها لدى الرجال، مع التركيز على مخاطبة الفئات الأصغر سنًا فى المجتمع.
- استخدام الدراما فى رسم الشخصيات التى تتحلى بالقيم الأخلاقية ليُحتذى بها، والبعد عن الشخصيات التى تتسم بالعنف وتسهم فى تعلم طرق جديدة للتحرش ومعاكسة الفتيات والنساء بالشارع.
- استثمار مواقع التواصل الاجتماعى وفى مقدمتها موقع فيسبوك بشكل إيجابى من قبل الجهات المختصة باعتبارها إحدى الوسائل الإعلامية الفعالة فى حملات التوعية بالقضايا المجتمعية عمومًا وقضايا المرأة ومشكلاتها بشكل خاص.
- استمرار حملات التوعية من خلال وسائل الإعلام، إذ أنها تمارس دورًا مهمًا لا يُستهان به فى التوعية ببعض القضايا المهمة، مثل الختان وتنظيم الأسرة، وهو

ما اتضح جليًا حين توقفت هذه الحملات الإعلانية؛ حيث بدأت تأخذ منحنى أكثر سلبية بعد توقف حملات التوعية.

- استخدام أساليب جديدة وشيقة إعلاميًا يمكنها جذب فئات الجمهور المختلفة من النساء، وهو ما يتطلب الابتعاد عن الأساليب والموضوعات التقليدية المملة، والمصادر الإعلامية المكررة.
- التركيز الإعلامى على القضايا التى تأتى ضمن أولويات قضايا المرأة التى ترى النساء والفتيات ضرورة طرح الإعلام لها ومناقشتها، مثل قضايا العنف ضد المرأة والطلاق والتحرش الجنسى والزواج المبكر ؛ لتدق ناقوس الخطر حول هذه القضايا المُلحة فى حياة المرأة المصرية، ومن جهة أخرى نشر الوعى بأهمية بعض القضايا التى لا تأتى ضمن أولويات النساء بشكل كاف رغم أهميتها مثل الميراث والتمييز ضد المرأة وقوانين الأحوال الشخصية.

المراجع

١- Aimée Vega Montiel, Violence against women and media: advancements and challenges of a research and political agenda, UNESCO, ٢٠١٤, pp. ١٥- ١٩.

٢- نرمين على، المعالجة الإعلامية لحقوق المرأة المصرية وعلاقتها باتجاهات الجماهير نحوها، رسالة دكتوراه. غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٢٠١٦، ص ١٣٢.

٣- محمـد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط٤، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠١٥، ص ص ٣٣٦ – ٣٣٧.

٤- Thomas E. Ruggiero, Uses and Gratifications Theory in the ٢١st Century, Mass Communication & Society, ٢٠٠٠, ٣(١), pp. ٣–٣٧.

٥- رهام محمد، العلاقة بين التعرض لبرامج المرأة فى الفضائيات العربية ونظرة المرأة لذاتها ونظرة المجتمع لها، رسالة ماجستير. غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٢٠١٢.

٦- نرمين على، مرجع سابق.

٧- الجمعية العربية للمسؤولية الإعلامية، سلسلة الإعلام مسؤولية، دراسة قضايا المرأة فى الإعلام العربى، ٢٠١٤.

٨- نرمين على، مرجع سابق.

٩- دعاء حامد، دور مواقع التواصل الاجتماعى فى إدراك المرأة المصرية لحقوقها، المؤتمر العلمى الدولى العشرين لكلية الإعلام، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، مستقبل الإعلام المصرى فى ظل دستور ٢٠١٤، يونيو ٢٠١٤.

١٠- Fanselow, Julie, Community Blogging, The New Wave of Citizen Journalism, National Civic Review, Winter ٢٠٠٨, pp. ٢٤ – ٢٩. Published online in Wiley InterScience (www.interscience.wiley.com), ٢٠٠٩, p. ٢٩.

- Fackson, Banda, Citizen Journalism & Democracy in Africa, South Africa, Highway Africa, ٢٠١٠, p. ٩.

- García de Torres, Elvira, et. al, ١٢ international Symposium on Online Journalism, How local news outlets manage social networking tools, See you on Facebook or Twitter? The use of social media by٢٧ news outlets from ٩ regions in Argentina, Colombia, Mexico, Peru, Portugal, Spain and Venezuela, April ٢٠١١, p. ١٦.

١١- من أمثلة هذه الدراسات:
- رهام محمد، مرجع سابق.
- أسماء سمير، الموضوعات والقضايا التى تعالجها برامج المرأة فى القنوات الفضائية العربية، رسالة ماجستير. غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٢٠٠٩.

١٢- حسن عماد، عادل عبد الغفار، الإعلام والمجتمع فى عالم متغير، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٨، ص ١٠٣.

١٣- رهام محمد، مرجع سابق، ص ١٤٠.

١٤- نرمين على، مرجع سابق، ص ١٣٢.

١٥- أمانى عبد الرؤوف، الدراما التليفزيونية والواقع الاجتماعى، رسالة ماجستير. غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩٢.

١٦- عزة عبد العظيم، تأثير الدراما التليفزيونية على إدراك الواقع الاجتماعى للأسرة المصرية، رسالة دكتوراه. غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٢٠٠٠.

١٧- ابتسام محمود، العلاقة بين التعرض للدراما التليفزيونية ومستوى الرضا عن صورة الجسد لدى المرأة المصرية، دراسة تحليلية وميدانية، رسالة دكتوراه. غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٢٠١٤.

١٨- يمكن الرجوع إلى:
- المجلس القومى للمرأة، تقرير اللجنة الإعلامية: رصد دراما رمضان، تقرير غير منشور، يوليو ٢٠١٦.
- سوزان القلينى وآخرون، تقرير لجنة الرصد الإعلامى لبرامج ودراما والإعلانات التلفزيونية لرمضان ١٤٣٨هـ، المجلس القومى للمرأة، يوليو ٢٠١٧.
- سوزان القلينى وآخرون، المؤشرات النهائية للجنة الرصد للأعمال المقدمة فى رمضان، المجلس القومى للمرأة، يونيو ٢٠١٨.

١٩- بثينة الديب، دراسة طرق وأساليب القضاء على التحرش الجنسى فى مصر – ملخص النتائج والتوصيات، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومعهد التخطيط القومى، ٢٠١٣، ص ٣.

٢٠- نجوى الفوال، آمال هلال، كامل كمال، ظاهرة الزواج المؤقت فى المجتمع المصرى، القاهرة، المجلس القومى للمرأة، ٢٠١١، ص ٣١.

٢١- أحمد زايد، شخصية المرأة المصرية: جدل الثقافة والأنوثة والحداثة، المؤتمر السنوى الثانى عشر للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية "الشخصية المصرية فى عالم متغير"، ٢٠١٠، ص ص ١٢١ – ١٥٠.

٢٢- رباب عاطف، الغرس الثقافي والتحيز النوعى فى إطار الثقافة المصرية، رسالة ماجستير. غير منشورة، جامعة القاهرة، فرع بنى سويف، كلية الآداب، ٢٠٠٢، ص ٣.

٢٣- Anna Lindh Euro-Mediterranean Foundation, Culture and Communication Key Factors for Changing Mentalities and Societies, EUROMED, ٢٠٠٦, p. ٢١.

٢٤- أسماء فؤاد، صورة المرأة فى الكاريكاتير بالصحف المصرية – دراسة تحليلية ميدانية فى الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨، رسالة ماجستير. غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٢٠١٠، ص ١٤.

٢٥- Faridah Ibrahim et. al., Portrayal of Women's Images in Television Dramas: A Malaysian Case, Faculty of Arts, Communication and Education, Infrastructure University Kuala Lumpur, Malaysia SHS Web of Conferences ٣٣, ٢٠١٧.

٢٦- Aimée Vega Montiel, op. cit., p. ١٨.

الفصل السابع

التحديات الأمنية للمرأة المصرية*

مقدمة

يعد الأمن الإنسانى من الأولويات الأساسية للمصلحة العليا للدولة، فلا يستقيم نظام ولا يقوم اقتصاد دون ترسيخ وتوطيد الأمن والاستقرار، وهو ما يعنى التحرر من التهديدات الكبرى لحقوق الأفراد وأمنهم وحياتهم الشخصية، والإحساس بالأمان يُعد من الحقوق التى لا غنى عنها لأى إنسان خاصة الإناث، لذا فإن أى اعتداء على المرأة بشكل يهدر كرامتها، ويحرمها من الشعور بالأمان والاستقرار فى مجتمعها ينعكس سلبًا على اندماجها داخل المجتمع، وممارسة حقوقها فى المشاركة الفعالة بتنمية المجتمع[1]، وقد أدرك المشرع المصرى ذلك التوجه من خلال **المادة (١١) من الدستور المصرى الصادر عام ٢٠١٤ والتى تنص على أن" تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل فى جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقًا لأحكام الدستور،..... وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف".**

وقد اتجهت السياسة الأمنية فى الآونة الأخيرة إلى تبنى مفهوم شامل للأمن يضم العديد من الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وفق منهج تحليلى يقبل التعديل والتطوير حسب الظروف والمهددات الاجتماعية، وتكاد تميز الأدبيات المعنية بقضايا الأمن بين مستويين أحدهما خارجى يتعلق بتأمين حدود الدولة وإقليمها من

---

* كتب هذا الفصل الدكتور سامح المحمدى، أستاذ القانون الجنائى المساعد، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

الأخطار الخارجية، والآخر داخلى يتمحور حول مجموعة من التهديدات التى تمس الكيان الداخلى للدولة والمجتمع، ما يتطلب معه وضع استراتيجية أمنية ديناميكية قابلة للمراجعة والتقييم بشكل دورى، تتضمن الخطط والبرامج التنفيذية اللازمة لاحتواء مصادر التهديد والحد منها والتعامل معها بشكل مباشر وغير مباشر للحفاظ على حياة المواطنين من تلك التهديدات(٢).

وحقيقة الأمر فإن المجتمع الدولى لم يتوصل إلى تعريفٍ متفقٍ عليه لمفهوم الأمن الإنسانى أو حتى إلى توافقٍ حول مضمونه، إلا أنه يمكن القول إن تحليل مفهوم الأمن الإنسانى يظهر أنه ينطوى على عاملين، **أولهما** العامل الأمنى، إذ يسعى لتوفير الأمن الذى يطال أبعادًا متعددة، متداخلة ومتكاملة فيما بينها، أما **ثانيهما** فهو العامل الإنسانى الذى يجعل من الإنسان كفرد وحدة التحليل الأساسية فى أي دراسة للسياسات الأمنية(٣).

وتوجد محددات وعناصر رئيسة تتشكل من خلالها العناصر الأساسية للأمن الإنسانى وهى الأمن الاقتصادى، والأمن الغذائى، والأمن الصحى، والأمن البيئى، والأمن الشخصى، والأمن الاجتماعى، والأمن السياسى(٤).

وتتشعب وتتعدد التحديات الأمنية التى تهم المرأة المصرية فى الوقت الحالى، ولا يمكن اختزالها فى موضوع واحد أو اثنين، إلا أن الملاحظ فى الفترة الأخيرة وخاصة خلال السنوات الماضية بعد ثورة يناير ٢٠١١ وما تلاها من أحداث ومعطيات أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على النواحى الأمنية فى كافة ربوع الدولة، وهو ما وضع عبئًا ثقيلا على كاهل المرأة المصرية التى تحملت الكثير من أوجه الخروج على العادات والتقاليد والأعراف السائدة فى المجتمع المصرى عبر تاريخه الطويل، وكان من أبرز المظاهر السلبية من الناحية الأمنية مشكلات العنف ضد المرأة وكذلك التحرش الجنسى، وهو ما ارتأت معه الدراسة الحالية التركيز عليهما

بشيءٍ من التفصيل؛ بغية التعرف من خلال النساء أنفسهن على مدى الشعور بالأمن، وأسباب ذلك، وأبرز مظاهر هذا العنف سواء داخل الأسرة أو فى الشارع أو فى العمل، وكيفية تعامل المرأة مع مثل هذه المواقف، ودور المجلس القومى للمرأة فى حماية المرأة المعنفة، كما سيتم التعرض لمشكلة التحرش الجنسى وأسبابه ودور الدولة فى مواجهته، والنصائح التى يمكن توجيهها للمرأة فى حالة تعرضها للتحرش.

ومن هذا المنطلق الفكرى فقد تم تقسيم الدراسة فى هذا الفصل إلى **محورين رئيسين**، يتناول **المحور الأول** منهما العنف ضد المرأة المصرية فى الوقت الحالى من خلال التعرف على مدى شعورها بالأمن فى الشارع وأهم مهددات الشعور بالأمن، وكذلك بيان أشكال العنف الذى يمكن أن تتعرض له سواء فى المنزل أو الشارع أو العمل، وكيفية مواجهة ذلك، ودور الجهات المعنية فى التصدى لتلك الأشكال من العنف ضد المرأة، كما نتعرض فى **المحور الثانى** إلى واحدة من أهم المشكلات التى تواجه المرأة وهى قضية التحرش فى المجتمع المصرى، وآليات مواجهتها من كافة النواحى التعليمية والقانونية والاجتماعية والدينية والأمنية والإعلامية.

المحور الأول: العنف ضد المرأة

ويمكن تناول هذا الموضوع من عدة جوانب، أهمها:

أولًا: مدى شعور المرأة المصرية بالأمان فى الشارع

بالرغم من أن المسألة الأمنية قد حققت الإجماع على ضرورة العمل لوضع مقاربات واضحة حول سبل تمكين الدولة من تحقيق الأمن والاستقرار لمواطنيها فى ظل عالم متغير يتعرض لتحولات مستمرة، فالأمر مختلف بشأن المرجعية التى تتخذها لرسم السياسات الأمنية الناجحة(٥).

وترى الدراسة الراهنة أن نجاح أية استراتيجية أمنية للدولة والمجتمع يتوقف على مدى إحساس وشعور المواطن العادى بآثار تلك الاستراتيجية على أرض الواقع من خلال الممارسات الحياتية اليومية، وإذا كنا نتحدث عن أهمية العمل على توفير الأمن للمواطن العادى فإن الأمر يصبح أكثر إلحاحًا وخصوصية عندما يتعلق بالمرأة المصرية فى الشارع ومدى شعورها بالأمن الشخصى.

وفى هذا السياق تشير نتائج الدراسة الحالية جدول (١) إلى أن حوالى ثلثى عينة الدراسة بنسبة ٦٢,٣٪ لا يشعرون بالأمن فى الشارع.

ومن الملاحظ فى هذا الصدد أن هناك تفاوتًا فى شعور المرأة بالأمان طبقًا لاختلاف الأقاليم الجغرافية، حيث أوضحت النتائج أن الغالبية العظمى من السيدات فى المحافظات الحدودية يشعرن بالأمان فى الشارع وذلك بنسبة ٧٨٪، وهى نتيجة تبدو منطقية إلى حد بعيد؛ نظرًا لأن الغالبية العظمى من العائلات فى المحافظات الحدودية تربطهم علاقات قرابة ومصاهرة، ويعرفون بعضهم بعضًا فى غالب الأحوال، ولذلك لا يجرؤ أحد أن يتعرض لأية سيدة وهى تسير فى الشارع، وهو ما يخلق نوعًا من الطمأنينة للسيدات فى المحافظات الحدودية، وتشير نتائج كا^{2} إلى وجود علاقة دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية ٠,٠١ بين شعور مفردات العينة بالأمان بين الأقاليم الجغرافية، [انظر جدول (١) فى الملحق].

جدول (١)

شعور مفردات العينة من المبحوثات بالأمان وفقًا للبيئة السكنية

الاستجابة	ريف		حضر		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٦٧١	٣٩,٤	٤٥٩	٣٥,٣	١١٣٠	٣٧,٧
لا	١٠٣٠	٦٠,٦	٨٤٠	٦٤,٧	١٨٧٠	٦٢,٣
الإجمالى	**١٧٠١**	**١٠٠**	**١٢٩٩**	**١٠٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

كا^{2}= ٥,٣ مستوى المعنوية ٠,٠٥

ثانياً: أسباب عدم شعور المرأة بالأمان فى الشارع

أشار تقرير صادر عن منظمة "**يونيفيم**" إلى أن الأمن الإنسانى للنساء فى الدول العربية يتعرض للكثير من التنازلات، بحيث لا تتمكن المرأة من ممارسة حقوقها أو التمتع بالأمان الكافى، كما أشار التقرير إلى أن الأهمية الجوهرية لتحقيق أمن النساء والفتيات يكمن فى التغيير الاجتماعى والثقافى والسياسى والذى يمكن ترجمته إلى تغييرات حقيقية فى حياة النساء من خلال خلق بيئة سياسية واجتماعية وأمنية بهدف إعادة تشكيل السياسات والاستراتيجيات التى تحمى أمن النساء من المخاطر والشعور بالأمان والكرامة الإنسانية(٦).

أما عن أسباب عدم الشعور بالأمان فى الشارع (من منظور النساء اللائى لا يشعرن بالأمن من أفراد العينة)، فهى متعددة إلا أنها تتمحور حول ضعف التواجد الأمنى الذى يسمح بالعديد من السلوكيات غير المقبولة والخارجة من بعض الأشخاص الذين تجردوا من الأخلاق والأعراف التقليدية للمجتمع المصرى، فى الوقت الذى تحاول فيه مختلف الأنظمة السياسية مهما كانت مقوماتها أن تصنع لنفسها القوة الأمنية التى تحافظ بها على استقرارها وبسط الأمن على مواطنيها.

ولإلقاء الضوء على تلك الأسباب بشكل أكثر تفصيلا، فنجد أن المعاكسات والمضايقات التى تتعرض لها المرأة فى الشارع من أولى الأسباب التى تشعرهن بعدم الأمان على أنفسهن وعلى بناتهن وذلك بنسبة ٦٢,٥٪، يليها أن الشوارع لم تعد مكانًا آمنًا كما مضى بنسبة ٥٧,٧٪. ويؤكد على السببين السابقين ما ذكرته المبحوثات من أن حالات التحرش التى تتعرض لها المرأة، والاعتداءات التى تمارس ضدهن تشعرهن بعدم الأمان بنسبة ٤٦,٧٪، ٢٨,٨٪ على التوالى، وقد أرجعن تلك الأسباب إلى عدم وجود إضاءة كافية فى الشارع، وعدم التواجد الشرطى بالقدر الكافى فى الشارع، ولم

تظهر النتائج وجود تأثير لاختلاف الأقاليم الجغرافية على أسباب عدم شعور المرأة بالأمان فى الشارع المصرى، [انظر جدول (٢) فى الملحق].

جدول (٢)

أسباب عدم الشعور بالأمان من منظور المبحوثات من مفردات العينة وفقًا للبيئة السكنية

الأسباب	ريف		حضر		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
كتير من الستات بيتعرضوا للمعاكسات والمضايقات فى الشارع	٦٣٩	٦٢,٠	٥٣٠	٦٣,١	١١٦٩	٦٢,٥	–	–
الناس بيتحرشوا بالبنات والستات	٤٥١	٤٣,٧	٤٢٣	٥٠,٤	٨٧٤	٤٦,٧	٧,٦	٠,٠٥
سهل أن أى حد يعتدى على الست وهى ماشية فى الشارع	٣١٦	٣٠,٨	٢٢٠	٢٦,٢	٥٣٦	٢٨,٧	٥,١	٠,٠٥
مفيش إضاءة كافية فى الشارع	١٦٢	١٥,٧	١١١	١٣,٢	٢٧٣	١٤,٦	–	–
التواجد الشرطى مش كتير	٢٧٧	٢٦,٩	٢٤٤	٢٩	٥٢١	٢٧,٩	–	–
الشوارع مبقتش أمان زى الأول	٥٩٤	٥٧,٥	٤٨٥	٥٧,٧	١٠٧٩	٥٧,٧	–	–
عدد المستجيبات	١٠٣٠	–	٨٤٠		١٨٧٠		–	–

ثالثاً: مظاهر وأشكال العنف الذى تتعرض له المرأة

يشير الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٣ إلى أن مفهوم العنف ضد المرأة هو "**أى فعل أو تهديد بالفعل يؤدى أو يحتمل أن يؤدى إلى أذى جسدى أو نفسى يحد من الحرية الشخصية للمرأة بسبب كونها امرأة**". كما تشير اتفاقية رفع كل أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) إلى أن العنف القائم على أساس النوع هو شكل من أشكال التمييز يعطل قدرة المرأة على التمتع بحقوقها وحرياتها، واعتبرت الاتفاقية أن العنف ضد المرأة بصفتها امرأة يشمل الأفعال التى تلحق الأذى والمعاناة والقهر وأشكال الحرمان الأخرى من الحرية(٧).

وقد اهتمت الدراسة الحالية بالتعرف على مدى تعرض المرأة للعنف من قبل الرجل من منظور مفردات العينة، وأنماط هذا العنف، وأظهرت نتائج الدراسة كما هو موضح فى جدول رقم (٣) أن المرأة تتعرض بصفة عامة للعنف بصورة أكبر من الرجل، وذلك بنسبة ٦٣٪، مقابل ٣٧٪ يذهبون إلى غير ذلك التوجه.

جدول (٣)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة حول تعرض المرأة للعنف وفقًا للبيئة السكنية

الاستجابة	ريف		حضر		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	١٠٣٧	٦١,٠	٨٥٣	٦٥,٧	١٨٩٠	٦٣,٠
لا	٦٦٤	٣٩,٠	٤٤٦	٣٤,٣	١١٠	٣٧,٠
الإجمالى	**١٧٠١**	**١٠٠**	**١٢٩٩**	**١٠٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

كا^{٢}= ٧ مستوى المعنوية ٠,٠٥

وتتفق تلك النتائج مع ما ذهبت إليه بعض الدراسات التى تشير إلى أن النساء تتعرض للعنف فى كافة أنحاء العالم، وتتحمل المجتمعات التكلفة الاقتصادية المترتبة على علاج وإعادة تأهيل النساء الناجيات من العنف، وعلى مداواة أطفالهن؛ وتؤدى الظاهرة أيضا إلى ضعف مشاركة النساء فى التنمية وإلى ضعف إنتاجياتهن؛ فضلا عن تحمل المجتمعات لتبعات ملاحقة مرتكبى العنف(٨).

وتتعدد مظاهر العنف سواء داخل الأسرة أو العمل أو الشارع، وهى كالتالى:

١- مظاهر العنف داخل الأسرة

إن العنف كظاهرة نفسية اجتماعية، أصبحت تميز كل المجتمعات البشرية وتمس كل الفئات الاجتماعية المختلفة، وكثيرة هى تلك القضايا التى يفرزها الواقع الاجتماعى، والأسرة كغيرها من المؤسسات الاجتماعية لم تسلم هى الأخرى من هذه الإفرازات الاجتماعية حيث ظهر ما يسمى بالعنف الأسرى، وهو العنف الذى يمارسه أحد أفراد الأسرة الواحدة ضد طرف آخر فيها(٩).

وفى هذا السياق، أوضحت نتائج الدراسة من خلال جدول (٤) أن هناك العديد من أنواع العنف الذى تتعرض له المرأة داخل الأسرة، أهمها الاعتداءات من الزوج أو الأب أو الأم أو الأبناء وذلك بنسبة ٥٧,٢٪، يليها الحرمان من التعليم بنسبة ٣٨,١٪ ثم الحرمان من الميراث كأحد مظاهر العنف ضد المرأة وذلك بنسبة ٣٢,٦٪، كما تطرقت عينة الدراسة لأحد أهم أنواع العنف الذى يمكن أن تتعرض له المرأة داخل الأسرة وهو الزواج القسرى وذلك بنسبة ٢١,٩٪، واعتبرت نسبة ١٨,٧٪ من عينة الدراسة أن عدم الصرف على الاحتياجات الأساسية يعتبر نمطًا من أنماط العنف الذى يمارس ضد المرأة داخل الأسرة، وظهرت قضية ختان الإناث كأحد مظاهر العنف الذى تمارسه الأسرة ضد الفتاة بنسبة ١٨,٦٪، وأخيرًا إكراه البنات على العمل من أجل المساعدة فى مصروفات البيت، وهو نوع من استغلال الفتاة وحرمانها من أهم حقوقها وهو التعليم الذى يمنحها الشعور بكيانها.

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة فى هذا السياق، أن السيدات فى المحافظات الحدودية يعتقدن أنه لا يوجد اعتداء من الزوج أو الأب أو الأم أو الأبناء داخل الأسرة، وكذلك لا يوجد زواج قسرى، كما لا يوجد إكراه للبنت على العمل لكى تساعد فى الصرف على البيت، كما أوضحت النتائج أنه لا يوجد ختان للإناث فى المحافظات الحدودية، ويمكن أن يرجع ذلك لتفسيرين أولهما أنه بالفعل لا يوجد ختان إناث فى المحافظات الحدودية، والثانى أنه ربما يعتقد القاطنون والقاطنات فى هذه المحافظات الحدودية أن الختان يعتبر عادة طبيعية وليس مظهرًا من مظاهر العنف ضد الأنثى، كما يمكن أن يكون هذا الموضوع بالنسبة لعينة الدراسة من الأمور الشخصية داخل الأسرة والتى لا يجوز أن يعرفها أو يناقشها معهن أحد، [انظر جدول (٣) فى الملحق].

جدول (٤)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لمظاهر العنف الأسرى وفقًا للبيئة السكنية

المظاهر*	ريف		حضر		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
اعتداء من الزوج أو الأب والأم أو الأبناء	٧٦٣	٧٣,٦	٦٥٨	٧٧,١	١٤٢١	٧٥,٢	–	–
الحرمان من الميراث	٤١٠	٣٩,٥	٢٠٦	٢٤,٢	٦١٦	٣٢,٦	٥٠,٤	–
الحرمان من التعليم	٤٤٥	٤٢,٩	٢٧٥	٣٢,٢	٧٢٠	٣٨,١	٢٢,٦	
عدم الصرف على الاحتياجات الأساسية	١٩٤	١٨,٧	١٦٠	١٨,٨	٣٥٤	١٨,٧	–	–
الزواج القسرى	٢٦٢	٢٥,٣	١٥٢	١٧,٨	٤١٤	٢١,٩	١٥,٢	٠,٠١
الختان	١٩٤	١٨,٧	١٥٧	١٨,٤	٣٥١	١٨,٦	–	–
إكراه البنت على العمل عشان تساعد فى الصرف على البيت	١٠١	٩,٧	٩٣	١٠,٩	١٩٤	١٠,٣	–	٠,٠١
عدد المستجيبات	١٠٣٧		٨٥٣		١٨٩٠			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

٢- مظاهر العنف داخل العمل

لا توفر القوانين والمؤسسات والسياسات التى تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فى العديد من البلدان النامية تكافؤ الفرص ولا الحماية لقطاع كبير من السكان معظمهم من الفقراء والأقليات والنساء وغيرهم من الجماعات والفئات المهمشة(١٠)، ولم يمض زمن طويل منذ كانت المرأة تواجه تحديات هائلة تحول دون حصولها على الفرص التى تمكنها من تحقيق المساواة الفعلية مع الرجل، وخاصة فى مجال العمل، ورغم وصول المرأة إلى مراحل متقدمة فى هذا المجال إلا أن هناك العديد من التحديات والصعوبات التى تواجهها وتكاد أن تعصف بكل الخطوات الناجحة والملموسة فى هذا المضمار.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الراهنة من خلال جدول (٥) أن هناك العديد من أشكال العنف أو التمييز ضد المرأة داخل محيط العمل، ومن أبرزها عدم الحصول على أجر مماثل لأجر الرجل عن العمل نفسه وذلك بنسبة ٥٠,٧٪، يليها التحرش بالمرأة داخل العمل وذلك بنسبة ٥٠,٢٪، كما أوضحت النتائج أن التمييز فى الترقى فى العمل ضد المرأة يُعد من أهم مظاهر العنف الذى يمارس ضدها وذلك بنسبة ٤٨,٦٪.

ومن الأمور المهمة فى هذا السياق أن النساء فى المحافظات الحدودية يعتقدن أن من أهم مظاهر العنف ضد المرأة فى العمل هو التحرش بها فى العمل وذلك بنسبة ١٠٠٪، وربما يرجع ذلك إلى غياب ثقافة العمل للمرأة فى المحافظات الحدودية طبقًا للعادات والتقاليد السائدة فى هذه المناطق، [راجع الملحق جدول(٤)].

ورغم ذلك، لا بد من التأكيد على أنه يمكن قبول تلك النتائج فى نطاق العمل الخاص فقط ولا يمكن قبوله فى نطاق العمل الحكومى الرسمى؛ نظرًا لأن هناك العديد من القواعد والضوابط العامة والمجردة والتى يفرضها القانون فى نطاق العمل الحكومى والتى لا تفرق بين الرجل والمرأة فى العمل من حيث الأجر أو الترقى فى العمل، وهو ما يمكن أن نلمسه فى وصول المرأة المصرية إلى أعلى المناصب القيادية فى الدولة مثل منصب المحافظ والوزير وعمداء الجامعات ومديرى المؤسسات والهيئات الحكومية الرسمية، كما تمثل المرأة حوالى ٢٥٪ من عدد الوزراء الموجودين فى الحكومة المصرية.

جدول (٥)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لمظاهر العنف فى العمل وفقًا للبيئة السكنية

المظاهر*	ريف		حضر		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
التمييز فى الترقى فى العمل	٥٣٤	٥١,٥	٣٨٤	٤٥,٠	٩١٨	٤٨,٦	٧,٨	٠,٠٥
عدم الحصول على أجر مماثل لأجر الرجل عن العمل نفسه	٥٥٣	٥٣,٣	٤٠٦	٤٤٧,٦	٩٥٩	٥٠,٧	٦,١	٠,٠٥
التحرش بها فى العمل	٤٩٨	٤٨,٠	٤٥٠	٥٢,٨	٩٤٨	٥٠,٢	–	–
عدد المستجيبات	١٠٣٧		٨٥٣		١٨٩٠			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

رابعاً: مظاهر العنف فى الشارع

يرتبط العنف بفكرة كسر الأطر المعيارية للتفاعل وهو ما يعد صورة من صور السلوك غير الاجتماعى، وينتج بسبب دخول الأفراد فى تفاعلات عنيفة فى العديد من المواقف، مما يرتبط بملابسات الموقف ذاته دون النظر إلى ما فيه من قواعد سلوكية، وبصفة خاصة ما يرتبط منها بالمجتمع المحلى أو الشارع وعلاقاته المتشابكة، والتى يمكن أن تختلف كليًا أو جزئيًا عن غيرها من أشكال العنف المختلفة(١١). ونظرًا للأهمية الكبيرة لمظاهر التحرش الذى تتعرض له المرأة المصرية فى الآونة الأخيرة، فقد آثرت الدراسة الحالية أن تتعرض له بشيءٍ من التفصيل فى موضع قادم، خاصة بعد الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع من قبل المشرع المصرى والذى أولاه عناية خاصة وأفرد له عقوبات مستقلة عن كافة مظاهر العنف العادية ضد المرأة.

وقد عبرت المبحوثات من خلال جدول (٦) عن وجهة نظرهن حول العنف الذى يمكن أن تتعرض له المرأة فى الشارع، فقد أشارت٩٠,٢٪ من العينة أن أكثر مظاهر العنف ضد المرأة فى الشارع هو المعاكسة، فى حين أوضحت ٤٤,٧٪ أن

السرقة بالإكراه تُعد من أخطر ما تتعرض له المرأة من عنف فى الشارع، كما ظهر الاغتصاب كمظهر من مظاهر العنف فى الشارع بنسبة ٣٧,٤٪، يليه الاختطاف بنسبة ٣٤,٤٪.

كما توضح نتائج الدراسة من خلال وجهة نظر المبحوثات ظهور أنماط أخرى من العنف فى الشارع لعل أهمها جريمة هتك العرض بنسبة ١٨,٨٪، وهى من أهم الجرائم التى يمكن ارتكابها ضد المرأة ، وكذلك تأتى جرائم الفعل الفاضح التى يمكن أن تتعرض لها المرأة فى الشارع بنسبة ١٧,٩٪.

ومن جهة أخرى فقد أظهرت النتائج وجود تأثير للأقاليم الجغرافية على رؤية المبحوثات لمظاهر العنف الذى تتعرض له المرأة فى الشارع، حيث أكدت المبحوثات فى الأقاليم الحدودية أنه لا توجد مظاهر للعنف فيما يتعلق بهتك العرض أو الفعل الفاضح أو الاختطاف أو الاغتصاب أو السرقة بالإكراه فى المناطق التى يقطنون بها، وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء الترابط العائلى الشديد للعائلات فى المناطق الحدودية، الأمر الذى يتعذر معه إمكانية تعرض النساء لأشكال العنف السابقة، [انظر جدول (٥) فى الملحق].

جدول (٦)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لمظاهر العنف فى الشارع وفقًا للبيئة السكنية

المظاهر *	ريف		حضر		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
معاكسة	٩٢٣	٨٩,٠	٧٨١	٩١,٦	١٧٠٤	٩٠,٢	–	–
هتك عرض	٢٢٠	٢١,٢	١٣٥	١٥,٨	٣٥٥	١٨,٨	٨,٩	٠,٠٥
فعل فاضح	٢٠٦	١٩,٩	١٣٣	١٥,٦	٣٣٩	١٧,٩	٥,٨	٠,٠٥
اختطاف	٣٤٩	٣٣,٧	٣٠١	٣٥,٣	٦٥٠	٣٤,٤	–	–
اغتصاب	٣٥٣	٣٤,٠	٣٥٤	٤١,٥	٧٠٧	٣٧,٤	١١,١	٠,٠١
سرقة بالإكراه	٤١٠	٣٩,٥	٤٣٤	٥٠,٩	٨٤٤	٤٤,٧	٢٤,٥	٠,٠١
عدد المستجيبات	١٠٣٧		٨٥٣		١٨٩٠			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

خامساً: الخبرة الذاتية أو المعرفية فى التعرض لأشكال العنف المختلفة

تشير نتائج الدراسة من خلال الجدول رقم (٧) أن الغالبية العظمى من أفراد العينة لم يتعرضن أو أحد معارفهن لأى شكل من أشكال العنف وذلك بنسبة ٨١,٨٪، فى حين أكدت حوالى ١٨,٢٪ من أفراد العينة أنهن أو أحد معارفهن قد تعرضن للعنف ويمكن تفسير ذلك فى ضوء عزوف الكثير من السيدات اللواتى يتعرضن للعنف إلى الإبلاغ عن ذلك؛ إما خوفًا ممن قام بالاعتداء عليها، وإما حفاظًا على صورتهن أمام الأهل والأقارب وعدم إقحام الأهل فى مشكلات قانونية وأمنية مع المعتدين. ويلاحظ كذلك من خلال النتائج أن المحافظات الحدودية كانت أقل الأقاليم الجغرافية التى تعرض قاطنوها لأشكال العنف المختلفة؛ وربما يرجع ذلك للطبيعة العائلية والعشائرية التى تغلب على سكان هذه المحافظات بما يمنع فى غالب الأحوال الإقدام على ارتكاب مثل هذه الأفعال الخارجة عن السياق العام بها، [راجع الملحق جدول(٦)].

جدول (٧)

الخبرة المعرفية أو الذاتية للمبحوثات من أفراد العينة فى التعرض لأشكال العنف المختلفة وفقًا للبيئة السكنية

الاستجابة	ريف		حضر		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٣٠٩	١٨,٢	٢٣٦	١٨,٢	٥٤٥	١٨,٢
لا	١٣٩٢	٨١,٨	١٠٦٣	٨١,٨	٢٤٥٥	٨١,٨
الإجمالى	**١٧٠١**	**١٠٠**	**١٢٩٩**	**١٠٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

سادساً: كيفية تصرف المرأة بعد تعرضها للعنف

أوضحت النتائج أن (٥٤٥) سيدة من المبحوثات مر بعضهن بخبرة التعرض للعنف، وبعضهن على دراية بسيدات تعرضن للعنف من خلال الأقارب والمعارف سواء كان

العنف داخل الأسرة أو الشارع أو العمل، ومن أجل العمل على زيادة الوعى بحقوق المرأة، وكذلك الأساليب والطرق التى يمكن أن تسلكها المرأة فى حالة التعرض لمثل تلك المواقف الصعبة، فقد عمدت الدراسة الحالية إلى التعرف على الكيفية التى تعاملت بها المرأة حال تعرضها للعنف بشكل فعلى، وتظهر النتائج من خلال جدول (٨) أن حوالى ٤٦٪ من العينة أكدن أنهن لم يفعلن شيئًا، وربما يرجع إلى التربية المحافظة لبعض النساء والبنات القائمة على عدم إثارة المشكلات، فى حين أكدت ٣٣,٦٪ من العينة أنه تم اللجوء إلى الشكوى للأهل للحفاظ على حقوقهن وكرامتهن بعد التعرض للعنف. كما أشارت ٣٠,٥٪ من السيدات اللاتي تعرضن للعنف أنهن لجأن إلى الشرطة للحفاظ على حقوقهن ومعاقبة الجانى عن طريق الإجراءات القانونية الرسمية، فى الوقت الذى أشارت فيه ٧,٤٪ من العينة أنهن اتجهن إلى رجل دين لمساعدتهن فى هذه الحالات، وطلب المشورة الدينية منه وكيفية التصرف فى مثل هذه المواقف؛ خاصة فى حالات خشية بعض الإناث من إخبار ذويهن بمثل هذه المواقف الصعبة، والتى يقابلها بعض الأهل بنوع من التشدد، والخوف لدرجة يمكن معها اتخاذ قرارات بمنع الإناث من الخروج إلى الشارع سواء للعمل أو الدراسة.

وفى النهاية أكدت ٥,٥٪ فقط من العينة أنه تم اللجوء إلى مكتب شكاوى المرأة بالمجلس القومى للمرأة لتقديم شكوى بعد تعرضهن للعنف، ولا شك أن نسبة من لجأن إلى المجلس القومى للمرأة تُعد نسبة ضئيلة جدًا، وهو ما يمكن أن يعود إلى قلة الوعى لدى قطاع عريض من النساء بالدور الذى يقوم به المجلس القومى للمرأة فى حمايتهن من العنف والحفاظ على حقوقهن، وهو ما يستلزم العمل على إعداد استراتيجية مستقبلية متكاملة لزيادة الوعى لدى النساء بأهمية الدور الحيوى والخدمات التى يقدمها المجلس القومى للمرأة وخاصة مكتب الشكاوى.

جدول (٨)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لكيفية التصرف بعد التعرض للعنف وفقًا للبيئة السكنية

أشكال التصرف*	ريف		حضر		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
اللجوء لمكتب الشكاوى بالمجلس القومى للمرأة	١٩	٦,٢	١١	٤,٧	٣٠	٥,٥	–	–
الشكوى للأهل	١٢٣	٣٩,٩	٦٠	٢٥,٤	١٨٣	٣٣,٦	١٢,٦	٠,٠١
اللجوء للشرطة	١١١	٣٦,٠	٥٥	٢٣,٣	١٦٦	٣٠,٥	١٠,٢	٠,٠١
اللجوء لرجل الدين	٢٤	٧,٨	١٦	٦,٨	٤٠	٧,٤	–	–
لم أفعل شئ	١١١	٣٦,٠	١٣٩	٥٨,٩	٢٥٠	٤٦,٠	٢٨,١	٠,٠١
عدد المستجيبات	٣٠٨		٢٣٦		٥٤٤			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

وفى الإطار ذاته تشير النتائج إلى وجود تفاوتات بين الأقاليم الجغرافية فى الإجراءات التى تتخذها المرأة التى تتعرض لأنماط مختلفة من صور العنف، حيث يتضح أن السيدات فى المحافظات الحدودية عند تعرضهن للعنف لم يذهبن نهائيًا إلى مكتب الشكاوى بالمجلس القومى للمرأة، وكذلك لم يلجأن إلى الشرطة، وأيضًا لم يلجأن إلى رجال الدين، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء أن المجتمع الحدودى يتميز بسمات وعادات معينة يأبى معها أفراده الخروج خارج نطاق الأسرة أو العشيرة للبوح بما لديهم من مشكلات أو صعوبات فى حياته اليومية. وتشير نتائج كا٢ إلى وجود علاقة دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية ٠,٠١ حول كيفية التصرف بعد التعرض للعنف بين مفردات العينة وفقًا للأقاليم الجغرافية، راجع الملحق، [انظر جدول (٧) فى الملحق].

سابعاً: دور مكتب شكاوى المرأة بالمجلس القومى للمرأة فى مواجهة العنف ضد المرأة

لا جدال أن مكتب شكاوى المرأة بالمجلس القومى للمرأة منذ إنشائه وحتى اللحظة الحالية يلعب دورًا محوريًا على عدة مستويات يأتى على رأسها مساعدة السيدات المتضررات فى العديد من المجالات ماديًا ومعنويًا، بالإضافة إلى إعداد البرامج والاستراتيجيات الكفيلة بتوعية المرأة المصرية بحقوقها وواجباتها تجاه المجتمع الذى تعيش فيه، وقد أشارت عدد من المبحوثات إلى أنهن لجأن إلى مكتب شكاوى المرأة لمساعدتهن فى كيفية مواجهة أشكال العنف الذى تعرضن له، ولذا كان لزامًا التعرف على أشكال المساعدة التى قام بها مكتب شكاوى المرأة بالمجلس القومى للمرأة فى هذا الصدد، إذ توضح نتائج جدول رقم (٩) أن مكتب شكاوى المرأة قد قام بمساعدة السيدات فى رفع قضية ضد من تعرض لها بالعنف فى صوره المختلفة، وذلك بنسبة ٥٤,٥٪، فى حين أكدت نسبة ٢٧,٣٪ أن مكتب شكاوى المرأة قام بتوفير محامى للدفاع فى هذه القضايا.

جدول (٩)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لدور مكتب شكاوى المرأة فى مواجهة العنف ضد المرأة وفقًا للبيئة السكنية

الدور *	ريف		حضر		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
المساعدة فى رفع قضية	٥	٦٢,٥	١	٣٣,٣	٦	٥٤,٥
توفير محامى للدفاع	٢	٢٥,٠	١	٣٣,٣	٣	٢٧,٣
التحويل لدار الاستضافة	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠
إفادة بالمشورة بالإجراءات	١	١٢,٥	١	٣٣,٣	٢	١٨,٢
لم يفعل شئ	٢	٢٥,٠	٠	٠,٠	٢	١٨,٢
التحويل لجمعية أهلية للمساعدة	٠	٠,٠	١	٣٣,٣	١	٩,١
عدد المستجيبات	٨		٣		١١	

* يسمح بتعدد الاستجابات.

ومن ناحية أخرى تشير نتائج الدراسة إلى أن مكتب شكاوى المرأة قام بدور فعال فى إفادة السيدات بمشورتهن بالإجراءات الواجب اتباعها فى مثل هذه المواقف وذلك بنسبة ١٨,٢٪، كما أكدت نسبة ٩,١٪ من العينة أن مكتب شكاوى المرأة قام بتحويل السيدات المتضررات إلى الجمعيات الأهلية لتقديم المساعدات الضرورية لهن.

ثامناً: أماكن استضافة المرأة المعنفة

يُعد الوعى بالحقوق والواجبات من أهم وسائل مواجهة التحديات فى مجال حماية المرأة، لذا حاولت الدراسة الكشف عن مدى معرفة أفراد العينة بالجهود التى تبذلها الجهات والهيئات المعنية بحماية المرأة، ومنها توفير أماكن لاحتضان المرأة المعنفة وحمايتها. وقد أشارت النتائج من خلال جدول (١٠) أن الغالبية العظمى من النساء لا يعلمن بوجود أماكن استضافة للمرأة التى تتعرض للعنف وذلك بنسبة ٨٤٪ من إجمالى عينة الدراسة، وهى نتيجة مهمة تستدعى الاهتمام بزيادة الوعى بحقوق المرأة من كافة النواحى من أجل مساعدتها على التغلب على المشكلات التى يمكن أن تتعرض لها فى هذا السياق. وتجدر الإشارة إلى أن النساء فى المحافظات الحدودية أقل معرفة بوجود أماكن استضافة للمرأة المعنفة مقارنة ببقية الأقاليم الجغرافية، وتشير نتائج كا^{2} إلى وجود علاقة دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية ٠,٠١ حول الوعى بوجود أماكن استضافة للمرأة المعنفة وفقًا للأقاليم الجغرافية، [انظر جدول (٨) فى الملحق].

جدول (١٠)

الوعى بوجود أماكن استضافة المرأة المعنفة وفقًا للبيئة السكنية

الاستجابة	ريف		حضر		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٣٠٧	١٨,٠	١٧٤	١٣,٤	٤٨١	١٦,٠
لا	١٣٩٤	٨٢,٠	١١٢٥	٨٦,٦	٢٥١٩	٨٤,٠
الإجمالى	**١٧٠١**	**١٠٠**	**١٢٩٩**	**١٠٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

كا١١,٨٢ مستوى المعنوية ٠,٠١

المحور الثانى: ظاهرة التحرش بالمرأة فى المجتمع المصرى

يمثل التحرش الجنسى أحد مظاهر العنف الذى تواجهه المرأة، ويتميز هذا المظهر بشدة خطورته؛ نظرًا لما يترتب عليه من تداعيات اجتماعية ونفسية خطيرة تؤثر على المرأة؛ بحيث يصعب عليها التوافق والتكيف الاجتماعى والنفسى مع المحيطين ومع الذات، ويتخذ التحرش الجنسى أشكالًا متعددة وهو ما يعد مشكلة اجتماعية ترتبط بالدرجة الأولى بطبيعة البناء الاجتماعى الذى تحكمه أسس تتعلق بالنوع الاجتماعى، والتحرش الجنسى يمثل مشكلة اجتماعية تعوق الأفراد عن تحقيق أهدافهم، وتصيبهم بالإحباط، وتنشر الاتجاهات السلبية تجاه العلاقات الاجتماعية(١٢).

أولًا: أسباب التحرش الجنسى بالمرأة

لم يعد التحرش بالإناث قضية قانونية أو جنائية أو قضائية فحسب بل أضحى قضية مجتمعية فى المقام الأول باعتبارها مهددًا رئيسًا لأمن المجتمع، لذا فإنه من الأمور الجديرة بالاهتمام البحث عن الأسباب والدوافع التى يمكن أن تقف وراء جرائم وحالات التحرش بالإناث فى المجتمع المصرى، باعتبار تلك الأسباب يمكن أن تكون نبراسًا للمشرع ورجال القضاء عند التصدى للعقوبات التى يمكن توقيعها على مرتكبى تلك

الجرائم، ولعل من الأمور الجديرة بالاهتمام الأخذ بعين الاعتبار رؤية الإناث أنفسهن للأسباب التى تؤدى إلى انتشار ظاهرة التحرش فى مصر، وهو ما حاولت الدراسة إلقاء الضوء عليه- رغم صعوبته-؛ حيث يتضح من خلال جدول (١١) اتجاه حوالى ثلثى عينة الدراسة إلى التأكيد على أن الانهيار الأخلاقى يُعد أهم أسباب التحرش فى مصر وذلك بنسبة ٦٦,٨٪، فلا شك أن تراجع الأخلاق بشكل كبير فى المجتمع ساهم فى إفراز هذه الظاهرة، بينما أرجعت نسبة ٣٥,٨٪من النساء مظهر الفتاة وزيها غير اللائق والذى لم يعد محتشمًا بالقدر الكافى، وهو ما يمكن تفسيره من وجهة نظر عينة الدراسة على أن ظاهرة التحرش ربما ترجع أسبابها إلى طرفى الظاهرة وليس طرفًا واحدًا، كما ترى نسبة ٣٤,٣٪، و٣٣,٧٪ من النساء أن البطالة بين الشباب، وتعاطى المخدرات تُعد من الأسباب المباشرة فى انتشار ظاهرة التحرش بالإناث فى المجتمع المصرى.

ومن ناحية أخرى، أرجعت حوالى ٣٢,١٪ من عينة الدراسة انتشار ظاهرة التحرش إلى عدم الالتزام بتعاليم الدين، إذ أن الالتزام بتعاليم الدين يعتبر حصنًا منيعًا للشباب يحول دون التحرش بالإناث تنفيذًا لأوامر الدين، كما ترى نسبة ٢٩,٢٪ من العينة أن تأخر سن الزواج لدى قطاع كبير من الشباب يمكن أن يلعب دورًا مهمًا فى انتشار ظاهرة التحرش، كما ظهرت أسباب أخرى منها القصور الأمنى وعدم وجود الشرطة فى الشارع بشكل كاف، وأن كثيرًا من البنات هى التى تدفع الشباب لمعاكستها والتحرش بها، وكذلك مشاهدة الأفلام الإباحية، وأن كثيرًا من الشباب يسلى نفسه عن طريق ارتكاب مثل هذه الأفعال الشاذة، وكذلك تراجع دور التعليم فى غرس الأطفال السلوكيات الحميدة، وأن عدم تنفيذ القانون بشكل رادع يمنع الإقدام على تلك السلوكيات المرفوضة مجتمعيًا وقانونيًا وشرعيًا.

جدول (١١)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لأسباب التحرش وفقًا للبيئة السكنية

الأسباب*	ريف		حضر		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
الأخلاق تراجعت فى المجتمع (الانهيار الأخلاقى)	١١٣١	٦٦,٥	٨٧٤	٦٧,٣	٢٠٠٥	٦٦,٨	–	–
الشرطة مش موجودة فى الشارع بشكل كافى	٣٧٨	٢٢,٢	٣١٣	٢٤,١	٦٩١	٢٣,٠	–	–
الشباب بيسلى نفسه	٣٠٢	١٧,٨	١٨٩	١٤,٥	٤٩١	١٦,٤	٥,٥	٠,٠٥
تأخر سن الزواج	٤٤٣	٢٦,٠	٤٣٢	٣٣,٣	٨٧٥	٢٩,٢	١٨,٥	٠,٠١
البنات هى اللى بتخلى الشباب يعاكسوها ويتحرشوا بيها	٣٦٠	٢١,٢	٢٢٩	١٧,٦	٥٨٩	١٩,٦	٥,٨	٠,٠٥
البطالة بين الشباب	٥٦٣	٣٣,١	٤٦٧	٣٦,٠	١٠٣٠	٣٤,٣	–	–
لبس البنات مبقاش فيه حشمة	٦٢٠	٣٦,٤	٤٥٤	٣٤,٩	١٠٧٤	٣٥,٨	–	–
عدم الالتزام بتعاليم الدين	٥٦١	٣٣,٠	٤٠٢	٣٠,٩	٩٦٣	٣٢,١	–	–
مشاهدة الأفلام الإباحية	٣٣١	١٩,٥	٢٥٧	١٩,٨	٥٨٨	١٩,٦	–	–
انتشار المخدرات بين الشباب	٥٣٩	٣١,٧	٤٧١	٣٦,٣	١٠١٠	٣٣,٧	٦,٩	٠,٠٤
تراجع دور التعليم فى تربية الأطفال	٢٥٨	١٥,٢	١٥٣	١١,٨	٤١١	١٣,٧	٧,١	٠,٠٥
القانون غير رادع	٣٢٢	١٨,٩	١٧١	١٣,٢	٤٩٣	١٦,٤	١٧,٨	٠,٠١
الإجمالى	١٧٠١		١٢٩٩		٣٠٠٠			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

ثانياً: النصائح التى يمكن توجيهها للمرأة فى حالة تعرضها للتحرش

يعد التحرش الجنسى سلوكًا مرفوضًا اجتماعيًا وجنائيًا فى المجتمعات المتحضرة التى تحترم حق الإنسان فى صون عرضه وحريته الشخصية، ولم يعد هذا الفعل الإجرامى ملتصقًا فقط بالمناطق الفقيرة أو المهمشة أو المتدنية تعليميًا واجتماعيًا(١٣)، وأضحت مواجهة تلك الأفعال الإجرامية صعبة المنال إذا ما استمرت آليات التعامل معها بنفس الأفكار التقليدية، ويمكن أن يترك ذلك لفقهاء وعلماء علم الاجتماع والقانون وعلم النفس لدراسة واستنباط الأسس الفاعلة للتغلب عليه والحد منه، ولكن على المستوى البسيط لا بد أن يكون هناك وعى وإدراك للفتاة أو السيدة بكيفية التصرف فى مثل

هذه المواقف، حيث يتضح من آراء المبحوثات من خلال جدول رقم (١٢) أن أهم النصائح هى تبليغ الشرطة وذلك بنسبة ٤٩,٦٪، وهو ما يعد مؤشرًا جيدًا ينم عن درجة الوعى لدى مفردات العينة والتى ينصح نصفهن تقريبًا بضرورة أن يكون هناك تدخل شرطى للتعامل بحزم وشدة مع مرتكبى تلك الأفعال الإجرامية الشاذة عن تقاليد وأعراف وقيم المجتمع المصرى، وحتى يكون هناك ردع حقيقى لكل من تسول له نفسه ارتكاب تلك الأفعال، كما أكد ٤٥,٣٪ من المبحوثات على ضرورة أن تصرخ السيدة التى تتعرض للتحرش وأن تستنجد بالناس لحمايتها من المتحرش، وأشار قطاع كبير من المبحوثات إلى أنه من المناسب فى حالة التعرض للتحرش أن تأخذ السيدة حقها بنفسها من المتحرش إذا استطاعت وذلك بنسبة ٣٤,٤٪، ولا شك أن هذا الأسلوب يعد رادعًا للكثير من المتحرشين ولكنه يتطلب مواصفات بدنية واستعداد نفسى لدى من تستطيع القيام بذلك، إذ غالبًا ما سيتم مواجهتها بشىء من العنف المضاد من جانب المتحرش والذى عادة ما يكون أقوى من الناحية البدنية والجسمانية.

كما يتضح من نتائج الدراسة أن ٣٤,٢٪ من المبحوثات يتجهن إلى اعتبار أن الأسلوب الأمثل فى مثل هذه المواقف هو أن تقوم من تتعرض للتحرش بإخبار أهلها بما حدث لكى يتخذوا من الإجراءات ما يحفظ حقوقها، ويعد هذا التصرف ضروريًا للغاية فى كافة حالات التحرش؛ حتى يكون الأهل على دراية تامة بما يمكنهم اتخاذه من إجراءات صحيحة فى التعامل مع المتحرش، وفى هذا السياق تشير النتائج إلى أن أكثر من تنادى بهذا التوجه أو الإجراء هن السيدات اللائى يقطن فى المناطق الحدودية وذلك بمقارنتها بالأقاليم الأخرى، إذ أنه فى هذه المناطق الجغرافية تعد الأسرة هى الملاذ الأول والآمن لكافة السيدات ولذا فإنهن يتركن الأمر للأهل للتصرف فيه وحفظ حقوقها، وعلى النقيض تماما، تذهب نسبة ١٢,٢٪ من المبحوثات إلى أنه من الملائم للسيدة التى تعرضت للتحرش أن تلتزم الصمت وألا

تفعل شيئًا. وترى الدراسة أن هذا السلوك السلبى يمكن أن يكون محفزًا للكثير من المتحرشين على تكرار ذلك الفعل الإجرامى المشين اجتماعيًا وقانونيًا، ورغم أن هذا التوجه ظهر بنسبة بسيطة بين كافة المبحوثات إلا أن اللافت للنظر أن أكثر المنادين به كانت المبحوثات فى المحافظات الحدودية، ويمكن أن يكون ذلك التوجه مبررًا بسعيهن إلى الحفاظ على سمعتهن بين القبيلة أو العشيرة فى هذه المناطق الجغرافية، بالإضافة إلى محاولة ترك الأمر للأهل للقيام بالإجراء الذى يجدونه ملائمًا للحفاظ على الأسرة.

ومن الأمور الجديرة بالاهتمام والدراسة فى هذا المقام هو ضعف النسبة التى وردت حول اللجوء للمجلس القومى للمرأة للمساعدة فى حالة التعرض للتحرش وذلك بنسبة ٩,٦٪، وهو ما يعد مؤشرًا خطيرًا وسلبيًا فى مثل هذه المواقف الصعبة، الأمر الذى يتطلب معه زيادة حملات التوعية بدور المجلس القومى للمرأة فى هذا الصدد، وتدعيم دور المجلس القومى للمرأة فى هذا الشأن، وتوعية السيدات بدوره القانونى والمجتمعى، راجع الملحق جدول (٩).

جدول (١٢)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة للنصائح التى توجه للمرأة فى حالة تعرضها للتحرش

النصيحة*	ريف		حضر		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
تسكت وما تعملش حاجة	٢٢٢	١٣,١	١٤٣	١١,٠	٣٦٥	١٢,٢	–	–
تصرخ وتستنجد بالناس	٧٩٨	٤٦,٩	٥٦٠	٤٣,١	١٣٥٨	٤٥,٣	٤,٣	٠,٠٥
تستنجد بالمجلس القومى للمرأة	١٨١	١٠,٦	١٠٦	٨,٢	٢٨٧	٩,٦	٥,٢	٠,٠٥
تبلغ الشرطة	٨٦٤	٥٠,٨	٦٢٥	٤٨,١	١٤٨٩	٤٩,٦	–	–
تقول لأهلها	٦٧٩	٣٩,٩	٣٤٧	٢٦,٧	١٠٢٦	٣٤,٢	٥٧	٠,٠١
تاخد حقها بنفسها لو تقدر	٥٥٤	٣٢,٦	٤٧٨	٣٦,٨	١٠٣٢	٣٤,٤	٥,٨	٠,٠٥
الإجمالى	١٧٠١		١٢٩٩		٣٠٠٠			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

ثالثاً: دور الدولة فى حماية المرأة من التحرش

لا شك أن قضية التحرش بالإناث قضية مجتمعية لا تشغل بال المواطنين فقط بل تتعداه إلى الأنظمة السياسية الحاكمة ذاتها، وذلك فى إطار الدور الحمائى للدولة وتوفير الأمن للمواطنين وخاصة المرأة من مخاطر وتداعيات تلك المشكلة الخطيرة، واستشعارًا من المشرع المصرى بخطورة هذه الظاهرة السلبية فقد تم تغليظ عقوبة التحرش لتحقيق نوع من الردع العام أو الخاص، حيث تنص **المادة رقم (٣٠٦) مكرر (أ) من قانون العقوبات المصرى** على أنه" يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر، وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه، ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعرض للغير فى مكان عام أو خاص، أو مطروق بإتيان أمور أو إيحاءات أو تلميحات جنسية أو إباحية سواء بالإشارة أو بالقول أو بالفعل أو بأية وسيلة بما فى ذلك وسائل الاتصالات السلكية أو اللاسلكية. وتكون العقوبة مدة لا تقل عن سنة، وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه، ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا تكرر الفعل من الجانى من خلال الملاحقة أو التتبع للمجنى عليه، وفى حالة العودة تضاعف عقوبتا الحبس والغرامة فى حديهما الأدنى والأقصى".

كما استمر المشرع المصرى فى بسط مظلة الحماية من التحرش فى العديد من المجالات سواء فى الأسرة أو العمل، إذ تنص **المادة رقم (٣٠٦) مكرر (ب)** على أنه "يعد متحرشًا جنسيًا إذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها فى المادة (٣٠٦) مكرر (أ) من هذا القانون بقصد حصول الجانى من المجنى عليه على منفعة ذات طبيعة جنسية، ويعاقب الجانى بالحبس مدة لا تقل عن سنة، وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه، ولا تزيد على عشرين ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين. فإذا كان الجانى ممن نص عليه فى الفقرة الثانية من المادة رقم (٢٦٧) من هذا القانون، أو كانت له

سلطة وظيفية أو أسرية أو دراسية على المجنى عليه، أو مارس عليه أى ضغط تسمح له الظروف بممارسته عليه، أو ارتكبت الجريمة من شخصين فأكثر، أو كان أحدهم على الأقل يحمل سلاحًا، تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنين والغرامة التى لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه".

وقد حاولت الدراسة الراهنة التعرف على دور الدولة فى حماية المرأة من التحرش وما ينبغى عليها القيام به فى إطار إستراتيجية متكاملة لكيفية التعامل مع هذه المشكلة أمنيًا وقانونيًا واجتماعيًا وتربويًا، وتظهر نتائج الدراسة من خلال جدول رقم (١٣) أن هناك العديد من الآليات التى فندتها مفردات العينة فى هذا الإطار، ويأتى فى مقدمتها من الناحية الأمنية العمل على ضرورة تكثيف الأمن فى الشوارع بنسبة ٧٠٪، وكذلك تكثيف جهود الشرطة المدنية فى القبض على البلطجية والمسجلين خطر وذلك بنسبة ٣٢,٤٪.

كما أشارت المبحوثات إلى أهمية البعد القانونى فى التعامل مع المتحرشين بشىء من الشدة والحزم عن طريق تشديد العقوبات على المتحرشين وذلك بنسبة ٤٤,٨٪، وذلك لضمان إيجاد نوع من الردع العام والخاص لهذه الفئة الخارجة عن التقاليد والأعراف الاجتماعية السوية.

ومن الناحية الاجتماعية أشار ٣٠,٧٪ من مفردات العينة إلى أهمية أن تقوم الدولة بدورها الاجتماعى المنشود فى تسهيل ومساعدة الشباب على الزواج، وكذلك تخصيص وسائل مواصلات للنساء لتجنب الاحتكاك بالمتحرشين فى المواصلات العامة أو الخاصة وذلك بنسبة ١٧,٤٪، ولم تغفل الدراسة دور المواطنين أنفسهم فى التصدى لهذه القضية، وذلك عن طريق توعية المواطنين بعدم التستر على أى شخص يتعرض للمرأة وذلك بنسبة١٤,٤٪، أما عن دور السيدات أنفسهن فيمكن

للعديد من الجهات الرسمية وغير الرسمية أن تلعب دورًا فى ذلك عن طريق تدريب المرأة على كيفية مواجهة المتحرشين وذلك بنسبة١٤,١٪.

ومن الناحية التعليمية فمن الأمور المهمة – طبقًا لآراء عينة الدراسة– غرس القيم الدينية والأخلاقية فى المناهج التعليمية وذلك بنسبة٢٤,٩٪، وهو ما يبرز الدور الحيوى للعملية التعليمية فى غرس القيم الاجتماعية السليمة فى نفوس النشء تجاه المشكلات الاجتماعية، كما لم تغفل مفردات العينة الدور المحورى للمؤسسات الدينية فى مواجهة هذه المشكلة عن طريق توجيه المساجد والكنائس تبنى قضايا المرأة مثل الميراث والزواج المبكر وذلك بنسبة ١٤,٤٪.

ومن زاوية إعلامية تشير آراء المبحوثين إلى أهمية العمل قدر الإمكان على توجيه وسائل الإعلام بتبنى قضايا العنف ضد المرأة وإبرازها وتوعية المواطنين بها وذلك بنسبة ٢٠,٣٪، إذ تلعب وسائل الإعلام سواء التقليدية منها أو الحديثة دورًا مهمًا فى زيادة الوعى المجتمعى بمثل هذه القضايا التى تهم كافة طوائف المجتمع المصرى.

جدول (١٣)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لآليات وإجراءات الدولة فى حماية المرأة من التحرش وفقًا للبيئة السكنية

الآليات والإجراءات	ريف		حضر		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
تكثيف الأمن فى الشارع	١١٧٤	٦٩,٠	٩٢٥	٧١,٢	٢٠٩٩	٧٠,٠	–	–
توجيه وسائل الإعلام بتبنى قضايا العنف ضد المرأة	٣٢٢	١٨,٩	٢٨٨	٢٢,٢	٦١٠	٢٠,٣	٤,٨	٠,٠٥
القبض على البلطجية والمسجلين خطر	٥٤٩	٣٢,٣	٤٢٢	٣٢,٥	٩٧١	٣٢,٤	–	–
مساعدة الشباب على الزواج	٥٠٧	٢٩,٨	٤١٤	٣١,٩	٩٢١	٣٠,٧	–	–
تخصيص وسائل مواصلات للنساء	٣٠١	١٧,٧	٢٢٠	١٦,٩	٥٢١	١٧,٤	–	–
تشديد العقوبات على المتحرشين	٧٤٥	٤٣,٨	٥٩٨	٤٦,٠	١٣٤٣	٤٤,٨	–	–
توجيه المساجد والكنائس تبنى قضايا المرأة مثل الميراث والزواج المبكر	٢٤٨	١٤,٦	١٨٤	١٤,٢	٤٣٢	١٤,٤	–	–
توعية المواطنين بعدم التستر على أى حد يتعرض للمرأة	٢٥٣	١٤,٩	١٧٨	١٣,٧	٤٣١	١٤,٤	–	–
غرس القيم الدينية والأخلاقية فى المناهج التعليمية	٤٠٧	٢٣,٩	٣٤١	٢٦,٣	٧٤٨	٢٤,٩	–	–
تدريب المرأة على مواجهة المتحرشين	٢٥٠	١٤,٧	١٧٤	١٣,٤	٤٢٨	١٤,١	–	–
الإجمالى	**١٧٠١**		**١٢٩٩**		**٣٠٠٠**			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

الخلاصة

بعد سنوات من الكفاح للحصول على حقوق المرأة على العديد من الأصعدة سواء القانونية أو الاجتماعية أو السياسية أو غيرها من المجالات، ظهرت العديد من الأصوات المنادية بضرورة إعادة بلورة استحقاقات المرأة فى كافة الاتجاهات[١٤]، ومن أهم هذه المطالبات إصلاح التشريعات الوطنية بجميع أشكالها لكى تتوافق والالتزامات الوطنية خاصة ما يتعلق بالاتفاقيات الدولية مع الوضع فى الاعتبار الخصوصية والذاتية التى تتمتع بها المجتمعات والأنظمة الاجتماعية وعاداتها وتقاليدها الراسخة التى لا تخالف الشرع أو الأعراف، وتوحيد الجهود المبذولة ضد العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي بما فيها فى مجال التشريعات وإعداد المؤسسات والخطط والإستراتيجيات والعمل على تغيير المفاهيم المغلوطة السائدة لدى المواطنين، وتدريب القضاة وغير ذلك من مقدمى الخدمات خاصة تلك التى لها صلة بالعنف الأسري والتحرش الجنسى والميراث وحقوق المرأة المطلقة، وهو ما تقوم به العديد من الجهات فى الدولة وعلى رأسها المجلس القومى للمرأة، وفى هذا الإطار قام المجلس القومى للمرأة بعقد العديد من الندوات التوعوية بحقوق المرأة وحمايتها من العنف وكافة أشكال التمييز التى تتعرض لها فى الحياة اليومية، وكذلك التعاون مع المنظمات الداعمة لحقوق المرأة وتدريب كوادرها على كيفية زيادة وعى المواطنين بحقوق المرأة وحمايتها من الإيذاء النفسى والبدنى على حد سواء.

وقد حاولت الدراسة الراهنة إظهار آراء المرأة نفسها والتعبير عما يجيش فى ذهنها فى مجالات محددة ارتأت الدراسة أن تفرد لها مساحات كبيرة لأهميتها المتعاظمة على مستوى الحقوق والحريات الأساسية والتى لا غنى عنها للمرأة المصرية، وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من الأمور الشائكة أهمها عدم شعور المرأة بالأمان الكافى فى السنوات الماضية؛ وأرجعن ذلك إلى التداعيات السياسية

والاجتماعية والأمنية التى مرت بها مصر خلال السنوات التى تلت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وتأثيراتها على كافة مناحى الحياة فى مصر، وكذلك عدم التواجد الأمنى بشكل كافٍ ما أتاح الفرصة للخارجين على تقاليد المجتمع بممارسة بعض الأفعال التى لا تعبر عن الطبيعة الحقيقية للشعب المصرى، وكذلك إدراك المرأة بتعاظم مشكلة العنف التى تتعرض له فى العديد من الحقول مثل الأسرة والشارع والعمل، والتى أخذت أشكالًا وصورًا متعددة أهمها الختان وإكراه البنت على العمل، والحرمان من التعليم، والحرمان من الميراث، والتمييز لصالح الرجل فى مجال العمل، والمعاكسات والمضايقات، والتحرش الجنسى؛ وغيرها من الصور الشاذة. وفى هذا الصدد بزغ دور مكتب شكاوى المرأة بالمجلس القومى للمرأة فى مساعدة المرأة المعنفة عن طريق تقديم العديد من الخدمات، مثل مساعدتها فى رفع دعوى ضد الشخص المعتدى، والتحويل لجمعية أهلية من المدافعات عن حقوق المرأة، وغيرها من صور المساعدة.

وقد ظهرت قضية التحرش بالإناث كأكثر القضايا التى تحتل أولوية عظمى فى ذهن المرأة المصرية التى ترى أن أهم أسبابها هو تراجع دور الأسرة فى القيام بوظائفها الأساسية، كما تطرقت الدراسة إلى الدور المنوط بالدولة القيام به فى مواجهة تلك الظاهرة الخطيرة ويتمثل ذلك فى ضرورة تكثيف الأمن فى الشارع، وتوجيه وسائل الإعلام بتبنى قضايا المرأة والدفاع عنها، وتشديد العقوبات على المتحرشين، وتوجيه المساجد والكنائس بتوعية المواطنين بقضايا المرأة والحفاظ على حقوقها، وغرس القيم السوية والأخلاق الحميدة من خلال المناهج الدراسية، بالإضافة إلى مواجهة بطء التقاضى فى حالات التحرش بالنساء[١٥]. وتوصى الدراسة بضرورة العمل على إعداد مشروع قانون متكامل لمواجهة كافة أشكال العنف ضد المرأة وتوفير آليات تنفيذه بالتعاون مع أجهزة ومؤسسات الدولة المعنية بما يضمن تعزيز الحفاظ على حقوق المرأة وتمكينها من القيام بدورها المنشود فى خدمة الوطن.

المراجع

١- خديجة عرفة، مفهوم وقضايا الأمن الإنسانى وتحديات الإصلاح فى القرن الحادى والعشرين، متاح على الرابط التالى:

www.boulemkahel.youlasile.com

٢- مروة نظير، ملامح عامة للسياسات الأمنية فى مصر، فى: نسرين البغدادى ومحمود بسطامى، مجلد الأمن، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى، المرحلة الثانية من ١٩٨٠ – ٢٠١٠، ٢٠١٦، ص ٧ وما بعدها.

٣- خولة محيى الدين، أمل يازجى، الأمن الإنسانى وأبعاده فى القانون الدولى العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الثاني، ٢٠١٢، ص ص ٥٢٣-٥٥٠.

٤- تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٤، ص ٢٤ وما بعدها.

٥- تقرير "تقدم المرأة العربية"، منظمة يونيفيم، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، المكتب الإقليمى للدول العربية، ٢٠٠٤.

٦- فريدة حموم، الأمن الإنسانى: مدخل جديد فى الدراسات الأمنية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٤، ص٧.

٧- نادية حليم، العنف ضد المرأة: أنواعه وصوره، المؤتمر السنوى الخامس والثلاثون للإحصاء وعلوم الحاسب الآلى وتطبيقاتها، الجلسات الاجتماعية، دور البحث الاجتماعى فى مواجهة التحديات المجتمعية، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٦-٢٧ أبريل، ٢٠١٠، ص ص ١٣-٣٤.

٨- دراسة العنف ضد النساء فى مصر، ملخص النتائج، المجلس القومى للمرأة بالتعاون مع هيئة المعونة الأمريكية للتنمية الدولية، القاهرة، أبريل ٢٠٠٩، ص ٤.

٩- نادية دشاش، عنف الزوجة ضد الزوج: أسبابه وأشكاله، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قنطورى، ٢٠٠٦، ص ٣.

١٠- الجمعية العامة للأمم المتحدة، التمكين القانونى للفقراء والقضاء على الفقر، الدورة الرابعة والستون، القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى، يوليو ٢٠٠٩، ص ٣.

١١- سميحة نصر، العنف فى الحياة اليومية: نطاقات التفاعل، فى: أحمد زايد وآخرون، العنف فى الحياة اليومية فى المجتمع المصرى، المجلد الأول، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٢.

١٢- Shannon M. Poirier, Perceptions of Sexual and Nonsexual Harassment, Master of Science in Applied Psychology, National Library of Canada, ١٩٩٩, p. ٤.

١٣- مهند بن حمد الشعيبى، تجريم التحرش الجنسى وعقوبته، الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، ٢٠٠٩، ص ٢٥.

١٤- نادية حليم وآخرون، قانون الأحوال الشخصية فى مصر والتعديلات المقترحة عليه، برنامج بحوث المرأة، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١.

١٥- سهير عبد المنعم، التحرش الجنسى بين القانون والمواجهة المجتمعية، الحلقة النقاشية الأولى، مبادرة دعم حقوق وحريات المرأة المصرية، بالتعاون بين رئاسة الجمهورية والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٥٦.

الفصل الثامن

التمكين القانونى للمرأة المصرية:
قضايا الطلاق والميراث نموذجاً *

مقدمة

يعد القانون أهم الآليات الأساسية التى لا غنى عنها فى كل مجتمع لتنظيم العلاقة بين أفراده ومؤسساته، ومن المستقر عليه فى المجتمعات الحديثة أنه كلما ارتقى المجتمع البشرى درجة فى التطور الحضارى وتشعبت نواحى الحياة الاجتماعية به كلما كانت الحاجة ماسة إلى أنظمة تشريعية وقانونية منضبطة لتنظيم العلاقة بين أعضائه، وفق المبادئ الرئيسة لحقوق الإنسان التى تقوم على مبادئ الحفاظ على حقوق المواطنين وتحمل الواجبات المفروضة عليهم(١). وفى هذا السياق فقد شهد المجتمع المصرى تطورًا كبيرًا خلال العقود القليلة الماضية فى مجال تعزيز حقوق المرأة المصرية على الأصعدة القانونية، والاجتماعية والسياسية والاقتصادية كافة بما يضمن التطبيق الفعلى لفكرة المساواة فى الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة، وقد ظهر ذلك جليًا من خلال العديد من القوانين والتشريعات التى صدرت مؤخرًا، خاصة فى مجال الميراث والأحوال الشخصية والمشاركة السياسية واتساع المجال للمرأة المصرية لتكون على قدم المساواة مع الرجل فى تحمل المسئولية فى قطاعات الدولة كافة.

ويضرب التمكين القانونى بجذوره فى إطار نهج إنمائى يراعى حقوق الإنسان، ومن ثم فإن التمكين القانونى يعزز التنمية بتمكين الأفراد والجماعات، خاصة الفئات الأضعف والأكثر احتياجًا فى المجتمع المصرى، وتأتى المرأة فى مقدمة هذه الفئات

* كتب هذا الفصل الدكتور سامح المحمدى.

التى تحتاج إلى التمكين القانونى لتلبية احتياجاتها الأساسية وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص، وذلك فى العديد من المجالات القانونية أهمها الميراث والحقوق المتعلقة بالمرأة المطلقة مثل النفقات والحضانة والرؤية وغيرها من أمور الأحوال الشخصية.

وتوضح التجارب العملية لتطبيق بعض الأحكام الموضوعية فى قوانين الأحوال الشخصية حالة من الاغتراب عن مشكلات الواقع الاجتماعى الذى اختلف بفعل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، فضلا عن تناثر أحكام هذا القانون بين العديد من القوانين واللوائح، والمعاناة من الفراغ التشريعى فى بعض المسائل، ما دفع بعض الجهات والهيئات إلى توحيد تلك القواعد المتناثرة وتنقيتها من أية تناقضات، واستكمال ما لم تستوعبه التشريعات الحالية بهدف تحقيق العدالة للمرأة المصرية[٢].

ومن جهة أخرى، فلم تعد مسألة تفعيل حصول المرأة المصرية على حقوقها القانونية والدستورية من قبيل الرفاهية الاجتماعية أو القانونية، بل أضحى واجبًا لا يمكن إغفاله أو التنصل منه، وتستمد التشريعات الخاصة بالمساواة على أساس النوع الاجتماعى من عدة مصادر مختلفة كالدساتير الوطنية والقانون الأساسى والتشريعات الوطنية والالتزامات بالاتفاقيات الدولية والشرائع الدينية والتقاليد، إلا أننا نجد فى أغلب الأحيان تناقضًا فيما بين هذه المصادر، ولا شك أن أحد آثار تعدد المصادر هو تراجع الإنجازات التى تحققها حقوق المرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعى أو تقدمها تبعًا للتوازن بين مختلف مصادر التشريعات فى الساحة السياسية الأكثر اتساعًا. وتوجد العديد من الحقوق القانونية التى يمكن دراستها فيما يتعلق بالمرأة المصرية، إلا أن أكثرها أهمية وتميزًا وأجدر بالاهتمام هو حق المرأة فى الميراث؛ وما يتخلف عنه من معضلات أسرية وقانونية شائكة فى ظل مجتمع لازالت تسود فى أرجائه بعض المعتقدات والموروثات المجتمعية التى تتناقض مع الشرائع السماوية وكذلك الدستور والقوانين والالتزامات الدولية، كما يطل موضوع حقوق المرأة المطلقة

برأسه على المجتمع المصرى بكل ما يحمله من إشكاليات قانونية فى كيفية حصول المرأة المطلقة على حقوقها تجاه الزوج أو حتى كيفية تنفيذ الحكم الصادر لها تجاه الطرف الآخر.

من هذا المنطلق ركزت الدراسة فى هذا الفصل على عدد من القضايا التى تؤرق المرأة وتعانى فيها من القهر والحرمان، مثل قضايا الميراث، والطلاق وما يرتبط بهما من إشكاليات قانونية وتنفيذية، ويأتى ذلك فى إطار شامل للتمكين القانونى للمرأة المصرية والذى يمكن أن تواجهه بعض المشكلات الاجتماعية والقانونية، وكيفية التغلب على تلك المعوقات سواء فى حصول المرأة على حقها فى الميراث، وكذلك مجال حصول المرأة المطلقة على حقوقها بعد الطلاق. وقد تم اختيار هذه القضايا القانونية بالتحديد، نظرًا لأن العديد من الدراسات الميدانية أكدت توجه الدراسة الحالية، حيث تشير العديد من التقارير الصادرة عن مكتب شكاوى المرأة بالمجلس القومى للمرأة إلى الأبعاد الرئيسة للشكاوى الواردة إليه تدور معظمها حول إشكاليات الأحوال الشخصية وأهمها الطلاق وتبعاته وكذلك المواريث ومشكلاته[٣]، وهو ما ارتأت معه الدراسة الحالية التركيز عليهما بشيءٍ من التفصيل وذلك على النحو التالى.

المحور الأول: حق المرأة فى الميراث

من الأمور المستقرة فى الشرع والقانون أن حق المرأة فى الميراث لم يشرعه بشر ولم يقرره مخلوق، ولكنه تشريع الله سبحانه وتعالى، ما يستلزم معه أن يحترم الناس تطبيق شرع الله فى مجال إيصال حق المرأة فى الميراث، بعيدًا عن الانتقاص أو النكران أو الجحود، فإذا لم تسعف الفطرة السليمة فى المكلف بالقيام بهذه المسؤولية اختيارًا وامتثالًا ففى مثل هذه الحالات يتدخل المشرع الوضعى بتنظيم العقوبات المقررة على من يمتنع تنفيذ ما أمر به الشرع، وأن يتخذ من التدابير ما يكفل حصول الوارث على

نصيبه الشرعى من الميراث[٤]، ولا شك أن موضوع الميراث وإشكالاته يستحوذ على تفكير الكثير من المهتمين بحقوق المرأة فى الوقت الحالى، لذا ارتأت الدراسة أن تتعرض له بشيءٍ من التفصيل.

ويمكن تناول هذا الموضوع من عدة زوايا على النحو التالى.

أولًا: مدى حصول المرأة على حقوقها الشرعية فى الميراث

يُعد حق المرأة فى الميراث واحدًا من الحقوق الأساسية فى المجتمع المصرى، والذى يمكن فى كثير من الأحوال أن يخلف وراءه العديد من مظاهر التصدع والمشاحنات داخل الأسرة الواحدة. الأمر الذى دفعنا لمحاولة التعرف على رؤية المرأة ذاتها تجاه تمكينها من الحصول على حقوقها الشرعية والقانونية فى الميراث.

جدول (١)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة حول حصول المرأة على حقوقها الشرعية فى الميراث

الاستجابة	ريف		حضر		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٧٨٥	٤٦,١	٥٩٧	٤٦,٠	١٣٨٢	٤٦,١
لا	٤٦٤	٢٧,٣	٣٣٤	٢٥,٧	٧٩٨	٢٦,٦
أحيانا	٤٥٢	٢٦,٦	٣٦٨	٢٨,٣	٨٢٠	٢٧,٣
المجموع	**١٧٠١**	**١٠٠**	**١٢٩٩**	**١٠٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

وقد أوضحت النتائج من خلال جدول (١) أن ما يقرب من نصف عينة الدراسة يؤكدن على إمكانية حصول المرأة على حقوقها من الميراث وذلك بنسبة ٤٦,١٪، فى حين ترى نسبة ٢٦,٦٪ أن المرأة لا تحصل على حقوقها من الميراث، ونسبة ٢٧,٣٪ من العينة أنه أحيانًا تحصل المرأة على حقوقها من الميراث، وذلك وفقًا لطبيعة المجتمع الذى تنتمى إليه، والعادات والتقاليد والموروث الثقافى السائد فى

تلك المجتمعات. بالإضافة إلى وجود العديد من الأسباب الخاصة بالمرأة ذاتها فى درجة وعيها وحرصها على المطالبة بالميراث، وهو ما ستتعرض له الدراسة فى موضع قادم.

ولم تظهر فروق تذكر على مستوى الأقاليم الجغرافية فى رؤى المبحوثات تجاه مدى حصول المرأة على حقوقها من الميراث، [انظر جدول (١) فى الملحق].

وفى هذا الإطار ظهرت العديد من المطالبات القانونية والحقوقية والاجتماعية، خاصة من المجلس القومى للمرأة التى تنادى بضرورة تجريم حرمان أى شخص من الحصول على حقه فى الميراث وبصفة خاصة الأنثى، وقد كان ذلك التطور التشريعى نابعاً فى طياته من نتائج الدراسة الحالية التى تعد أحد مدخلات الاستراتيجية الوطنية فى هذا الصدد، حيث أقر مجلس النواب المصرى فى ديسمبر ٢٠١٧ تعديل بعض العقوبات فى قضايا الميراث، **وتنص التعديلات على أنه يضاف للقانون ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشأن الميراث باب تاسع بعنوان العقوبات، يتضمن مادة جديدة برقم ٤٩،** تنص على أنه "مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من امتنع عمدًا عن تسليم أحد الورثة نصيبه الشرعى من الميراث رضاء أو قضاء نهائيا".

كما تضيف المادة: "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ٣ أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من حجب سندا يؤكد نصيبًا للوارث، أو امتنع عن تسليم ذلك السند حال طلبه من أى من الورثة الشرعيين أو أى جهة مختصة".

كما تضمنت المادة أنه "فى حالة العودة لأى من الأفعال السابقة تكون العقوبة الحبس الذى لا تقل مدته عن سنة، وللمجنى عليه أو وكيله الخاص أو لورثته

أو وكيلهم الخاص، إثبات الصلح مع المتهم أمام النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال، وذلك فى الجنح المنصوص عليها فى هذه المادة، ويجوز للمتهم أو وكيله الخاص إثبات الصلح المشار إليه فى الفقرة السابقة".

وأضافت المادة أنه: "يجوز الصلح فى أية حالة كانت عليها الدعوى، وبعد صيرورة الحكم باتا، ويترتب على الصلح انقضاء الدعوى الجنائية، ولو كانت مرفوعة بطريق الادعاء المباشر، وتأمر النيابة العامة بوقف تنفيذ العقوبة إذا حصل الصلح أثناء تنفيذها، ولا أثر للصلح على حقوق المضرور من الجريمة".

وبالرغم من هذا التوجه التشريعى المحمود، إلا أن الدراسة الحالية ترى أن العقوبات المفروضة غير كافية بالشكل الأمثل لمواجهة هذه الجريمة، ويجب مضاعفتها خاصة أن المشرع المصرى أقر بإمكانية الصلح بشأنها فى أية مرحلة تكون عليها الدعوى الجنائية.

ثانياً: أسباب حرمان المرأة من الميراث

تتعدد وتتشعب الأسباب الاجتماعية والقانونية والتربوية والتقاليدية غير المبررة قانونًا أو شرعًا التى تدفع العديد من أرباب الأسر إلى حرمان أو انتقاص المرأة من الحصول على حقها من الميراث، ومن أبرز الأسباب التى تقف حائلا دون تمكين المرأة من حصولها على حقوقها الشرعية فى الميراث من منظور مفردات العينة يتمثل فى تقضيل الذكور على الإناث فى العديد من النواحى من ضمنها الميراث، وذلك بنسبة ٥٩,٥٪، يليه جهل الكثير من الأسر بأحكام الشرع والدين فى طريقة تقسيم المواريث بنسبة ٥١,٥٪، الأمر الذى يؤثر سلبًا على حق المرأة، إذ يقوم البعض بإعطاء المرأة مبلغًا من المال على سبيل الترضية مقابل تنازلها عن حقها فى الأراضى والعقارات، كما أشارت نسبة ٣٢,٢٪ من العينة إلى اعتقاد بعض الأسر إلى أن الميراث سيذهب

لعائلة الزوج فى حال زواج البنت مما يجعلهم يحرمون المرأة أو البنت من حقها كاملًا فى الميراث، انظر جدول (٢).

جدول (٢)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لأسباب حرمان المرأة من الميراث وفقًا للبيئة السكنية

الاستجابة*	ريف		حضر		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
الجهل بأحكام الشرع والدين	٤٨١	٥٢,٦	٣٥٣	٥٠,٢	٨٣٤	٥١,٥
تفضيل الذكر على الأنثى	٥٣٦	٥٨,٦	٤٢٧	٦٠,٧	٩٦٣	٥٩,٥
لأن الميراث سيذهب لعائلة الزوج فى حال زواج البنت	٢٨٨	٣١,٥	٢٣٣	٣٣,١	٥٢١	٣٢,٢
لأنها الأكثر ضعفا كونها أنثى	٢٦٩	٢٧,٢	١٨٤	٢٦,٢	٤٣٣	٢٦,٨
الجهل بالقانون	١٦٣	١٧,٨	١٠٦	١٥,١	٢٦٩	١٦,٦
عدد المستجيبات	٩١٦		٧٠٢		١٦١٨	

* يسمح بتعدد الاستجابات.

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

وذلك فى الوقت الذى لم تظهر فروق تذكر على مستوى الريف والحضر، وعلى مستوى الأقاليم الجغرافية فى رؤى المبحوثات تجاه أسباب عدم حصول المرأة على حقها فى الميراث، [انظر جدول (٢) فى الملحق].

ثالثاً: أسباب عدم مطالبة المرأة بحقها فى الميراث

تكاد تتفق جميع الشرائع السماوية والوضعية على نظام المواريث فى الوقت الحالى، حيث كانت فى بعض الفترات الزمنية البائدة بعض الأعراف والتقاليد فى بعض المجتمعات تقضى بنقل أموال الشخص المتوفى إلى الذكور فقط دون الإناث، إذ كان

المفهوم السائد طبقًا لهذه التقاليد أن الأموال إذا انتقلت إلى الإناث عن طريق الإرث فإنها تؤدى إلى تفتت الثروة وذهابها خارج الأسرة، ما أدى إلى حرمان المرأة لفترات طويلة من ميراثها الشرعى حتى جاء الدين الإسلامى الحنيف وأقر بحق المرأة فى الميراث ونظم هذا الحق، ثم جاءت القوانين الوضعية بترجمة ذلك فى صورة قوانين ملزمة لكافة المواطنين(٥).

وقد أظهرت الدراسة وفقا لجدول (٣) العديد من الأسباب التى تدفع المرأة فى المجتمع المصرى لعدم المطالبة بحقها كاملًا فى الميراث الشرعى لها، ويأتى فى مقدمة ذلك – وبنسبة تتعدى ثلثى عينة الدراسة من السيدات – الخوف من الخلافات العائلية التى يمكن أن تنشب بين أفراد العائلة الواحدة بسبب مطالبة البنت بحقها فى الميراث وذلك بنسبة ٦٤,٦٪، وقد تبين وجود فروق دلالة بمستوى ٠,٠١ لصالح الريف كما أن الخضوع للعادات والتقاليد فى مثل هذه المواقف يمكن أن يكون ذا أثر بالغ الأهمية فى نكوص السيدات عن المطالبة بحقوقهن الشرعية فى الميراث؛ وقد ظهر ذلك بنسبة ٣٤,٨٪، كما تؤكد بعضهن أنه من أهم تلك الأسباب هو عدم وجود من يساندها فى المطالبة بحقوقها الشرعية فى الميراث وذلك بنسبة ٣٢,٣٪. وعلى مستوى الفروق بين الريف والحضر، فقد تبين وجود فروق ذات دلالة بمستوى ٠,٠٥ لصالح الحضر.

ومن جهة أخرى لازالت هناك بعض المعتقدات والمفاهيم المغلوطة لدى قطاع كبير من الإناث فيما يتعلق بموضوع الميراث، إذ قد تعتقد العديد منهن أنه من العيب المطالبة بالميراث وذلك بنسبة ٢٧,٩٪، كما يمكن فى بعض الحالات أن تتعرض السيدة للتهديد والإيذاء لها أو أفراد أسرتها فى حال المطالبة بالميراث وهو ما يمكن أن يدفعها للتراجع عن ذلك حفاظًا على أسرتها من التهديد سواء المادى أو المعنوى؛ وذلك بنسبة ١١,٤٪. ومن زاوية أخرى يمكن أن يلعب الجهل بأمور الميراث والشريعة

المنظمة لذلك دورًا فى تغاضى السيدة عن المطالبة بحقها اعتقادًا منها بأنها ليس لها حق فى الميراث مثل الإخوة الذكور وذلك بنسبة ٤,٦٪، وهو من الأمور الخطيرة والتى لابد من التعامل معها بشيءٍ من الاهتمام عن طريق زيادة الوعى لدى الإناث بحقوقهن الشرعية، ومحاولة تفنيد المفاهيم المغلوطة لدى العديد من السيدات فى هذا الصدد.

ولم تظهر فروق تذكر على مستوى الأقاليم الجغرافية فى رؤى المبحوثات حول أسباب عدم مطالبة المرأة بحقها فى الميراث، [انظر جدول (٣) فى الملحق].

جدول (٣)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لأسباب عدم مطالبة المرأة بحقها فى الميراث وفقًا للبيئة السكنية

الأسباب*	ريف		حضر		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
الخوف من الخلافات العائلية	٦٣١	٦٨,٩	٤١٤	٥٩,٠	١٠٤٥	٦٤,٦	١٧,١	٠,٠١
الاعتقاد بأنه من العيب المطالبة بالميراث	٢٦٧	٢٩,١	١٨٤	٢٦,٢	٤٥١	٢٧,٩	–	–
لا يوجد من يساندها	٢٧١	٢٩,٦	٢٥١	٣٥,٨	٥٢٢	٣٢,٣	٦,٩	٠,٠٥
التهديد بالإيذاء لها أو أفراد أسرتها	١٠٤	١١,٤	٨١	١١,٥	١٨٥	١١,٤	–	–
الخضوع للعادات والتقاليد	٢٩٢	٣١,٩	٢٧١	٣٨,٦	٥٦٣	٣٤,٨	٧,٩	٠,٠٥
متعرفش إن لها ميراث	٣٥	٣,٨	٤٠	٥,٧	٧٥	٤,٦	–	–
عدد المستجيبات	٩١٦		٧٠٢		١٦١٨			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

رابعاً: كيفية تقديم المساندة للمرأة المحرومة من الميراث

لا جدال أن الحق فى الميراث من الحقوق الأساسية التى كفلتها الشريعة الإسلامية لكل مواطن، وهو ما يمثل فى طياته تطبيقًا عمليًا لمبادئ العدالة الاجتماعية، بحيث يحصل كل وارث على حقه الشرعى دون إخلال أو نقصان أو حرمان، إلا أن الدراسة الحالية أثبتت – من خلال المبحوثات – أن هناك قصورًا ومشكلات وأسباب حقيقية

فى عدم حصول المرأة على حقها فى الميراث، ولذا كان لزامًا استطلاع رأى عينة الدراسة حول الآليات التى يمكن عن طريقها مساندة المرأة التى حرمت من الميراث، فقد أشارت (٧٠,٧٪) من العينة إلى ضرورة توعية الرجال بحقوق النساء فى الميراث، حيث يلعب الوعى دورًا أساسيًا فى كفالة حقوق المرأة على ميراثها الشرعى.

ومن ناحية أخرى فقد طالبت (٥٤,٣٪) من العينة بضرورة توعية النساء أنفسهن بحقوقهن فى الميراث، حيث يمكن أن يلعب زيادة الوعى لدى النساء بحقهن فى الميراث وإصرارهن على المطالبة بحقوقهن دورًا فى كفالة حصول المرأة على حقوقها، كما أكدت (٣٠,٥٪) من عينة الدراسة على ضرورة التوعية باللجوء للقضاء أو استشارة قانونيين وعدم الاستسلام للأمر الواقع الذى يمكن أن يحرم النساء من حقوقهن فى الميراث.

كما لم تغفل عينة الدراسة الدور المهم الذى يمكن أن تلعبه المؤسسات الحقوقية والمدافعة عن حقوق المرأة فى هذا الصدد، إذ ترى حوالى (١٧,٧٪) أهمية قيام المؤسسات الحقوقية والجمعيات الأهلية بدورها فى دعم المرأة، كما نوهت (١٢,٧٪) من العينة على أهمية الدور الذى يمكن أن يقوم به المجلس القومى للمرأة فى سبيل حماية المرأة وكفالة حصولها على حقها فى الميراث، ويتضح ذلك من خلال جدول (٤).

جدول (٤)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لكيفية مساندة المرأة المحرومة من الميراث وفقًا للبيئة السكنية

الاستجابة*	ريف		حضر		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
توعية الرجال بحقوق النساء فى الميراث	٦٤٤	٧٠,٣	٥٠٠	٧١,٢	١١٤٤	٧٠,٧	–	–
توعية النساء بحقوقهن فى الميراث	٤٧٦	٥٢,٠	٤٠٢	٥٧,٣	٨٧٨	٥٤,٣	٤,٥	٠,٠٥
التوعية باللجوء إلى القضاء أو استشارة قانونيين	٢٧٠	٢٩,٥	٢٢٤	٣١,٩	٤٩٤	٣٠,٥	–	–
قيام المؤسسات الحقوقية أو الجمعيات الأهلية بدورها فى دعم المرأة	١٦٤	١٧.٩	١٢٢	١٧,٤	٢٨٦	١٧,٧	–	–
قيام المجلس القومى للمرأة بدوره فى حماية المرأة	١٢٠	١٣,١	٨٦	١٢,٣	٢٠٦	١٢,٦	–	–
عدد المستجيبات	٩١٦		٧٠٢		١٦١٨			

يسمح بتعدد الاستجابات.

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

المحور الثانى: الحقوق القانونية للمرأة المطلقة

تعد النظم القانونية المختلفة المرجع الأساسى للتمكين القانونى لجميع المواطنين دون تمييز أو استبعاد، إلا أن تدنى الوعى بالحقوق المكفولة للمرأة بصفة خاصة، ونقص الخدمات القانونية التى تكون فى متناولها، والمؤسسات غير الفعالة أو المبهمة، يؤدى إلى عدم إمكانية الوصول إلى العدالة الحقيقية، ما يؤثر على الاستقرار الاجتماعى وهو ما يجعل الحاجة ماسة إلى تعزيز الاستراتيجيات التى تمكن النساء من استخدام

القانون لتعزيز حقوقهن، وبالتالى فإن التمكين القانونى يعتبر استراتيجية بين قطاعات الدولة المختلفة تصل إلى أبعد من القانون لتتعداه إلى تحقيق الإنصاف والشمولية[٦].

ونظرًا للمكانة الكبيرة التى تحتلها الأسرة فى المجتمع المصرى فقد حظيت باهتمام مختلف العلوم الاجتماعية بهدف الوصول إلى أطر نظرية تساعد فى فهم وتحليل وتفسير الأوضاع الأسرية سواء السوية منها أو غير السوية، وقد طرأت على قوانين الأحوال الشخصية المصرية تعديلات قانونية كثيرة؛ لتتواكب قواعدها مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية التى يمر بها المجتمع المصرى، فالقانون والتشريع فى مجال الأحوال الشخصية المصرى يلعب دورًا محوريًا فى معالجة مشكلات الأسرة، حيث تعد التعديلات التى طرأت منذ عام ٢٠٠٠ على قوانين الأحوال الشخصية انعكاسًا لتلك التغيرات، وهو ما يؤكد أن تجربة محاكم الأسرة قد أثبتت أهميتها من خلال تفاعلها مع القضايا المعروضة أمامها، فقد نجحت مكاتب التسوية بمحاكم الأسرة فى العديد من الحالات فى إعادة الوئام والإصلاح بين الأزواج حفاظًا على الترابط الأسرى والاجتماعى.

وينص قانون الأحوال الشخصية على اختصاص محاكم الأسرة دون غيرها فى نظر جميع مسائل الأحوال الشخصية، إذ أصبحت محكمة الأسرة مختصة دون غيرها بنظر كافة القضايا المعروضة أمامها من أحد طرفى العلاقة الزوجية سواء كانت تتعلق بالطلاق أو النفقة أو الحضانة أو الرؤية أو غيرها من قضايا الأحوال الشخصية، وهو ما يمثل ويوضح الأهمية الكبرى التى تتمتع بها محاكم الأسرة فى مصر، حيث صدر القانون رقم واحد لسنة ٢٠٠٠ بشأن تيسير إجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية مثل الخلع، وصولًا إلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ بخصوص محكمة الأسرة، إذ جاءت فكرة إنشاء تلك المحاكم مستهدفة التوفيق والملاءمة فى المنازعات الأسرية؛ للحفاظ على كيان الأسرة عن طريق اتباع خطوات

عملية للإصلاح. والفصل فى المنازعات القائمة بين الطرفين فى حالات الطلاق والانفصال، وكذلك الحفاظ على حقوق الأطفال من الناحية القانونية والشرعية.

وفى هذا الإطار سوف تقوم الدراسة بالتعرض لموضوع الحقوق القانونية للمرأة من خلال عدة جوانب وهى أسباب عدم حصول المرأة المطلقة على حقوقها القانونية، والمشكلات التى تواجهها بعد الطلاق، وكيفية وآليات مساندة المرأة المطلقة والجهات الفاعلة فى ذلك، وتوضيح الدور الذى تقوم به الدولة فى مساندة المرأة المطلقة، وذلك على النظم التالى.

أولًا: أسباب عدم حصول المرأة المطلقة على حقوقها القانونية

تطور الفكر القانونى الحديث حتى استطاع أن يقف على آليات إنفاذ العدالة وبسطها على ربوع الدولة، وتمثلت تلك الآليات فى ثلاثة أسس رئيسة، يدور الأساس الأول منها: حول التشريع الذى يضع القواعد الآمرة والملزمة والمخاطبة لأفراد المجتمع وسن القوانين ورصد العقوبات اللازمة لتلك الأفعال الخارجة على إرادة المجتمع. ويتمثل الأساس الثانى فى: جهة القضاء الذى يمثل أمامه أصحاب الحقوق والمظالم؛ حتى يتمكن القضاة من الاقتصاص للمظلوم فى إطار من الحيدة والتجرد ليرتدع كل من تسول له نفسه الاعتداء على الحقوق التى صانها القانون؛ ويزجر كل من انتهكها. فى الوقت الذى يدور فيه الأساس الثالث حول: سلطة التنفيذ التى تكفل إنفاذ ما حكمت به المحاكم فى إطار تطبيق القانون وما أمرت به لتكون بمثابة عصًا فى يد العدالة تضرب بها على يد الآثمين، وتروع كل من يقدم على المساس بأمن المجتمع وتحقق هيبة القضاء والقانون(٧).

وقد حاولت الدراسة التعرف على أسباب عدم حصول المرأة المطلقة على حقوقها بعد الانفصال، إذ تشير النتائج (جدول رقم ٥) إلى أن أهم تلك الأسباب وأخطرها هو بطء إجراءات التقاضى وذلك بنسبة ٧٣,٢٪، وقد ظهرت فروق دالة

بمستوى ٠,٠٥ لصالح الحضر؛ ولا شك أن تلك الإشكالية تعد إحدى المشكلات الرئيسة التى تواجه منظومة العدالة فى مصر وتعوق جهود الإصلاح القضائى. وجاء أيضًا من هذه الأسباب عدم وجود قدرة مادية لدى المرأة للصرف على إجراءات الدعوى القضائية وذلك بنسبة ٤٥,٧٪، وقد ظهرت فروق على مستوى الريف والصالح بمستوى دلالة ٠,٠٥ لصالح الريف؛ حيث من المعلوم أن إجراءات التقاضى يمكن أن تتطلب مبالغ مالية كبيرة لتسديد مستحقات المحامى الذى يقوم برفع الدعوى ومباشرتها. بالإضافة إلى أن طول فترة التقاضى حتى صدور الحكم وصيرورته نهائيًا، وكذلك البدء فى إجراءات تنفيذ الحكم، ومماطلة المحكوم ضده، يكبد المرأة المطلقة رافعة الدعوى مبالغ مالية طائلة هى فى أشد الحاجة إليها للصرف على نفسها، وتلبية احتياجاتها الأساسية، وكذلك الأطفال إن وجدوا.

ومن جهة أخرى تشير النتائج إلى أنه من الأسباب الرئيسة لعدم حصول المطلقة على حقوقها هو عدم القدرة على تنفيذ الحكم الصادر تجاه المحكوم ضده وذلك بنسبة ٣٢,٢٪، ويرتبط تنفيذ الأحكام القضائية بمبدأ سيادة القانون حيث إن غاية التقاضى هو إقرار القانون وتحقيق المساواة، وهو ما يتجلى فى التنفيذ الفعلى للأحكام القضائية؛ حيث إنها حلقة الوصل بين القاعدة القانونية والواقع الفعلى. وتشير بعض الدراسات أن هناك مشكلة فعلية فى عملية تنفيذ الأحكام القضائية التى تراوحت نسبة تنفيذها بين ٢٦,٣٪ فقط خلال عام ٢٠١١ حتى وصلت إلى ٤٠,٢٪ عام ٢٠١٥، وهى أرقام ونسب ضئيلة للغاية لم تصل إلى نصف أعداد الأحكام القضائية المطلوب تنفيذها[٨].

كما ظهرت بعض الأسباب الأخرى مثل تحايل الزوج لتقليل نفقة الزوجية وذلك بنسبة ٢٩,٦٪، كأن يقوم برفع دعوى صورية باسم الوالد أو الوالدة لاستقطاع جزء من دخله الشهرى، أو غيرها من الأساليب الملتوية والتواطؤ مع بعض القائمين على تنفيذ

الأحكام وهو ما يسمى بالفساد الصغير؛[٩] فى بعض الدوائر الحكومية التى تتعامل مع المواطنين للالتفاف على حقوق الزوجة. وكذلك فإن تغيير الزوج السابق لمحل إقامته باستمرار يحول دون الوصول إليه واستيفاء حقوق المطلقة منه وذلك بنسبة ٢٠,٧٪، وفى بعض الأحوال يمكن أن يتم ذلك بالتنسيق مع الشخص المسؤول عن تجميع البيانات والتحريات عن المحكوم ضده مقابل مبلغ من المال لتقديم بيانات مغلوطة حول محل إقامته، وقد ظهرت فروق بين الريف والحضر بمستوى دلالة ٠,٠٥ لصالح الحضر.

ومن واقع الإدراك المتزايد من المشرع المصرى بأهمية وحساسية تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم الأسرة وخاصة بالنسبة للمرأة المصرية، تنص **المادة رقم (١٥) من القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٤ بشأن إنشاء محاكم الأسرة على أنه** "تنشأ بكل محكمة أسرة إدارة خاصة لتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة منها أو من دوائرها الاستئنافية، تزود بعدد كاف من محضرى التنفيذ المؤهلين المدربين الذين يصدر بتحديدهم قرار من رئيس المحكمة، ويتولى الإشراف على هذه الإدارة قاض للتنفيذ تختاره الجمعية العمومية للمحكمة الإبتدائية من بين قضاة محكمة الأسرة فى دائرة تلك المحكمة".

جدول (٥)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لأسباب عدم حصول المرأة المطلقة على حقوقها القانونية وفقًا للبيئة السكنية

الأسباب*	ريف		حضر		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
لا تمتلك مصاريف رفع الدعوى	٨١٥	٤٧,٩	٥٥٧	٤٢,٩	١٣٧٢	٤٥,٧	٧,٥	٠,٠٥
القضاء حباله طويلة	١٢٢٢	٧١,٨	٩٧٤	٧٥,٠	٢١٩٦	٧٣,٢	٣,٧	٠,٠٥
لا تعرف مكان الزوج للمطالبة بحقها	٣٣٣	١٩,٥	٢٨٨	٢٢,٢	٦٢١	٢٠,٧	–	–
تحايل الزوج لتقليل النفقة المحكوم بيها	٤٧٣	٢٧,٨	٤١٤	٣١,٩	٨٨٧	٢٩,٦	٥,٩	٠,٠٥
حتى لو خدت حكم لا تعرف تنفذه	٥٤٤	٣٢,٠	٤٢٣	٣٢,٦	٩٦٧	٣٢,٢	–	–
الإجمالى	١٧٠١		١٢٩٩		٣٠٠٠			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

ثانياً: مشكلات المرأة المطلقة وحقوقها القانونية

يعد الانفصال أو الطلاق من أكثر المراحل حرجًا بالنسبة للمرأة فى الوقت الحالى؛ نظرًا لظروف المعيشة الصعبة والمشكلات التى يمكن أن تواجهها المرأة مما يتطلب معها أن تكون هناك مساندة من الدولة والمجتمع للمرأة فى هذه الأحوال.

وقد أوضحت نتائج جدول (٦) أن من أهم تلك المشكلات التى تواجه المرأة المطلقة هو كيفية الحصول على نفقتها ونفقة الأبناء، وذلك بنسبة ٥٥,٧٪. يليها النظرة السلبية للمجتمع تجاه المرأة المطلقة بنسبة ٥٤,٦٪، وقد ظهرت فروق دالة بمستوى دلالة ٠,٠١ بين الريف والحضر لصالح الحضر مما يكون له تأثير سلبى على المرأة والأولاد فى التعايش الهادئ والمستقر ولو نفسيًا داخل المجتمع.

ومن ناحية أخرى، أشار حوالى ٤٤,٣٪ من عينة الدراسة إلى بعض المشكلات التى تتعلق بحضانة الأبناء؛ مما يمكن أن يكون ذا تأثير سلبى على مستقبل الأبناء فى الرعاية المناسبة والتعليم والإحساس بالأمان والاستقرار النفسى فى الأسرة، بجانب عدم وجود دخل مادى ثابت للأم المطلقة وذلك بنسبة ٣٥,١٪، إذ أنه فى كثير من الأحيان تتأخر إجراءات حصول المرأة على حقوقها فى النفقة وغيرها من الحقوق الشرعية. وقد أكدت إحدى الدراسات أن المرأة المطلقة تلجأ إلى العديد من الأساليب للتغلب على تلك الإشكالية إذ تضطر فى العديد من الأحيان إلى الاعتماد على نفسها فى تحمل نفقات الأسرة، أو طلب العون من الأقارب أو استخدام الأبناء فى العمل للمساعدة فى مصرفات الأسرة؛ أو ترك الأسرة والذهاب للمعيشة عند الأهل(١٠)؛ مما يمكن أن يسبب مشاكل كثيرة للمرأة المطلقة وأولادها. وقد أظهرت النتائج فروقًا على مستوى الريف والحضر بمستوى دلالة ٠,٠٥ لصالح الحضر، وأخيرًا وفى السياق نفسه يرى حوالى ٢٧,١٪ من العينة أن عدم توفير مسكن ملائم يشكل أحد التحديات والمشكلات المهمة التى تواجهها المرأة المطلقة فى المجتمع المصرى.

ويتضح كذلك من النتائج أن المناطق الجغرافية تتشابه إلى حد كبير فى المشكلات التى تحدث للمرأة بعد الطلاق، باستثناء المناطق الحدودية التى شهدت ارتفاعات كبيرة فى عدد من المشكلات التى تواجه المرأة مثل الحصول على نفقتها ونفقة الأبناء، وكذلك مشكلات فى حضانة الأبناء، وعدم وجود دخل للأسرة بعد الطلاق، [انظر جدول (٤) فى الملحق].

جدول (٦)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لنوعية المشكلات التى تواجه المرأة المطلقة وفقًا للبيئة السكنية

المشكلات*	ريف		حضر		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
مشكلات فى الحصول على نفقتها ونفقة الأبناء	٩٦٤	٥٦,٧	٧٠٨	٥٤,٥	١٦٧٢	٥٥,٧	–	
مشكلات فى حضانة الأبناء	٧٨٢	٤٦,٠	٥٤٦	٤٢,٠	١٣٢٨	٤٤,٣	٤,٦	٠,٠٥
نظرة المجتمع للمرأة المطلقة	٨٨١	٥١,٨	٧٥٦	٥٨,٢	١٦٣٧	٥٤,٦	١٢,١	٠,٠١
عدم توفر مسكن ملائم	٤٤٤	٢٦,١	٣٦٨	٢٨,٣	٨١٢	٢٧,١	–	–
عدم وجود دخل	٥٦٩	٣٣,٥	٤٨٥	٣٧,٣	١٠٥٤	٣٥,١	٤,٩	٠,٠٥
عدم توفير حياه مناسبة للأبناء	٤٩٠	٢٨,٨	٣٥٠	٢٦,٩	٨٤٠	٢٨,٠	–	–
الإجمالى	**١٧٠١**		**١٢٩٩**		**٣٠٠٠**			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

وتكاد تتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة قام بها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، والتى أظهرت أن أهم المشكلات التى تعانيها المرأة المطلقة هى النفقة بأنواعها المختلفة، والحضانة، والرؤية، ومؤخر الصداق، والمنقولات، والتعويض عن الطلاق التعسفى(١١).

ومن الملاحظ أن أهم هذه الحقوق تدور حول الحقوق المالية والمادية والنفقة والرؤية وعدم وجود دخل ثابت للمرأة، وعدم توفير حياة مناسبة للأبناء. وذلك بالرغم من أن المشرع المصرى قام بتنظيم تلك الإشكاليات بشىءٍ من التفصيل، إذ **تنص المادة رقم (٧٥) من القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ بشأن تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية على أنه** "لبنك ناصر الاجتماعى استيفاء ما قام بأدائه من نفقات وأجور وما فى حكمها، وجميع ما تكبده من مصاريف

فعلية أنفقها بسبب امتناع المحكوم عليه عن أدائه". وذلك فيما يتعلق بمجال النفقة والأجور وغيرها من الأمور المادية المستحقة للمرأة المطلقة.

وفى حالة امتناع المحكوم عليه عن تنفيذ حكم النفقة أو الأجور، فقد أفرد لها المشرع المصرى بعض الإجراءات القانونية، حيث تنص المادة رقم (٧٦) مكررًا من القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ بشأن تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية على أنه: "**إذا امتنع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم النهائى الصادر فى دعاوى النفقات والأجور وما فى حكمها جاز للمحكوم له أن يرفع الأمر إلى المحكمة التى أصدرت الحكم أو التى يجرى التنفيذ بدائرتها، ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بأداء ما حكم به وأمرته بالأداء ولم يمتثل، حكمت بحبسه مدة لا تزيد عن ثلاثين يومًا**".

أما موضوع الرؤية فقد نظمه المشرع المصرى بما يضمن حق المرأة المطلقة فى رؤية أبنائها، حيث **تنص المادة (٧) من قرار وزير العدل رقم (١٠٨٧) لسنة ٢٠٠٠ على أنه "لأى طرف من أطراف السند التنفيذى أن يستعين بالإخصائى الاجتماعى المنتدب للعمل بدائرة المحكمة التى أصدرت حكم الرؤية لإثبات نكول الطرف الآخر عن التنفيذ فى المواعيد المحددة بالحكم، ويرفع الإخصائى الاجتماعى تقريرًا للمحكمة بذلك إذا ما أقام الدعوى فى هذا الخصوص**".

كما تنص المادة رقم (٦٧) **من القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ بشأن تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية** على أنه" ينفذ الحكم الصادر برؤية الصغير فى أحد الأماكن التى يصدر بتحديدها قرار من وزير العدل بعد موافقة وزير الشؤون الاجتماعية، وذلك ما لم يتفق الحاضن والصادر لصالحه الحكم على مكان آخر، ويشترط فى جميع الأحوال ما يشيع الطمأنينة فى نفس الصغير".

كما تذهب المادة رقم (٦٩) من القانون السابق إلى أنه "يجب التنفيذ بمعرفة المحضرين أو جهة الإدارة، ويصدر وزير العدل قرارًا بإجراءات تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة بتسليم الصغير أو ضمه أو رؤيته أو سكناه ومن يناط به ذلك".

بالإضافة إلى ما تقدم صدرت بعض القرارات التنظيمية لهذه الإشكالات والمعوقات لبسط مزيد من الضوابط عليها، حيث تؤكد **المادة رقم (٤) من قرار وزير العدل رقم (١٠٨٧) لسنة ٢٠٠٠** على أنه "فى حالة عدم اتفاق الحاضن أو من بيده الصغير والصادر لصالحه الحكم على المكان الذى يتم فيه رؤية الصغير، يكون للمحكمة أن تنتقى من الأماكن التالية مكانًا للرؤية وفقًا للحالة المعروضة عليها وبما يتناسب – قدر الإمكان – وظروف أطراف الخصومة، مع مراعاة أن يتوافر فى المكان ما يشيع الطمأنينة فى نفس الصغير ولا يكبد أطراف الخصومة مشقة لا تحتمل:

- أحد النوادى الرياضية والاجتماعية.
- أحد مراكز رعاية الشباب.
- إحدى دور رعاية الأمومة والطفولة التى يتوافر فيها حدائق.
- إحدى الحدائق العامة.

ثالثاً: كيفية مساندة المرأة المطلقة والجهات الفاعلة فى ذلك

ظهرت فى العقدين الأخيرين العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المساندة للمرأة والحفاظ على حقوقها وأهمها المجلس القومى للمرأة، تلك الجهات يمكن أن تلعب دورًا محوريًا فى تعظيم الحفاظ على حقوق المرأة خاصة المطلقة؛ نظرًا لما يمكن أن تعانيه من نقص فى موارد الإنفاق وتعليم الأبناء – كما أوضحت الدراسة فى موضع سابق –، ولذا فإن التوعية بهذه الجهات ودورها يظل محل اهتمام وعناية المهتمين بشئون المرأة فى الآونة الأخيرة. وقد أوضحت نتائج الدراسة الميدانية من

خلال جدول (٧) أن الغالبية العظمى من النساء لا يعرفن أن هناك جهات من الممكن أن تساعد المرأة المطلقة فى الحصول على حقوقها الزوجية، وذلك بنسبة بلغت ٧٣,٨٪ من إجمالى عينة الدراسة، وهى نتيجة مهمة تعطى مؤشرًا خطيرًا على درجة الوعى المنقوص لدى قطاع عريض من النساء لا يعلمن بوجود العديد من المؤسسات والجهات التى تستطيع مساعدة المرأة المطلقة فى الحصول على حقوقها الزوجية. ما ينبغى معه العمل بجدية فى إطار الاستراتيجية الشاملة للتوعية بحقوق المرأة والحفاظ عليها والتوعية بها وضمان وصولها إلى كافة قطاعات الدولة.

جدول (٧)

وعى المبحوثات من أفراد العينة بوجود جهات فاعلة فى مساندة المرأة المطلقة وفقًا للبيئة السكنية

الاستجابة	ريف		حضر		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٥٠٠	٢٩,٤	٢٨٤	٢١,٩	٧٨٤	٢٦,١
لا	١٢٠١	٧٠,٦	١٠١٣	٧٨,٠	٢٢١٤	٧٣,٨
لا أعرف	٠	٠,٠	٢	٠,٢	٢	٠,١
الإجمالى	**١٧٠١**	**١٠٠**	**١٢٩٩**	**١٠٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

وجدير بالذكر أنه لم تظهر فروق تذكر على مستوى الأقاليم الجغرافية فى وعى المبحوثات بوجود جهات فاعلة فى مساندة المرأة المطلقة، راجع الملحق جدول (٥).

أما عن الجهات الفاعلة فى هذا المضمار والتى يمكن أن تلعب دورًا فى تقديم الدعم والمساندة للمرأة المطلقة، فقد كشفت النتائج من خلال جدول (٨)؛ أن أكثر تلك الجهات التى يمكن أن تقدم الدعم للمرأة المطلقة للحصول على حقوقها كانت المجلس القومى للمرأة وذلك بنسبة ٨١,٣٪، كما أوضح ٣٨,٨٪ من المبحوثات إلى دور

الجهات الأهلية فى مساعدة المرأة المطلقة فى الحصول على حقوقها الزوجية. كما أشار حوالى ٣٨,١٪ إلى دور المجلس القومى لحقوق الإنسان فى مساعدة المرأة المطلقة ومساندتها فى الحصول على حقوقها الزوجية.

جدول (٨)

معرفة المبحوثات من أفراد العينة للجهات الفاعلة فى مساندة المرأة المطلقة وفقًا للبيئة السكنية

الجهات الفاعلة*	البيئة السكنية					
	ريف		حضر		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
المجلس القومى للمرأة	٤٠١	٨٠,٢	٢٣٦	٨٣,١	٦٣٧	٨١,٣
المجلس القومى لحقوق الإنسان	١٨٣	٣٦,٦	١١٦	٤٠,٨	٢٩٩	٣٨,١
الجمعيات الأهلية	١٨٢	٣٦,٤	١٢٢	٤٣,٠	٣٠٤	٣٨,٨
عدد المستجيبات	٥٠٠		٢٨٤		٧٨٤	

* يسمح بتعدد الاستجابات.

رابعاً: دور الدولة فى مساندة المرأة المطلقة

يعد القانون أحد الآليات الجوهرية التى لا غنى عنها فى كل مجتمع لتنظيم العلاقات بين أفراده وهيئاته، فاجتماع الناس واحتكاكهم ببعض وتفاعلهم مع بيئتهم هو الأساس لنشأة القانون وتطوره، بمعنى أن المجتمع هو الذى يدفع البشر بحكم الضرورة إلى إيجاد قواعد قانونية ملزمة لضبط السلوك والمعاملات بين الأفراد، ولهذا فإن درجة رقى وتقدم المجتمعات يقاس من خلال منظومة الحماية الاجتماعية والقانونية التى تتمتع بها الفئات الضعيفة والمستبعدة وأهمها فئة النساء. ومن هذا المنطلق يأتى أهمية دور الدولة ومؤسساتها المختلفة فى بسط مزيد من الحماية للنساء خاصة المرأة المطلقة. وفى هذا الإطار تشير نتائج الدراسة من خلال جدول (٩) أن غالبية

المبحوثات ترى أنه من أهم الأدوار التى يجب على الدولة القيام بها هو زيادة قيمة النفقة لتتناسب مع ظروف الحياة ومتطلباتها وذلك بنسبة ٧١,٢٪، إذ تعد المطالب المادية للأسرة المصرية من أهم المشكلات والمعوقات التى تشغل بال المواطن فى الوقت الحالى وقد تبين وجود فروق ذات دلالة بين الريف والحضر لصالح الحضر. كما أشار ٥٠,١٪ من المبحوثات إلى أهمية أن تضطلع الدولة بدورها فى سن القواعد التشريعية التى تعمل على تخفيف إجراءات التقاضى، وظهرت فروق بمستوى دلالة ٠,٠١ لصالح الحضر. وقد أشارت الدراسة فى موضع سابق إلى أن أهم مشكلات المرأة المطلقة هى بطء إجراءات التقاضى، وما تستتبعه من معاناة مادية ونفسية ليس على المرأة المطلقة– فقط– بل على سائر أفراد الأسرة.

ومن جهة أخرى أشارت المبحوثات إلى ضرورة تفعيل مكاتب تسوية المنازعات للتغلب على المشكلات التى تواجه المرأة المطلقة وذلك بنسبة ٤٥,٤٪، ولا أحد يستطيع أن ينكر الدور الفعال التى تلعبه مكاتب تسوية المنازعات الأسرية إلا أنها تحتاج إلى مزيد من الفاعلية والسلطة فى مجال الأسرة، كما أشارت المبحوثات إلى نقطة فى غاية الأهمية وهى أنماط الفساد الموجود فى بعض المحاكم من صغار المحضرين والموظفين، حيث طالبن بأهمية تشديد الرقابة على المحضرين وصغار الموظفين فى المحاكم وذلك بنسبة ٣٦,١٪، وهى من المشكلات الشائعة فى هذا النطاق والتى قد تخلف وراءها العديد من المعوقات فى سبيل حصول المرأة المطلقة على حقوقها أو حتى تعطيل ذلك على أفضل تقدير.

وتشير النتائج إلى أنه لم تظهر فروق تذكر على مستوى الأقاليم الجغرافية فى وعى المبحوثات بالدور الذى تقوم به الدولة فى مساندة المرأة المطلقة، [انظر جدول (٦) فى الملحق].

جدول (٩)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لدور الدولة فى مساندة المرأة المطلقة وفقًا للبيئة السكنية

الاستجابة*	ريف		حضر		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
تفعيل مكاتب تسوية المنازعات	٧٨٦	٤٦,٢	٥٧٦	٤٤,٣	١٣٦٢	٤٥,٤	–	–
زيادة قيمة النفقه لتتناسب مع ظروف الحياة	١١٦٥	٦٨,٥	٩٧٠	٧٤,٧	٢١٣٥	٧١,٢	١٣,٧	٠,٠١
تشديد الرقابة على المحضرين وصغار الموظفين فى المحاكم	٥٧٨	٣٤,٠	٥٠٤	٣٨,٨	١٠٨٢	٣٦,١	٧,٤	٠,٠٥
تخفيف إجراءات التقاضى	٧٩٣	٤٦,٦	٧١٠	٥٤,٧	١٥٠٣	٥٠,١	١٩	٠,٠١
الإجمالى	**١٧٠١**		**١٢٩٩**		**٣٠٠٠**			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

الخلاصة

تمثل المرأة ضلعًا أساسيًا من ضلعى المجتمع؛ نظرًا لما تقدمه من تضحيات جليلة فى سبيل الحفاظ على الأسرة وتماسك أعضائها من التفكك[١٢]، فالمرأة هى اللبنة الأولى لقيام المجتمعات وتقدمها، وعلى مدار تاريخ مصر المعاصر والقديم نجد العديد من النماذج الناجحة للمرأة المصرية فى شتى مجالات المجتمع؛ ودورها الذى لا ينكر فى تقدم ونهضة الأمة المصرية.

ولا يخفى على القاصى والدانى مقدار التقدم فى مجالات حصول المرأة المصرية على حقوقها فى الآونة الأخيرة، من خلال التشريعات والقوانين التى تنظم هذه الحقوق، وكذلك الآليات التنفيذية للدولة فى هذا المضمار بالإضافة إلى بروز العديد من المنصات الحكومية وغير الحكومية التى تنادى دومًا بضرورة تعزيز حقوق

المرأة وكفالة الحصول عليها، وتهيئة وتوعية المجتمع بكافة مؤسسات وأفراده بالحفاظ على تلك الحقوق باعتبارها حقًا مكتسبًا وليست منحة تقدم للمرأة المصرية.

وتحتل الحقوق القانونية للمرأة المصرية فى الآونة الأخيرة اهتمامًا خاصًا على كافة المستويات السياسية والفقهية والتشريعية والاجتماعية والنفسية؛ وذلك انطلاقًا من كونها من المسائل الأكثر تأثيرًا على الأسرة المصرية بالكامل، والأكثر اتصالًا بحق الطفل فى أن ينمو داخل بيئة اجتماعية تشبع احتياجاته الطبيعية سواء كانت مادية أو نفسية، بما يؤهله للمشاركة الإيجابية فى المجتمع، وتجنبه احتمالات الانحراف فى أسرة مشتتة ومفككة، أو فى ظل المعارك القضائية بين طرفى العلاقة الزوجية.

ويمر المجتمع المصرى بالعديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والثقافية، ومن هنا تأتى أهمية إجراء دراسة ميدانية وتطبيقية تتصل بأدق العلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة عن طريق التعرض للحقوق القانونية للمرأة المصرية وما يتشعب عنها من إشكاليات مثل الطلاق والحضانة والنفقة والنسب والرؤية والحضانة والميراث، وغيرها من الأمور والقضايا المتعلقة بالعلاقات داخل الأسرة الواحدة.

وإذا كان القانون الموضوعى هو الذى يضع الحدود والفواصل بين الحقوق والالتزامات، وإذا كانت قاعدته المتمثلة فى النص التشريعى هى التى تهدى صاحب الشأن إلى أنه صاحب حق، فإن هذا الحق يبقى حقًا نظريًا ومجردًا حتى يأتى القانون الإجرائى ليرسم الطريق الذى يتحول به الحق المجرد والنظرى إلى واقع ملموس، ذلك أن فاعلية النظام القانونى فى جملته- بقواعده الموضوعية والإجرائية- لا تتأتى بحساسية القواعد الإجرائية لتغيرات الواقع وقدرتها على جعل حركة الساعين إلى حقوقهم أكثر سرعة وقربًا إلى بلوغ درجة الحسم بأنجز الخطوات وأبسطها[١٣]؛ وهو ما يتجلى فى عملية تنفيذ الأحكام القضائية خاصة فى دعاوى الأسرة وما يرتبط

بها من تداعيات مادية واجتماعية ونفسية وقانونية على المرأة المطلقة وكافة أفراد الأسرة.

وقد ظهرت مشكلة عدم إنصاف المرأة فيما يتعلق بحقها الشرعى فى الميراث والذى أرجعته عينة الدراسة إلى الجهل بأحكام الدين والشريعة، والنظرة الذكورية التى لا زالت متأصلة فى العديد من العائلات والتى تفضل الذكر على الأنثى فى الميراث، والجهل بالقانون، ولعل من المثير للانتباه فى هذا الصدد هو أسباب عدم مطالبة المرأة بحقها فى الميراث والذى يعزو إلى الخوف من الخلافات العائلية، والتهديد بالإيذاء من أفراد العائلة، والخضوع للعادات والتقاليد البائدة، وهذا ما حاول المشرع المصرى التصدى له بكل جدية من خلال تشديد العقوبة على من يحرم الأنثى من ميراثها الشرعى وهو ما أوضحته الدراسة بالتفصيل فى المادة رقم ٤٩ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣.

ومن خلال الدراسة الحالية فقد ظهرت العديد من الإشكاليات والمعوقات التى تواجه آليات حصول المرأة على حقوقها الشرعية فى الميراث وكذلك حقوق المرأة المطلقة والوعى القانونى بأهمية هذه الحقوق.

ومن زاوية أخرى أكدت المبحوثات أن المرأة المطلقة تواجه العديد من المشكلات القانونية والاجتماعية أهمها عدم الحصول على النفقة المستحقة سواء لنفسها أو لأولادها، ومشكلات الحضانة والرؤية، والنظرة السلبية من المجتمع للمرأة المطلقة، وعدم وجود دخل ثابت لتلبية الاحتياجات الأساسية. وقد أرجعت عينة الدراسة هذه المشكلات إلى العديد من الأسباب أهمها عدم القدرة على تحمل تكاليف الدعوى، وطول أمد التقاضى وإجراءاته المعقدة، وتحايل الزوج للتنصل من التزاماته القانونية والشرعية، وعدم القدرة على تنفيذ الحكم القضائى الصادر بحقها القانونى. وقد أشارت الدراسة إلى الدور الذى يلعبه المجلس القومى للمرأة والجمعيات الأهلية

فى مساعدة المرأة المطلقة للحصول على حقوقها، وإن كان ذلك لا يمكن أن يلغى دور الدولة والمجتمع ككل فى هذا الصدد من خلال عدة مناحى أهمها زيادة قيمة النفقة حتى تلائم متطلبات وظروف الأسرة، والعمل قدما فى سبيل تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة للمرأة المطلقة، وتفعيل دور مكاتب تسوية المنازعات، وتشديد الرقابة على المحضرين وصغار الموظفين لتقليل الفساد فى التحريات وتنفيذ الأحكام بسرعة، وتخفيف إجراءات التقاضى.

ولا شك أن الوعى لدى المرأة بوجود كيانات ومؤسسات يمكن أن تدافع عن حقوقها خاصة فى مجالات العنف والتحرش والحرمان من الميراث مازال قاصرًا وهو ما أوضحته نتائج الدراسة الحالية، ما يتطلب معه العمل بجدية على زيادة التوعية لدى المرأة المصرية بحقوقها والجهات التى يمكن أن تلجأ إليها، بجانب عقد دورات تدريبية وتثقيفية ليس للنساء فقط ولكن كذلك للرجال وأرباب الأسر على مستوى الجمهورية فى مجال تقسيم الميراث طبقًا للشريعة والقانون بما لا يجور على حقوق النساء فى الحصول على حقوقهم الشرعية فى الميراث، وكذلك العمل على سرعة إصدار قانون تجريم الحرمان أو الانتقاص من الميراث ليشكل أداة ردع وقوة لكل من تسول له نفسه حرمان الأنثى من الميراث.

وفى نطاق آخر، هناك قصور شديد فى الوعى القانونى لدى قطاع عريض من النساء بوجود العديد من الكيانات والمؤسسات والهيئات فى مصر يمكن أن تلعب دورًا محوريًا فى الحفاظ والمطالبة بحقوق المرأة المطلقة، خاصة إذا ما تم الوضع فى الاعتبار أن المرأة دائمًا ما تكون الطرف الأضعف خاصة فى حالات الطلاق والمشكلات التى تترتب على هذا الطلاق، ما يجعلها تتعرض للعديد من الأزمات والمشكلات المعنوية والمادية يمكن أن تؤثر على الأطفال ومستقبلهم العلمى والعملى،

ولذا يجب زيادة التوعية بمثل هذه الجهات حتى تكون سندًا قانونيًا للمرأة المطلقة للحفاظ على حقوقها وحقوق أولادها.

وفى ضوء ما تم تناوله من خلال هذا الفصل الذى دار حول التمكين القانونى للمرأة المصرية خاصة فيما يتعلق بقضايا الطلاق والميراث، يمكن للدراسة أن توصى ببعض التوصيات فى إطار تعزيز دور الدولة والمجتمع فى مساندة المرأة وتسهيل الحصول على حقوقها وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- العمل على سن تشريعات جديدة تساهم فى تقليل مدة التقاضى أمام محاكم الأسرة، وتلزم القاضى بالفصل فى المنازعات المعروضة أمامه فى مدة لا تجاوز ستة أشهر على أقصى تقدير؛ حفاظًا على حقوق أطراف النزاع خاصة المرأة المطلقة، وحماية للأطفال الذين يمكن أن يتأثروا نفسيًا أو ماديًا أو اجتماعيًا فى حالة حدوث هزات مادية نتيجة عدم تلبية احتياجاتهم الأساسية.
- ضرورة الاهتمام بالتحريات الرسمية حول دخل المحكوم ضده فى دعاوى الأسرة، وكذلك التحقق من الأوراق الثبوتية والمستندات الرسمية التى يقدمها المحكوم ضده لمحكمة الموضوع.
- تشديد العقاب على حالات الفساد التى يرتكبها صغار الموظفين والمحضرين بالمحاكم أو النيابات المختلفة، والتى تعمل على إهدار حقوق المتقاضين خاصة المحكوم لصالحهم من النساء فى حالة التلاعب فى أوراق القضية، أو تعطيل إجراءاتها، أو التباطؤ فى تنفيذ الأحكام الصادرة.
- الاهتمام بزيادة أعداد قوات الأمن التى يتم تكليفها بتأمين تنفيذ الأحكام الصادرة فى دعاوى الأسرة، وذلك فى مواجهة عائلة وأقارب المحكوم ضدهم والذين يحاولون فى غالب الأحوال التصدى لقوات الأمن التى تمارس دورها فى تأمين التنفيذ فى محاولة لتأجيل أو تعطيل أو عدم تنفيذ الأحكام الصادرة فى دعاوى

الأسرة مثل الرؤية أو انتقال الحضانة أو الحجز على المنقولات أو غيرها من الأحكام والقرارات القضائية.

- مناشدة المشرع المصرى – من واقع مسئولياته الحفاظ على حقوق المتقاضين – فى إجراء تعديل تشريعى بالنص على وضع آجال محددة لتنفيذ الأحكام الصادرة فى دعاوى الأسرة وليكن ذلك فى مدة لا تجاوز ستة أشهر من تاريخ صدوره الحكم نهائيًا واجب النفاذ.
- العمل قدر الإمكان على تقليل الأوراق والأموال المطلوبة من المتقاضين أمام محاكم الأسرة، نظرًا لكثرة الأعباء المادية الملقاة على عاتقهم والتحديات الأسرية التى تواجههم.
- الأخذ بعين الاعتبار أن تكون الأولوية لدى إدارة تنفيذ الأحكام هو تنفيذ الأحكام الصادرة للمرأة المطلقة فى مجال دعاوى الأسرة؛ نظرًا لخصوصيتها وأهميتها وآثارها السلبية الكبيرة التى تحدث فى حالة التباطؤ أو التأخير فى تنفيذها.
- إنشاء شرطة قضائية متخصصة تتولى جميع مراحل الدعوى بداية من جميع الاستدلالات وتأمين القضاة وصولًا إلى تنفيذ الأحكام الصادرة خاصة فى مجال دعاوى محكمة الأسرة.
- زيادة التعاون الدولى عن طريق التعاون المتبادل بين كافة الجهات المعنية والمماثلة فى مصر وغيرها من دول العالم فى مجال ملاحقة المحكوم ضدهم والصادر بحقهم أحكام نهائية؛ حفاظًا على حقوق المتقاضين خاصة النساء المطلقات وإرساءً لقيم العدالة أينما حل المحكوم ضده.

المراجع

١ – سعيدى سالم، القانون والأحوال الشخصية فى كل من العراق ومصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة متورى، الجزائر، رسالة ماجستير، ٢٠١٠، ص ٩.

٢ – نادية حليم وآخرون، قانون الأحوال الشخصية فى مصر والتعديلات المقترحة عليه، برنامج بحوث المرأة، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٤، ص ١.

٣ – نجوى الفوال؛ وآمال هلال، شكاوى المرأة المصرية المعاصرة: دراسة تحليلية لشكاوى عام ٢٠٠٩، القاهرة، الاتحاد الأوروبى والمجلس القومى للمرأة، مكتب شكاوى المرأة ومتابعتها، ٢٠١١، ص ٢٦.

٤ – عبد الله النجار، ميراث المرأة فى التشريع الإسلامى، القاهرة، المجلس القومى للمرأة، الطبعة الأولى ،٢٠١٣، ص ٢١.

٥ – رقية مالك علاوى، حقوق المرأة فى الميراث بين الشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية العراقى، كلية الشريعة، الجامعة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٣، ص ١٦.

٦ – التمكين القانونى: منصة للمرونة والابتكار والنمو، المؤتمر السنوى السادس لمنظمة WANA، الفترة من ١١–١٢ يونيه ٢٠١٤.

٧ – فهد صالح، نحو عولمة العدالة الجنائية، رؤية بين الواقع والمأمول، ورقة علمية منشورة على موقع: WWW.eastlaws.Com.

٨ – سامح المحمدى، تنفيذ الأحكام القضائية: تنفيذ الأحكام الجنائية فى خمس سنوات نموذجًا، مجلد العدالة، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى خلال الفترة من ٢٠١١– ٢٠١٥، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٦.

٩ - Arvind K.Jain, Corruption: Areview, Journal of Economic Surveys, vol.١٥, No.١, ٢٠٠١, pp. ٧١–١٢١.

١٠– نادية حليم وآخرون، أوضاع المرأة واحتياجاتها فى الأسر الأكثر فقرًا: دراسة فى محافظة الشرقية، برنامج بحوث المرأة، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٥، ص ٩٥.

١١– سهير عبد المنعم، الطلاق وضوابطه بين القانون والشريعة والواقع المجتمعى، فى: نادية حليم وآخرون، قانون الأحوال الشخصية فى مصر والتعديلات المقترحة عليه، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٤، ص ص ١٢٣–١٧٢.

١٢- عاطف مصطفى البراوى، حقوق الزوجة المالية فى الفقه الإسلامى، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٦، ص ١٩.

١٣- محمد فتحى نجيب، مشروع قانون الإجراءات فى مسائل الأحوال الشخصية، الإصلاح التشريعى والبعد الاجتماعى، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلة الجنائية القومية، المجلد الحادى والأربعون، العدد الأول، مارس ١٩٩٨، ص ص ٥٩-٧٢.

الفصل التاسع

أوضاع واحتياجات المرأة المصرية:
رؤية كيفية*

مقدمة

يحاول الفصل الراهن تقديم رؤية كيفية لأهم الاحتياجات الاجتماعية – التعليم، الصحة، الحماية الاجتماعية– وبعض الاحتياجات الأمنية والقانونية – العنف ضد المرأة، التحرش، الميراث، الطلاق ومشكلاته– كما يرصد أوضاعها فى العمل ومستوى المعيشة، وواقع مشاركتها فى الحياة السياسية، وصورتها فى الإعلام. وتختلف هذه الاحتياجات وتلك الأوضاع باختلاف السياق الاجتماعى والثقافى والزمان والمكان، وتتسم بالديناميكية والتغير المستمر، ففى ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى مر بها المجتمع المصرى، وتزامنها مع العولمة وما تضمنته من ثورة معرفية وتكنولوجية، شهدت أوضاع المرأة المصرية تغيرات جذرية، تبعًا للتغيرات التى طرأت على المستويين العالمى والمحلى.

وللاقتراب بشكل متعمق من احتياجات وأوضاع المرأة، وكمحاولة لتعميق المعانى المستخلصة من النتائج الكمية وتفسيرها، استخدمت المناقشة الجماعية البؤرية Focus Group Discussion[1] بعد الانتهاء من تطبيق الاستبار، والتى صممت بشكل يساعد فى الحصول على آراء مجموعات متباينة فى موضوعات محددة – انظر الفصل المنهجى– ودارت المناقشات فى إطار مناخ يتسم بالهدوء ويسمح بالتلقائية

* كتب هذا الفصل الأستاذ الدكتور كامل كمال، أستاذ الأنثروبولوجيا، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

والتفاعلات الجماعية بين المشاركات، وقد صُنفت المادة الميدانية المتحصل عليها لإبراز أية اختلافات أو تمايزات، وتوضيح مدى التجانس فى الرؤى بين المجموعات وفقًا للخصائص الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية، وبيان مواضيع الاتفاق والاختلاف بين النتائج الكمية والكيفية، وتتضمن المحاور التالية عرضًا لأهم النتائج.

المحور الأول: الاحتياجات الاجتماعية

أولًا: تعليم المرأة

كشفت النتائج الكمية عن ارتفاع نسبتى الأمية والتسرب، فما يزيد على نصف مفردات الدراسة غير ملتحقات ومتسربات من التعليم، بينما أجمعت معظم المشاركات فى مجموعات المناقشة البؤرية على أهمية التعليم للمرأة، وظهر ذلك بشكل واضح داخل مجموعة الأميات، واعتباره من العوامل المهمة التى تساعدهن على ممارسة أدوارهن التقليدية (زوجة، أم) "**التعليم يساعدها وينفعها وينفع ولادها، لأن الست هى المسئولة عن الأبناء، تعرف مواعيد تطعيم الأطفال وتذاكر لأولادها دروسهم**"، ويسهم التعليم فى التمكين الاقتصادى للمرأة وتدعيم مكانتها فى المجتمع، وتحسين صورة الذات والتفاعل بشكل إيجابى مع محيطها الاجتماعى "**التعليم يجعل للمرأة مكانة فى المجتمع وتعرف حقها، وتتساوى مع الرجل، ويساعدها على إيجاد فرصة عمل، وتعرف العناوين وتروح أى مكان، والتعامل مع الموبايل، الست لو مش متعلمة مش هتعرف حاجة فى أى حاجة**"، تشير الأقوال الواردة عن اتجاهات إيجابية نحو أهمية تعليم المرأة على مستوى الريف والحضر فى الوجهتين القبلى والبحرى، وتكشف مقارنة تلك الاتجاهات بواقع الحالة التعليمية للمرأة – لا سيما فى ريف الوجه القبلى – عن تناقض واضح بين المأمول والواقع الفعلى.

وأكدت بعض المشاركات على أن تعليم الإناث أكثر أهمية من تعليم الذكور، لا سيما إذا كانت متفوقة ولديها رغبة فى التعليم "**البنت المتعلمة هتعرف الصح من الخطأ،**

ولأن البنت هى الأم فى المستقبل ومتواجدة فى المنزل أكثر من الزوج، وهى المسئولة عن التربية فلابد أن تكون متعلمة"، وفى هذا السياق أشارت بعضهن إلى وجود بعض الأسر – ذات المستوى الاقتصادى الاجتماعى المنخفض – ما زالت تميز الذكور عن الإناث، ويظهر ذلك بشكل واضح فى الريف بصفة عامة وريف الوجه القبلى على وجه التحديد، حيث يزداد تأثير العوامل الثقافية التى تفضل الذكر باعتباره هو الذى يحمل اسم العائلة، وعزوة لأهله، وأن البنت لزوجها، ويظهر التمييز فى رفض الأسرة إلحاق الطفلة بالمدرسة، وإذا التحقت بالمدرسة تتركها فى نهاية المرحلة الابتدائية أو الإعدادية، كما أن هناك أسر ترفض إلحاق البنت بالجامعة.

كما كشفت المناقشات عن زيادة نسبة تسرب الإناث من التعليم فى ريف الوجه القبلى مقارنة بريف الوجه البحرى، ويتسق ذلك مع المعطيات الكمية للدراسة، التى أشارت إلى أن ٢١,٩٪ من النساء متسربات من التعليم فى الريف، والذى يرجع فى معظمه لعوامل اقتصادية وثقافية يصعب الفصل بينها. وتتمثل تلك العوامل فى ارتفاع تكاليف التعليم وزيادة عدد أفراد الأسرة المعيشية وبُعد المدرسة عن محل الإقامة، والخوف على البنت من الاختلاط، والتفكك الأسرى، وتفضيل الزواج المبكر للتخلص من العبء الاقتصادى والاجتماعى للفتاة، وافتقاد التعليم لدوره كوسيلة للحراك، هذا إلى جانب الأسباب المرتبطة بالمعلم والمنهج والبيئة المدرسية وقدرات واستعدادات الطفلة.

وتبين من المناقشات الجماعية أن هناك العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الدينية تبذل جهودًا لمجابهة مشكلة أمية النساء، الأمر الذى أدى لتواجد فصول محو الأمية فى معظم المناطق الريفية والحضرية، وأشارت بعضهن لأهمية تلك الفصول فهى السبب فى تعليم بعضهن وحصولهن على شهادات جامعية، وفى المقابل أشارت أخريات إلى أن العائد من فصول محو الأمية ضعيف، حيث يزداد تسرب الدارسات من تلك الفصول، وأن هناك فصولًا وهمية "**فصول محو**

الأمية روتين وكذب، لما يتجى لجنة للمرور على هذه الفصول المدرسات بيمروا على البيوت ويجمعوا البنات للجلوس فى الفصل لحد اللجنة ما تمشى وبعدين يمشوا البنات ويروحوها علشان يصرفوا الحافز بتاعهم". وتؤكد تلك الآراء النتائج الكمية للدراسة، التى أشارت إلى أن ١٤,٢٪ فقط من الأميات التحقن بفصول محو الأمية فى مقابل الغالبية لم يلتحقن بتلك الفصول.

كما أفرز النقاش عددًا من المقترحات لمواجهة مشكلة ارتفاع الأمية بين الإناث عامة وفى الريف خاصة، كان من أهمها تفعيل قانون التعليم الذى ينص على أن مرحلة التعليم الأساسى إلزامية، والعمل على زيادة الوعى المجتمعى بأهمية تعليم المرأة، وتعليم حرف داخل فصول محو الأمية كوسيلة لتشجيع الدارسات على تعليم القراءة والكتابة، والاهتمام بمعلم محو الأمية من حيث الإعداد والتأهيل المهنى والحافز المادى، وتقديم حوافز إيجابية للدارسات لتشجيعهن على الانتظام فى فصول محو الأمية.

وكشفت الاستجابات عن وجود العديد من المشكلات التى تواجه المرأة أثناء تعليم أبنائها، جاء فى مقدمتها العبء الاقتصادى الذى تمثله الدروس الخصوصية "**الدروس الخصوصية بتاخد مرتب الموظف كله ويمكن تاخد أكثر من المرتب**"، وانتشرت هذه الظاهرة فى الريف والحضر وفى جميع المراحل التعليمية، ويرجع سبب انتشارها من وجهة نظر المشاركات إلى غياب الضمير، وعدم اهتمام المدرس بالشرح فى المدرسة "**لو المدرسين بيشرحوا كويس فى المدرسة كنا نستغنى عن الدروس الخصوصية**". وفى هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن ٧٤,٢٪ من مفردات عينة الدراسة أكدن ارتفاع تكاليف الدروس الخصوصية لكونها من أهم المشكلات التى تقف حائلًا دون إتمام التعليم المناسب.

كما أشارت بعضهن لتكدس الفصول، وصعوبة المناهج الدراسية، وغياب طلاب الشهادات عن المدارس، والقرارات الخاصة بمنع تحويل الطلاب من التعليم

الأزهرى للتعليم العام. كما أشارت بعض المشاركات إلى أن غير المتعلمة تواجه صعوبات مع أبنائها بداية من التحاقهم بالمدرسة ومتابعتهم فى المذاكرة "**الأم اللى مش متعلمة مش هتعرف تذاكر ولا تتابع ولادها**"، "**التقديم للأطفال فى بعض الحضانات والمدارس يشترط تعليم الأم والأب، والطفل يتظلم علشان الأم مش متعلمة**"، ولم تظهر أية اختلافات جوهرية بين الريف والحضر فيما يخص مشكلات تعليم الأبناء.

وطرحت المشاركات فى النقاش عددًا من الاقتراحات لتحسين العملية التعليمية، منها الاهتمام بتطوير التعليم الفنى وتدريب الفتيات على المهن المطلوبة لسوق العمل، وضرورة الاهتمام بالمعلمين ماديًا ومهنيًا، وإصدار تشريع لتجريم الدروس الخصوصية، وتخفيض أسعار الكتب والمصروفات الدراسية، وزيادة عدد المدارس الثانوية فى الريف، وتحسين البيئة المدرسية، وتقديم المساعدات المادية للأسر لتشجيعهم على تعليم أبنائهم، ووضع حافز للمتسربين من التعليم لإعادتهم مرة أخرى للمدرسة، والاهتمام بالأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية داخل المدارس كوسيلة لجذب التلاميذ، والعمل على تطوير المناهج الدراسية.

ثانياً: الرعاية الصحية للمرأة

تنقسم إلى عدد من القضايا المرتبطة بصحة المرأة مثل:

١- التأمين الصحى ومشكلاته

أكدت المعطيات الكمية للدراسة على أن ٨٨,١٪ من إجمالى العينة غير منتفعات بخدمات التأمين الصحى، كما أشار عدد كبير من المشاركات فى المناقشات الجماعية إلى أنهن خارج مظلة التأمين الصحى، وحجتهن فى ذلك هى عدم العمل فى الحكومة أو القطاع الخاص "**علشان مفيش شغل وإحنا مش موظفين**"؛ إذ يقتصر الانتفاع بهذه الخدمة على العاملين، ويندر أن تبادر المرأة للاشتراك من تلقاء نفسها.

ويتسق ذلك مع ما خلصت إليه النتائج الكمية، والتى أشارت إلى أن ٧٢,٨٪ من مفردات عينة الدراسة خارج مظلة التأمين الصحى بسبب عدم انخراطهن فى عمل بالحكومة أو القطاع الخاص يتيح لهم الفرصة للاشتراك فى التأمين الصحى بشكل إجبارى.

وأشارت المشاركات إلى عدد من مميزات التأمين الصحى "**أنا زوجى عمل أربع عمليات فى التأمين**"، "**والدى يصرف علاج شهرى للضغط والسكر**"، "**أنا عملت عملية قيصرية فى التأمين، ووفر على فلوس كثيرة وما كنتش أقدر أعمل العملية دى خارج التأمين، ولما بتعب باخد البطاقة وأجرى على التأمين على طول**"، تؤكد آراء المشاركات أن التأمين الصحى يسهم فى توفير تكاليف الكشف وإجراء العمليات الجراحية، والتحاليل الطبية والإشاعات، وتوفير العلاج بصورة دورية للحالات التى تعانى من أمراض مزمنة.

وأجمعت المشاركات على أهمية التأمين الصحى، لا سيما للأسر الفقيرة وأصحاب الأمراض المزمنة، واعترضت غالبيتهن على جودة وكفاءة الخدمات المقدمة فى مستشفيات التأمين الصحى، وأشاروا لعدد من المشكلات منها الروتين، والإهمال، وعدم الاهتمام "**أخويا ماكنش عنده فيرس C راح التأمين قالوا له عندك الفيرس، وحلل بره وطلع ما عندوش الفيرس**"، كما تعانى بعض مستشفيات التأمين الصحى فى الوجه القبلى وريف الوجه البحرى من نقص بعض التخصصات الطبية، وعدم توافر الأدوية وصرف البديل، والمعاملة السيئة للمرضى من جانب بعض العاملين، وتأخر الأطباء عن مواعيد الحضور المخصصة لهم باستمرار، ونقص الإمكانيات، والازدحام الشديد، وقد أكدت المشاركات على ضرورة اهتمام الدولة بالتأمين الصحى والعمل على تحسين الخدمات التى يقدمها، ومد مظلة التأمين لتشمل الأسر كلها وعدم ربطه بالعمل فى الحكومة والقطاع الخاص، وإعفاء الأسر الفقيرة من رسوم التأمين الصحى.

٢- تنظيم الأسرة

أكدت المشاركات على أهمية تنظيم الأسرة، فى ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التى يشهدها المجتمع، وأن العدد المثالى لإنجاب الأطفال يكون طفلين أو ثلاثة على الأكثر "**أنا معايا ولد وبنت قلت الحمد لله على كده**"، "**نجيب إثنين ونعرف نعلمهم أحسن ما يبقوا عشره وفاشلين**"، وأشارت معظمهن لأهمية تباعد فترات الإنجاب، لما له من آثار إيجابية على الطفل والأم. وهنا يمكن القول إن تلك الآراء تعبر عن اتجاهات إيجابية نحو تنظيم الأسرة والحفاظ على صحة المرأة.

وأجمعت المشاركات على أن جميع أنواع وسائل تنظيم الأسرة متاحة فى الوحدات الصحية والعيادات المتنقلة والصيدليات، وأن أسعارها رخيصة والحصول عليها أمر سهل "**هى دى الحاجة الوحيدة اللى مسهلين فيها**"، "**متاحة وموجودة فى كل مكان وبييجوا البيوت**"، وتبين من المناقشات أن وسائل تنظيم الأسرة شهدت ارتفاعًا فى الأسعار، وصعوبة فى الحصول عليها فى الفترة التى ارتفع فيها سعر الدولار وهى فترة استثنائية، وأن أكثر الوسائل استخدامًا اللولب والحقن والحبوب.

وفيما يتعلق بعزوف بعض السيدات عن استخدام وسائل تنظيم الأسرة، أشارت بعض المشاركات إلى أن الرغبة فى زيادة عدد أفراد الأسرة مرتبط بانخفاض المستويات الاقتصادية والاجتماعية "**العائلات الفقيرة هى اللى معاها عيال كتير الأغنياء لا**"، وطرحت آراء متعددة فى هذا الصدد "**فى ناس بتعترض على خلفة البنات وتفضل تخلف لحد ما تجيب الولد**"، "**جوزى وحماتى لازم الولد عندهم**"، "**فى ناس فاهمين الدين غلط وبتقول أن التنظيم حرام**"، "**فى سيدات بتخاف من الحقن والحبوب فلا تستخدمها**"، "**بنسيبها على ربنا**"، "**الفلاحين بيجيبوا عيال كتير ويقولوا بيجى برزقه**"، تبين هذه العبارات تعدد أسباب عدم الرغبة فى تنظيم الأسرة، والتى تتمثل فى سيطرة الثقافة التقليدية التى تفضل إنجاب الذكور، ونمط التفكير الذى يتسم بالقدرية والتواكل، والمفاهيم الدينية المغلوطة، والضغوط الاجتماعية، والشائعات حول وسائل تنظيم الأسرة.

٣- الممارسات الخاطئة الضارة بالصحة

أ- الزواج المبكر

إن الوصول لإحصاءات دقيقة تحدد نسبة الزواج المبكر فى المجتمع أمر صعب؛ لأن الغالبية العظمى من حالاته لا توثق بشكل رسمى، ويمارس فى إطار العرف الاجتماعى، وفى هذا السياق أشارت المشاركات لوجوده فى الريف والمناطق العشوائية **"فى المدن ١٨ سنة مبقاش موجود كان الأول، بل بالعكس ارتفع السن دلوقتى على ما تخلص كلية، دلوقتى بقت الغالبية فوق سن ٣٠ سنة"**، بينما انحسرت هذه الظاهرة فى المناطق الحضرية، التى باتت تشهد ارتفاعًا ملحوظًا فى سن زواج الفتيات، جراء انتشار التعليم وزيادة معدلات البطالة وارتفاع الأسعار.

وتؤكد المشاركات أن هذا النوع من الزواج، يتجلى بكل وضوح فى المستويات الاقتصادية والاجتماعية المنخفضة، حيث تتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشجعة على استمراره وزيادة معدلاته **"البنات والأسر بتغير من بعضها"، "فى موروثات وعادات وتقاليد بتقول أن البنت لازم تتستر"، "يخلصوا منها علشان ما تجبش مشكلة ما ترحش تحب واحد وتعمل حاجه غلط"، "فكرهم أن البنت لو اتجوزت بدرى أفضل ليها"**، تتعدد العوامل التى تدفع الأسر للموافقة على الزواج المبكر للفتاة، كالخوف من العنوسة، ولتخفيف الضغوط الاقتصادية، لا سيما مع زيادة عدد أفراد الأسرة وانخفاض الدخل، والاعتقاد بأن هذا الزواج لا يتعارض مع الدين وأنه يحمى البنت ويصونها من الانحراف.

وتتحايل الأسر على القانون الذى حدد سن الزواج للفتاة بثمانية عشر عامًا، باستخراج شهادة تسنين من مكتب الصحة، واللجوء للزواج العرفى دون توثيق لعقد الزواج، وتضفى طابع دينى على تلك الممارسة، إذ يحضر المأذون ويتم الإشهار

ويقولون "**زواج على السنة**"، ويتفق على توثيق عقد الزواج بعد بلوغ الفتاة السن القانونية.

ويصاحب الزواج المبكر العديد من التداعيات السلبية على المرأة والطفل والمجتمع "**البنت بتتدمر يعنى هى دلوقتى عايزه تلعب وتخرج، أنت خلتها فى خانة مش قدها، مسئولية بيت وتربية أطفال هى نفسها محتاجة تربية، وتزيد المشاكل مع زوجها لأنها مش قادرة تراعى بيتها**"، "**لما بتخلف ما بتكتبش العيال فى مكتب الصحة عشان ما فيش قسيمة زواج**"؛ الأمر الذى يؤدى لعدم استخراج شهادات ميلاد للأطفال أو تسجيلهم باسم والد الزوج أو الزوجة، ويترتب على ذلك مشكلات فى الأنساب والميراث، كما أفرز النقاش العديد من الآثار السلبية المتمثلة فى حرمان الفتاة من التعليم والتمتع بطفولتها، والتعرض لمشكلات صحية مرتبطة بالحمل والولادة، ومشكلات نفسية كالقلق والخوف والاكتئاب، والطلاق وما يصاحبه من مشكلات.

ب- الختان

تعد قضية ختان الإناث من القضايا المعقدة والمتشابكة التى يتداخل فيها الجانب الطبى والنفسى مع الاجتماعى والثقافى، ويزيد تعقدها عمقها التاريخى وتبريرها الدينى وربطها بالعفة والشرف، وبالرغم من الجهود – الحكومية وغير الحكومية- المبذولة لمناهضتها، تؤكد المسوح الميدانية على انتشارها؛ حيث أشارت النتائج النهائية للمسح السكانى الصحى عام ٢٠١٤ إلى أن ٩٢٪ من النساء فى المرحلة العمرية من ١٥-٤٩ سنة أجريت لهن عملية الختان[٢]، وكذلك مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعى عام ٢٠١٥[٣]، وفى هذا السياق أكدت المشاركات فى مجموعات المناقشة على انتشاره "**الختان موجود بيجيبوا الدكتور فى البيت ويختنوا بناتهم جوه البيت**"، "**الختان موجود ما اختفاش ومش هيختفى نسبة بسيطة من السيدات اقتنعوا بعدم**

ختان البنات"، وتتجلى الظاهرة بوضوح فى المناطق العشوائية والريف وبصفة خاصة ريف الوجه القبلى، وترتبط بانخفاض المستويات الاجتماعية والاقتصادية.

كما أشارت المشاركات لحدوث انخفاض فى نسب ممارسة عمليات الختان، وتراجع الاعتماد على الدايات فى إجرائها، وباتت معظم العمليات يجريها الأطباء أو أحد العاملين فى المجال الصحى، وأن هناك زيادة ملحوظة فى الوعى بعدم أهميته وخطورته الصحية والنفسية والاجتماعية، وأنه مجرد عادة تمارس غير مرتبطة بالدين ولا تصون المرأة أو تحميها من الانحراف "**هى عادة متخلفة مش حاجة مهمة وفكرة أنها من الدين وتحمى البنت ده جهل**"، وكان لانتشار التعليم وحملات التوعية المكثفة والتجارب الشخصية للنساء دور فى تحريك الوعى "**هى مرأة عاشت المشكلة فمش عاوزه بنتها تعيشها أو حد متعلم أقنعها بعدم أهمية الختان**"، وأكدت بعض المشاركات على التناقض بين القول والفعل "**فى ناس مش مقتنعين داخليا بس يبينوا أنهم مقتنعين وأنهم ناس أصحاب فكر تنويرى وهم داخليا لا**"، وهناك بعض الأفراد لديهم قناعات بأن الختان غير ضرورى ويمثل عنفًا موجهًا ضد المرأة ويشكل خطورة على حياتها ومستقبلها، لكن الضغوط الاجتماعية والتقاليد تجبرهن على ممارسته. وفى هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن ٥٦٪ من إجمالى عينة الدراسة يرون عدم ضرورة القيام بعملية ختان الإناث. (انظر نتائج جدول (١٧) فى الفصل الرابع ص١٣٠).

وكشفت المناقشات الجماعية وجود اتجاهين أحدهما يؤيد الختان والثانى يرفضه، يرى أصحاب الاتجاه الأول أنه ضرورى ومهم للمرأة، وفى هذا السياق تشير النتائج الكمية إلى أن ٤٣,١٪ من إجمالى عينة الدراسة ترى ضرورة إجراء عملية الختان للبنت؛ لأنه يقلل من رغبتها الجنسية قبل الزواج، ومن ثم يحافظ على عفتها ويصونها من الانحراف "**البنت غير المختنه ممكن تعمل أى حاجه**"، "**الجزء اللى بيتشال من جسم البنت بتتركز فيه كل الأعصاب الحساسة والدقيقة، فبالتالى لو ترك البنت ممكن تعمل أى**

حاجه"، "فى ناس تعليمهم كويس جدا ودكاتره فى الجامعة بس هو معتقد جواه لو ما عملتش كده بنتى هتطلع مش كويسه"، هذا إلى جانب سيطرة معتقدات خاطئة على تفكيرهم وسلوكهم، كالاعتقاد بأن الختان يساعد على بلوغ الفتاة واكتمال أنوثتها، وأنه نوع من النظافة، ويتسبب عدم إجراء الختان فى العقم، والخوف من رفض الرجال الزواج من المرأة غير المختتنة فهو شرط ضرورى للزواج، هذا إلى جانب هيمنة التقاليد المتوارثة "**طلعنا لقينا كل الناس كده**" والتى لا يمكن الخروج عليها.

ويرفض أصحاب الاتجاه الثانى ختان الإناث كونه غير ضرورى ولا يرتبط بالدين أو الأخلاق "**دى حاجة جابها ربنا كده، يعنى أى حاجه داخل الجسم ليها وظيفة**"، وفى هذا السياق تشير أحدهن إلى أن الختان يمكن إجراؤه فى حالات استثنائية وبناءً على قرار من الطبيب "**ختان الإناث مهم فى حالة واحدة إذا كانت البنت فى حاجه لعملية تجميل، ويبدأ بعد بلوغ ١٤ سنة لو فى حاجه مش طبيعية**"، يتبنى هذا الاتجاه المتعلمات والشابات، ممن لديهن معلومات جيدة عن أضرار الختان الصحية والنفسية والاجتماعية، تم استقاؤها من خلال التليفزيون والجمعيات الأهلية "**يتسبب الختان فى مشاكل زوجية لأنه يسبب البرود الجنسى للزوجة**"، "**بيجيب حالة نفسية للأطفال أصلا، ويعمل عقدة نفسية للبنت لو عملتها**"، ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه على أهمية تغليظ العقوبات وتشديد الرقابة على الممارسين لعمليات الختان، وتكثيف حملات التوعية والتثقيف الدينى.

ثالثاً: الحماية الاجتماعية

تبذل الدولة جهودًا متعددة لمد مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل العدد الأكبر من النساء الفقيرات، لكن تشير المعطيات الكمية إلى أن ١٨,٣٪ مستفيدات من المعاشات بأنواعها المختلفة، وأعداد بسيطة من المشاركات فى مجموعات المناقشة مستفيدات بالفعل من المعاش، وأكدن أن المرأة تحصل على معاش إذا كانت عاملة وبلغت سن التقاعد، وكذلك الأرامل والمطلقات، وفى الفترة الأخيرة صرف عدد من النساء معاش

تكافل وكرامة من وزارة التضامن الاجتماعى. بالرغم من أن نسبة كبيرة من النساء غير عاملات هذا إلى جانب أن عددًا كبيرًا منهن يعملن فى القطاع الخاص، وما يصاحبه من تهرب أصحاب العمل من التأمين الاجتماعى على العاملات، والنساء اللواتى يمارسن أعمالًا بسيطة ولا يرغبن فى التأمين لعدم قدرتهن على سداد الاشتراكات الشهرية المخصصة للتأمين الاجتماعى.

وفيما يتعلق بمشكلات صرف المعاش أكدت المشاركات أن معظم المعاشات التى تصرفها النساء متدنية لا تكفى لسد الاحتياجات الأساسية، لا سيما بعد ارتفاع أسعار السلع والخدمات بشكل كبير، وزيادة أعباء ومتطلبات الحياة، وأشار البعض منهن للخصخصة وما صاحبها من معاش مبكر لعدد كبير من النساء العاملات، كما أشارت بعضهن لصعوبة إجراءات الحصول على معاش تكافل وكرامة، بجانب وجود أخطاء فى التسجيل أدت إلى حرمان الكثير من الأسر الفقيرة، وحصول أسر غير مستحقة على المعاش، علاوة على الزحام الشديد يوم صرف المعاش، وخلو ماكينات الصرف من النقود فى أحيان كثيرة.

وأشارت المشاركات لبعض المساعدات المادية والعينية غير المنتظمة فى المواسم والأعياد التى تقدمها الجمعيات الأهلية كمصر الخير والأورمان والجمعية الشرعية، والمساعدات التى تقدمها وزارة التضامن الاجتماعى للأرامل والمطلقات والقوات المسلحة، واقترح المشاركون مد مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل جميع النساء الفقيرات والمعيلات لأسر، والعمل على زيادة قيمة المعاش، والمتابعة المستمرة لأصحاب الأعمال للتأكد من التزامهم بالتأمين الاجتماعى على العاملين، وتوفير خدمة توصيل المعاش للمنازل لكبار السن والمرضى غير القادرين على الحركة.

المحور الثانى: الاحتياجات الأمنية والقانونية

كشفت الاستجابات عن شعور غالبية المشاركات بعدم الأمان فى الطريق العام ووسائل المواصلات، لا سيما فى المناطق الحضرية والمزدحمة، ويتسق ذلك مع النتائج الكمية التى أشارت إلى أن ٦٢,٣٪ من إجمالى عينة الدراسة لا يشعرن بالأمن فى الشارع (انظر نتائج الدراسة جدول (١) فى الفصل السابع)، حيث انتشرت السرقة والبلطجة وخطف البنات والأطفال وطلب دفع مبالغ مالية كبيرة، وظهر كل ذلك بوضوح بعد ثورة ٢٥ يناير، والذى يرجع فى نظرهن لانتشار تعاطى المواد المخدرة بين الشباب، وزيادة معدلات البطالة، والأوضاع الاقتصادية المتردية، وتوارى القيم الإيجابية – الشهامة – وزيادة السلبية واللامبالاة.

أولًا: العنف ضد المرأة

كشفت نتائج مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعى عام ٢٠١٥، تعرض ٤٦٪ من النساء المتزوجات للعنف على يد الزوج، كما أشار المسح السكانى الصحى عام ٢٠١٤، إلى أن ما يزيد على سبع من بين كل عشر نساء تعرضن للعنف البدنى مرة واحدة على الأقل[٤]، وفى هذا السياق أشارت المشاركات إلى أن نسبة كبيرة من النساء يتعرضن لشكل من أشكال العنف البدنى أو اللفظى من الزوج، وفى الريف تتعرض الزوجة للعنف من أهل الزوج، وبعضهن يتعرضن للعنف فى أسرهن من الأب أو الإخوة الذكور كأسلوب من أساليب التنشئة الاجتماعية للإناث.

ويرجع انتشار العنف الموجه ضد النساء من وجهة نظرهن لانخفاض المستوى التعليمى للزوج، والأوضاع الاقتصادية الصعبة، وتعاطى الزوج للمخدرات، وزيادة عدد أفراد الأسرة، واعتقاد بعض الأزواج أن ضرب الزوجة وسيلة من وسائل التأديب، والحالة النفسية للزوج، وأشارت بعض المشاركات إلى أن هناك نساء مسئولة عن العنف الذى يقع عليهن، جراء عصيان الزوج أو أن تكون سليطة اللسان، ومن حق

الرجل ضرب زوجته "**من حقه يضربها الضرب موجود فى القرآن إذا مراته غلطت**"، وظهر اتجاه داخل مجموعات المناقشة يتحفظ على الرأى المؤيد لضرب الزوجة تبنته الشابات المتعلمات والعاملات من النساء "**الزوج ممكن يكلم مراته أو يعاتبها بشدة لكن ضربها لا**"، "**لازم يبقى فى رحمة ومناقشة بين الزوجين**"، "**الست دلوقتى بقت مساوية للرجل ولازم ما يمدش إيده عليها**"، وهنا يظهر بوضوح تأثير السن والتعليم والعمل على التوجه إزاء العنف ضد المرأة.

ينظر المجتمع المصرى للعنف المنزلى على أنه قضية تنتمى للمجال الخاص فهو موضوع عائلى؛ لذلك نجد أن نسبة بسيطة جدًا من النساء ضحايا العنف تتوجه للمؤسسات الرسمية لطلب المساعدة، وفى هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن ٦,٢٪ فقط من ضحايا العنف فى عينة الدراسة لجأن لمكتب الشكاوى بالمجلس القومى للمرأة، ولم تذهب أى سيدة لمراكز استضافة المرأة المعنفة، وهنا تلعب الثقافة الذكورية المتسامحة مع العنف الموجه ضد النساء دورًا فى مناهضة الذهاب لمراكز الاستضافة، باعتبارها أماكن تشجع النساء على هجر بيوتهن، وأن ترك المرأة لمنزلها وإقامتها فى مكان غير معلوم يعد انحرافًا وهدمًا للحياة الأسرية.

ثانياً: التحرش

يعد التحرش سلوكًا مرفوض يوجه ضد المرأة ويشعرها بعدم الأمان، وأكدت معظم المشاركات على تعرضهن للتحرش فى المواصلات العامة والأسواق والأماكن العشوائية وأمام النوادى والمقاهى، وفى بعض أماكن العمل الخاص والحكومى، وأشارت الكثير من المشاركات فى ريف الوجه القبلى إلى أن التحرش داخل قرى الصعيد محدود للغاية، إذ أن القرى تتكون من عائلات معروفة وهناك تقاليد وعادات يلتزم بها الجميع.

وتتعدد أساليب التحرش – الكلام والاحتكاك الجسدى والتصوير بالتليفونات المحمولة – ويستخدم فى التحرش الدراجات البخارية والليزر والإنترنت والسيارات. وترى المشاركات أن معدلات التحرش آخذة فى التزايد، بسبب انخفاض الوازع الدينى، وتراجع أخلاق الشباب وارتفاع معدلات البطالة، وتأخر سن الزواج، وتعاطى الشباب للمواد المخدرة، وانتشار الأفلام الإباحية والمسلسلات التى تعرض مناظر مثيرة جنسيًا وترسخ فى نفوس الشباب أن المرأة جسد فقط، وغياب الأمن فى الشارع، وسلبية المجتمع، والتفكك الأسرى، وارتفاع تكاليف الزواج. وأشارت بعض المشاركات لمسئولية المرأة عن التحرش من خلال ارتدائها ملابس مثيرة، وأسلوب الكلام، وطرق المشى المثيرة فى الشارع، هذا بالإضافة إلى استخدام الإنترنت والموبايل بطريقة غير سليمة، والمبالغة فى لبس كميات كبيرة من الذهب، والخروج فى أوقات متأخرة من الليل.

كما أفرز النقاش – حول تصرف المرأة المتعرضة للتحرش– وجهتى نظر، تؤكد الأولى على الدور الإيجابى للمرأة حيال هذا التصرف، بمعنى أن تتخذ المرأة موقفًا تجاه المتحرش حتى لا يتكرر فعل التحرش، وأن تكون لديها ثقة بنفسها ويمكن أن تدافع عن نفسها بالكلام أو باستخدام بعض الأدوات البسيطة – دبوس الطرحة أو الصاعق الكهربى – ويمكن أن تستنجد بالمحيطين، وإذا تطلب الأمر عمل محضر فى قسم الشرطة، بينما ترى وجهة النظر الثانية عدم اتخاذ أى موقف للحفاظ على سمعة المرأة، وأن يكون الخروج للضرورة فقط وتتجنب الخروج فى فترات متأخرة من الليل، والاحتشام فى اللبس والمظهر.

وقدمت المشاركات عددًا من الاقتراحات لزيادة دور الدولة والمجتمع المدنى فى حماية المرأة من التحرش، منها زيادة الأمن فى الشارع، وتغليظ العقوبات الخاصة بالتحرش، ومساعدة الشباب المقبل على الزواج بتسهيل إجراءات الحصول على شقق

سكنية بأسعار تناسب أوضاعهم الاقتصادية، وتوفير فرص عمل للشباب، ومكافحة انتشار تعاطى المواد المخدرة، وزيادة وسائل المواصلات والنقل لتقليل الكثافة داخلها، والرقابة على الإعلانات والأفلام المثيرة للغرائز، وتوعية الشباب من خلال المدارس ووسائل الإعلام والمؤسسات الدينية، وكذلك الجمعيات الأهلية يمكن أن يكون لها دور فى زيادة الوعى، هذا بالإضافة لأهمية إنشاء مكاتب شكاوى تستقبل شكاوى النساء ضحايا التحرش.

ثالثاً: الحرمان من الميراث

حق المرأة فى الميراث من الحقوق التى لا تقبل التأويل، فهو من الأمور المنصوص عليها والمحددة تحديدًا دقيقًا فى الشريعة الإسلامية والنصوص القانونية، وتؤكد غالبية المشاركات فى جماعات المناقشة أن حقها فى الميراث من الحقوق الشرعية، التى يعرفها كل أفراد المجتمع، إلا أن الممارسات الواقعية فى الحياة اليومية أحيانًا ما تكون مخالفة لقواعد الشريعة الإسلامية، فالكثير من النساء لا يحصلن على حقوقهن فى الميراث **"البنات لا ترث والورث كله للرجالة مديش لجوز بنتى فلوس هو يعتبر رجل غريب"**، وهنا تتوارى المرجعية الدينية ويظهر الخضوع لتأثير الثقافة التقليدية التى تميز الذكر على الأنثى.

وتبين من المناقشات حرمان معظم النساء من الميراث فى الأرض الزراعية والعقارات؛ فالأرض تمثل قيمة غالية لا يمكن تفتيتها، وربما توزع على الأبناء الذكور قبل وفاة الموروث، وتتم "الرضوة" أى تعويضها بمبلغ من المال فى كثير من الأحيان لا يتناسب مع نصيبها الشرعى، ويعتبر البعض أن ما ينفق على تجهيزها أثناء الزواج ومجاملاتها فى المواسم والأعياد يعد جزءًا من الميراث أو بديلًا عنه، وفى بعض الأحيان ترث المرأة الأرض ولكنها لا تضع يدها عليها، وتكون الملكية شكلية وترضى

بما يجود عليها الإخوة الذكور، وفى حالة الموافقة على أن ترث يفضل الذكور من حيث الكم والكيف، إذ يرثوا أجود الأراضى وأحسنها موقعًا.

كما تفيد الآراء أن معظم النساء لا يطالبن بحقهن فى الميراث حفاظًا على صلة الرحم، وتجنب استهجان المجتمع "**هتعادى أهلها وهتعادى إخواتها**"، "**كده بتقطع نفسك من أهلك، ويقولوا لك دا الرجل اللى هيقفلك لو جوزك زعلك**"، ويتسق ذلك مع النتائج الكمية التى انتهت إلى أن ٦٤,٦٪ من إجمالى عينة الدراسة ترى أن من أهم أسباب عدم مطالبة المرأة بالميراث الخوف من الخلافات العائلية (انظر نتائج الدراسة جدول (٣) فى الفصل الثامن).

وفى حالة المطالبة تؤجل عملية توزيع الإرث بادعاء أعذار مختلفة، وقد يمتد ذلك لأجيال حتى يضيع الحق بالتقادم، وأشارت المشاركات إلى عدة عوامل ساهمت فى مطالبة النساء بحقهن الشرعى فى الميراث، منها التعليم الذى ساعدها فى معرفة حقوقها الشرعية، وأدى خروجها للعمل واعتمادها على نفسها إلى تشجيع مطالبتها بحقوقها، وكان لتراجع القيم وضعف الترابط الأسرى دور فى تشجيعها على اللجوء للقضاء للمطالبة بحقوقها، علاوة على الأوضاع الاقتصادية الصعبة وضغوط متطلبات الحياة التى تدفعها للبحث عن حقوقها لتحسين أوضاعها، وتبدأ عملية المطالبة باللجوء للحلول الودية وتدخل كبار العائلة، وبعد فشل كل المحاولات تلجأ للقضاء للحصول على حقها من الميراث، وتعلن العداء للأهل وتدافع عن حقها فى المحاكم.

رابعاً: الطلاق ومشكلاته

يسبق الطلاق توترات وخصومات وتفاوضات لتهدئة الصراعات، وعندما تبوء محاولات رأب الصدع بالفشل، يتخذ قرار الطلاق لحسم الخلافات والدخول لمرحلة تصدع

العلاقات الأسرية وما يصاحبها من تداعيات سلبية على الأسرة، ومع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى يشهدها المجتمع – يضيق المقام عن ذكرها– تزداد معدلات الطلاق، حيث تشير النتائج النهائية لتعداد السكان ٢٠١٦ إلى أن عدد المطلقات ٤٦١,١٤١ مطلقة على مستوى الجمهورية، يزداد عددهن فى الحضر مقارنة بالريف (٢٥٨,١٦٤ مطلقة، ٢٠٢,٩٧٧ مطلقة على الترتيب)[٥]، ويتسق مع ذلك ما أشارت إليه المشاركات فى مجموعات المناقشة، إذ ترى غالبيتهن أن حالات الطلاق فى تزايد مستمر سواء فى الحضر أو الريف، وخاصة فى السنوات الأولى من الزواج، وفى بعض الحالات يتم الطلاق بشكل صورى – على الورق – كنوع من التحايل على القانون، كأن يحدث بغرض حصول المطلقة على معاش والدها المتوفى، لا سيما وأن القانون يعطيها الحق فى المعاش بعد وفاة الأم أو مشاركتها أثناء حياتها، ويحدث الطلاق لإعفاء الابن الأكبر من الخدمة العسكرية، باعتباره عائل الأسرة، وبعد استخراج شهادة الطلاق تقوم بعمل عقد عرفى مع الزوج، حتى تستطيع العيش فى بيتها ومع زوجها وأولادها.

وفى ظل مجتمع تهيمن عليه الثقافة الذكورية، تعيش المرأة المطلقة فى سياق مضطرب يموج بالمشكلات، ويفرز تحديات وصعوبات تجابهها بشكل مستمر، تبدأ منذ تفكيرها فى الطلاق، إذ تواجه برفض الأهل وتعنت الزوج "**طلقنى غيابى بمزاجه ورجعنى غيابى بمزاجه، ورفع طاعة على وطلبنى فى الطاعة، ولو كسب الطاعة خلاص بقيت ناشز وسقطت حقوقى وكل حاجة**"، وتعانى من صعوبة الإجراءات القانونية، وطول أمد التقاضى "**بتتبهدل علشان خاطر تأخذ النفقة بتاعتها هى وأولادها، وفى الآخر بتاخد مبلغ بسيط مش بيكفى أكل أو شرب وعلاج وتعليم**"، كما تواجه صعوبات فى تنفيذ الأحكام القضائية.

ويقع على عاتقها مسئولية تدبير مصادر مستدامة للدخل، لسد احتياجاتها الأساسية، ويزداد الأمر صعوبة حال وجود أبناء، وافتقادها للمهارات المؤهلة للمنافسة

فى سوق العمل، وانتمائها لأسرة فقيرة "**المطلقة بتبقى عبء على أبوها وأخوها ولو هى لوحدها يبقى العبء عليها صعب جدا**"، وتتولى أسرتها الأولى مسئولية إعالتها هى وأبنائها، وينعكس تردى الأوضاع الاقتصادية على أحوالها المعيشية والصحية، ويعانى أبناؤها من شظف العيش، وربما التسرب من التعليم والدخول لسوق العمل وكسب الرزق فى مرحلة مبكرة من حياتهم.

كما تعانى المطلقة من الوصمة الاجتماعية، إذ ينظر إليها المجتمع نظرة سلبية يكتنفها الشك والريبة وربما الازدراء، ويفرض على تحركاتها وتعاملاتها وتصرفاتها الكثير من القيود "**المطلقة تتعامل على إنها فيروس أو وباء الكل يبعد عنها**"، وينعكس كل ذلك على علاقاتها الاجتماعية مع الأهل والأصدقاء والزملاء "**كل أصحابها وأقاربها يخافوا يقربوا منها علشان يخافوا على أزواجهم ونفسهم، يا إما هتفكر تسرق جوزى، أو جوزى هيجيلك علشان إنت مطلقة، أسهل حاجة أنك تتحبسى فى البيت، لأن لو خرجت أو تحركت بيكون عليها ضغط**"، فهى علاقات يحكمها الشك وأحيانًا التوتر والصراع. وتجد صعوبة بالغة فى الزواج للمرة الثانية، فالمجتمع – فى عمومه – لا يحبذ الزواج من المطلقة "**صعب جدا الواحد يتجوز واحدة مطلقة حتى لو كويسه، وبيتغصب عليكى إنك تتجوزى، ممكن يجى حد مش كويس ولازم تتجوزيه**"؛ فالموروث الثقافى والمرجعية الدينية تفضل الزواج من البكر، ويرتبط زواجها بتحقيق مصالح وتقديم تنازلات وتسهيلات.

وإجمالًا يمكن القول إن الصراعات القانونية والضغوط الاقتصادية والتوترات الاجتماعية، تشكل عوامل ضغط مستمرة على بنائها النفسى، وتصبح عرضة للاضطرابات السلوكية "**الخوف من كل حاجة وأى حاجة، خايفة على السمعة، ونظرة الناس، والخوف مش بس من الشارع والمجتمع الخوف كمان من الأهل**"، التى يمثل الخوف والقلق والتوتر حدها الأدنى والعزلة والاكتئاب حدها الأعلى.

وطرحت المشاركات عددًا من الاقتراحات لمساعدة المطلقة، أهمها سرعة الفصل فى قضايا الطلاق والنفقة، وإلزام الأب بالإنفاق على أبنائه، ومراجعة قوانين الأحوال الشخصية لسد الثغرات القانونية، وتوفير برامج تدريبية لتأهيلهن لسوق العمل لتمكينهن اقتصاديًا لتحمل أعباء الأسرة.

المحور الثالث: أوضاع المشاركة السياسية للمرأة

تعد المشاركة السياسية للمرأة من مؤشرات التطور الاجتماعى، وتعكس وضعها فى المجتمع، وتكشف عن وعى النظام السياسى وقدرته على الاستفادة من كل الإمكانيات البشرية، وتؤكد المعطيات التاريخية على أن المرأة فى مصر خاضت كفاحًا طويلًا للمطالبة بحقوقها السياسية[٦]، فى ظل سياق اجتماعى وثقافى يستهجن مشاركتها فى الحياة العامة، وكانت بدايات انخراطها فى المجال العام بإنشاء الجمعيات الأهلية[٧]، والمطالبة بحقها فى التعليم. وسرعان ما كثفت المنظمات النسائية دعواتها لحق المرأة فى المشاركة السياسية، وتمخض عن تلك الجهود توقيع مصر عام ١٩٥٣ على الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة، وحصلت لأول مرة بموجب دستور ١٩٥٦ على حقها فى الترشح والتصويت فى الانتخابات وبموجب الاستحقاقات الدستورية والقانونية التى حصلت عليها المرأة، أخذت مشاركتها السياسية خطًا بيانيًا تصاعديًا.

وتكشف بعض الدراسات الأكاديمية[٨] عن تواضع المشاركة السياسية للمرأة المصرية، وعدم تناسبها مع الثقل الديموجرافى لها وحقوقها السياسية التى أقرها الدستور والقانون، ولا تعكس تأثيرها الفعلى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وفى هذا السياق أكدت معظم المشاركات فى المناقشات البؤرية على ضعف اهتمام المرأة بالسياسة بشكل عام، واعتبارها شأنًا يخص الرجال، وهذا يتسق مع

المعطيات الكمية للدراسة التى أشارت إلى أن ٦١٪ من إجمالى العينة غير مهتمات بالأحداث السياسية الجارية على الساحة المجتمعية (انظر نتائج الدراسة جدول (١) فى الفصل الخامس بالملحق)، بينما أشارت بعض المشاركات إلى أن هناك اهتمامًا من المرأة بالسياسة لارتباطها بالاقتصاد وبكل مناحى الحياة، وأن بعضهن حققن نجاحات فى العمل السياسى تفوق الكثير من الرجال.

وأرجعت المشاركات انخفاض نسبة المشاركة السياسية للمرأة، لتعدد أدوارها داخل وخارج المنزل، وتركيز التنشئة الاجتماعية على دورها الأنثوى – زوجه، أم – وتكريس التقسيم التقليدى للأدوار ما بين المرأة والرجل، من منطلق أن حياتها سرية وليست ملكًا للجميع ومكانها الأساسى المنزل، وتتعرض لضغوط اجتماعية من الآباء والأزواج تبعدها عن المشاركة فى الحياة السياسية، والتى تعتبر فى عرف المجتمع من الأمور التى تخص الرجال، كما يصعب تحقيق مشاركة سياسية إيجابية فى ظل تردى الأوضاع التعليمية، وارتفاع نسبة الأمية بين الإناث، لا سيما وأن تلك المساهمات تتطلب قدرًا من التعليم يمكنهن من متابعة الأحداث واكتساب المهارات، وتكوين الاتجاهات والقيم والمعتقدات والأنماط السلوكية التى تساعد على زيادة نسبة المشاركة السياسية. وبصفة عامة لا يمكن فهم ديناميات المشاركة السياسية للمرأة بمعزل عن السياق الثقافى والاجتماعى والسياسى للمجتمع.

وتأخذ المشاركة السياسية للمرأة صورًا متعددة، تجسدها عضوية البرلمان والأحزاب السياسية، ومشاركتها فى المجالس المحلية والنقابات المهنية، ومجالس إدارات الجمعيات الأهلية، وأكدت معظم المشاركات فى مجموعات المناقشة على أن المشاركة السياسية للمرأة تظهر بشكل ملحوظ فى الإدلاء بصوتها فى الانتخابات، وتبرر العبارات التالية أسباب إقبالهن على صناديق الاقتراع: "**الإحساس بأن هناك تغييرًا حدث فى البلد بعد الثورة ونرغب المشاركة فى هذا التغيير**"، "**الإيمان بأن الصوت يصل ولن يحدث**

تزوير فى الانتخابات"، "هما حضروا لينا السيارات وأخدونا"، "علشان ده حقى ولازم أعطى صوتى"، "علشان أدعم المرشح بتاع الدائرة"، "علشان أنا خايفة من الغرامة". وتشير تلك العبارات لتعدد دوافع التصويت ما بين دوافع ذاتية تعبر عن وعى ورغبة فى الاستقرار وعودة الأمن، وإحداث تغيير وإصلاح حقيقى فى المجتمع، وحتى تكون المرأة مؤثرة وذات رأى فى العملية السياسية، وإجبارهن على التصويت بطرق متعددة منها استخدام المال السياسى وتوظيف العصبيات فى الريف، والخوف من العقاب، وتنتشر تلك الممارسات فى الريف والمناطق العشوائية، ويساعد على انتشارها زيادة معدلات الفقر وانتشار الأمية. ويتسق ذلك مع المعطيات الكمية التى انتهت إلى أن ٧١,٣٪ من إجمالى عينة الدراسة شاركن فى الاستحقاقات الانتخابية التى جرت بعد ثورة ٢٥ يناير.

كما أشارت بعض المشاركات لعزوفهن عن التصويت، وكانت دوافعهن "**ما فيش ثقة فى المرشحين**"، "**الانتخابات فى بعض الأحيان مزورة**"، "**انتشار البلطجية أمام اللجان**"، "**صوتى ملهوش لازمة**"، "**أنا هنتخب ليه هما عملوا لينا إيه**"، "**إحنا بنروح ننتخب وهما بيعملوا اللى هما عايزينه**"، تكشف هذه الاستجابات عن غياب الثقة فى العملية الانتخابية، ودور أعضاء مجلس النواب فى خدمة أبناء الدائرة.

وفيما يتعلق بعضوية المرأة فى الأحزاب السياسية تبين عدم معرفة الغالبية العظمى بالعمل الحزبى؛ وكل المشاركات لا ينتمين لأى حزب سياسى. ويتسق ذلك مع النتائج الكمية التى أشارت إلى أن نسبة العضوات فى أحزاب ١,٤٪ من إجمالى العينة (انظر نتائج الدراسة جدول (١٣) فى الفصل الخامس بالملحق). وينسحب الأمر على التمثيل البرلمانى للمرأة، إذ أشارت المشاركات للعزوف عن الترشح لعضوية البرلمان، وأن هناك دوافع متعددة تدفع بعض النساء للترشح فى الانتخابات كالطموح والرغبة فى إثبات الذات، بالإضافة إلى ميل بعض النساء لتقديم خدمات

للمجتمع عامة والمرأة خاصة، وحرصهن على تأكيد مبدأ المساواة مع الرجال، كما أن هناك نساء تتمتع بقدرات ومهارات قيادية تمكنهن من أداء دور سياسى متميز. وأكدت المشاركات على تواضع نسب ترشح المرأة، ويقتصر خوض الانتخابات على المتعلمات فى المناطق الحضرية، ويندر ترشح المرأة فى الريف.

كما تشهد مشاركة المرأة فى الترشح لخوض الانتخابات عقبات متعددة، يرجع بعضها إلى البيئة الثقافية والاجتماعية وموقفها السلبى من المرأة. ويعود بعضها الآخر إلى نقص ثقافة ووعى المرأة ذاتها بدورها وحقوقها، وفى هذا السياق تشير المشاركات لبعض هذه المعوقات "**عدم تقبل الرجال لترشيح المرأة هى الرجال عدمت**"، "**لازم المرأة تكون غنية ومعاها فلوس توصلها للكرسى**"، "**لازم تكون من أعيان البلد ومتعلمة ومثقفة**"، "**لازم تكون محبوبة من الجميع وعلى خلق وتكون متداخلة مع كل أهل البلد**". تجسد هذه الأقوال معوقات ترشح المرأة ويمكن إيجازها فى سيطرة الثقافة الذكورية، وسطوة المال السياسى والأهل والعائلة، هذا إلى جانب عزوف الأحزاب السياسية عن ترشيح المرأة على قوائمها، لعدم الثقة فى قدرة النساء على حصد المقاعد فى الدوائر الانتخابية التى يجرى عليها التنافس.

وفيما يتعلق بتفضيل أو رفض المشاركات انتخاب إمرأة، انقسمت المشاركات إلى ثلاثة فرق، يرى الفريق الأول: أن انتخاب المرشح لا يرتبط بالنوع ولكن بالبرنامج الانتخابى والشخص القادر على خدمة أبناء الدائرة، "**لا يوجد أفضلية لانتخاب إمرأة إذا ترشحت لمنصب ما لكونها إمرأة، لكن حسب البرنامج الانتخابى، اختيار الأصلح بصرف النظر عن نوعه**". ويؤكد الفريق الثانى: على اختيار المرأة المرشحة "**المرأة المرشحة لمنصب سياسى تكون أكثر وعيًا بمشاكل كل السيدات**"، تمثيل المرأة لبحث القوانين التى تستوجب مشاركتها ومنها على سبيل المثال قوانين الأحوال الشخصية، فى حين أشار الفريق الثالث لعدم اختيار النساء "**الست مش قد المسئولية**"، "**الست مكانها البيت**"، "**ممكن الناس**

والمجتمع تنظر ليها نظرة تريقه"، "الست ضعيفة ومش قد التحديات والصعوبات التى يضعها المنافسين وكده بتهين نفسها"، "المرأة مكسورة الجناح وضعيفة"، "ما ينفعش المرأة تتحكم فى الملايين من البشر"، "هن ناقصات عقل ودين"، "من طبيعة المرأة الحنية والعاطفة الزائدة ولا تستطيع أن تزن الأمور كويس". تكشف هذه العبارات عن تحيزات المرأة ضد نفسها، حيث ترى أن الرجال هم أنسب للقيام بالعمل البرلمانى، فالمرأة غير قادرة بحكم تركيبتها النفسية والجسمية على ممارسة العمل السياسى والخوض فى صراعات هى من شأن الرجال.

وللتغلب على تلك المعوقات قدمت المشاركات عددًا من المقترحات لتأهيلهن للعمل السياسى، منها الدعم المادى والحزبى للمرشحات، ووضعهن فى الثلث الأول من القوائم الحزبية، وحمايتهن من البلطجية. وأن يقوم المجلس القومى للمرأة بعقد ورش عمل لتثقيف المرشحات، وتقديم الدعم المادى والفنى للمرأة، وتشجيع الدولة للمرأة على الانخراط فى العمل السياسى منذ المرحلة الجامعية، وتدريبها من خلال مؤسسات سياسية متخصصة.

المحور الرابع: أوضاع العمل ومستوى المعيشة

ظل العمل المأجور خارج المنزل – لفترات طويلة – قاصرًا على الرجال، فى حين تتوارى الجهود المضنية للنساء خلف الجدران لتشكل نمطًا من الاقتصاد غير المنظور فى إطار سياق ثقافى لا يحض على خروجها لسوق العمل. ومع التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى شهدها المجتمع المصرى وتفاعلها مع العولمة وتداعياتها، أتيحت الفرصة للمرأة المصرية للمساهمة فى شتى مجالات العمل والإنتاج. وبات عملها المأجور خارج المنزل مألوفًا وبشكل أهمية لها ولأسرتها، وفى هذا السياق أكدت غالبية المشاركات على أهمية عمل المرأة، وتمخض عن النقاش

آراء متعددة، يمكن تقسيمها إلى بُعد اقتصادى يسهم فى رفع مستوى معيشتها وأسرتها، وبُعد نفسى واجتماعى ينعكس على تنمية شخصيتها وعلاقاتها.

وقد أكدت غالبية المشاركات على المردود الاقتصادى لعمل المرأة، لا سيما فى ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التى تعانى منها معظم الأسر المصرية. وتشير العبارات التالية لذلك: "**عمل المرأة يزود دخل الأسرة**"، "**مساعدة الزوج فى المعيشة**"، "**الشغل يجعل المرأة تشترى ما تريد لها ولأولادها دون الضغط والإلحاح على الزوج**"، "**العمل يساعد المرأة على توفير دخل لو فى هجر أو طلاق أو وفاة للزوج**". يتبين من ذلك أن عمل المرأة يساعد على زيادة دخل الأسرة ويحسن مستوى معيشتها، ويساعدها على مواجهة أعباء الحياة حال تعرضها لمشاكل طارئة.

كما يحقق عملها إشباعات اجتماعية؛ إذ تتسع دائرة العلاقات والتعاملات وتكتسب المزيد من الخبرات والتجارب، وتشير الأقوال التالية للعائد الاجتماعى: "**العمل يعرفها على ناس وتطلع وتدخل وتعرف كل حاجة**"، "**عمل المرأة يحقق لها مكانة فى المجتمع ويساعد على زيادة الإنتاج**"، "**تتعلم المرأة من العمل كيفية التعامل مع أنماط مختلفة من الأفراد**"، "**شغل المرأة يجعل هناك تفاهم بينها وبين زوجها من جهة الأكل والشرب واللبس**". يتضح مما سبق أن العمل يكسب المرأة مكانة اجتماعية متميزة داخل الأسرة والمجتمع، وينمى مهاراتها الاجتماعية، ويساعدها على إدارة وتنظيم الوقت، والارتفاع بمستواها الثقافى، ويسهم فى شغل وقت الفراغ، لا سيما بعد انتشار الأدوات الكهربائية وسهولة الحصول على المنتجات والخدمات.

وأشارت المشاركات لفوائد أخرى تندرج كلها تحت الإشباعات النفسية المصاحبة لعمل المرأة، والأقوال التالية تعبر عنها بشكل موجز: "**العمل يجعل المرأة تحس بذاتها واستقلاليتها**"، "**يخلى ليها شخصية فى البيت**"، "**تشعر المرأة العاملة بالأمان**"، "**عمل المرأة ينمى فكرها**". يتبين مما سبق أن عمل المرأة يساعدها على تحقيق وإثبات ذاتها، ويكسبها

شخصية مستقلة وينمى مهاراتها العقلية، علاوة على الرضا عن النفس والشعور بالأمان.

وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لعمل المرأة، ترى بعض المشاركات أن عملها قد يسبب مشكلات داخل الأسرة، إذ يؤثر فى اهتمامها بزوجها ورعايتها لأبنائها، وفى هذا السياق تقول إحداهن "**الست ملهاش غير البيت وخدمة زوجها وأولادها**"، وفى حالة ارتفاع المستوى الاقتصادى للزوج وعدم الحاجة لدخلها من عملها المأجور خارج المنزل يفضل ألا تخرج المرأة للعمل.

وفيما يتعلق برؤية المشاركات لمدى انتشار البطالة بين الإناث، تشير الاستجابات الواردة فى معظمها لارتفاع معدلات البطالة، لا سيما فى المناطق الحضرية، وممارسة الريفيات للأعمال غير المأجورة داخل المنزل وفى الحقل، وفى هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٨، تؤكد على ارتفاع معدلات البطالة للإناث ٢٢٪، مقابل ٧,٣٪ للذكور، وبلغت نسبة الإناث العاملات بدون أجر لدى الأسر ٣٠,٤٪، مقابل ٥,١٪ للذكور، وترتفع هذه النسبة فى الريف لتصل إلى ٤٦,٦٪ للإناث، مقابل ٧٪ للذكور[٩].

كشفت النتائج الكمية للدراسة عن انخفاض نسبة العاملات ١٧,٢٪ من إجمالى العينة (انظر نتائج الدراسة جدول (١) فى الفصل الثالث بالملحق)، وقد أفرز النقاش داخل المجموعات البؤرية أسبابًا متعددة لانتشار البطالة بين صفوف النساء، يرتبط بعضها بالوضع الاقتصادى وصعوبة توفير فرص عمل تتناسب وأعداد الداخلين الجدد لسوق العمل. وأسباب تتعلق بالسياق الثقافى والاجتماعى، المتمثل فى سيطرة الثقافة الذكورية وما يصاحبها من رفض الأب أو الزوج خروجها للعمل، والعادات والتقاليد المفروضة على دخول وخروج المرأة، وانتشار الأمية وتواضع مستويات

التعليم. ورفض بعض أصحاب الأعمال تشغيل النساء لظروفهن الأسرية وتفضيل عمل الذكور. وقد ترفض المرأة العمل لأسباب متعددة منها عدم تناسب الدخل مع طبيعة العمل، والأعباء المنزلية وتربية الأبناء، وبُعد العمل عن السكن وصعوبة المواصلات، وتفضيل العمل فى القطاع الحكومى عن القطاع الخاص. ويتسق ذلك مع ما انتهت إليه النتائج الكمية والتى أشارت إلى أن ٦٥,٣٪ من عينة الدراسة ترى أن محدودية فرص العمل المتاحة بالقطاع الحكومى تعتبر من أهم أسباب إحجام المرأة عن العمل (انظر نتائج الدراسة جدول (٤) فى الفصل الثالث بالملحق).

وفيما يخص مجالات عمل المرأة، طرحت المشاركات وجهتى نظر، تؤكد الأولى على قدرتها على العمل فى كل المجالات، وتشير الأقوال التالية لذلك: "**ممكن المرأة تعمل سفيرة أو طبيبة أو قاضية**"، "**المرأة لو ظروفها وحشه ممكن تعمل فى أى مجال**"، "**المرأة ممكن تعمل فى أى شىء لكن نظرة المجتمع ليها تجعلها تعمل فى أعمال معينة حسب طبيعتها**". تشير الأقوال السابقة إلى أن المرأة لديها من القدرات والإمكانيات التى تؤهلها للعمل فى أى مجال، لكن السياق الاجتماعى والثقافى يحدد مجالات معينة لعملها.

بينما تشير وجهة النظر الثانية إلى أن المرأة غير قادرة على العمل فى كل المجالات، لأسباب تتعلق بالتكوين الجسمى والبناء النفسى والإطار الثقافى والاجتماعى الحاكم للمجتمع، والأقوال التالية توضح ذلك: "**المفروض عمل المرأة يتلائم مع طبيعتها**"، "**فيه شغل عايز شخصية قوية والمرأة ضعيفة يمكن يستهزأوا بيها**"، "**ما ينفعش الست تشتغل فى أعمال الحدادة والنجارة والكهرباء والسباكة أو المعمار أو أعمال البترول**". تؤكد هذه الأقوال على أن عملها لابد أن يتسق مع طبيعتها، وحصر عملها فى مجالات محددة، يعبر عنه القول التالى: "**المرأة تشتغل سكرتيرة أو مدرسة أو طبيبة أو عاملة أو فى التمريض**"، فمعظم هذه الأعمال امتداد لأدوارها التقليدية داخل الأسرة.

وتفضل الغالبية العظمى من المشاركات العمل فى القطاع الحكومى؛ حيث ساعات العمل محددة، والأجر ثابت ومضمون، ويوفر تأمينات اجتماعية. وتكشف الآراء عن عدم رغبة عدد كبير منهن العمل فى القطاع الخاص، لزيادة ساعات العمل، والتعرض لمضايقات من بعض أصحاب الأعمال، والشعور بعدم الأمان الوظيفى، وتتسق تلك الآراء مع ما انتهت إليه النتائج الكمية والتى أشارت إلى أن ٤٣،٣٪ من مفردات عينة الدراسة العاملات يعملن فى القطاع الحكومى، بينما تعمل فى القطاع الخاص ٢٩,٨٪ منهن، وفى القطاع غير الرسمى ١٧٪، فى حين تدير ٩,٩٪ مشروعات خاصة وهى بمثابة أعمال حرة. (انظر نتائج الدراسة جدول (٣) فى الفصل الثالث بالملحق). كما تتسق المعطيات الكمية والكيفية للدراسة مع المؤشرات الإحصائية الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، والتى أكدت أن ٣٨,٧٪ من الإناث تتجه للعمل فى القطاع الحكومى، ويسود هذا الاتجاه فى الحضر، بينما تعمل ٥٧,٩٪ من النساء فى القطاع الخاص معظمهن فى الريف(١٠).

وفيما يتعلق بالممارسات التمييزية ضد المرأة فى العمل، أشارت بعض المشاركات لعدم وجود تمييز داخل العمل بين المرأة والرجل، وتعبر إحداهن عن ذلك بقولها "**أنا شايفه أن الست واخده حقها فى العمل أكتر وزيادة عن الرجل**". بينما ترى غالبية المشاركات أن التمييز ضدها موجود ويختلف حسب نوع القطاع، وتتعدد أشكال التمييز، وتعبر عنها الأقوال التالية: "**يفضل الرجل فى العمل عن المرأة؛ لأن الرجل ممكن يسهر بالليل وعنده مقدرة جسمانية أكتر والمرأة ضعيفة**"، "**يميز الرجل عن المرأة فى الحوافز والمكافآت**"، "**ممكن سيدة تتعرض للإهانة من المدير ويخاف يهين الرجل، ولو المدير واحدة ست تهين المرأة وتخاف من الرجل**"، "**تجلس السيدات فى العمل من الساعة ٨ صباحا حتى الساعة ٢ ظهرًا، فى حين يسمح للرجل بمغادرة العمل قبل مواعيد العمل لإنجاز أعمال خاصة بحجة أنهم مسئولين عن أسر، وأقوم بعمل الرجل اللى روح من الشغل بمعرفة المدير بالضغط والإجبار**".

تكشف تلك الأقوال عن أن التمييز ضد المرأة يبدأ قبل التحاقها بسوق العمل، إذ يتم إقصاؤها لصالح الرجل، وهناك تمييز داخل العمل سواء بالنسبة للمكافآت أو الأعباء.

وطرح المشاركون عددًا من المقترحات لمواجهة الممارسات التمييزية ضد المرأة فى سوق العمل، تعبر عنها الأقوال التالية: **"اختيار المديرين الذين يمتازون بالأخلاق وتدريبهم على المساواة بين جميع العاملين فى العمل"، "تفعيل القوانين التى تحمى حق المرأة فى العمل، وإصدار تشريعات للأعمال الخاصة"، "المتابعة المستمرة لأماكن العمل لرصد التجاوزات"، "التوعية بحقوق المرأة العاملة من خلال وسائل الإعلام والجمعيات الأهلية"، "الاهتمام بتعليم المرأة وتحسين مهاراتها بشكل يساعدها على أداء العمل بشكل جيد"، "تحديد اجتماع أسبوعى لمناقشة مشاكل العاملين"**، بشكل عام يمكن تصنيف هذه المقترحات فى ثلاثة محاور، يركز الأول: على جودة وكفاءة الإدارة ويتجسد فى حسن اختيار القيادات وتدريبهم ومتابعتهم ومسائلتهم، ويعنى المحور الثانى: بالإطار التشريعى المنظم للعمل بتفعيل القوانين القائمة واستحداث تشريعات جديدة، بينما يهتم المحور الأخير: بالتوعية بحقوق المرأة العاملة.

وفيما يتعلق بالمشكلات التى تواجهها النساء فى مجال العمل، أجمعت المشاركات على أن القطاع الحكومى يعد الأنسب لعمل المرأة مقارنة بالقطاعات الأخرى، وأشرن لبعض المشكلات داخل هذا القطاع، كالروتين وتعنت بعض الرؤساء، وصعوبة المواصلات خاصة فى حالة بُعد مكان العمل عن محل الإقامة. وهناك بعض الأعمال كالتمريض تحظى بنظرة سلبية من أفراد المجتمع، وعدم المساواة بين العاملين داخل المصلحة الحكومية، وعدم وجود حضانات للأطفال قريبة من مكان العمل، والتحرش من مدير العمل أو بعض الزملاء، وتفضيل ترقية الرجل على المرأة.

وفيما يخص مشكلات عمل المرأة فى القطاع الخاص، أشارت المشاركات للتصور الدائم المتمثل فى عدم الأمان الوظيفى، إذ يوقع العامل على الاستقالة قبل

التعيين، وطول ساعات العمل، وتعسف صاحب العمل فى انتقاص حقوق النساء (ساعة رضاعة – إجازة وضع) وخصم كل ذلك من الراتب، وعدم توفير وسائل مواصلات لنقل العاملات، وسوء المعاملة، وإهدار حقوق المرأة العاملة فى التأمين الصحى والاجتماعى، والتحرش الجنسى، وعدم كفاية الأجر، وتكليف العاملات بأعباء كثيرة كأعمال النظافة والمساعدة فى بعض الأعمال المنزلية، وتحميلهن أعباء المخالفات القانونية.

وتواجه النساء أصحاب المشروعات الصغيرة الكثير من المشكلات، كارتفاع تكاليف المشروع، وفى بعض الأحيان العائد لا يفى بالالتزامات المطلوبة، والتعرض لمشاكل من الجهات الحكومية كالتموين والضرائب وشرطة المرافق والتنظيم، والتعرض لفرض إتاوات من البلطجية، والبيع بالتقسيط والصعوبة فى جمع الأقساط وفى بعض الأحيان التعرض للنصب من جانب الزبائن ورفض دفع قيمة البضاعة المباعة، وارتفاع أسعار الخدمات، وصعوبة تسويق المنتج.

وفيما يتعلق بمستوى المعيشة أكدت الغالبية العظمى من المشاركات على أن أن الدخل لا يتلاءم مع ارتفاع معظم أسعار السلع والخدمات، وعبرن عن ذلك بقولهن **"الدخل دلوقتى ما عدش يكفى حاجه خالص، كل حاجه فى السوق غالية خصوصًا فى الفتره الأخيرة دى الحاجة أم خمسة بقت بعشرين"**، **"الزيادة السنوية قليلة جدًا بالنسبة للزيادة فى الأسعار"**، وبالطبع ينعكس انخفاض الدخل على مستوى معيشة الأسرة. وتشير بعض الآراء إلى أن هناك إمكانية للحصول على دخل مرتفع للعاملات فى بعض الوظائف بالقطاع الخاص، وتعبر إحداهن عن ذلك بقولها **"ممكن تأخد مرتب كويس؛ وفى الجانب الثانى على حساب الأسرة، تتأخر كتير ومش هتعرف تتابع أولادها"**، يصاحب زيادة الدخل زيادة ساعات العمل، ومزيد من الجهد، مما يؤثر على أسرتها.

وأفرز النقاش حول مواجهة البطالة وتحسين مستوى المعيشة حزمة آراء، تعكس فى مجملها السياق الثقافى والاجتماعى ومستويات التعليم، حيث أشارت الريفيات لفرص عمل تتسق والثقافة الريفية، وكانت فى معظمها مرتبطة بالإنتاج الزراعى والحيوانى، ولا تتطلب التواجد خارج القرية لفترات طويلة، بينما أكدت المشاركات من السياقات الحضرية على أهمية خلق فرص عمل فى القطاع الخاص والحكومى، وقد تم طرح عدة مقترحات فى هذا الإطار مثل:

- تدريب السيدات الفقيرات على بعض الحرف، وأثناء التدريب يتم صرف حافز مادى لهن، **"تبنى الجمعيات الأهلية لبعض السيدات الفقراء وتشغيلهن فى أعمال النظافة لدى بعض الأسر الغنية فى المنازل ومتابعتهن مع أصحاب هذه الأسر".**
- توفير فرص عمل فى المنشآت الحكومية والخاصة، وتقديم قروض صغيرة لعمل بعض المشاريع. ويقوم رجال الأعمال بإنشاء مصانع داخل القرى حتى يكون العمل قريبًا من المسكن. وتدور الآراء فى معظمها حول ضرورة بذل مزيد من الجهد لخلق فرص عمل جديدة، تسهم فى تحويل النساء من مستهلكات إلى منتجات، بتدريبهن وإعادة تأهيلهن ومساعدتهن فى التمويل والتسويق والمتابعة الدورية لمشروعاتهن، ويتطلب كل ذلك الاهتمام بتحسين التعليم والتدريب، وتكاتف جهود المجتمع المدنى والقطاع الخاص والحكومة.

المحور الخامس: المرأة والإعلام

صاحب التقدم المذهل فى وسائل الإعلام تلاشى الأبعاد الزمنية والمكانية، وتغير الكثير من المفاهيم الإعلامية الراسخة، وباتت اتجاهات وقيم الأفراد أكثر عرضة للتبدل والتحول، جراء التنوع الهائل فى الوسائل الإعلامية وكثافة التعرض والانفتاح على الثقافات الأخرى. وأضحى الإعلام أهم الآليات التى يمكن أن تلعب دورًا إيجابيًا

فى إحداث التنمية، لا سيما وأنها تتيح فرصًا هائلة للتوجيه والتثقيف والتوعية، وتتميز بالانتشار والجاذبية والقدرة على التأثير، وفى المقابل يمكن أن تمارس دورًا سلبيًا فى عملية التنمية بتركيزها على الاستهلاك الترفى، وتناول القضايا ذات الأهمية بشكل سطحى ومحدود.

وتعد المرأة أكثر الفئات الاجتماعية تأثيرًا وتأثرًا بوسائل الإعلام، إذ يعتبرها القائمون على صناعة الإعلام وسيلة لتحقيق أهداف أخرى؛ وغاية فى ذاتها. حيث يستخدم جسدها كسلعة وسيطة للترويج لسلع أخرى، فهى جزء أساسى من الإعلانات والأغانى والأعمال الدرامية، فمن النادر أن نشاهد أعمالًا تخلو من صورتها، بصرف النظر عن الحاجة لوجود مثل هذه الصورة، وإليهن توجه معظم الرسائل الإعلامية، إذ تتفوق الإناث على الذكور من حيث كثافة التعرض للتليفزيون، وباعتبارهن متخذات قرارات الشراء المتعلقة بالأسرة.

وعلى الرغم من تعدد وتنوع وسائل الإعلام، أكدت المشاركات فى مجموعات المناقشات البؤرية على أن التليفزيون – القنوات الفضائية – يعتبر الوسيلة الإعلامية الأكثر متابعة من جانبهن، ويعبر عن ذلك قول إحداهن "**أكتر حاجة بنشوفها التليفزيون، وبالنسبة للشابات وطلاب الجامعات والمدارس الإنترنت**"، وجاء فى الترتيب الثانى الإنترنت كوسيلة إعلامية تمكنهن من متابعة الأحداث والحصول على المعلومات. وتشير مستخدمات تلك الوسيلة إلى تميزها بالسرعة وسهولة الوصول للمعلومة والخبر، والتحرر من عنصرى الزمان والمكان. والأقوال التالية تعبر عن ذلك: "**النت أسرع وطول النهار الموبايل فى إيدك أى خبر جديد بتعرفه على طول**"، "**فى التليفزيون بدور على القنوات؛ لكن على النت الخبر بيجى وأنا قاعدة**"؛ وهنا يظهر بوضوح تأثير متغيرى السن والتعليم، إذ يتطلب استخدامه قدرًا من التعليم يساعدهن على الدخول للشبكة والحصول على المعلومات.

وفيما يتعلق بالمحتوى الإعلامى ومدى قدرته على تلبية احتياجات المرأة المصرية، أشارت غالبية المشاركات إلى أن معظم البرامج تركز على الموضة والمكياج والطهى، وتضع المرأة فى قوالب محددة، فهى تركز عليها كشكل جميل بصرف النظر عن قدراتها الذهنية، وتعبر إحداهن عن ذلك بقولها "**معظم البرامج لا تعبر عن المرأة بطريقة صحيحة، فمعظمها عن المكياج والموضة والطبخ**"، وعدد كبير من البرامج موجه للنساء من الطبقات العليا، ويشير لذلك القول التالى "**البرامج لا تعبر عن المرأة الفقيرة بطريقه صحيحة**". وعلى سبيل المثال الموضة وبرامج الطبخ موجهة للأغنياء، "**وأشارت بعضهن إلى أن البرامج الدينية التى تخاطب المرأة تقدم أحكاما فقهية بعيدة عن الواقع**".

فى حين أكدت بعض المشاركات على أن عددًا محدودًا من البرامج الإعلامية يطرح مشكلات واقعية تواجه النساء فى الحياة اليومية، وتستضيف تلك البرامج متخصصين للرد على التساؤلات. وفى هذا السياق تقول إحداهن "**تصادف وجود مشكله عندى فى البيت وبعدها وجدت نفس المشكلة معروضة فى التليفزيون، وأن حد بيحكى عن مشكلتى أنا، فاستفدت من متابعة المشكلة وحلها**". وهنا أكدت معظم المشاركات على أن هذه النوعية من البرامج محدودة للغاية مقارنة بالبرامج السطحية الموجهة للمرأة.

وفيما يخص صورة المرأة فى الأعمال الدرامية، أفرز النقاش وجهتى نظر، ترى الأولى – الأكثر عددًا – أن الدراما لا تقدم الصورة الحقيقية للمرأة، وتتناولها كسلعة وتشوه صورتها، وما يقدم لا يعكس التنوع الثقافى والاجتماعى والاقتصادى لجموع النساء فى المجتمع. والأقوال التالية تعبر عن ذلك: "**إحنا بنحس أن التليفزيون بيقدم واحدة غيرنا، وحاجات كتيره غير معقولة**"، "**الإعلام لا يقدم الصورة الحقيقية للمرأة فى الصعيد، ويبالغ ويشوه صورة المرأة الصعيدية**"، "**الأفلام والمسلسلات تقدم المرأة فى ثلاث صور، إما البرنسيسة اللى عايشه فى القصور، أو المرأة المقهورة، وإما المنحرفة، الست حاجة من الثلاثة دول**"، "**المسلسلات بتعرض النماذج السيئة اللى تسيئ للمرأة، زى الستات الساقطات بتاعت المخدرات والدعارة، ما بتقدمش النموذج الكويس للست المصرية المكافحة، لكن الأعمال**

المعروضة بتقدم المرأة بشكل متدنى كسلعة"؛ يتبين من تلك الأقوال تعمد الأعمال الدرامية لتنميط المرأة وفق شكلها الخارجى، وبصرف النظر عن قدراتها الفكرية ومواهبها، والتأكيد على المعطيات الشكلية المتصلة بالجاذبية والجمال والإثارة الجنسية للتأثير على المتلقى، وتتحرك المرأة وفق المشاعر والعواطف ويغيب عنها العقل فى تقديرها للأمور(١١).

كما تتضمن الأعمال الدرامية مشاهد وألفاظ تخدش الحياء وتثير الغرائز، وفى هذا السياق تقول إحداهن "**أغلب الأفلام هابطة وغير هادفة، أنا بكون مكسوفة وأنا قاعدة أتفرج عليها مع أولادى**"، تتسق الآراء الواردة فى المناقشات الجماعية مع العديد من الدراسات الأكاديمية(١٢) المعنية برصد صورة المرأة فى وسائل الإعلام، والتى توصلت – برغم اختلاف توجهاتها – إلى أن الصورة المرسومة للمرأة لا تعبر عما وصلت إليه فى مسيرة تقدمها على مستوى المجتمع. كما أنها لا تعكس واقع التنوع الثقافى داخل التركيبة الاجتماعية، فوسائل الإعلام ما زالت تركز على النماذج السلبية دون الإيجابية، وتسعى لتكريس الأدوار النمطية للمرأة، واختزالها فى قوالب تجردها من إنسانيتها وتحولها لسلعة.

وأكدت المشاركات فى المناقشات الجماعية أن الصورة المغلوطة والمشوهة التى تصدرها وسائل الإعلام، تسهم فى العديد من التداعيات السلبية التى تؤثر فى المرأة والمجتمع، بداية من عزوف عدد كبير من المشاهدين عن متابعة الأعمال الدرامية المعاصرة، والحرص على متابعة الدراما الهندية والتركية. ويعبر القول التالى عن ذلك: "**بنشوف أكتر حاجة المسلسلات الهندى والتركى، تحسهم شبهنا والعادات كويسه مش وحشة**"، وتقول سيدة أخرى: "**المسلسلات التركى بنتعلم منها أشياء كتيرة، ولا توجد ألفاظ سيئة ولا تلوث بصرى**". وأشار عدد منهن إلى متابعة الأعمال القديمة، حيث تقول إحداهن "**الأفلام والمسلسلات زمان كانت كلها هادفة، لكن دلوقتى كلها عنف وأفلام زمان كان ليها قيمة**

وهدف"، ومن الجدير بالذكر أن انصراف المشاهدين عن متابعة الدراما المصرية يؤثر بشكل مباشر فى اقتصاديات السينما.

ويصاحب العنف المادى واللفظى الموجه للمرأة والذى تجسده المضامين الإعلامية، بث قيم مغلوطة تمس كرامة المرأة، وسرعان ما تتحول إلى عنف مباشر ضدها، يفضى لجرائم التحرش والاغتصاب، ويعبر عن ذلك القول التالى: "**الأفلام اللى مش كويسه عن المرأة هى اللى خلت الأطفال والشباب تتحرش وتقلد الممثل الفلانى وتعمل زيه**". حيث ترى المشاركات أن مثل هذه الأفلام ساهمت فى زيادة نسبة التحرش والعنف الموجه ضد النساء، لا سيما وأنها أعمال لا ترتقى بالوجدان، ولا تسعى لغرس القيم الإيجابية، وإنما هى أعمال تخاطب الغرائز، ويحاكيها الشباب الذى يعانى من الفراغ الفكرى والدينى.

كما تتكون صوره ذهنية سلبية ومغلوطة عن المرأة المصرية عند المشاهد فى الدول العربية، وهنا تقول إحداهن: "**الدول العربية أخدت فكرة إن الست المصرية سهلة تبيع نفسها بالفلوس، دلوقتى لما تيجى تخش على النت ولا على الفيس بوك بيحصلك أذى على أساس أن إنتى سهلة هتتكلمى معاه عادى، فى تعليقاتهم يسردوا كل المساوئ اللى بتيجى فى الأفلام والمسلسلات عن الست المصرية، على أساس أن كل المصريات بالشكل ده، وإن الست المصرية من أسوأ السيدات**". هذا وقد ساهمت التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى شهدها المجتمع المصرى، والمتمثلة فى سيطرة رأس المال على صناعة الإعلام، وتوارى الكثير من القيم الإيجابية، فى تكثيف استخدام جسد المرأة كسلعة تسهم فى زيادة نسبة المشاهدة، وتؤكد بعض المشاركات على ذلك بقولهن "**القنوات اللى بتذيع هذه المسلسلات والأفلام بتكسب فلوس ما يهمهاش المضمون**"، "**الحاجات دى بتعمل نسب مشاهدة عالية، اللى بيعمل كده لا قصده يبرز مشكلة ولا يحلها**"، "**الدولة سابت القطاع الخاص هو اللى بيتحكم فى الإعلام. واختفى دور الدولة فى إنتاج الأفلام والمسلسلات**"، وتشير هذه الأقوال لتراجع دور الدولة فى صناعة الإعلام، وهيمنة القطاع الخاص الذى يحكمه منطق

العائد الاقتصادى بغض النظر عن مضمون الأعمال وتداعياتها السلبية على المرأة والمجتمع.

وقدمت المشاركات فى مجموعات المناقشات عددًا من المقترحات لتحسين الصورة السلبية للمرأة فى وسائل الإعلام، تعبر الأقوال التالية عن أهمها: **"يقللوا من المشاهد اللى فيها عرى والإعلانات المثيرة"، "عدم إذاعة البرامج الخاصة بالعنف والجرائم، زى المرأة اللى قتلت زوجها وهربت مع رجل آخر؛ لعدم تقليدها من جانب النساء"، "توعية السيدات بترشيد الاستهلاك، وتربية الأبناء وإدارة المنزل، وكيفية التعامل مع أهل الزوج"، "لو كل واحد اتكلم عن الست من طبقته الاجتماعية هيكتب الحقيقة. لو كتب عن أمه أو زوجته أو بنته هيكتب الواقع الحقيقى"**، وتشير معظم المقترحات إلى أهمية تركيز وسائل الإعلام على النماذج النسائية الناجحة، وضرورة إظهار معاناة المرأة فى تربية أبنائها والحفاظ على أسرتها، والاهتمام بقضايا المرأة الريفية والمطلقة، وتقديم برامج لتنمية المهارات، وتقديم أفكار تصلح لتنفيذ مشروعات صغيرة تخلق فرص عمل، وتشديد الرقابة على الأفلام والمسلسلات قبل عرضها، وتقديم برامج هادفة تساهم فى علاج الكثير من المشكلات الاجتماعية.

الخلاصة

- تبين من المناقشات زيادة نسب الأمية والتسرب بين الإناث، والذى يرجع لعوامل اقتصادية وثقافية، وأن العائد من فصول محو الأمية محدود نظرًا لتسرب الدارسات، وتواجه المرأة الكثير من المشكلات أثناء تعليم أبنائها، وعدد كبير منهن خارج مظلة التأمين الصحى، واعترض بعضهن على جودة وكفاءة الخدمة الصحية فى مستشفيات التأمين الصحى.
- ظهرت اتجاهات ايجابية بين عدد كبير من المشاركات نحو أهمية تنظيم الأسرة، ويرجع أسباب اعتراض بعضهن على تنظيم الأسرة لسيطرة الثقافة التى تفضل

إنجاب الذكور، وسيادة نمط التفكير القدرى، وانتشار بعض المفاهيم الدينية المغلوطة، وتزداد حالات الزواج المبكر فى الريف والمناطق العشوائية فى المستويات الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة، بينما تشهد المناطق الحضرية ارتفاعًا ملحوظًا فى تأخر سن زواج الفتيات فى الطبقة الوسطى، وقد حدث تراجع فى ختان الإناث.

- أكدت غالبية المشاركات على شعورهن بعدم الأمن فى الطرق العامة ووسائل المواصلات، وتعرضهن للتحرش بأساليب ووسائل مختلفة، وتظهر الفروق واضحة بين المناطق الريفية والحضرية، وأرجعن إحساسهن بعدم الأمن لانتشار تعاطى المواد المخدرة، وزيادة معدلات البطالة، وتوارى القيم الإيجابية وتنامى القيم السلبية واللامبالاة. والكثير من المشاركات تعرضن للعنف- البدنى، اللفظى- داخل أسرهن، ومعظمهن لا يتوجهن للمؤسسات الرسمية لطلب المساعدة، إذ ينظر للعنف الأسرى على أنه قضية تنتمى للمجال الخاص.
- تبين من المناقشات أن الكثير من النساء لا يحصلن على حقوقهن فى الميراث، حيث توزع الأراضى والعقارات على الأبناء الذكور، وتعوض المرأة بمبلغ من المال – الرضوه – لا يتناسب فى كثير من الحالات مع نصيبها الشرعى، وأكدت المشاركات على ارتفاع نسب الطلاق فى الريف والحضر، وخاصة فى السنوات الأولى من الزواج، وفى بعض الحالات يتم الطلاق بشكل صورى – على الورق – كنوع من التحايل على القانون، وتعيش المرأة المطلقة فى سياق مضطرب يموج بالصراعات القانونية والضغوط الاجتماعية والاقتصادية.

المراجع والهوامش

١- انظر:

- شارلين هيس؛ باترشيا ليفى، البحوث الكيفية فى العلوم الاجتماعية، ترجمة هناء الجوهرى، القاهرة، المركز القومى للترجمة، ط١، ٢٠١١، ص ص ٣٣١- ٣٨٥.
- نجوى خليل، أسلوب المناقشة الجماعية، المجلة الاجتماعية القومية، مج ٣، ع ١، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٣، ص ص ٩٩- ١٢٣.

٢- فاطمة الزناتى، المسح السكانى الصحى مصر ٢٠١٤، القاهرة، وزارة الصحة والسكان، ٢٠١٥، ص ص ١٨٥-١٩٦.

٣- ناتا دوفورى؛ مارجريتا أوزوناس وآخرون، التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعى مصر ٢٠١٥، القاهرة، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، صندوق الأمم المتحدة للسكان، المجلس القومى للمرأة، ٢٠١٦، ص ص ٥١-٥٣.

٤- المرجع السابق، ص ٦٥.

٥- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٦٩.

٦- انظر:

- منى أحمد محمود، تطور المشاركة السياسية للمرأة المصرية منذ ثورة يوليو ١٩٥٢، القاهرة، مجلة البحوث الإدارية، مج ٣٢، ع ١، ٢٠١٤.
- هالة منصور عبد الرحمن، أثر التغيرات الاجتماعية والثقافية على المشاركة السياسية للمرأة المصرية، القاهرة، مجلة الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط جامعة عين شمس، ع ٤١، ٢٠١٧.
- أمانى الطويل، تحديات المشاركة السياسية للمرأة، القاهرة، مجلة الديمقراطية، وكالة الأهرام، مج ١٣، ع ٥١، ٢٠١٣.
- أحمد كمال عبد الموجود، المعوقات السياسية للمرأة بين تحديات الواقع وديناميات المستقبل: دراسة مقارنة بين الريف والحضر بمحافظة أسيوط، مجلة كلية الآداب جامعة أسيوط، ع ٤٩، ٢٠١٤.

٧- تأسست أول جمعية نسائية عام ١٨٩١، وتزايد أعداد الجمعيات تدريجيًا ليصل عددها إلى ٣٠ جمعية فى الربع الأول من القرن العشرين.

٨- انظر:
- دعاء عبد المنعم شفيق، المشاركة السياسية للمرأة المصرية: دراسة قانونية اجتماعية تحليلية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنوفية، مج ١٨، ع ٣١، ٢٠١٠.
- هالة منصور عبد الرحمن، المشاركة السياسية للمرأة المصرية: رؤية سوسيو تاريخية، القاهرة، مجلة الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، ع ٢٦، ٢٠١٠.
- رمضان محمد بطيخ، المشاركة السياسية للمرأة المصرية ترشيحًا وتصويتًا على مستوى المجالس النيابية والمحلية، المؤتمر العلمى الدولى لكلية الحقوق جامعة الإسكندرية، ٢٠١٠.
- هديل أحمد إبراهيم، المعوقات التى تواجه المشاركة السياسية للمرأة فى صعيد مصر: محافظة أسيوط نموذجًا، المؤتمر العلمى الأول لشباب الباحثين بكلية التجارة جامعة أسيوط، ٢٠٠٨.

٩- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة، الربع الأول ٢٠١٨، مرجع سابق، ص ٢٠.

١٠- المرجع السابق، ص ٥٢.

١١- انظر:
- ناهد رمزى، المرأة والإعلام فى عالم متغير: دراسات نفسية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠١.

١٢- انظر:
- ليلى عبد المجيد، صورة المرأة المصرية فى الدراما التليفزيونية، الدراسات الإعلامية، ع ١٢٢، القاهرة، ٢٠٠٦.
- عماره فوزى، الصورة النمطية والاستغلال الجسدى للمرأة فى الإعلان التجارى، المؤتمر الدولى السابع، المرأة والسلم الأهلى، طرابلس، مركز جيل البحث العلمى، ٢٠١٥.
- سحر حجازى، صورة المرأة فى الإعلام ما هى وكيف تكون؟ القاهرة، سلسلة مركز دراسات الأسرة، مؤتمر صورة المرأة فى الإعلام، رابطة الجامعات الإسلامية، ٢٠٠٦.

رؤى ومقترحات*

لقد تم إعلان عام ٢٠١٧ عام المرأة بهدف دعمها وتمكينها والنهوض بأوضاعها والحفاظ على مكتسباتها، ففى ضوء السعى نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠، قام المجلس القومى للمرأة بوضع إستراتيجية قومية لتنمية وتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ تحت عنوان "إستراتيجية تمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠: نحو وطن خال من التمييز وعدم المساواة". وتهدف إلى تعزيز وضع ودور المرأة المصرية فى المجتمع وحسن استغلال الموارد المتاحة وتمكينها اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، من خلال وضع سياسات وبرامج تنموية على المستوى المركزى واللامركزى؛ بما يتوافق مع استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

ولقد هدفت الاستراتيجية إلى تفعيل السياسات والبرامج التى ترسخ حق المرأة فى المشاركة فى عملية التنمية ومعالجة القضايا المختلفة، كذلك ضمان وصول الخدمات الأساسية لحياة كريمة للمرأة لتمكينها من القيام بأدوارها الاجتماعية والتنموية والإنتاجية. هذا بجانب السعى نحو تغيير الصورة النمطية للمرأة فى الإعلام وتفعيل دور الرسالة الإعلامية للاهتمام بقضايا المرأة فى مختلف المجالات.

ولقد انعكست نتائج الدراسة الحالية لأولويات واحتياجات المرأة – بشكل واضح ومباشر – فى محاور تلك الوثيقة التى أعدها المجلس، الأمر الذى يؤكد على أهمية الاعتماد على نتائج البحوث العلمية التى تكشف بمصداقية عن الواقع الفعلى بما يتضمنه من مشكلات واحتياجات، وبالتالى يمكن أن تبنى عليها سياسات ناجزه وداعمة لحقوق المرأة وإنصافها وحمايتها.

* إعداد الأستاذة الدكتورة آمال هلال، أستاذ علم النفس، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

وفى هذا الإطار ووفقًا لنتائج الدراسة ورؤى المبحوثات نطرح عددًا من الآليات التى يمكن أن تدعم محاور تلك الاستراتيجية؛ للتخفيف عن كاهل المرأة مما تعانيه من مشكلات فى المجالات المختلفة، بجانب رفع وعيها بالقضايا العامة، وهى كالآتى:

- تطوير سياسات الجهات المعنية والجمعيات الأهلية؛ بضرورة دعم أنشطة التوعية الخاصة بتعليم ومحو أمية المرأة، واستخدام سُبل جديدة فى التوعية مثل الأساليب التحفيزية والقدوة، وتكوين نواة من النساء المتعلمات "الرائدات" لتكون بداية الحلقة فى تعليم وتشجيع النساء الأخريات على التعليم.
- تدخلات آنية وعاجلة من قبل الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، تشمل زيادة فصول محو الأمية خاصة فى المحافظات الحضرية والحدودية، والتنويه والإعلان عن أماكن هذه الفصول فى وسائل الإعلام المرئى والمسموع بشتى صوره.
- إعفاء الأسر الفقيرة من مصاريف تعليم الإناث، كوسيلة تحفيزية لمكافحة أمية المرأة فى بعض الأقاليم والقرى، أو منحهم مساعدات مشروطة لإجبارهم على تعليم الإناث.
- إلزام خريجى الجامعات المصرية بالعمل فى فصول محو الأمية كمتطوعين أو بأجر كشرط للحصول على شهادة التخرج، الأمر الذى يساعد الدولة على توفير مدرسين لفصول محو الأمية من خريجى الجامعات كل عام وبشكل مستمر، ومن ثم يخفف العبء عن كاهل الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار فى توفير المدرسين وتكلفتهم؛ شريطة حصول هؤلاء الخريجين على دورات تدريبية مستمرة قبل الالتحاق بتلك الفصول.

- رفع مستوى الخدمات التى تقدمها جهات العمل الحكومية والخاصة لمساندة المرأة وتمكينها من الاستمرار فى العمل وبكفاءة، إذ إنها تقلص فرص هدر الطاقات وترفع من مستوى التركيز وكفاءة العمل. بجانب الاهتمام بالدورات التدريبية التى تعمل على رفع كفاءة العاملين وتنمية مهاراتهم.
- التخفيف من حدة إجراءات إقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وفى مقدمتها: منح التراخيص، وخفض الضرائب التى تؤثر فى تكلفة المنتج أو الخدمة، وتسهيل عملية التسويق.
- العمل على تحسين المنظومة الصحية من حيث إعادة التخطيط فى توزيع العيادات والمستشفيات التابعة للتأمين؛ لتوفيرها فى المناطق المحرومة لمواجهة الاحتياجات الأساسية لجميع فئات المجتمع خاصة المرأة، لتلافى التكدس ورفع مستوى الجودة فى تقديم الخدمة.
- التوسع فى شبكة التأمين الصحى لتغطى جميع الفئات وخاصة الأطفال وذوى الاحتياجات الخاصة، وضمان المساواة والشمولية فى تقديم الخدمة ورفع مستواها.
- تدريب الرائدات الريفيات والممرضات فى الوحدات الصحية على كيفية التوعية بأضرار الممارسات الضارة والخاطئة (الختان) على الفتاة وحياتها الزوجية المستقبلية، وأن تتشارك الجمعيات الأهلية مع القيادات فى المجتمعات الريفية والحدودية للعمل على اختفاء هذه العادة.
- تأهيل وتوعية المرأة بدورها الانتخابى، وكيفية التأهيل للترشح ومتطلبات هذا الدور، من خلال دورات تدريبية فى الجهات الحكومية، وللطالبات فى المدارس والجامعات لتشكيل وعيهن بحقوق المرأة فى الحياة السياسية، وطبيعة هذا الدور وكيفية ممارسته، لتكوين قيادات فاعلة فى المجتمع.

- استغلال مواقع التواصل الاجتماعى إيجابيًا من قبل الجهات المختصة باعتبارها إحدى الوسائل الإعلامية الفعالة فى حملات التوعية بالقضايا المجتمعية عمومًا، وقضايا المرأة ومشكلاتها بشكل خاص.
- استمرار حملات التوعية من خلال وسائل الإعلام، إذ أنها تمارس دورًا مهمًا فى بعض القضايا المهمة، مثل الختان وتنظيم الأسرة، وهو ما اتضح جليًا حين توقفت هذه الحملات الإعلانية؛ حيث بدأت بعض الممارسات الخاطئة تأخذ منحنى أكثر سلبية بعد توقف حملات التوعية.
- زيادة برامج التوعية (دورات تدريبية وتثقيفية) التى يقوم بها المجلس القومى للمرأة – خاصة للرائدات الريفيات – فى كل المناطق باعتبارهن الأكثر تواصلًا والتحامًا بالنساء فى المجتمعات الريفية والحدودية، للتعريف بحقوقهن القانونية، والجهات التى يمكن أن تلجأن إليها فى حالة تعرضهن للعنف أو التحرش أو حالات الطلاق أو الحرمان من الميراث.

الملاحق

ملاحق الفصل الثانى

جدول (١)

توزيع العينة وفقا لالتحاق المرأة بالتعليم على مستوى الأقاليم الجغرافية

الحالة التعليمية	الأقاليم الجغرافية									
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم دخلتها	٣٣٣	٦٣,٤	٦٩٧	٥٤,٣	٤٢٢	٣٦,٩	٦	١٢,٠	١٤٥٨	٤٨,٦
دخلتها وسبتها	٩٨	١٨,٧	٢٤٢	١٨,٨	٢٧٠	٢٣,٧	٢٦	٥٢,٠	٦٣٦	٢١,٢
لم أدخلها	٩٤	١٧,٩	٣٤٥	٢٦,٩	٤٤٩	٣٩,٤	١٨	٣٦,٠	٩٠٦	٣٠,٢
الإجمالى	**٥٢٥**	**١٠٠**	**١٢٨٤**	**١٠٠**	**١١٤١**	**١٠٠**	**٥٠**	**١٠٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

جدول (٢)

أسباب عدم الالتحاق بالمدرسة موزعة وفقا للأقاليم الجغرافية المختلفة

أسباب عدم الالتحاق بالمدرسة	الأقاليم الجغرافية										كا٢	مستوى المعنوية
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
الأسرة ما تقدرش على مصاريف التعليم	٥٥	٥٨,٥	١٥٤	٤٤,٦	٢٣٧	٥٢,٨	٢	١١,١	٤٤٨	٤٩,٤	١٨,٩	٠,٠١
الأسرة بترفض تعليم البنات	٣٨	٤٠,٤	١٨٠	٥٢,٢	٢٦٣	٥٨,٦	١٦	٨٨,٩	٤٩٧	٥٤,٩	١٩,٨	٠,٠١
لا توجد مدرسة قريبة منى	٨	٨,٥	٣٢	٩,٣	٤٠	٨,٩	١	٥,٦	٨١	٨,٩	–	–
باشتغل علشان أساعد أسرتى	٥	٥,٣	٢١	٦,١	٢٨	٦,٢	٢	١١,١	٥٦	٦,٢	–	–
بيفضلوا تعليم الإخوة الذكور	٧	٧,٤	٤٧	١٣,٦	٦٣	١٤,٠	٦	٣٣,٣	١٢٣	١٣,٦	٩,١	٠,٠١
لظروفى الصحية	٠	٠,٠	٩	٢,٦	١٠	٢,٢	١	٥,٦	٢٠	٢,٢	–	–
عدد المستجيبات	٩٤		٣٤٥		٤٤٩		١٨		٩٠٦			

*النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

* يسمح بتعدد الاستجابات.

جدول (٣)

أسباب تسرب المبحوثات من أفراد عينة الدراسة من التعليم موزعة على مستوى الريف والحضر

ليه سبتى المدرسة ومكملتيش تعليمك؟	ريف_حضر						كا٢	مستوى المعنوية
	ريف		حضر		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
المناهج صعبة	١١٦	٣١,٢	٩٧	٣٦,٧	٢١٣	٣٣,٥	–	–
لا أرغب فى المذاكرة	١٧٤	٤٦,٨	١٣٠	٤٩,٢	٣٠٤	٤٧,٨	–	–
بساعد أهلى فى الشغل/الزراعة	١١٩	٣٢,٠	٩٠	٣٤,١	٢٠٩	٣٢,٩	–	–
مصاريف التعليم كثيرة	١٦٦	٤٤,٦	١٣١	٤٩,٦	٢٩٧	٤٦,٧	–	–
أهلى رفضوا استمرارى فى التعليم	١٥٩	٤٢,٧	١٣١	٤٩,٦	٢٩٠	٤٥,٦	–	–
المدرسين بيعاملونا معاملة سيئة	٩٦	٢٥,٨	٩٥	٣٦,٠	١٩١	٣٠,٠	٧,٦	٠,٠١
تكرار السقوط	١١٦	٣١,٢	١٠٥	٣٩,٨	٢٢١	٣٤,٧	٥	٠,٠٥
لظروفى الصحية	٩٤	٢٥,٣	٩٠	٣٤,١	١٨٤	٢٨,٩	٦	٠,٠٥
عشان اتجوزت	١٤١	٣٧,٩	١٠٣	٣٩,٠	٢٤٤	٣٨,٤	–	–
بساعد فى تربية أخواتى	١١٠	٢٩,٦	٩١	٣٤,٥	٢٠١	٣١,٦	–	–
عدد المستجيبات	٣٧٢		٢٦٤		٦٤٦			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

*النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

جدول (٤)

مقترحات المبحوثات من أفراد العينة لمواجهة مشكلة الأمية وفقا للأقاليم الجغرافية

المقترحات	الأقاليم الجغرافية										كا٢	مستوى المعنوية
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
توفير فصول محو أمية فى كل مكان	٣٧٣	٧١,٠	٩٠٧	٧٠,٦	٨٦٥	٧٥,٨	٤٩	٩٨,٠	٢١٩٤	٧٣,١	٢٥,١	٠,٠١
تشترط على كل خريج من الجامعة العمل بفصول محو الأمية كل فى مكانة مقابل أجر	١٢٤	٢٣,٦	٣٨٧	٣٠,١	١٣٦	١١,٩	٩	١٨,٠	٦٥٦	٢١,٩	١١٨,٩	٠,٠١
التوعية بأهمية محو أمية المرأة	٢٥٩	٤٩,٣	٥٣٦	٤١,٧	٥٠٠	٤٣,٨	٣٢	٦٤,٠	١٣٢٧	٤٤,٢	١٦,٧	٠,٠١
تفعيل قانون التعليم الإلزامى للأبناء	١٣٥	٢٥,٧	٤١٥	٣٢,٣	٢٢٤	١٩,٦	١٠	٢٠,٠	٧٨٤	٢٦,١	٥١,٥	٠,٠١
تعفى الأسرة الفقيرة من مصاريف تعليم البنات	١٤٧	٢٨,٠	٣٩٥	٣٠,٨	٢٦٠	٢٢,٨	١١	٢٢,٠	٨١٣	٢٧,١	٢٠,٣	٠,٠١
تجعل القراءة والكتابة شرط لحصول المرأة على أى قروض أو مساعدات	٩٤	١٧,٩	٣٢٨	٢٥,٥	٨٦	٧,٥	٢	٤,٠	٥١٠	١٧,٠	١٤٥,١	٠,٠١
عمل برامج تدريبية للتدريب على حرفة	٨١	١٥,٤	٢٨١	٢١,٩	٩٦	٨,٤	٤	٨,٠	٤٦٢	١٥,٤	٨٦,٣	٠,٠١
تفعيل المنح المجانية للدراسة	٧٧	١٤,٧	٣٥٥	٢٧,٦	١٣١	١١,٥	١٠	٢٠,٠	٥٧٣	١٩,١	١١٠,٣	٠,٠١
إعداد وتأهيل مدرس محو الأمية	١٠٤	١٩,٨	٣٦٠	٢٨,٠	١٥٦	١٣,٧	١٠	٢٠,٠	٦٣٠	٢١,٠	٧٥,٧	٠,٠١
الإجمالى	**٥٢٥**		**١٢٨٤**		**١١٤١**		**٥٠**		**٣٠٠٠**			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

جدول (٥)

مقترحات المبحوثات من أفراد العينة لمواجهة مشكلة الأمية وفقا للمستويات التعليمية المختلفة

المقترحات	أميات وأشباه أميات		أقل من المتوسط		متوسط		فوق المتوسط		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
توفر فصول محو أمية فى كل مكان	٩١٣	٧٤,٦	٤٢٦	٧٣,٣	٥٧٤	٧٣,٥	٢٨١	٦٧,٩	٢١٩٤	٧٣,١	–	-
تشترط على كل خريج من الجامعة العمل بفصول محو الأمية كل فى مكانه مقابل أجر	١٨٨	١٥,٤	١٢٨	٢٢,٠	٢٠٢	٢٥,٩	١٣٨	٣٣,٣	٦٥٦	٢١,٩	٦٩,٥	٠,٠١
التوعية بأهمية محو أمية المرأة	٤٥٩	٣٧,٥	٢٦٧	٤٦,٠	٣٨٠	٤٨,٧	٢٢١	٥٣,٤	١٣٢٧	٤٤,٢	٤٣,٤	٠,٠١
تفعيل قانون التعليم الإلزامى للأبناء	٢٥٦	٢٠,٩	١٣٢	٢٢,٧	٢٣٧	٣٠,٣	١٥٩	٣٨,٤	٧٨٤	٢٦,١	٦٠,٢	٠,٠١
تعفى الأسر الفقيرة من مصاريف تعليم البنات	٢٩٢	٢٣,٩	١٤٩	٢٥,٦	٢٣٥	٣٠,١	١٣٧	٣٣,١	٨١٣	٢٧,١	١٨,٢	٠,٠١
تجعل القراءة والكتابة شرط لحصول المرأة على أى قروض أو مساعدات	١٥٢	١٢,٤	٩٠	١٥,٥	١٧٠	٢١,٨	٩٨	٢٣,٧	٥١٠	١٧,٠	٤٤,٨	٠,٠١
عمل برامج تدريبية للأميين للتدريب على حرفة	١٥٥	١٢,٧	٨٤	١٤,٥	١٣٣	١٧,٠	٩٠	٢١,٧	٤٦٢	١٥,٤	٢١,٨	٠,٠١
تفعيل المنح المجانية للدراسة	١٨٦	١٥,٢	١٠٦	١٨,٢	١٧٧	٢٢,٧	١٠٤	٢٥,١	٥٧٣	١٩,١	٢٨,٥	٠,٠١
اعداد وتأهيل مدارس محو الأمية	٢١٨	١٧,٨	١١٣	١٩,٤	١٨٣	٢٣,٤	١١٦	٢٨,٠	٦٣٠	٢١,٠	٢٣,٤	٠,٠١
الإجمالى	**١٢٢٤**		**٥٨١**		**٧٨١**		**٤١٤**		**٣٠٠٠**			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

جدول (٦)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة حول أسباب التمييز ضد الإناث فى التعليم وفقًا للبيئة السكنية

	ريف_حضر					
أسباب التمييز ضد المرأة	ريف		حضر		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
الأهل بتفضل تعليم الولد	١٠١	٦٣,١	٥٣	٦٢,٤	١٥٤	٦٢,٩
البنت أهم تساعد فى البيت	١٦	١٠,٠	١٦	١٨,٨	٣٢	١٣,١
البنت مسيرها للجواز	٣١	١٩,٤	١٣	١٥,٣	٤٤	١٨,٠
المدارس بعيدة ويتخاف عليها	٧	٤,٤	١	١,٢	٨	٣,٣
أخرى تذكر	٥	٣,١	٢	٢,٤	٧	٢,٩
عدد المستجيبات	١٦٠	١٠٠	٨٥	١٠٠	٢٤٥	١٠٠

* النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

* يسمح بتعدد الاستجابات.

جدول (٧)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة حول أسباب التمييز ضد الإناث فى التعليم وفقا للمستوى التعليمى

أسباب التمييز ضد المرأة	أميات واشباه اميات		أقل من المتوسط		متوسط		فوق المتوسط		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
الأهل بتفضل تعليم الولد	٦٨	٥٩,١	٤٨	٦٤,٠	٢٩	٧٠,٧	٩	٦٤,٣	١٥٤	٦٢,٩
البنت أهم تساعد فى البيت	١٢	١٠,٤	١٣	١٧,٣	٤	٩,٨	٣	٢١,٤	٣٢	١٣,١
البنت مسيرها للجواز	٢٦	٢٢,٦	١١	١٤,٧	٦	١٤,٦	١	٧,١	٤٤	١٨,٠
المدارس بعيدة ويتخاف عليها	٥	٤,٣	٣	٤,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٨	٣,٣
أخرى تذكر	٤	٣,٥	٠	٠,٠	٢	٤,٩	١	٧,١	٧	٢,٩
عدد المستجيبات	١١٥	١٠٠,٠	٧٥	١٠٠,٠	٤١	١٠٠,٠	١٤	١٠٠,٠	٢٤٥	١٠٠,٠

* النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

* يسمح بتعدد الاستجابات.

جدول (٨)

المشكلات التى تواجه أفراد العينة (المبحوثات)

فى تعليم أبنائهن وفقًا للمستويات التعليمية المختلفة

المشكلات*	أميات وأشباه أميات		أقل من المتوسط		متوسط		فوق المتوسط		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
بعد المدارس عن البيت	١٥٣	٢٧,٠	٦٠	٣٠,٣	٨٧	٢١,٢	٢٠	١٤,٢	٣٢٠	٢٤,٣	١٦,١	٠,٠١
تكاليف التعليم كثيرة	٤١٥	٧٣,٢	١٢٤	٦٢,٦	٢٧٠	٦٥,٩	٩٠	٦٣,٨	٨٩٩	٦٨,٣	١١,٦	٠,٠١
الدروس الخصوصية غالية	٤٠٠	٧٠,٥	١٤٤	٧٢,٧	٣٢٦	٧٩,٥	١٠٦	٧٥,٢	٩٧٦	٧٤,٢	١٠,٢	٠,٠٥
عدم وجود المدرسين بالمدارس	١٢٧	٢٢,٤	٥٢	٢٦,٣	١٣٧	٣٣,٤	٥٦	٣٩,٧	٣٧٢	٢٨,٣	٢٤,٥	٠,٠١
المناهج طويلة وصعبة	١٤٦	٢٥,٧	٦١	٣٠,٨	١٧٣	٤٢,٢	٧١	٥٠,٤	٤٥١	٣٤,٣	٤٦,٩	٠,٠١
مفيش مدارس للمعاقين والمدارس العادية بترفضهم	٣٣	٥,٨	١٥	٧,٦	٢٧	٦,٦	١٢	٨,٥	٨٧	٦,٦	–	–
تدنى نظرة المجتمع للتعليم الفنى وخريجيه	٣٥	٦,٢	١٨	٩,١	٣٦	٨,٨	١٥	١٠,٦	١٠٤	٧,٩	–	–
مفيش اهتمام بالتدريب داخل التعليم الفنى	٥٢	٩,٢	٢١	١٠,٦	٤٤	١٠,٧	٢٠	١٤,٢	١٣٧	١٠,٤	–	–
بيتخرجوا مش بيلاقوا شغل	١٣٩	٢٤,٥	٣٢	١٦,٢	١١٨	٢٨,٨	٤٢	٢٩,٨	٣٣١	٢٥,٢	١٣,١	٠,٠١
المناهج غير مناسبة مع احتياجات المجتمع	٤١	٧,٢	٢٦	١٣,١	٨٦	٢١,٠	٥٣	٣٧,٦	٢٠٦	١٥,٧	٩١,٥	٠,٠١
عدد المستجيبات	٥٦٧		١٩٨		٤١٠		١٤١		١٣١٦			

* يسمح بتعدد الاستجابات النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

ملاحق الفصل الثالث

جدول (١)

تصنيف الحالة العملية لأفراد العينة وفقًا للمستوى التعليمى

مستوى التعليم / الحالة العملية	أميات وأشباه أميات		أقل من المتوسط		متوسط		فوق المتوسط		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
أعمل	٩٧	٧,٩	٨٦	١٤,٨	٢٥٩	٣٣,٢	٧٥	١٨,١	٥١٧	١٧,٢
لا أعمل وأبحث عن عمل	٣٧	٣,٠	١١٦	٢٠,٠	٥٧	٧,٣	١٣٠	٣١,٤	٣٤٠	١١,٣
عاجزة عن العمل	٨	٠,٧	٦	١,٠	١	٠,١	١	٠,٢	١٦	٠,٥
طالبة	٠	٠,٠	١٠٩	١٨,٨	١٨	٢,٣	٤١	٩,٩	١٦٨	٥,٦
ربة منزل	٩٠١	٧٣,٦	٢٢٣	٣٨,٣	٣٨٧	٤٩,٥	١٤٣	٣٤,٥	١٦٥٤	٢٥,٢
لا أرغب فى العمل	١٢٥	١٠,٢	٤١	٧,١	٤٩	٦,٣	١٦	٣,٩	٢٣١	٧,٧
على المعاش	٥٦	٤,٦	٠	٠,٠	١٠	١,٣	٨	٢,٠	٧٤	٢,٥
الإجمالى	**١٢٢٤**	**١٠٠,٠**	**٥٨١**	**١٠٠,٠**	**٧٨١**	**١٠٠,٠**	**٤١٤**	**١٠٠,٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠,٠**

كا^{٢} =٩٠١,٢، عند مستوى معنوية ٠.٠١

جدول (٢)

تصنيف الحالة العملية وفقًا لفئات السن

فئات السن / الحالة العملية	١٨-		٣٥-		٥٠-		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
أعمل	٢٤٤	١٧,٤	١٩٩	٢٢,٧	٧٤	١٠,٣	٥١٧	١٧,٢
لا أعمل وأبحث عن عمل	٢٨٠	١٩,٩	٥٤	٦,٢	٦	٠,٨	٣٤٠	١١,٣
عاجزة عن العمل	٦	٠,٤	٤	٠,٥	٦	٠,٨	١٦	٠,٥
طالبة	١٦٨	١٢,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	١٦٨	٥,٦
ربة منزل	٥٨٨	٤١,٨	٥٦٩	٦٥,٠	٤٩٧	٦٩,٠	١٦٥٤	٥٥,٢
لا أرغب فى العمل	١١٩	٨,٥	٤١	٤,٧	٧١	٩,٩	٢٣١	٧,٧
على المعاش	٠	٠,٠	٨	٠,٩	٦٦	٩,٢	٧٤	٢,٥
الإجمالى	**١٤٠٥**	**١٠٠,٠**	**٨٧٥**	**١٠٠,٠**	**٧٢٠**	**١٠٠,٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠,٠**

كا^{٢} = ٦٥٢، عند مستوى معنوية ٠,٠١.

جدول (٣)

أسباب إحجام المبحوثات من أفراد العينةعن العمل وفقًا للأقاليم_الجغرافية

أسباب الأحجام / الأقاليم الجغرافية	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
لا يوجد عمل بالقطاع الحكومى	٢٠	٦٠,٦	١٣٥	٧٥,٨	٦٦	٥٢,٠	١	٥٠,٠	٢٢٢	٦٥,٣	١٩,٢	٠,٠١
لا يوجد عمل بالقطاع الخاص	٩	٢٧,٣	٣٨	٢١,٣	٢٨	٢٢,٠	٠	٠,٠	٧٥	٢٢,١	–	–
لا يوجد عمل مناسب لمستوى تعليمى	١٦	٤٨,٥	٤٨	٢٧,٠	٣١	٢٤,٤	٠	٠,٠	٩٥	٢٧,٩	٨,٥	٠,٠١
الشغل المتاح غير مناسب لظروفى الاجتماعية	١٠	٣٠,٣	٣٤	١٩,١	٢٩	٢٢,٨	٢	١٠٠	٧٥	٢٢,١	٩,٣	٠,٠١
الشغل اليومين دول بالواسطة والمحسوبية	١٩	٥٧,٦	٧٧	٤٣,٣	٤١	٣٢,٣	١	٥٠,٠	١٣٨	٤٠,٦	٨,٢	٠,٠١
فرص العمل قليلة أمام المرأة	١٠	٣٠,٣	٢٩	١٦,٣	٢٣	١٨,١	٢	١٠٠	٦٤	١٨,٨	١٢,٣	٠,٠١
تفضيل العمالة من الذكور	٤	١٢,١	٢١	١١,٨	١٢	٩,٤	٠	٠,٠	٣٧	١٠,٩	–	
لا توجد فرص عمل متاحة للى عندهم إعاقة	٤	١٢,١	٤	٢,٢	٦	٤,٧	٠	٠,٠	١٤	٤,١	–	
عدد المستجيبات	٣٣		١٧٨		١٢٧		٢		٣٤٠			

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

يسمح بتعدد الاستجابات.

جدول (٤)

أسباب إحجام غير العاملات من أفراد العينة عن العمل وفقًا للمستوى التعليمى

مستوى التعليم / أسباب الأحجام	أميات وأشباه أميات		أقل من المتوسط		متوسط		فوق المتوسط		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
لا يوجد عمل بالقطاع الحكومى	١٨	٤٨,٦	٧٠	٦٠,٣	٣٥	٦١,٤	٩٩	٧٦,٢	٢٢٢	٦٥,٣	١٢	٠,٠١
لا يوجد عمل بالقطاع الخاص	٨	٢١,٦	٢٧	٢٣,٣	١٤	٢٤,٦	٢٦	٢٠,٠	٧٥	٢٢,١	–	–
لايوجد عمل مناسب لمستوى تعليمى	١٢	٣٢,٤	٢٧	٢٣,٣	١١	١٩,٣	٤٥	٣٤,٦	٩٥	٢٧,٩	–	–
الشغل المتاح غير مناسب لظروفى الاجتماعية	١٤	٣٧,٨	٢٨	٢٤,١	١٤	٢٤,٦	١٩	١٤,٦	٧٥	٢٢,١	١٠	٠,٠٥
الشغل اليومين دول بالواسطة والمحسوبية	١١	٢٩,٧	٤٩	٤٢,٢	٢٧	٤٧,٤	٥١	٣٩,٢	١٣٨	٤٠,٦	–	–
فرص العمل قليلة أمام المرأة	١١	٢٩,٧	٢٧	٢٣,٣	١٣	٢٢,٨	١٣	١٠,٠	٦٤	١٨,٨	١١,٦	٠,٠١
تفضيل العمالة من الذكور	٦	١٦,٢	١٠	٨,٦	٥	٨,٨	١٦	١٢,٣	٣٧	١٠,٩	–	–
لا يوجد فرص عمل متاحة للى عندهم إعاقة	٣	٨,١	٤	٣,٤	٢	٣,٥	٥	٣,٨	١٤	٤,١	–	–
عدد المستجيبات	٣٧		١١٦		٥٧		١٣٠		٣٤٠			

جدول (٥)

أسباب ترك العمل لمن سبق لهن العمل من أفراد العينة وفقًا للأقاليم الجغرافية

الأسباب* / أقاليم جغرافية	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
غير محتاجة للشغل	١٠	١٣,٢	١١	٩,٥	٢٠	٢٤,٧	٠	٠,٠	٤١	١٥,٠	٨,٩	٠,٠١
سوء معاملة صاحب العمل	١٤	١٨,٤	٢٣	١٩,٨	٢٥	٣٠,٩	٠	٠,٠	٦٢	٢٢,٧	–	–
الأجر قليل	١٦	٢١,١	٢٧	٢٣,٣	٣٦	٤٤,٤	٠	٠,٠	٧٩	٢٨,٩	١٣,٦	٠,٠١
لا أحب الشغلانة اللى بشتغلها	١٦	٢١,١	١٨	١٥,٥	٢٢	٢٧,٢	٠	٠,٠	٥٦	٢٠,٥	–	–
التمييز ضد المرأة فى الشغل	١١	١٤,٥	١٢	١٠,٣	١٩	٢٣,٥	٠	٠,٠	٤٢	١٥,٤	٦,٤	٠,٠٥
رعاية أولادى أهم	٣٥	٤٦,١	٤٤	٣٧,٩	٤١	٥٠,٦	٠	٠,٠	١٢٠	٤٤,٠	–	–
للاستكمال تعليمى	١٠	١٣,٢	١٢	١٠,٣	٢٤	٢٩,٦	٠	٠,٠	٤٦	١٦,٨	١٣,٧	٠,٠١
منعنى زوجى من العمل	٤١	٥٣,٩	٦٢	٥٣,٤	٣٤	٤٢,٠	٠	٠,٠	١٣٧	٥٠,٥	–	–
عدد المستجيبات	٧٦		١١٦		٨١		٠	٠,٠	٢٧٣			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

جدول (٦)

أسباب ترك العمل لمن سبق لهن العمل من أفراد العينة وفقًا للمستوى التعليمى

مستوى التعليم / الأسباب	أميات وأشباه أميات		أقل من المتوسط		متوسط		فوق المتوسط		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
غير محتاجة للشغل	١١	١٢,٢	٩	١٨,٠	١٤	١٨,٧	٧	١٢,١	٤١	١٥,٠	–	–
سوء معاملة صاحب العمل	٢١	٢٣,٣	١٣	٢٦,٠	١٩	٢٥,٣	٩	١٥,٥	٦٢	٢٢,٧	–	–
الأجر قليل	٢٦	٢٨,٩	١٨	٣٦,٠	٢٠	٢٦,٧	١٥	٢٥,٩	٧٩	٢٨,٩	–	–
لا أحب الشغلانة اللى باشتغلها	١٦	١٧,٨	١٥	٣٠,٠	١٥	٢٠,٠	١٠	١٧,٢	٥٦	٢٠,٥	–	–
التمييز ضد المرأة فى الشغل	١٣	١٤,٤	١٠	٢٠,٠	١٢	١٦,٠	٧	١٢,١	٤٢	١٥,٤	–	–
رعاية أولادى أهم	٣٢	٣٥,٦	١٥	٣٠,٠	٤١	٥٤,٧	٣٢	٥٥,٢	١٢٠	٤٤,٠	١٢,٩	٠,٠١
للاستكمال تعليمى	١١	١٢,٢	١٢	٢٤,٠	١٥	٢٠,٠	٨	١٣,٨	٤٦	١٦,٨	–	–
منعنى زوجى من العمل	٥١	٥٦,٧	٢٤	٤٨,٠	٣٧	٤٩,٣	٢٥	٤٣,١	١٣٧	٥٠,٢	–	–
عدد المستجيبات	٩٠		٥٠		٧٥		٥٨		٢٧٣			

يسمح بتعدد الاستجابات. النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

جدول (٧)

توزيع أفراد العينة العاملات على قطاعات العمل وفقًا للأقاليم الجغرافية

أقاليم جغرافية / قطاعات العمل	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
بالحكومة والقطاع العام	٤١	٣٧,٣	١٣٩	٥٢,١	٤٠	٣٠,٥	٤	٤٤,٤	٢٢٤	٤٣,٣
بالقطاع الخاص (مثلا المصانع، الشركات، المتاجر)	٤٠	٣٦,٤	٦٦	٢٤,٧	٤٣	٣٢,٨	٥	٥٥,٦	١٥٤	٢٩,٨
لديها مشروع خاص (تعمل بالعمل الحر)	١٦	١٤,٥	١٨	٦,٧	١٧	١٣,٠	٠	٠,٠	٥١	٩,٩
فى القطاع غير الرسمى	١٣	١١,٨	٤٤	١٦,٥	٣١	٢٣,٧	٠	٠,٠	٨٨	١٧,٠
الإجمالى	**١١٠**	**١٠٠**	**٢٦٧**	**١٠٠**	**١٣١**	**١٠٠**	**٩**	**١٠٠**	**٥١٧**	**١٠٠**

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

كا٢ = ٣٠,٩ عند مستوى معنوية ٠,٠١

جدول (٨)

توزيع أفراد العينة العاملات على قطاعات العمل وفقًا للمستوى التعليمى

مستوى التعليم / قطاعات العمل	أميات وأشباه أميات		أقل من المتوسط		متوسط		فوق المتوسط		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
بالحكومة والقطاع العام	٨	٨,٢	٢٠	٢٣,٣	١٣٩	٥٣,٧	٥٧	٧٦,٠	٢٢٤	٤٣,٣
بالقطاع الخاص (مثلا المصانع، الشركات)	١٨	١٨,٦	٣٨	٤٤,٢	٨٦	٣٣,٢	١٢	١٦,٠	١٥٤	٢٩,٨
لديها مشروع خاص (تعمل بالعمل الحر)	٢٥	٢٥,٨	٩	١٠,٥	١٤	٥,٤	٣	٤,٠	٥١	٩,٩
فى القطاع غير الرسمى	٤٦	٤٧,٤	١٩	٢٢,١	٢٠	٧,٧	٣	٤,٠	٨٨	١٧,٠
الإجمالى	**٩٧**	**١٠٠,٠**	**٨٦**	**١٠٠,٠**	**٢٥٩**	**١٠٠,٠**	**٧٥**	**١٠٠,٠**	**٥١٧**	**١٠٠,٠**

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

كا٢ = ١٨٣,٧ عند مستوى معنوية ٠,٠١

جدول (٩)

أهم المشكلات التى تواجه أفراد العينة من العاملات فى القطاع الحكومى وفقًا للأقاليم الجغرافية

مستوى التعليم / مشكلات العاملات فى القطاع الحكومى*	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
لا يوجد دورات تدريبية	١٢	٢٩,٣	٣٧	٢٦,٦	٨	٢٠,٠	٢	٥٠,٠	٥٩	٢٦,٣	–	–
ضعف الأجور	٢٦	٦٣,٤	١٠١	٧٢,٧	٢٦	٦٥,٠	٤	١٠٠	١٥٧	٧٠,١	–	–
منع المرأة من العمل فى مجالات معينة	٩	٢٢,٠	٢٢	١٥,٨	٨	٢٠,٠	٠	٠,٠	٣٩	١٧,٤	–	–
التمييز ضد المرأة فى الترقى وشغل المناصب القيادية	١٧	٤١,٥	٣١	٢٢,٣	٥	١٢,٥	٠	٠,٠	٥٣	٢٣,٧	١١,٣	٠,٠١٢
عدم التشجيع على الابتكاروالتطوير	١٨	٤٣,٩	٧٠	٥٠,٤	١٤	٣٥,٠	٠	٠,٠	١٠٢	٤٥,٥	–	–
عدم وجود حضانات فى مكان العمل	١٣	٣١,٧	٢٥	١٨,٠	٣	٧,٥	٢	٥٠,٠	٤٣	١٩,٢	١٠,٢	٠,٠١
عدم وجود وسيلة مواصلات تابعة للعمل	١٩	٤٦,٣	٥٢	٣٧,٤	١٠	٢٥,٠	٤	١٠٠	٨٥	٣٧,٩	١٠,٦	٠,٠١
عدد المستجيبات	٤١		١٣٩		٤٠		٤		٢٢٤			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

جدول (١٠)

أهم المشكلات التى تواجه أفراد العينة من العاملات فى القطاع الخاص وفقًا للأقاليم الجغرافية

المشكلات* / أقاليم جغرافية	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
أوقات العمل مش مناسبة لظروفى الاجتماعية	١٥	٣٧,٥	٢١	٣١,٨	١١	٢٥,٦	٤	٨٠,٠	٥١	٣٣,١	–	–
الشغل بنظام العقود المؤقتة	١٧	٤٢,٥	٣٤	٥١,٥	٨	١٨,٦	٠	٠,٠	٥٩	٣٨,٣	١٥,٣	٠,٠١
ضعف الأجر	٣٠	٧٥,٠	٤٠	٦٠,٦	٣١	٧٢,١	١	٢٠,٠	١٠٢	٦٦,٢	٧,٧	٠,٠٥
مفيش تأمينات اجتماعية	٢٠	٥٠,٠	٢٢	٣٣,٣	١٠	٢٣,٣	١	٢٠,٠	٥٣	٣٤,٤	–	–
مفيش دورات تدريبية	٦	١٥,٠	٦	٩,١	٣	٧,٠	٠	٠,٠	١٥	٩,٧	–	–
سوء معاملة صاحب العمل	٩	٢٢,٥	١٨	٢٧,٣	٧	١٦,٣	٤	٨٠,٠	٣٨	٢٤,٧	١٠,٢	٠,٠١
عدم الاحساس بالامان	١٩	٤٧,٥	٢٤	٣٦,٤	١٤	٣٢,٦	٤	٨٠,٠	٦١	٣٩,٦	–	–
صعوبة الحصول على اجازات	١٦	٤٠,٠	٢٩	٤٣,٩	١٥	٣٤,٩	١	٢٠,٠	٦١	٣٩,٦	–	–
عدم وجود تأمين صحى	١٧	٤٢,٥	٢٧	٤٠,٩	١٢	٢٧,٩	٠	٠,٠	٥٦	٣٦,٤	–	–
التحرش	٩	٢٢,٥	١١	١٦,٧	٣	٧,٠	١	٢٠,٠	٢٤	١٥,٦	–	–
عدد المستجيبات	٤٠		٦٦		٤٣		٥		١٥٤			–

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

*يسمح بتعدد الاستجابات.

جدول (١١)

أهم المشكلات التى تعانى منها المرأة صاحبة المشروع الخاص بها وفقًا للأقاليم الجغرافية

المشكلات / أقاليم جغرافية	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
ارتفاع قيمة الضرائب	٨	٥٠,٠	١٠	٥٥,٦	٣	١٧,٦	٠	٠,٠	٢١	٤١,٢	٥,٧	–
ارتفاع سعر الفائدة	٤	٢٥,٠	١	٥,٦	٨	٤٧,١	٠	٠,٠	١٣	٢٥,٥	٧,٩	–
إجراءات القروض الطويلة	٣	١٨,٨	٣	١٦,٧	٣	١٧,٧	٠	٠,٠	٩	١٧,٦	–	–
تعقد إجراءات التقاضى	٣	١٨,٨	٣	١٦,٧	١	٥,٩	٠	٠,٠	٧	١٣,٧	–	–
عدم توافر عمالة ماهرة	١	٦,٣	٣	١٦,٧	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٤	٧,٨	–	–
ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج	٩	٥٦,٣	٩	٥٠,٠	٦	٣٥,٣	٠	٠,٠	٢٤	٤٧,١	–	–
عدم وجود حوافز تساعد التوسع فى الإنتاج	٠	٠,٠	١	٥,٦	٠	٠,٠	٠	٠,٠	١	٢,٠	–	–
صعوبة التسويق	٢	١٢,٥	٣	١٦,٧	٣	١٧,٦	٠	٠,٠	٨	١٥,٧	–	–
صعوبة التعامل مع الجهات الحكومية	١	٦,٣	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	١	٢,٠	–	–
ارتفاع أجور العمالة مقارنة بإنتاجيتهم	١	٦,٣	٢	١١,١	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٣	٥,٩	–	–
الربح قليل	١٠	٦٢,٥	٧	٣٨,٩	٨	٤٧,١	٠	٠,٠	٢٥	٤٩,٠	–	–
عدد المستجيبات	١٦		١٨		١٧		٠		٥١			

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

يسمح بتعدد الاستجابات.

جدول (١٢)

أهم المشكلات التى تواجه أفراد العينة من العاملات فى القطاع غير الرسمى وفقًا للأقاليم الجغرافية

المشكلات / أقاليم جغرافية	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
لا يوجد عقد رسمى	٣	٢٣,١	٢٦	٥٩,١	١٣	٤١,٩	٠	٠,٠	٤٢	٤٧,٧	٦	٠,٠٥
ضعف الأجر	١٣	١٠٠	٣٥	٧٩,٥	٢٣	٧٤,٢	٠	٠,٠	٧١	٨٠,٧	–	–
لاتوجد تأمينات اجتماعية	٣	٢٣,١	٣١	٧٠,٥	١٣	٤١,٩	٠	٠,٠	٤٧	٥٣,٤	١١,٦	٠,٠١
سوء معاملة صاحب العمل	٢	١٥,٤	٢٠	٤٥,٥	١٦	٥١,٦	٠	٠,٠	٣٨	٤٣,٢	–	–
عدم الاحساس بالأمان	٧	٥٣,٨	٢٩	٦٥,٩	١٧	٥٤,٨	٠	٠,٠	٥٣	٦٠,٢	–	–
لا يوجد اهتمام من الحكومة للعاملين بالقطاع ده	٢	١٥,٤	٢٨	٦٣,٦	١٢	٣٨,٧	٠	٠,٠	٤٢	٤٧,٧	١٠,٩	٠,٠١
دفع الاتاوات للبلطجة	٢	١٥,٤	١٨	٤٠,٩	٦	١٩,٤	٠	٠,٠	٢٦	٢٩,٥	–	–
صعوبة الحصول على القروض	٢	١٥,٤	١٤	٣١,٨	٧	٢٢,٦	٠	٠,٠	٢٣	٢٦,١	–	–
عدم وجود مكان لمزاولة النشاط	٢	١٥,٤	١٤	٣١,٨	٨	٢٥,٨	٠	٠,٠	٢٤	٢٧,٣	–	–
العائد المادى غير مستقر	٧	٥٣,٨	٣٥	٧٩,٥	١٦	٥١,٦	٠	٠,٠	٥٨	٦٥,٩	٧,٣	٠,٠٥
عدد المستجيبات	١٣		٤٤		٣١		٠	٠,٠	٨٨			

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق. يسمح بتعدد الاستجابات.

جدول (١٣)

أهم المشكلات التى تواجه أفراد العينة من العاملات فى القطاع غير الرسمى وفقًا المستوى التعليمى

المشكلات / مستوى التعليم	أميات وأشباه أميات		أقل من المتوسط		متوسط		فوق المتوسط		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
لا يوجد عقد رسمى	١٧	٣٧,٠	١٢	٦٣,٢	١٠	٥٠,٠	٣	١٠٠,٠	٤٢	٤٧,٧	–	–
ضعف الأجر	٣٥	٧٦,١	١٩	١٠٠,٠	١٤	٧٠,٠	٣	١٠٠,٠	٧١	٨٠,٧	–	–
لا توجد تأمينات اجتماعية	٢٠	٤٣,٥	١١	٥٧,٩	١٣	٦٥,٠	٣	١٠٠,٠	٤٧	٥٣,٤	–	–
سوء معاملة صاحب العمل	١٣	٢٨,٣	١٣	٦٨,٤	٩	٤٥,٠	٣	١٠٠,٠	٣٨	٤٣,٢	١٣,١	٠,٠١
عدم الإحساس بالأمان	٢٥	٥٤,٣	١٣	٦٨,٤	١٢	٦٠,٠	٣	١٠٠,٠	٥٣	٦٠,٢	–	–
لا يوجد اهتمام من الحكومة للعاملين بالقطاع ده	١٦	٣٤,٨	٩	٤٧,٤	١٤	٧٠,٠	٣	١٠٠,٠	٤٢	٤٧,٧	١٠,٤	٠,٠٥
دفع الأتاوات للبلطجة	٦	١٣,٠	٥	٢٦,٣	١٢	٦٠,٠	٣	١٠٠,٠	٢٦	٢٩,٥	٢٢,٢	٠,٠١
صعوبة الحصول على القروض	٧	١٥,٢	٤	٢١,١	٩	٤٥,٠	٣	١٠٠,٠	٢٣	٢٦,١	١٥,٣	٠,٠١
عدم وجود مكان لمزاولة النشاط	٨	١٧,٤	٤	٢١,١	٩	٤٥,٠	٣	١٠٠,٠	٢٤	٢٧,٣	١٣,٨	٠,٠١
العائد المادى غير مستقر	٢٩	٦٣,٠	١١	٥٧,٩	١٥	٧٥,٠	٣	١٠٠,٠	٥٨	٦٥,٩	–	–
عدد المستجيبات	٤٦		١٩		٢٠		٣		٨٨			

يسمح بتعدد الاستجابات. النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

جدول (١٤)

أهم صور التمييز التى تعانى منها المرأة من أفراد العينة وفقًا المستوى التعليمى

مستوى التعليم / صور التمييز	أميات واشباه أميات		أقل من المتوسط		متوسط		فوق المتوسط		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
التحيز ضد المرأة فى الترقى وشغل المناصب القيادية	١٢٠	٢٥,٨	٩٢	٣٣,٩	١٢٤	٣٨,٨	٨١	٤٨,٥	٤١٧	٣٤,١	٣٢,٩	٠,٠١
منع المرأة من العمل فى مجالات معينة	٢٢٤	٤٨,١	١٤٤	٥٣,١	١٨٩	٥٩,١	٩٧	٥٨,١	٦٥٤	٥٣,٤	١٠,٩	٠,٠٥
تفضيل تعيين الذكور على الإناث فى العمل	٢٧٢	٥٨,٤	١٥٨	٥٨,٣	١٦٠	٥٠,٠	٩٥	٥٦,٩	٦٨٥	٥٦,٠	–	–
عدم المساواة بين الرجل والمرأة فى فرص التدريب	٥٥	١١,٨	٥١	١٨,٨	٤٣	١٣,٤	٣٧	٢٢,٢	١٨٦	١٥,٢	١٤	٠,٠١
عدم المساواة بين الرجل والمرأة فى الأجر	١٠١	٢١,٧	٦٧	٢٤,٧	٩٤	٢٩,٤	٤٥	٢٦,٩	٣٠٧	٢٥,١	–	–
سوء معاملة صاحب العمل	٧٢	١٥,٥	٤٧	١٧,٣	٦١	١٩,١	٣٤	٢٠,٤	٢١٤	١٧,٥	–	–
عدد المستجيبات	٤٦٦		٢٧١		٣٢٠		١٦٧		١٢٢٤			

يسمح بتعدد الاستجابات. النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

جدول (١٥)

رأى المبحوثات من أفراد العينة فى إجراءات تتخذها الحكومة للتغلب على البطالة وفقًا المستوى التعليمى

الإجراءات / مستوى التعليم	أميات واشباه أميات		أقل من المتوسط		متوسط		فوق المتوسط		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
دعم للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر	٦٧٦	٥٥,٢	٣٥٠	٦٠,٢	٤٦٧	٥٩,٨	٢٤٤	٥٨,٩	١٧٣٧	٥٧,٩	١٢,٤	٠,٠١
تقديم الحوافز للمنشأت الكبرى لتوفير فرص العمل للمرأة	٢٨٢	٢٣,٠	١٤٤	٢٤,٨	٢١٠	٢٦,٩	١٠١	٢٤,٤	٧٣٧	٢٤,٦	–	–
تحمل الدولة جزءًا من تكلفة تدريب العمالة	١٧٥	١٤,٣	١١٧	٢٠,٥	١٧٠	٢١,٨	١٠٢	٢٤,٦	٥٦٦	١٨,٩	–	
التواصل المستمر بين الجامعات وأصحاب العمل لتوفير فرص العمل	١٧٢	١٤,١	١١٠	١٨,٩	٢٠٤	٢٦,١	١٢٠	٢٩,٠	٦٠٦	٢٠,٢	٣٠,٩	٠,٠١
تفعيل تخصيص فرص عمل للى عندهم إعاقة	١٥٤	١٢,٦	٧٢	١٢,٤	١١٥	١٤,٧	٦٨	١٦,٤	٤٠٩	١٣,٦	٦٦,١	٠,٠١
توفير فرص عمل لها	٨٦٢	٧٠,٤	٤١٥	٧١,٤	٥٥٢	٧٠,٧	٣٢٩	٧٩,٥	٢١٥٨	٧١,٩	١٣,٧	٠,٠١
عدد المستجيبات	١٢٢٤		٥٨١		٧٨١		٤١٤		٣٠٠٠			

يسمح بتعدد الاستجابات.

جدول (١٦)

مقترحات المبحوثات من أفراد العينة بشأن التغلب على مشكلة البطالة وفق للأقاليم الجغرافية

أقاليم جغرافية / مقترحات الحل*	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
دعم للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر	٢٣٦	٤٥,٠	٧٩١	٦١,٦	٦٧٥	٥٩,٢	٣٥	٧٠,٠	١٧٣٧	٥٧,٩	٤٧	٠,٠١
تقديم الحوافز للمنشأت الكبرى لتوفير فرص العمل للمرأة	١٢١	٢٣,٠	٣٧٧	٢٩,٤	٢٢٨	٢٠,٠	١١	٢٢,٠	٧٣٧	٢٤,٦	٢٩,٧	٠,٠١
تحمل الدولة جزء من تكلفة تدريب العمالة	١٠٣	١٩,٦	٢٨٩	٢٢,٥	١٦٨	١٤,٧	٦	١٢,٠	٥٦٦	١٨,٩	٢٥,٦	٠,٠١
التواصل المستمر بين الجامعات وأصحاب العمل لتوفير فرص العمل	٨٧	١٦,٦	٣٧٠	٢٨,٨	١٤٨	١٣,٠	١	٢,٠	٦٠٦	٢٠,٢	١١١٠	٠,٠١
تفعيل تخصيص فرص عمل للى عندهم إعاقة	٥٤	١٠,٣	٢٦٤	٢٠,٦	٨٤	٧,٤	٧	١٤,٠	٤٠٩	١٣,٦	٩٥	٠,٠١
توفير فرص عمل لها	٤٠٣	٧٦,٨	٩١٨	٧١,٥	٧٩٦	٦٩,٨	٤١	٨٢,٠	٢١٥٨	٧١,٩	١١,٣	٠,٠١
عدد المستجيبات	٥٢٥		١٢٨٤		١١٤١		٥٠		٣٠٠٠			

*يسمح بتعدد الاستجابات.

ملاحق الفصل الرابع

جدول (١)

نوعية المعاش للمستفيدات من أفراد العينة وفقًا للأقاليم الجغرافية

الاستجابة	الأقاليم الجغرافية									
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
معاش السادات	٢	١,٨	٦١	٢٩,٦	١٣	٦,١	٠	٠,٠	٧٦	١٣,٩
معاش الضمان	٨	٧,٣	٣٣	١٦,٠	٥٥	٢٥,٧	١١	٦١,١	١٠٧	١٩,٥
قرار ١١٢	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠
معاش الزوج/ الوالد/ الابن	٨٠	٧٢,٧	١٠٦	٥١,٥	١٠٠	٤٦,٧	٧	٣٨,٩	٢٩٣	٥٣,٥
معاش من العمل	١١	١٠,٠	٦	٢,٩	٧	٣,٣	٠	٠,٠	٢٤	٤,٤
تكافل وكرامة	٩	٨,٢	٠	٠,٠	٣٩	١٨,٢	٠	٠,٠	٤٨	٨,٨
عدد المستجيبات	١١٠	١٠٠	٢٠٦	١٠٠	٢١٤	١٠٠	١٨	١٠٠	٥٤٨	١٠٠

* يسمح بتعدد الاستجابات.

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

كا^{٢} =١٥٢، عند مستوى معنوية ٠,٠٠١

جدول (٢)

أسباب عدم حصول المبحوثات من أفراد العينة على معاش وفقًا للأقاليم الجغرافية

الاستجابة*	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
لا توجد أوراق رسمية	١٦	٣,٩	٣٩	٣,٦	٨٠	٨,٦	٠	٠,٠	١٣٥	٥,٥	٢٨,٨	٠,٠١
لا أعرف الإجراءات	٢١	٥,١	٥٣	٤,٩	٦٢	٦,٧	٠	٠,٠	١٣٦	٥,٥	–	–
لا أعرف أن لى معاش	٢٤	٥,٨	٩٦	٨,٩	٩٠	٩,٧	٠	٠,٠	٢١٠	٨,٦	٨,٨	٠,٠٥
لا أستحق الحصول على معاش	٣٩٩	٩٦,١	٩٨٧	٩١,٦	٨٠٦	٨٦,٩	٣٢	١٠٠	٢٢٢٤	٩٠,٧	٣٤	٠,٠١
عدد المستجيبات	٤١٥		١٠٧٨		٩٢٧		٣٢		٢٤٥٢			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

جدول (٣)

أسباب عدم الانضمام لمظلة التأمين الصحي وفقًا للأقاليم الجغرافية

الاستجابة*	الأقاليم الجغرافية										كا٢	مستوى المعنوية
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
بسبب عدم العمل	٣٥٤	٧٩,٦	٨٨٣	٧٨,٧	٦٥٠	٦٣,١	٣٧	٨٢,٢	١٩٢٤	٧٢,٨	٨٠	٠,٠١
شغلتى ليس لها تأمين صحى	٤٢	٩,٤	٩٣	٨,٣	٦٥	٦,٣	٨	١٧,٨	٢٠٨	٧,٩	١١,٣	٠,٠١
لا أعرف كيفية الاشتراك	٦٩	١٥,٥	١٦٥	١٤,٧	١٤٧	١٤,٣	٨	١٧,٨	٣٨٩	١٤,٧	–	–
لا أستطيع دفع رسومه	٣١	٧,٠	٨٣	٧,٤	١٢٦	١٢,٢	٠	٠,٠	٢٤٠	٩,١	٢٣	٠,٠١
بفضل أروح لطبيب خاص	١٨	٤,٠	٩١	٨,١	٦٧	٦,٥	٣	٦,٧	١٧٩	٦,٨	٨,٥	٠,٠٥
لأن الخدمة الصحية داخل التأمين سيئة	٣٩	٨,٨	٨٤	٧,٥	١٥٩	١٥,٤	٠	٠,٠	٢٨٢	١٠,٧	٤٣,٥	٠,٠١
لعدم وجود كل التخصصات	٣٣	٧,٤	٧٤	٦,٦	٨١	٧,٩	٠	٠,٠	١٨٨	٧,١	–	–
عدد المستجيبات	٤٤٥		١١٢٢		١٠٣٠		٤٥		٢٦٤٢			

يسمح بتعدد الاستجابات.

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

جدول (٤)

آراء المبحوثات من أفراد العينة تجاه رفض عملية الختان وفقًا للأقاليم الجغرافية

الاستجابة*	الأقاليم الجغرافية										كا٢	مستوى المعنوية
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
يسبب أضرار صحية	٢٤٠	٦٨,٤	٥٥٣	٧٠,٧	٤٠٦	٧٨,٧	٢٣	٦٩,٧	١٢٢٢	٧٢,٧	١٤,٣	٠,٠١
يسبب نزيف للبنت	١٤١	٤٠,٢	٣٠١	٣٨,٥	١٧٩	٣٤,٧	١٥	٤٥,٥	٦٣٦	٣٧,٨	–	–
يؤدى للوفاة	٧٢	٢٠,٥	١٩٢	٢٤,٦	١٢١	٢٣,٤	٠	٠,٠	٣٨٥	٢٢,٩	١٢,٢	٠,٠١
يسبب مشاكل بعد الزواج	١٢٤	٣٥,٣	٣٨٥	٤٩,٢	١٣٠	٢٥,٢	٢٣	٦٩,٧	٦٦٢	٣٩,٤	٩٠,٤	٠,٠١
عدد المستجيبات	٣٥١		٧٨٢		٥١٦		٣٣		١٦٨٢			

يسمح بتعدد الاستجابات. النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

ملاحق الفصل الخامس

جدول (١)

مدى اهتمام المبحوثات من أفراد العينة بالسياسة وفق السن

الاستجابة	فئات السن							
	١٨ –		٣٥ –		٥٠ –		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٢١١	١٥,٠	١١٧	١٣,٤	٨٣	١١,٥	٤١١	١٣,٧
أحيانا	٤١٠	٢٩,٢	٢٢٣	٢٥,٥	١٢٧	١٧,٦	٧٦٠	٢٥,٣
لا	٧٨٤	٥٥,٨	٥٣٥	٦١,١	٥١٠	٧٠,٩	١٨٢٩	٦١,٠
الإجمالى	**١٤٠٥**	**١٠٠**	**٨٧٥**	**١٠٠**	**٧٢٠**	**١٠٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

جدول (٢)

مدى اهتمام المبحوثات من أفراد العينة بالسياسة وفقًا للمستوى التعليمى

الحالة العملية	أميات وأشباه أميات		أقل من المتوسط		متوسط		فوق المتوسط		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٨٧	٧,١	٤٣	١٣,٥	١٠٥	١٣,٤	١٧٦	٢٦,١	٤١١	١٣,٧
أحيانا	١٧٤	١٤,٢	٦٤	٢٠,١	٢١٩	٢٧,٩	٣٠٣	٤٥,٠	٧٦٠	٢٥,٣
لا	٩٦٣	٧٨,٧	٢١١	٦٦,٤	٤٦٠	٥٨,٧	١٩٥	٢٨,٩	١٨٢٩	٦١,٠
الإجمالى	**١٢٢٤**	**١٠٠**	**٣١٨**	**١٠٠**	**٧٨٤**	**١٠٠**	**٦٧٤**	**١٠٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

جدول (٣)

مدى اهتمام المبحوثات من أفراد العينة بالسياسة وفقًا للحالة العملية

الاستجابة	الحالة العملية					
	تعمل		لا تعمل		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	١٠٦	٢٠,٥	٣٠٥	١٢,٣	٤١١	١٣,٧
أحيانا	١٨٢	٣٥,٢	٥٧٨	٢٣,٣	٧٦٠	٢٥,٣
لا	٢٢٩	٤٤,٣	١٦٠٠	٦٤,٤	١٨٢٩	٦١,٠
الإجمالى	**٥١٧**	**١٠٠**	**٢٤٨٣**	**١٠٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

جدول (٤)

مدى اهتمام المبحوثات من أفراد العينة بالسياسة وفقًا للأقاليم الجغرافية

	الأقاليم الجغرافية									
الاستجابة	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	١٠٠	١٩,٠	١٨١	١٤,١	١٢٦	١١,٠	٤	٨,٠	٤١١	١٣,٧
أحيانا	١٣٩	٢٦,٥	٣٦٥	٢٨,٤	٢٣٩	٢١	١٧	٣٤,٠	٧٦٠	٢٥,٣
لا	٢٨٦	٥٤,٥	٧٣٨	٥٧,٥	٧٧٦	٦٨,٠	٢٩	٥٨,٠	١٨٢٩	٦١,٠
الإجمالى	**٥٢٥**	**١٠٠**	**١٢٨٤**	**١٠٠**	**١١٤١**	**١٠٠**	**٥٠**	**١٠٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

جدول (٥)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لمدى صلاحية المرأة للعمل السياسى وفقًا للفئة العمرية

الاستجابة	فئات السن							
	١٨ –		٣٥ –		٥٠ –		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٤٥٥	٧٣,٣	٢٣٥	٦٩,١	١٥٢	٧٢,٤	٨٤٢	٧١,٩
لا	١٦٦	٢٦,٧	١٠٥	٣٠,٩	٥٨	٢٧,٦	٣٢٩	٢٨,١
الإجمالى	**٦٢١**	**١٠٠**	**٣٤٠**	**١٠٠**	**٢١٠**	**١٠٠**	**١١٧١**	**١٠٠**

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

جدول (٦)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لمدى صلاحية المرأة للعمل السياسى وفقا للمستوى التعليمى

	المستوى التعليمى									
الاستجابة	أميات وأشباه أميات		أقل من المتوسط		متوسط		فوق المتوسط		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	١٦٥	٦٣,٢	٧٨	٧٢,٩	٢٢٩	٧٠,٧	٣٧٠	٧٧,٢	٨٤٢	٧١,٩
لا	٩٦	٣٦,٨	٢٩	٢٧,١	٩٥	٢٩,٣	١٠٩	٢٢,٨	٣٢٩	٢٨,١
الإجمالى	**٢٦١**	**١٠٠**	**١٠٧**	**١٠٠**	**٣٢٤**	**١٠٠**	**٤٧٩**	**١٠٠**	**١١٧١**	**١٠٠**

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

جدول (٧)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لمدى صلاحية المرأة للعمل السياسى وفقًا للأقاليم الجغرافية

	الأقاليم الجغرافية									
الاستجابة	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	١٨٦	٧٧,٨	٣٧٥	٦٨,٧	٢٦٨	٧٣,٤	١٣	٦١,٩	٨٤٢	٧١,٩
لا	٥٣	٢٢,٢	١٧١	٣١,٣	٩٧	٢٦,٦	٨	٣٨,١	٣٢٩	٢٨,١
الإجمالى	**٢٣٩**	**١٠٠**	**٥٤٦**	**١٠٠**	**٣٦٥**	**١٠٠**	**٢١**	**١٠٠**	**١١٧١**	**١٠٠**

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

كا^{٢} =٨,٤، عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥

جدول (٨)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لإمكانية انتخاب السيدات وفقًا للفئة العمرية

الاستجابة	فئات السن							
	١٨ –		٣٥ –		٥٠ –		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٨٥٦	٦٠,٩	٤٨٠	٥٤,٩	٣٣٠	٤٥,٨	١٦٦٦	٥٥,٥
لا	٢٨٤	٢٠,٢	١٧٨	٢٠,٣	١٦١	٢٢,٤	٦٢٣	٢٠,٨
لا أعرف	٢٦٥	١٨,٩	٢١٧	٢٤,٨	٢٢٩	٣١,٨	٧١١	٢٣,٧
الإجمالى	**١٤٠٥**	**١٠٠**	**٨٧٥**	**١٠٠**	**٧٢٠**	**١٠٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

جدول (٩)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لإمكانية انتخاب السيدات وفقًا للمستوى التعليمى

	المستوى التعليمى									
الاستجابة	أميات وأشباه أميات		أقل من المتوسط		متوسط		فوق المتوسط		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٥٦٩	٤٦,٥	١٩٥	٦١,٣	٤٣٩	٥٦,٠	٤٦٣	٦٨,٧	١٦٦٦	٥٥,٥
لا	٢٦٠	٢١,٢	٦٧	٢١,١	١٨١	٢٣,١	١١٥	١٧,١	٦٢٣	٢٠,٨
لا أعرف	٣٩٥	٣٢,٣	٥٦	١٧,٦	١٦٤	٢٠,٩	٩٦	١٤,٢	٧١١	٢٣,٧
الإجمالى	**١٢٢٤**	**١٠٠**	**٣١٨**	**١٠٠**	**٧٨٤**	**١٠٠**	**٦٧٤**	**١٠٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

جدول (١٠)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لإمكانية انتخاب السيدات وفقًا للحالة العملية

الاستجابة	الحالة العملية					
	تعمل		لا تعمل		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٢٩٧	٥٧,٤	١٣٦٩	٥٥,٢	١٦٦٦	٥٥,٥
لا	١١٣	٢١,٩	٥١٠	٢٠,٥	٦٢٣	٢٠,٨
لا أعرف	١٠٧	٢٠,٧	٦٠٤	٢٤,٣	٧١١	٢٣,٧
الإجمالى	**٥١٧**	**١٠٠**	**٢٤٨٣**	**١٠٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

جدول (١١)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لإمكانية انتخاب السيدات وفقًا للأقاليم الجغرافية

الاستجابة	الأقاليم الجغرافية									
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٣١٨	٦٠,٦	٥٩٠	٤٦,٠	٧٣٦	٦٤,٥	٢٢	٤٤,٠	١٦٦٦	٥٥,٥
لا	١٠٠	١٩,٠	٣١٢	٢٤,٣	٢٠٢	١٧,٧	٩	١٨,٠	٦٢٣	٢٠,٨
لا أعرف	١٠٧	٢٠,٤	٣٨٢	٢٩,٧	٢٠٣	١٧,٨	١٩	٣٨,٠	٧١١	٢٣,٧
الإجمالى	**٥٢٥**	**١٠٠**	**١٢٨٤**	**١٠٠**	**١١٤١**	**١٠٠**	**٥٠**	**١٠٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

كا^{١} =٩٨، عند مستوى معنوية ٠.٠٠١

جدول (١٢)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لأسباب عدم إمكانية انتخاب السيدات وفقًا للمستوى التعليمى

الأسباب*	أميات وأشباه أميات		أقل من المتوسط		متوسط		فوق المتوسط		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
لأن الستات مش فاضية للسياسة	١٠٨	٤١,٥	٢٦	٣٨,٨	٦٨	٣٧,٦	٤٣	٣٧,٤	٢٤٥	٣٩,٣	–	–
الراجل هيعرف يخدمنا أكتر	١٥٨	٦٠,٨	٤٥	٦٧,٢	١٢٦	٦٩,٦	٧٠	٦٠,٩	٣٩٩	٦٤,٠	–	–
الستات ليس لدها كفاءة أو خبرة	٨٠	٣٠.٨	٢٤	٣٥,٨	٦٨	٣٧,٦	٥٣	٤٦,١	٢٢٥	٣٦,١	٨,٣	٠,٠٥
مش واثقة أنها تقدر على المسئولية دى	٤٦	١٧,٧	١٣	١٩,٤	٤٣	٢٣,٨	٢٥	٢١,٧	١٢٧	٢٠,٤	–	–
عدد المستجيبات	٢٦٠	–	٦٧	–	١٨١	–	١١٥	–	٦٢٣	–	–	–

* يسمح بتعدد الاستجابات.

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

جدول (١٣)

الأسباب المعوقة لترشح المرأة فى الانتخابات وفقًا للمستوى التعليمى

الأسباب*	أميات وأشباه أميات		أقل من المتوسط		متوسط		فوق المتوسط		المجموع		كا٢	مستوى المعنوية
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
رفض الناخبين إعطاءها أصواتهم	٤٩٥	٤٠,٤	١٢٩	٤٠,٦	٣١٨	٤٠,٦	٢٧٧	٤١,١	١٢١٩	٤٠,٦	–	–
غير واثقة في نفسها	٢٦٤	٢١,٦	٧٣	٢٣,٢	٢٠٨	٢٦,٥	١٩٢	٢٨,٥	٧٣٧	٢٤,٦	١٣,٦	٠,٠١
رفض أسرتها	٣٩٥	٣٢,٣	٩٦	٣٠,٢	٢٧٠	٣٤,٤	٢٢٢	٣٢,٩	٩٨٣	٣٢,٨	–	–
عدم فهمها الكافي فى السياسة	٢٩٤	٢٤,٠	٨١	٢٥,٥	٢٧٨	٣٥,٥	٢٣٣	٣٤,٦	٨٨٦	٢٩,٥	٤١,٨	٠,٠٠٠
لا يوجد لديها وقت توفق بين حياتها والعمل فى السياسة	٣٤٩	٢٨,٥	٨٤	٢٦,٤	٢٦١	٣٣,٣	٢٤٤	٣٦,٢	٩٣٨	٣١,٣	١٦,٩	٠,٠٠١
أن بيتها وولادها أولى بيها	٣٧٤	٣٠,٦	٨٥	٢٦,٧	٢٦٦	٣٣,٩	٢٠٣	٣٠,١	٩٢٨	٣٠,٩	–	–
انتشار البلطجة بالشارع	١٩٦	١٦,٠	٣١	٩,٧	١٥٨	٢٠,٢	١٤١	٢٠,٩	٥٢٦	١٧,٥	٢٤,٤	٠,٠٠٠
لا تستطيع النزول فى التجمعات اللى فيها رجالة	٢٠٠	١٦,٣	٤٢	١٣,٢	١٦٢	٢٠,٧	١٢٥	١٨,٥	٥٢٩	١٧,٦	١١,٠	٠,٠١
لا تجد من يعلمها ويوعيها بالانتخابات	١٣٦	١١,١	٤١	١٢,٩	١٢٢	١٥,٦	١٠٨	١٦,٠	٤٠٧	١٣,٦	١٢,٥	٠,٠١
ضعف ترشيح الأحزاب لها	١٢٩	١٠,٥	٢٧	٨,٥	١١٢	١٤,٦	١٣٨	٢٠,٥	٤٠٦	١٣,٥	٤٤,٤	٠,٠٠٠
عدم تقبل المجتمع لترشيح المرأة لنفسها	٢٢٧	١٨,٥	٤٩	١٥,٤	١٦٨	٢١,٤	١٧٨	٢٦,٤	٦٢٢	٢٠,٧	٢٢,٥	٠,٠٠٠
التكاليف المالية الكبيرة للدعاية الانتخابية	١٨٣	١٥,٠	٥٢	١٦,٤	١٣٨	١٧,٦	١٥٨	٢٣,٤	٥٣١	١٧,٧	٢٢,٠	٠,٠٠٠
المنافسين لن يعطوها فرصة تثبت نفسها وتنجح	١٤٠	١١,٤	٣٨	١١,٩	١٢١	١٥,٤	١٥١	٢٢,٤	٤٥٠	١٥,٠	٤٣,٦	٠,٠٠٠
لا تعرف أهمية دورها فى المجتمع	١٠٧	٨,٧	٢٥	٧,٩	٩٦	١٢,٢	٨٩	١٣,٢	٣١٧	١٠,٦	١٤,١	٠,٠١
تخاف من محاولات تشويه سمعتها	١٦٨	١٣,٧	٣٨	١١,٩	١٤٠	١٧,٩	١٢٩	١٩,١	٤٧٥	١٥,٨	١٥,٦	٠,٠١
عدد المستجيبات	١٢٢٤	–	٣١٨	–	٧٨٤	–	٦٧٤	–	٣٠٠٠	–		

* يسمح بتعدد الاستجابات.

جدول (١٤)

المشاركة السياسية للمبحوثات من أفراد العينة بعد ٢٥ يناير وفقًا للأقاليم الجغرافية

الاستجابة	الأقاليم الجغرافية									
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٤٣٩	٨٣,٦	٩٤٥	٧٣,٦	٧٢٤	٦٣,٥	٣٠	٦٠,٠	٢١٣٨	٧١,٣
لا	٨٦	١٦,٤	٣٣٩	٢٦,٤	٤١٧	٣٦,٥	٢٠	٤٠,٠	٨٦٢	٢٨,٧
الإجمالى	**٥٢٥**	**١٠٠**	**١٢٨٤**	**١٠٠**	**١١٤١**	**١٠٠**	**٥٠**	**١٠٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

جدول (١٥)

المشاركة السياسية للمبحوثات من أفراد العينة بعد ٢٥ يناير وفقًا للفئة العمرية

الاستجابة	فئات السن							
	١٨-		٣٥ -		٥٠ -		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٩٢٣	٦٥,٧	٦٧٠	٧٦,٦	٥٤٥	٧٥,٧	٢١٣٨	٧١,٣
لا	٤٨٢	٣٤,٣	٢٠٥	٢٣,٤	١٧٥	٢٤,٣	٨٦٢	٢٨,٧
الإجمالى	**١٤٠٥**	**١٠٠**	**٨٧٥**	**١٠٠**	**٧٢٠**	**١٠٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

جدول (١٦)

المشاركة السياسية للمبحوثات من أفراد العينة بعد ٢٥ يناير وفقًا للمستوى التعليمى

الاستجابة	أميات وأشباه أميات		أقل من المتوسط		متوسط		فوق المتوسط		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٨٣٥	٦٨,٢	١٨٢	٥٧,٢	٥٦١	٧١,٦	٥٦٠	٨٣,١	٢١٣٨	٧١,٣
لا	٣٨٩	٣١,٨	١٣٦	٤٢,٨	٢٢٣	٢٨,٤	١١٤	١٦,٩	٨٦٢	٢٨,٧
الإجمالى	**١٢٢٤**	**١٠٠**	**٣١٨**	**١٠٠**	**٧٨٤**	**١٠٠**	**٦٧٤**	**١٠٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

جدول (١٧)

أسباب المشاركة السياسية للمبحوثات من أفراد العينة بعد ٢٥ يناير وفقًا للأقاليم الجغرافية

الاستجابة	الأقاليم الجغرافية										كا٢	مستوى المعنوية
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
لاستقرار البلد	٣٣٣	٧٥,٩	٧٥٩	٨٠,٣	٤٩٥	٦٨,٤	٢١	٧٠,٠	١٦٠٨	٧٥,٢	٣١,٩	٠,٠١
لأن ده حقنا ولايجوز تركه	١١٤	٢٦,٠	٣٧٢	٣٩,٤	٢٢٠	٣٠,٤	٨	٢٦,٧	٧١٤	٣٣,٤	٢٩,٦	٠,٠١
دى بلدنا و نزول الانتخابات واجب علينا	٦٩	١٥,٧	٣٢٨	٣٤,٧	١٥٧	٢١,٧	٤	١٣,٣	٥٥٨	٢٦,١	٧٠,٧	٠,٠١
أهلى كانوا بيشجعونى أشارك	٨٥	١٩,٤	١٤١	١٤,٩	٦٤	٨,٨	١٧	٥٦,٧	٣٠٧	١٤,٤	٧٠,٨	٠,٠١
الإعلام كان بيشجعنا علي التصويت	٨٩	٢٠,٣	١٣٤	١٤,٢	٤١	٥,٧	٣	١٠,٠	٢٦٧	١٢,٥	٥٧,٨	٠,٠١
اللى بيروح يصوت كان بيستفيد	٢٧	٦,٢	١٠٨	١١,٤	٣٥	٤,٨	٥	١٦,٧	١٧٥	٨,٢	٢٩,٣	٠,٠١
كنت بحاول أشارك فى تغيير البلد للأحسن	١٠٨	٢٤,٦	٢٥٢	٢٦,٧	١٢٧	١٧,٥	١	٣,٣	٤٨٨	٢٢,٨	٢٦,٦	٠,٠١
عشان نجيب حق الشهداء اللى ماتوا فى الثورة	٣٩	٨,٩	١٨١	١٩,٢	٣٤	٤,٧	٣	١٠,٠	٢٥٧	١٢,٠	٨٦,٣	٠,٠١
عشان نختار من يحققوا مطالب الثورة	٤١	٩,٣	١٤٣	١٥,١	٤٠	٥,٥	٢	٦,٧	٢٢٦	١٠,٦	٤١,٥	٠,٠١
لانتخاب المرشح بتاعنا	٢٣	٥,٢	١٥٨	١٦,٧	٦٤	٨,٨	١٠	٣٣,٣	٢٥٥	١١,٩	٥٩	٠,٠١
الانتخابات اصبحت نزيهة	٣٦	٨,٢	١٤٠	١٤,٨	٢٣	٣,٢	٥	١٦,٧	٢٠٤	٩,٥	٦٧,٢	٠,٠١
لأقول رأيى فى الدستور	٥٠	١١,٤	١٣٥	١٤,٣	٣٣	٤,٦	٣	١٠,٠	٢٢١	١٠,٣	٤٢,٥	٠,٠١
حتى نكون دولة ديمقراطية	٤١	٩,٣	١٥٨	١٦,٧	٤٣	٥,٩	٤	١٣,٣	٢٤٦	١١,٥	٤٩,٤	٠,٠١
لأن الرئيس أعطى السيدات قيمة	٢٥	٥,٧	١٥٥	١٦,٤	٣١	٤,٣	٢	٦,٧	٢١٣	١٠,٠	٧٩	٠,٠١
لنظهر أمام الدول الأخرى بصورة جيدة	٢٦	٥,٩	١٤٤	١٥,٢	٢٩	٤,٠	١	٣,٣	٢٠٠	٩,٤	٧٠,٣	٠,٠١
الأمل في حياة أفضل	١٢٠	٢٧,٣	٣١٣	٣٣,١	٢٠٨	٢٨,٧	٢	٦,٧	٦٤٣	٣٠,١	١٤,٢	٠,٠١
عدد المستجيبات	٤٣٩		٩٤٥		٧٢٤		٣٠		٢١٣٨			

* يسمح بتعدد الاستجابات. النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

جدول (١٨)

أسباب عدم المشاركة السياسية للمبحوثات من أفراد العينة بعد ٢٥ يناير وفقًا للأقاليم الجغرافية

الأسباب*	الأقاليم الجغرافية										كا٢	مستوى المعنوية
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
أهلى كانوا بيرفضوا	١٤	١٦,١	١٠٠	٢٩,٦	٢١٨	٥٢,٣	١٢	٦٠,٠	٣٤٤	٣٩,٩	٦٥,٩	٠,٠١
واخدة موقف سياسى	٢٢	٢٥,٣	٨٨	٢٦,٠	١١٥	٢٧,٦	١	٥,٠	٢٢٦	٢٦,٢	–	-
لن هستفيد حاجة لما أروح	٥٨	٦٦,٧	١٣٢	٣٩,١	١٦٩	٤٠,٥	٣	١٥,٠	٣٦٢	٤٢,٠	٢٩,٤	٠,٠١
لايوجد لدى وقت	٣٩	٤٤,٨	١٥٦	٤٦,٢	١٧٩	٤٢,٩	٦	٣٠,٠	٣٨٠	٤٤,١	–	-
اللجنة بعيدة	٢٦	٢٩,٩	١٠٧	٣١,٧	١٤٣	٣٤,٣	٢	١٠,٠	٢٧٨	٣٢,٣	–	-
اللجنة بتكون زحمة	٢٥	٢٨,٧	١٢٠	٣٥,٥	١٢٤	٢٩,٧	٢	١٠,٠	٢٧١	٣١,٤	–	-
صوتى مش فارق	٤٠	٤٦,٠	١١٧	٣٤,٦	١٣١	٣١,٤	٢	١٠,٠	٢٩٠	٣٣,٦	١١,٩	٠,٠١
بخاف على نفسى عشان اللجان ممكن يحصل عندها عنف	١٦	١٨,٤	٩٧	٢٨,٧	١١٠	٢٦,٤	٠	٠,٠	٢٢٣	٢٥,٩	١٠,٩	٠,٠١
المرشحين كتير ومش عارفة انتخب مين	١٧	١٩,٥	٧٨	٢٣,١	١٠٧	٢٥,٧	٠	٠,٠	٢٠٢	٢٣,٤	٨,١	٠,٠٥
الناس اللى بننتخبهم بيدوروا على مصالحهم بس	١٩	٢١,٨	١٠٥	٣١,١	١٢٤	٢٩,٧	٢	١٠,٠	٢٥٠	٢٩,٠	–	–
مش واثقة فى نزاهة الانتخابات	١٦	١٨,٤	٨٢	٢٤,٣	١٠١	٢٤,٢	٠	٠,٠	١٩٩	٢٣,١	٧,٦	٠,٠٥
عدد المستجيبات	٨٧		٣٣٨		٤١٧		٢٠		٨٦٢			

* يسمح بتعدد الاستجابات. النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

جدول (١٩)

كيفية تفعيل مشاركة المرأة فى الحياة السياسية وفقا للفئة العمرية

الأساليب	فئات السن								كا٢	مستوى المعنوية
	١٨-		٣٥-		٥٠-		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
التوعية بأهمية المشاركة	٨٩٧	٦٣,٨	٥٢١	٥٩,٥	٣١٤	٤٣,٦	١٧٣٢	٥٧,٧	٨١,٥	٠,٠٠٠
لما يكون فيه انتخابات نعرفهم بكل ما يتعلق بيها	٤٠١	٢٨,٥	٢٢٠	٢٥,١	١٥٦	٢١,٧	٧٧٧	٢٥,٩	١٢,١	٠,٠١
نفهمهم إزاى يروحوا ينتخبوا	٥٩٤	٤٢,٣	٣٣٠	٣٧,٧	٢٦٩	٣٧,٤	١١٩٣	٣٩,٨	٧	٠,٠٥
عقد الندوات والمؤتمرات فى الأماكن القريبة منهم	٣٧٨	٢٦,٩	١٨٨	٢١,٥	١١٤	١٥,٨	٦٨٠	٢٢,٧	٣٤,٣	٠,٠٠٠
لا أعرف	١٨٣	١٣,٠	١٥١	١٧,٣	٢٠٤	٢٨,٣	٥٣٨	١٧,٩	٧٦,٢	٠,٠٠٠
عدد المستجيبات	١٤٠٥		٨٧٥		٧٢٠		٣٠٠٠			

يسمح بتعدد الاستجابات.

جدول (٢٠)

كيفية تفعيل مشاركة المرأة فى الحياة السياسية وفقًا للحالة العملية

الأساليب	الحالة العملية						كا٢	مستوى المعنوية
	تعمل		لا تعمل		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
التوعية بأهمية المشاركة	٣٢٦	٦٣,١	١٤٠٦	٥٦,٦	١٧٣٢	٥٧,٧	٧,٢	٠,٠٥
عندما يكون هناك انتخابات نعرفهم بكل ما يتعلق بيها	١٥١	٢٩,٢	٦٢٦	٢٥,٢	٧٧٧	٢٥,٩	–	–
نفهمهم إزاى يروحوا ينتخبوا	٢٠٧	٤٠,٠	٩٨٦	٣٩,٧	١١٩٣	٣٩,٨	–	–
عقدالندوات والمؤتمرات فى الأماكن القريبة منهم	١٦٤	٣١,٧	٥١٦	٢٠,٨	٦٨٠	٢٢,٧	٢٩,٢	٠,٠٠٠
لا أعرف	٧١	١٣,٧	٤٦٧	١٨,٨	٥٣٨	١٧,٩	٧,٥	٠,٠٥
عدد المستجيبات	٥١٧		٢٤٨٣		٣٠٠٠			

جدول (٢١)

كيفية تفعيل مشاركة المرأة فى الحياة السياسية وفقًا للأقاليم الجغرافية

الأسباب*	الأقاليم الجغرافية										كا٢	مستوى المعنوية
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
التوعية بأهمية المشاركة	٢٤٥	٤٦,٧	٧٣٨	٥٧,٥	٧١٢	٦٢,٤	٣٧	٧٤,٠	١٧٣٢	٥٧,٧	٤١,٩	٠,٠١
عندما يكون هناك انتخابات نعرفهم بكل ما يتعلق بيها	١١٨	٢٢,٥	٤٤٨	٣٤,٩	١٩٩	١٧,٤	١٢	٢٤,٠	٧٧٧	٢٥,٩	٩٩,٩	٠,٠١
نفهمهم إزاى يروحوا ينتخبوا	١٧٠	٣٢,٤	٥٧١	٤٤,٥	٤٣٢	٣٧,٩	٢٠	٤٠,٠	١١٩٣	٣٩,٨	٢٥,٥	٠,٠١
عقد الندوات والمؤتمرات فى الأماكن القريبة منهم	١٠٥	٢٠,٠	٣٩٤	٣٠,٧	١٦٤	١٤,٤	١٧	٣٤,٠	٦٨٠	٢٢,٧	٩٧,٦	٠,٠١
لا أعرف	١٤٦	٢٧,٨	٢٣٢	١٨,١	١٥١	١٣,٢	٩	١٨,٠	٥٣٨	١٧,٩	٥١,٩	٠,٠١
عدد المستجيبات	٥٢٥		١٢٨٤		١١٤١		٥٠		٣٠٠٠			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

ملاحق الفصل السادس

جدول (١)

مدى متابعة المبحوثات من أفراد العينة للإعلام المخصص للمرأة وفقًا للأقاليم الجغرافية

الاستجابة	الأقاليم الجغرافية									
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم أتابعه دائما	١١٦	٢٢,١	١٥٥	١٢,١	٢٠٤	١٧,٩	٧	١٤,٠	٤٨٢	١٦,١
أتابعه أحيانا أو بالصدفة	٢٧٣	٥٢,٠	٧٠٩	٥٥,٢	٤٦٧	٤٠,٩	١٤	٢٨,٠	١٤٦٣	٤٨,٨
لا أهتم بمتابعته على الإطلاق	١٣٦	٢٥,٩	٤٢٠	٣٢,٧	٤٧٠	٤١,٢	٢٩	٥٨,٠	١٠٥٥	٣٥,٢
الإجمالى	**٥٢٥**	**١٠٠**	**١٢٨٤**	**١٠٠**	**١١٤١**	**١٠٠**	**٥٠**	**١٠٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

كا^{٢} =٩٢,٢، عند مستوى معنوية ٠.٠١

جدول (٢)

مدى متابعة المبحوثات من أفراد العينة للإعلام المخصص للمرأة وفقًا للبيئة السكنية

الاستجابة	البيئة السكنية					
	ريف		حضر		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم أتابعه دائما	٢٦٨	١٥,٨	٢١٤	١٦,٥	٤٨٢	١٦,٠
أتابعه أحيانا أو بالصدفة	٧٩١	٤٦,٥	٦٧٢	٥١,٧	١٤٦٣	٤٨,٨
لا أهتم بمتابعته على الإطلاق	٦٤٢	٣٧,٧	٤١٣	٣١,٨	١٠٥٥	٣٥,٢
الإجمالى	١٧٠١	١٠٠	١٢٩٩	١٠٠	٣٠٠٠	١٠٠

كا^{٢} = ١١,٨، عند مستوى معنوية ٠.٠١

جدول (٣)

أسباب عزوف المبحوثات من أفراد العينة عن متابعة الإعلام المخصص للمرأة وفقًا للأقاليم الجغرافية

الأسباب*	الأقاليم الجغرافية										كا٢	مستوى المعنوية
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
موضوعاته مش بتعبر عن مشكلات وقضايا المرأة الحقيقية	٣٠	٢٢,١	٩٢	٢١,٩	٩٧	٢٠,٦	٣	١٠,٣	٢٢٢	٢١,٠	–	–
لأن محتواه روتينى وأساليب عرضه مملة	٢٤	١٧,٦	٩٦	٢٢,٩	٦٨	١٤,٥	٣	١٠,٣	١٩١	١٨,١	١١,٨	٠,٠١
لتكرار الضيوف وتكرار المعلومات	٢٥	١٨,٤	٩٤	٢٢,٤	٥٦	١١,٩	١	٣,٤	١٧٦	١٦,٧	٢١,٤	٠,٠١
يركز على القضايا السطحية وعلى مظهر المرأة فقط	٢٧	١٩,٩	٩٤	٢٢,٤	٥٣	١١,٣	٢	٦,٩	١٧٦	١٦,٧	٢٢,٧	٠,٠١
لأنه لا يتماشى مع اهتماماتى	٣٢	٢٣,٥	١٢٨	٣٠,٥	١٠٥	٢٢,٣	٢	٦,٩	٢٦٧	٢٥,٣	١٣,٥	٠,٠١
لغته مش بسيطة	٣٢	٢٣,٥	٩٨	٢٣,٣	٩٧	٢٠,٦	٨	٢٧,٦	٢٣٥	٢٢,٣	–	–
لا يهتم بقضايا المرأة فى الريف	٢٢	١٦,٢	٩٥	٢٢,٦	٦٢	١٣,٢	١	٣,٤	١٨٠	١٧,١	١٨	٠,٠١
لأنى لا أثق فى صدقه	٢٠	١٤,٧	٩٥	٢٢,٦	٥٧	١٢,١	٢	٦,٩	١٧٤	١٦,٥	٢٠,٢	٠,٠١
لأن مواعيد برامج المرأة مش مناسبة لى	٢٥	١٨,٤	٧٧	١٨,٣	٥٥	١١,٧	٧	٢٤,١	١٦٤	١٥,٥	١٠,٢	٠,٠١
أفضل متابعة الإعلام عموما بكل ما يعرضه من قضايا	٢٢	١٦,٢	٧١	١٦,٩	٤٢	٨,٩	٠	٠,٠	١٣٥	١٢,٨	١٨,٣	٠,٠١
معنديش وقت لمتابعة وسائل الإعلام	٥٤	٣٩,٧	١٥٩	٣٧,٩	٢٥٥	٥٤,٣	٢٢	٧٥,٩	٤٩٠	٤٦,٤	٣٦,٥	٠,٠١
عدد المستجيبات	١٣٦		٤٢٠		٤٧٠		٢٩		١٠٥٥			

* النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

يسمح بتعدد الاستجابات.

جدول (٤)

رؤى المبحوثات من أفراد العينة حول صورة المرأة كما تقدمها الدراما وفقًا للفئات العمرية

الاستجابة*	المرحلة العمرية								كا٢	مستوى المعنوية
	١٨-		٣٥-		٥٠-		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
صورة منصفة ومعبرة عن الواقع الفعلى	٣٤٤	٢٤,٥	٢٠٧	٢٣,٧	٢٠٦	٢٨,٦	٧٥٧	٢٥,٢	–	–
تركز على الأدوار النمطية للمرأة (زوجة، أنثى، أم)	٣٧١	٢٦,٤	٢٠١	٢٣,٠	١٨٧	٢٦,٠	٧٥٩	٢٥,٣	–	–
تعكس صورة مغلوطة للمرأة المصرية	٥٥١	٣٩,٢	٣٣٤	٣٨,٢	٢٧٢	٣٧,٨	١١٥٧	٣٨,٦	–	–
تركز على النماذج المنحرفة من النساء	٥٢١	٣٧,١	٣٢٨	٣٧,٥	٣١٨	٤٤,٢	١١٦٧	٣٨,٩	١١,١	٠,٠١
تساهم فى النظرة الدونية للمرأة فى المجتمع	٣٠٠	٢١,٤	١٦٠	١٨,٣	١٣٦	١٨,٩	٥٩٦	١٩,٩	–	–
تعرض نماذج إيجابية مشرفة من النساء	١٩٥	١٣,٣	١١٥	١٣,١	١٢٣	١٧,١	٤٣٣	١٤,٤	–	–
تركز على جسد المرأة بشكل مبالغ فيه	٥٠٦	٣٦,٠	٣١٣	٣٥,٨	٢٧٠	٣٧,٥	١٠٨٩	٣٦,٣	–	–
تظهر المرأة معطلة لسير العمل	١٥٩	١١,٣	٨٥	٩,٧	١٠٤	١٤,٤	٣٤٨	١١,٦	٨,٨	٠,٠٥
تتجاهل احتياجات المرأة الفعلية	٢٧٨	١٩,٨	١٦٣	١٨,٦	١٤٤	٢٠,٠	٥٨٥	١٩,٥	–	–
تركز على قضايا المرأة الغنية	١٦٣	١١,٦	١١٧	١٣,٤	١٢٢	١٦,٩	٤٠٢	١٣,٤	١١,٧	٠,٠١
عدد المستجيبات	١٤٠٥		٨٧٥		٧٢٠		٣٠٠٠			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

جدول (٥)

رؤى المبحوثات من أفراد العينة حول صورة المرأة كما تقدمها الدراما وفقًا للأقاليم الجغرافية

الاستجابة*	الأقاليم الجغرافية										كا٢	مستوى المعنوية
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
صورة إيجابية ومعبرة عن الواقع الفعلى	١٥٠	٢٨,٦	٢٧٦	٢١,٥	٣٠٥	٢٦,٧	٢٦	٥٢,٠	٧٥٧	٢٥,٢	٣٢,٩	٠,٠١
تركز على الأدوار النمطية للمرأة (زوجة، أنثى، أم)	١٦٠	٣٠,٥	٣٢٨	٢٥,٥	٢٦١	٢٢,٩	١٠	٢٠,٠	٧٥٩	٢٥,٣	١١,٨	٠,٠١
تعكس صورة مغلوطة للمرأة المصرية	١٦١	٣٠,٧	٥٢٠	٤٠,٥	٤٦٧	٤٠,٩	٩	١٨,٠	١١٥٧	٣٨,٦	٢٩,٢	٠,٠١
تركز على النماذج المنحرفة من النساء	٢١٥	٤١,٠	٥٩٧	٤٦,٥	٣٤١	٢٩,٩	١٤	٢٨,٠	١١٦٧	٣٨,٩	٧٣,٦	٠,٠١
تساهم فى النظرة الدونية للمرأة فى المجتمع	٩١	١٧,٣	٣٥٢	٢٧,٤	١٣٩	١٢,٢	١٤	٢٨,٠	٥٩٦	١٩,٩	٩٢,٥	٠,٠١
تعرض نماذج إيجابية مشرفة من النساء	٧٠	١٣,٣	٢٣٦	١٨,٤	١١٩	١٠,٤	٨	١٦,٠	٤٣٣	١٤,٤	٣١,٦	٠,٠١
تركز على جسد المرأة بشكل مبالغ فيه	١٦٥	٣١,٤	٥١٣	٤٠,٠	٣٨١	٣٣,٤	٣٠	٦٠,٠	١٠٨٩	٣٦,٣	٢٩,١	٠,٠١
تظهر المرأة معطلة لسير العمل	٢٥	٤,٨	٢١٧	١٦,٩	١٠٠	٨,٨	٦	١٢,٠	٣٤٨	١١,٦	٦٨	٠,٠١
تتجاهل احتياجات المرأة الفعلية	٥٦	١٠,٧	٣٤٢	٢٦,٦	١٧٥	١٥,٣	١٢	٢٤,٠	٥٨٥	١٩,٥	٨٠,٩	٠,٠١
تركز على قضايا المرأة الغنية	٤٢	٨,٠	٢٤٥	١٩,١	١٠٨	٩,٥	٧	١٤,٠	٤٠٢	١٣,٤	٦٤,١	٠,٠١
عدد المستجيبات	٥٢٥		١٢٨٤		١١٤١		٥٠		٣٠٠٠			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

جدول (٦)

قضايا المرأة المقترحة كأجندة إعلامية وفقًا للأقاليم الجغرافية

الاستجابة	الأقاليم الجغرافية										كا٢	مستوى المعنوية
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
العنف ضد المرأة	٢٣٩	٤٥,٥	٥٢٨	٤١,١	٤٧١	٤١,٣	١٢	٢٤,٠	١٢٥٠	٤١,٧	١٠	٠,٠١
المشاركة السياسية للمرأة	٩٥	١٨,١	٣٧١	٢٨,٩	١٩٩	١٧,٤	٩	١٨,٠	٦٧٤	٢٢,٥	٥٣	٠,٠١
نظرة المجتمع للمرأة	٢٣٣	٤٤,٤	٧٤٠	٥٧,٦	٤٨٧	٤٢,٧	١٢	٢٤,٠	١٤٧٢	٤٩,١	٧٣,٣	٠,٠١
النساء الغارمات	٨٢	١٥,٦	٤٢١	٣٢,٨	٢٢٤	١٩,٦	١٧	٣٤,٠	٧٤٤	٢٤,٨	٨٦	٠,٠١
المرأة المعيلة	١٥٣	٢٩,١	٤٠٠	٣١,٢	٢٢٠	١٩,٣	٢٨	٥٦,٠	٨٠١	٢٦,٧	٦٨,٦	٠,٠١
الزواج المبكر	٨٤	١٦,٠	٣٧٨	٢٩,٤	٢٥٤	٢٢,٣	١٤	٢٨,٠	٧٣٠	٢٤,٣	٤١	٠,٠١
تعدد الزوجات	٨٩	١٧,٠	٣١٥	٢٤,٥	١٥٨	١٣,٨	٨	١٦,٠	٥٧٠	١٩,٠	٤٦,٩	٠,٠١
الطلاق	١٤٠	٢٦,٧	٥٤٥	٤٢,٤	٢٢٤	١٩,٦	٣٣	٦٦,٠	٩٤٢	٣١,٤	١٧٩	٠,٠١

(تابع) جدول (٦)

قضايا المرأة المقترحة كأجندة إعلامية وفقًا للأقاليم الجغرافية

الاستجابة*	الأقاليم الجغرافية										كا٢	مستوى المعنوية
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
الميراث	٦٩	١٣,١	٢٦١	٢٠,٣	١٢٢	١٠,٧	٢٨	٥٦,٠	٤٨٠	١٦,٠	١٠٤	٠,٠١
التمييز ضد المرأة	٧٥	١٤,٣	٢٤٣	١٨,٩	١٢٦	١١,٠	٣	٦,٠	٤٤٧	١٤,٩	٣٣	٠,٠١
التحرش الجنسى	١٧٨	٣٣,٩	٤٤٣	٣٤,٥	٢٠١	١٧,٦	١٣	٢٦,٠	٨٣٥	٢٧,٨	٩٧,٤	٠,٠١
الختان	١٠٠	١٩,٠	٣١٣	٢٤,٤	٨٧	٧,٦	٧	١٤,٠	٥٠٧	١٦,٩	١٢٣	٠,٠١
قضايا العمل	١٠٨	٢٠,٦	٢٦٥	٢٠,٦	١٢٩	١١,٣	٨	١٦,٠	٥١٠	١٧,٠	٤٣	٠,٠١
تأخر سن الزواج	١٢٠	٢٢,٩	٢٥٥	١٩,٩	١٠٠	٨,٨	٩	١٨,٠	٤٨٤	١٦,١	٧٦,٦	٠,٠١
قوانين الأحوال الشخصية	٧٥	١٤,٣	٢٣٠	١٧,٩	٩٣	٨,٢	٤	٨,٠	٤٠٢	١٣,٤	٥١,٢	٠,٠١
أساليب التربية الصحيحة	١٦٥	٣١,٤	٢٩٩	٢٣,٣	١٧٢	١٥,١	١٥	٣٠,٠	٦٥١	٢١,٧	٦٧,٦	٠,٠١
عدد المستجيبات	٥٢٥		١٢٨٤		١١٤١		٥٠		٣٠٠٠			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

جدول (٧)

قضايا المرأة المقترحة كأجندة إعلامية وفقًا للحالة الاجتماعية

الاستجابة*	الحالة الاجتماعية										كا٢	مستوى المعنوية
	لم يسبق لها الزواج		متزوجة		أرملة		مطلقة		منفصلة/هجر		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
العنف ضد المرأة	٢٥٩	٤٧,٥	٨٢٤	٤١,٩	١٢٥	٣٤,٩	٣٥	٣١,٠	٧	٤٣,٨	١٢٥٠	٤١,٧	١٩,٨	٠,٠٠٠
المشاركة السياسية للمرأة	١٧٨	٣٢,٧	٤٢٣	٢١,٥	٥٤	١٥,١	١٨	١٥,٩	١	٦,٣	٦٧٤	٢٢,٥	٤٩,٩	٠,٠٠١
نظرة المجتمع للمرأة	٣٠٩	٥٦,٧	٩٤٢	٤٧,٩	١٤٦	٤٠,٨	٦٦	٥٨,٤	٩	٥٦,٣	١٤٧٢	٤٩,١	٢٧,٩	٠,٠٠٠
النساء الغارمات	١٢٤	٢٢,٨	٤٩١	٢٤,٩	١٠٠	٢٧,٩	٢٨	٢٤,٨	١	٦,٣	٧٤٤	٢٤,٨	–	–
المرأة المعيلة	١٠٣	١٨,٩	٥٢٧	٢٦,٨	١٣٠	٣٦,٣	٣٩	٣٤,٥	٢	١٢,٥	٨٠١	٢٦,٧	٣٩	٠,٠٠٠
الزواج المبكر	١٧٧	٣٢,٥	٤٥٨	٢٣,٣	٦٩	١٩,٣	٢١	١٨,٦	٥	٣١,٣	٧٣٠	٢٤,٣	٢٨,٣	٠,٠٠٠
تعدد الزوجات	١٣٧	٢٥,١	٣٤٠	١٧,٣	٦١	١٧,٠	٢٨	٢٤,٨	٤	٢٥,٠	٥٧٠	١٩,٠	٢٠,٩	٠,٠٠٠
الطلاق	١٨٤	٣٣,٨	٥٧١	٢٩,٠	١١٩	٣٣,٢	٦٢	٥٤,٩	٦	٣٧,٥	٩٤٢	٣١,٤	٣٦,٣	٠,٠٠٠
الميراث	٩٢	١٦,٩	٣٠٢	١٥,٣	٦٠	١٦,٨	٢٤	٢١,٢	٢	١٢,٥	٤٨٠	١٦,٠	–	–
التمييز ضد المرأة	١٠١	١٨,٥	٢٨١	١٤,٣	٤٩	١٣,٧	١٦	١٤,٢	٠	٠,٠	٤٤٧	١٤,٩	٩,٥	٠,٠٥
التحرش الجنسي	٢١١	٣٨,٧	٤٨٩	٢٤,٨	١٠٢	٢٨,٥	٢٨	٢٤,٨	٥	٣١,٣	٨٣٥	٢٧,٨	٤١,٦	٠,٠٠٠
الختان	١٢٨	٢٣,٥	٣٠٠	١٥,٢	٥٥	١٥,٤	٢١	١٨,٦	٣	١٨,٨	٥٠٧	١٦,٩	٢١,٥	٠,٠٠٠
قضايا العمل	١٢٣	٢٢,٦	٣١٤	١٦,٠	٥٣	١٤,٨	٢٠	١٧,٧	٠	٠,٠	٥١٠	١٧,٠	١٨,٥	٠,٠٠١
تأخر سن الزواج	١٠٩	٢٠,٠	٢٩٦	١٥,٠	٦٥	١٨,٢	١٢	١٠,٦	٢	١٢,٥	٤٨٤	١٦,١	١١,٥	٠,٠٥
قوانين الأحوال الشخصية	٧٣	١٣,٤	٢٦١	١٣,٣	٤٨	١٣,٤	١٩	١٦,٨	١	٦,٣	٤٠٢	١٣,٤	–	–
أساليب التربية الصحيحة	١١٨	٢١,٧	٤٢٥	٢١,٦	٨١	٢٢,٦	٢٥	٢٢,١	٢	١٢,٥	٦٥١	٢١,٧	–	–
عدد المستجيبات	٥٤٥	–	١٩٦٨	–	٣٥٨	–	١١٣	–	١٦	–	٣٠٠٠	–		

* يسمح بتعدد الاستجابات.

جدول (٨)

رؤى المبحوثات حول دور الإعلام فى تحسين الصورة الذهنية للمرأة فى المجتمع وفقًا للأقاليم الجغرافية

الاستجابة*	الأقاليم الجغرافية										كا٢	مستوى المعنوية
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
التركيز على النماذج الناجحة من النساء	٢٨٣	٥٣,٩	٧٨٧	٦١,٣	٦٣٤	٥٥,٦	٤٠	٨٠,٠	١٧٤٤	٥٨,١	٢٢	٠,٠١
عمل برامج تعبر عن اهتمامات كل النساء	٢١١	٤٠,٢	٤٨٥	٣٧,٨	٣٤٩	٣٠,٦	١٥	٣٠,٠	١٠٦٠	٣٥,٣	٢٠,٦	٠,٠١
نقل صورة واقعية للمرأة فى الدراما	٢١٣	٤٠,٦	٤٥٢	٣٥,٢	٣٦٣	٣١,٨	١٢	٢٤,٠	١٠٤٠	٣٤,٧	١٦,٤	٠,٠١
عدم التركيز على الاهتمامات التقليدية للمرأة	١٣١	٢٥,٠	٣٤٠	٢٦,٥	١٥٠	١٣,١	٤	٨,٠	٦٢٥	٢٠,٨	٧٦	٠,٠١
برامج توعية للرجال بمكانة وأهمية المرأة	١٣٣	٢٥,٣	٣٨٩	٣٠,٣	٢٢٢	١٩,٥	٢٧	٥٤,٠	٧٧١	٢٥,٧	٥٨,٥	٠,٠١
زيادة التوعية الدينية بمكانة المرأة فى الأديان	١٥٢	٢٩,٠	٤٢٧	٣٣,٣	٢٤٢	٢١,٢	٢٥	٥٠,٠	٨٤٦	٢٨,٢	٥٥,٦	٠,٠١
عدد المستجيبات	٥٢٥		١٢٨٤		١١٤١		٥٠		٣٠٠٠			

* يسمح بتعدد الاستجابات.

ملاحق الفصل السابع

جدول (١)

مدى شعور المبحوثات من أفراد العينة بالأمان الدراسة وفقًا للأقاليم الجغرافية

الاستجابة	الأقاليم الجغرافية									
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	١٦٦	٣١,٦	٤٨٧	٣٧,٩	٤٣٨	٣٨,٤	٣٩	٧٨,٠	١١٣٠	٣٧,٧
لا	٣٥٩	٦٨,٤	٧٩٧	٦٢,١	٧٠٣	٦١,٦	١١	٢٢,٠	١٨٧٠	٦٢,٣
الإجمالى	**٥٢٥**	**١٠٠**	**١٢٨٤**	**١٠٠**	**١١٤١**	**١٠٠**	**٥٠**	**١٠٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

كا^{٢} =٤٣، عند مستوى معنوية ٠.٠١

جدول (٢)

أسباب عدم شعور المبحوثات من أفراد العينة بالأمان وفقًا للأقاليم الجغرافية

الأسباب	الأقاليم الجغرافية										كا٢	مستوى المعنوية
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
كتير من الستات بيتعرضوا للمعاكسات والمضايقات فى الشارع	٢١٧	٦٠,١	٥٤٢	٦٧,٨	٣٩٩	٥٦,٨	١١	١٠٠	١١٦٩	٦٢,٣	٢٦,٧	٠,٠١
الناس بيتحرشوا بالبنات والستات	٢٣٣	٦٤,٥	٣٨٨	٤٨,٥	٢٤٦	٣٥,٠	٧	٦٣,٦	٨٧٤	٤٦,٦	٨٧,٢	٠,٠١
سهل أن أى حد يعتدى على الست وهى ماشية فى الشارع	١٠١	٢٨,٠	٢٦٩	٣٣,٦	١٦٨	٢٣,٩	٠	٠,٠	٥٣٨	٢٨,٧	٢١,٩	٠,٠١
مفيش إضاءة كافية فى الشارع	٤٨	١٣,٣	١٦٩	٢١,١	٥٦	٨,٠	٠	٠,٠	٢٧٣	١٤,٦	٥٤,٦	٠,٠١
التواجد الشرطى مش كتير	٩٤	٢٦,٠	٢٨٤	٣٥,٥	١٤٢	٢٠,٢	١	٩,١	٥٢١	٢٧,٨	٤٦,٣	٠,٠١
الشوارع مبقتش أمان زى الأول	١٩١	٥٢,٩	٤٦٩	٥٨,٦	٤١٧	٥٩,٣	٢	١٨,٢	١٠٧٩	٥٧,٥	١١,٤	٠,٠١
عدد المستجيبات	٣٦١		٨٠٠		٧٠٣		١١		١٨٧٥			

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق .

يسمح بتعدد الاستجابات.

جدول (٣)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لمظاهر العنف داخل الأسرة وفقًا للأقاليم الجغرافية

مظاهر العنف داخل الأسرة	الأقاليم الجغرافية										كا٢	مستوى المعنوية
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
اعتداء من الزوج أو الأب والأم أو الأبناء	٣٠٠	٧٩,٤	٥٧٢	٨٠,٠	٥٤٩	٦٩,٢	٠	٠,٠	١٤٢١	٧٥,٢	٣٩,٦	٠,٠١
الحرمان من الميراث	٨٢	٢١,٧	٣٠٦	٤٢,٨	٢٢٤	٢٨,٢	٤	١٠٠	٦١٦	٣٢,٦	٦٩,٤	٠,٠١
الحرمان من التعليم	١٠٢	٢٧,٠	٣١٩	٤٤,٦	٢٩٦	٣٧,٣	٣	٧٥,٠	٧٢٠	٣٨,١	٣٥,٢	٠,٠١
عدم الصرف على الاحتياجات الأساسية	٥٨	١٥,٣	١٨٩	٢٦,٤	١٠٤	١٣,١	٣	٧٥,٠	٣٥٤	١٨,٧	٥٥,٥	٠,٠١
الزواج القسرى	٤٦	١٢,٢	١٨٣	٢٥,٦	١٨٥	٢٣,٣	٠	٠,٠	٤١٤	٢١,٩	٢٨,٧	٠,٠١
الختان	٥٨	١٥,٣	١٨٨	٢٦,٣	١٠٥	١٣,٢	٠	٠,٠	٣٥١	١٨,٦	٤٦,٦	٠,٠١
إكراه البنت على العمل عشان تساعد فى الصرف على البيت	٣١	٨,٢	١١٣	١٥,٨	٥٠	٦,٣	٠	٠,٠	١٩٤	١٠,٣	٣٩,٥	٠,٠١
عدد المستجيبات	٣٧٨		٧١٥		٧٩٣		٤		١٨٩٠			

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق .

يسمح بتعدد الاستجابات.

جدول (٤)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لمظاهر العنف داخل العمل طبقاً للأقاليم الجغرافية

مظاهر العنف داخل العمل	الأقاليم الجغرافية										كا٢	مستوى المعنوية
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
التمييز فى الترقى فى العمل	١٣٩	٣٦,٨	٣٥٥	٤٩,٧	٤٢١	٥٣,١	٣	٧٥,٠	٩١٨	٤٨,٦	٢٨,٩	٠,٠١
عدم الحصول على أجر مماثل لأجر الرجل عن نفس العمل	١٨٥	٤٨,٩	٤٠٥	٥٦,٦	٣٦٦	٤٦,٢	٣	٧٥,٠	٩٥٩	٥٠,٧	١٨,١	٠,٠١
التحرش بها فى العمل	٢٥٢	٦٦,٧	٣٤٥	٤٨,٣	٣٤٧	٤٣,٨	٤	١٠٠	٩٤٨	٥٠,٢	٦٠,٤	٠,٠١
عدد المستجيبات	٣٧٨		٧١٥		٧٩٣		٤		١٨٩٠			

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق . يسمح بتعدد الاستجابات.

جدول (٥)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لمظاهر العنف فى الشارع طبقاً للأقاليم الجغرافية

مظاهر العنف فى الشارع	الأقاليم الجغرافية										كا٢	مستوى المعنوية
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
معاكسة	٣٤٤	٩١,٠	٦٢٩	٨٨,٠	٧٢٧	٩١,٧	٤	١٠٠	١٧٠٤	٩٠,٢	–	–
هتك عرض	٦٩	١٨,٣	١٩٣	٢٧,٠	٩٣	١١,٧	٠	٠,٠	٣٥٥	١٨,٨	٥٨,٥	٠,٠١
فعل فاضح	٤٧	١٢,٤	١٧٨	٢٤,٩	١١٤	١٤,٤	٠	٠,٠	٣٣٩	١٧,٩	٣٩	٠,٠١
اختطاف	١٣٩	٣٦,٨	٢٨٨	٤٠,٣	٢٢٣	٢٨,١	٠	٠,٠	٦٥٠	٣٤,٤	٢٧,٨	٠,٠١
اغتصاب	١٨١	٤٧,٩	٣٢٧	٤٥,٧	١٩٩	٢٥,١	٠	٠,٠	٧٠٧	٣٧,٤	٩٢,٦	٠,٠١
سرقة بالإكراه	٢٠٩	٥٥,٣	٣٦٦	٥١,٢	٢٦٩	٣٣,٩	٠	٠,٠	٨٤٤	٤٤,٧	٧٠,٢	٠,٠١
عدد المستجيبات	٣٧٨		٧١٥		٧٩٣		٤		١٨٩٠			

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق. يسمح بتعدد الاستجابات.

جدول (٦)

الخبرة المعرفية أو الذاتية فى التعرض لأشكال العنف المختلفة وفقًا للأقاليم الجغرافية

الاستجابة	الأقاليم الجغرافية									
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	١١٣	٢١,٥	٢٤٣	١٨,٩	١٨٥	١٦,٢	٤	٨,٠	٥٤٥	١٨,٢
لا	٤١٢	٧٨,٥	١٠٤١	٨١,١	٩٥٦	٨٣,٨	٤٦	٩٢,٠	٢٤٥٥	٨١,٨
الإجمالى	**٥٢٥**	**١٠٠**	**١٢٨٤**	**١٠٠**	**١١٤١**	**١٠٠**	**٥٠**	**١٠٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

كا^{٢} =١٠,٩، عند مستوى معنوية ٠.٠١

جدول (٧)

كيفية التصرف بعد التعرض للعنف وفقًا للأقاليم الجغرافية

التصرف	الأقاليم الجغرافية										كا٢	مستوى المعنوية
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجوع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
اللجوء لمكتب الشكاوى بالمجلس القومى للمرأة	٨	٧,١	٧	٢,٩	١٥	٨,٢	٠	٠,٠	٣٠	٥,٥	–	–
الشكوى للأهل	٢٧	٢٣,٩	٩٦	٣٩,٥	٥٨	٣١,٥	٢	٥٠,٠	١٨٣	٣٣,٦	٩,٤	٠,٠١
اللجوء للشرطة	٣٣	٢٩,٢	١٠٤	٤٢,٨	٢٩	١٥,٨	٠	٠,٠	١٦٦	٣٠,٥	٣٨	٠,٠١
اللجوء لرجل الدين	١١	٩,٧	١١	٤,٥	١٨	٩,٨	٠	٠,٠	٤٠	٧,٤	–	٠,٠١
لم أفعل شيئًا	٦٤	٥٦,٦	٦٣	٢٥,٩	١٢١	٦٥,٨	٢	٥٠,٠	٢٥٠	٤٦,٠	٧٣,٥	٠,٠١
عدد المستجيبات	١١٣		٢٤٣		١٨٤		٤		٥٤٤			

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق. يسمح بتعدد الاستجابات.

جدول (٨)

معرفة المبحوثات من أفراد العينة بوجود أماكن استضافة المرأة المعنفة وفقًا للأقاليم الجغرافية

الاستجابة	الأقاليم الجغرافية									
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٥٩	١١,٢	٣٠٧	٢٣,٩	١١٣	٩,٩	٢	٤,٠	٤٨١	١٦,٠
لا	٤٦٦	٨٨,٨	٩٧٧	٧٦,١	١٠٢٨	٩٠,١	٤٨	٩٦,٠	٢٥١٩	٨٤,٠
الإجمالى	**٥٢٥**	**١٠٠**	**١٢٨٤**	**١٠٠**	**١١٤١**	**١٠٠**	**٥٠**	**١٠٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

كا^{٢} =١٠٥، عند مستوى معنوية ٠.٠١

جدول (٩)

رؤية المبحوثات للنصائح التى يمكن توجيهها لمن تعرضن للتحرش وفقًا للأقاليم الجغرافية

النصائح	الأقاليم الجغرافية										كا٢	مستوى المعنوية
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪٣٦٥	التكرار	٪		
تسكت وما تعملش حاجة	٤١	٧,٨	١١٤	٨,٩	١٩٨	١٧,٤	١٢	٢٤,٠	٣٦٥	١٢,٢	٥٧,٦	٠,٠١
تصرخ وتستنجد بالناس	٢٥٨	٤٩,١	٧٢١	٥٦,٢	٣٥٥	٣١,١	٢٤	٤٨,٠	١٣٥٨	٤٥,٣	١٥٧	٠,٠١
تستنجد بالمجلس القومى للمرأة	٦٠	١١,٤	١٨٠	١٤,٠	٤٧	٤,١	٠	٠,٠	٢٨٧	٩,٦	٧٥,٩	٠,٠١
تبلغ الشرطة	٢٤٧	٤٧,٠	٧٤٩	٥٨,٣	٤٥٧	٤٠,١	٣٦	٧٢,٠	١٤٨٩	٤٩,٦	٩٢,٢	٠,٠١
تقول لأهلها	٩٧	١٨,٥	٥٦١	٤٣,٧	٣٢٨	٢٨,٧	٤٠	٨٠,٠	١٠٢٦	٣٤,٢	١٧٠,٨	٠,٠١
تاخد حقها بنفسها لو تقدر	٢٠٣	٣٨,٧	٣٧٩	٢٩,٥	٤٤٧	٣٩,٢	٣	٦,٠	١٠٣٢	٣٤,٤	٤٧,٢	٠,٠١
عدد المستجيبات	٥٢٥		١٢٨٤		١١٤١		٥٠		٣٠٠٠			

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق. يسمح بتعدد الاستجابات.

ملاحق الفصل الثامن

جدول (١)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لمدى حصول المرأة على حقوقها فى الميراث وفقًا للأقاليم الجغرافية

الاستجابة	الأقاليم الجغرافية									
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٢٤٠	٤٥,٧	٦٦٦	٥١,٩	٤٦١	٤٠,٤	١٥	٣٠,٠	١٣٨٢	٤٦,١
لا	١٥٥	٢٩,٥	٢٩٧	٢٣,١	٣٣١	٢٩,٠	١٥	٣٠,٠	٧٩٨	٢٦,٦
أحيانا	١٣٠	٢٤,٨	٣٢١	٢٥,٠	٣٤٩	٣٠,٦	٢٠	٤٠,٠	٨٢٠	٢٧,٣
الإجمالى	**٥٢٥**	**١٠٠**	**١٢٨٤**	**١٠٠**	**١١٤١**	**١٠٠**	**٥٠**	**١٠٠**	**٣٠٠٠**	**١٠٠**

كا^{٢} = ٤١,٥، عند مستوى معنوية ٠.٠١

جدول (٢)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لأسباب عدم حصول المرأة على حقها فى الميراث وفقًا للأقاليم الجغرافية

الأسباب	الأقاليم الجغرافية										كا٢	مستوى المعنوية
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
الجهل بأحكام الشرع والدين	١٤٨	٥١,٩	٣٥٧	٥٧,٨	٢٩٨	٤٣,٨	٣١	٨٨,٦	٨٣٤	٥١,٥	٤٥	٠,٠١
تفضيل الذكر على الأنثى	١٧٦	٦١,٨	٣٤٣	٥٥,٥	٤٢٤	٦٢,٤	٢٠	٥٧,١	٩٦٣	٥٩,٥	–	٠,٠١
لأن الميراث سيذهب لعائلة الزوج فى حال زواج البنت	٧٧	٢٧,٠	٢٢٥	٣٦,٤	٢٠٣	٢٩,٩	١٦	٤٥,٧	٥٢١	٣٢,٢	١٣,٢	٠,٠١
لأنها الأكثر ضعفا كونها أنثى	٧١	٢٤,٩	٢٠٢	٣٢,٧	١٥٤	٢٢,٦	٦	١٧,١	٤٣٣	٢٦,٨	١٩	٠,٠١
الجهل بالقانون	٣٩	١٣,٧	١٧١	٢٧,٧	٥٣	٧,٨	٦	١٧,١	٢٦٩	١٦,٦	٩٤,٤	٠,٠١
عدد المستجيبات	٢٨٥		٦١٨		٦٨٠		٣٥		١٦١٨			

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق. يسمح بتعدد الاستجابات.

جدول (٣)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لأسباب عدم مطالبة المرأة بحقها فى الميراث وفقًا للأقاليم الجغرافية

الأسباب	الأقاليم الجغرافية								كا٢	مستوى المعنوية
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
الخوف من الخلافات العائلية	١٣٩	٤٨,٨	٤١٠	٦٦,٣	٤٦١	٦٧,٨	٣٥	١٠٠	١٠٤٥	٦٤,٦	٥٤,٢	٠,٠١
الاعتقاد بأنه من العيب المطالبة بالميراث	٧١	٢٤,٩	١٦٤	٢٦,٥	١٩٣	٢٨,٤	٢٣	٦٥,٧	٤٥١	٢٧,٩	٢٦,٨	٠,٠١
لا يوجد من يساندها	١١٣	٣٩,٦	٢٣٧	٣٨,٣	١٦٦	٢٤,٤	٦	١٧,١	٥٢٢	٣٢,٣	٤٠,٤	٠,٠١
التهديد بالإيذاء لها أو أفراد أسرتها	٣٠	١٠,٥	١٠١	١٦,٣	٥٣	٧,٨	١	٢,٩	١٨٥	١١,٤	٢٦,٤	٠,٠١
الخضوع للعادات والتقاليد	٩٦	٣٣,٧	٢٢١	٣٥,٨	٢١٤	٣١,٥	٣٢	٩١,٤	٥٦٣	٣٤,٨	٥٣,٢	٠,٠١
متعرفش إن لها ميراث	١٦	٥,٦	٣٧	٦,٠	١٨	٢,٦	٤	١١,٤	٧٥	٤,٦	١٢,٩	
عدد المستجيبات	٢٨٥		٦١٨		٦٨٠		٣٥		١٦١٨			

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق .

يسمح بتعدد الاستجابات.

جدول (٤)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة لمشكلات المرأة المصرية بعد الطلاق وفقًا للأقاليم الجغرافية

مشكلات المرأة بعد الطلاق	الأقاليم الجغرافية										كا٢	مستوى المعنوية
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
مشكلات فى الحصول على نفقتها ونفقة الأبناء	٢٦٥	٥٠,٥	٨٣٧	٦٥,٢	٥٢٣	٤٥,٨	٤٧	٩٤,٠	١٦٧٢	٥٥,٧	١٢٧	٠,٠١
مشكلات فى حضانة الأبناء	١٧٧	٣٣,٧	٧٢١	٥٦,٢	٣٩٤	٣٤,٥	٣٦	٧٢,٠	١٣٢٨	٤٤,٣	١٥٦	٠,٠١
نظرة المجتمع للمرأة المطلقة	٣٢١	٦١,١	٦٨٨	٥٣,٦	٦٠٠	٥٢,٦	٢٨	٥٦,٠	١٦٣٧	٥٤,٦	١١,٥	٠,٠١
عدم توفر مسكن ملائم	١٣٤	٢٥,٥	٤٦٩	٣٦,٥	٢٠٥	١٨,٠	٤	٨,٠	٨١٢	٢٧,١	١١٥,٩	٠,٠١
عدم وجود دخل	١٨٣	٣٤,٩	٤٩٣	٣٨,٤	٣٤٤	٣٠,١	٣٤	٦٨,٠	١٠٥٤	٣٥,١	٤٢,٢	٠,٠١
عدم توفير حياة مناسبة للأبناء	١١٨	٢٢,٥	٤٩٣	٣٨,٤	٢١٤	١٨,٨	١٥	٣٠,٠	٨٤٠	٢٨,٠	١٢٥,٢	٠,٠١
عدد المستجيبات	٥٢٥		١٢٨٤		١١٤١		٥٠		٣٠٠٠			

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق.

يسمح بتعدد الاستجابات.

جدول (٥)

معرفة المبحوثات من أفراد العينة بوجود جهات فاعلة فى مساندة المرأة المطلقة وفقًا للأقاليم الجغرافية

الاستجابة	الأقاليم الجغرافية									
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع	
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪
نعم	٦٢	١١,٨	٥١٧	٤٠,٣	١٩٩	١٧,٤	٦	١٢,٠	٧٨٤	٢٦,١
لا	٤٦٣	٨٨,٢	٧٦٥	٥٩,٦	٩٤٢	٨٢,٦	٤٤	٨٨,٠	٢٢١٤	٧٣,٨
لا أعرف	٠	٠,٠	٢	٠,٢	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٢	٠,١
الإجمالى	٥٢٥	١٠٠	١٢٨٤	١٠٠	١١٤١	١٠٠	٥٠	١٠٠	٣٠٠٠	١٠٠

كا^{٢} = ٢٤١، عند مستوى معنوية ٠.٠١

جدول (٦)

رؤية المبحوثات من أفراد العينة حول دور الدولة فى مساعدة المرأة المطلقة وفقًا للأقاليم الجغرافية

دور الدولة فى مساعدة المرأة المطلقة	الأقاليم الجغرافية										كا٢	مستوى المعنوية
	المحافظات الحضرية		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المحافظات الحدودية		المجموع			
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪		
تفعيل مكاتب تسوية المنازعات	٢٣٤	٤٤,٦	٧٠٥	٥٤,٩	٣٧٦	٣٣,٠	٤٧	٩٤,٠	١٣٦٢	٤٥,٤	١٦٥	٠,٠١
زيادة قيمة النفقة لتتناسب مع ظروف الحياة	٤١٦	٧٩,٢	٩٢٧	٧٢,٢	٧٥٠	٦٥,٧	٤٢	٨٤,٠	٢١٣٥	٧١,٢	٣٧,٨	٠,٠١
تشديد الرقابة على المحضرين وصغار الموظفين فى المحاكم	٢٤٣	٤٦,٣	٥٧٦	٤٤,٩	٢٤٩	٢١,٨	١٤	٢٨,٠	١٠٨٢	٣٦,١	١٦٨	٠,٠١
تخفيف إجراءات التقاضى	٣٣٠	٦٢,٩	٦٣٩	٤٩,٨	٥٠٤	٤٤,٢	٣٠	٦٠,٠	١٥٠٣	٥٠,١	٥٢	٠,٠١
عدد المستجيبات	٥٢٥		١٢٨٤		١١٤١		٥٠		٣٠٠٠			

النتائج محسوبة بعد استبعاد لا ينطبق. يسمح بتعدد الاستجابات.